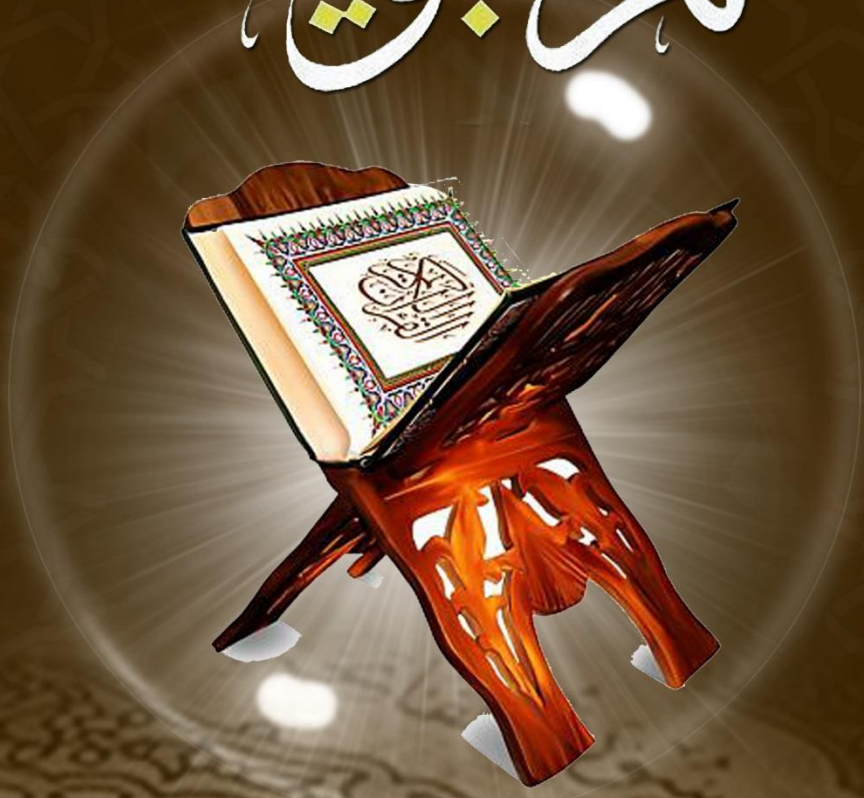


لمسات المستفيدة

في بعض المختلف

علم التجويد



حامد شاکر العاني

الألوكة

لَمَسَاتُ الْمُسْتَفِيدِ

فِي

بَعْضِ الْمُخْتَلَفِ مِنْ عِلْمِ التَّجْوِيدِ

خادم القرآن الكريم

الحافظ الشيخ حامد شاكر الشقاقي العاني

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى:

(والأخذ بالتجويد حتمٌ لازمٌ

من لم يجود القرآن آثمٌ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحابه والتابعين ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

لَكَ الْحَمْدُ يَا مَوْلَايَ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ عَلَى نِعْمَةِ الْقُرْآنِ يَسَّرْتَ لِلذِّكْرِ
وَوَهَبْتَ هُدًى لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ ظُلْمَةٍ دَلَالَةً عُرِّ وَسَامِيَةً الْقَدْرِ
وَصَلَيْتَ تَعْظِيمًا وَسَلَّمْتَ سَرْمَدًا عَلَى الْمُصْطَفَى وَالْآلِ مَعَ صَاحِبِهِ الرَّهْرِ

وبعد: فمنذ زمن يزيد على العقد والنصف من السنين كانت لي همة في البحث عن بعض المسائل التجويدية المختلفة فيها بين أهل العلم، والتي تمحضت ورشحت من خلال تدريس مادة التجويد والقراءات، ومن خلال الأسئلة التي كان يطرحها بعض طلبة العلم أثناء التدريس.

والموضوع خاص في (بعض ما اختلف فيه علماء التجويد)، وهو موضوع في غاية الأهمية، ولم يكن جوابنا لهم باجتهاد منا، إنما هو ما رشح لنا من خلال ما تبين من آراء العلماء المحققين، ولكلٍ متتبع لمثل هذه المواضيع سيجد ضالته في رأي العلماء قديماً وحديثاً، لاسيما المواضيع التي تتعلق بمخارج وصفات الحروف، لأنها في غاية الخطورة، لتعلقها بتفسير الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما سئل عن قول الله تعالى ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (المزمل: ٤) قال: (الترتيل هو تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف) (١).

والموضوع الأكثر أهمية - والذي هو محل خلاف العلماء - هو مخرج الضاد، وكيف يلتبس على كثير من المتعلمين، بقراءته ظاءً أو طاءً أو دالاً أو تاءً أو لاماً مفخمة. وكذلك الخلط بين (حروف الصفير) بأن يجعل الصاد سيناً أو زائياً وبالعكس. وكذلك في اختلاف القراء في الميم المخففة مع الباء هل يكون بإطباق الشفتين مع الغنة أم ترك فرجة بسيطة؟ والتي أشغلت الكثير من أهل العلم فيها. وأيضاً اختلافهم فيما يتعلق ببعض أحكام النون الساكنة والتنوين عند ملاقة الواو والياء. وفي بعض مسائل الإدغام. والحروف المقطعة. والياءات بنوعها الإضافية والزائدة... وغيرها من الأحكام، لهذا كله وجدنا من الضروري بمكان البحث فيها باختصار في كتب أهل الأداء من الأقدمين والمحدثين ومدى اتفاهم واختلافهم فيها.

وإنما أردنا أن نبين للقارئ الكريم إلى أي حد يخطيء أولئك الذين يطلقون الوجوه للناس فيعملون بها حال الأداء من غير توقيف ولا حساب - ويحسبون أنهم على الحق - فيزل بزلتهم خلق كثير فيقعون في المحذور الذي هو بذاته الكذب في الرواية والتركيب في الطرق وهو ممنوع لا يجوز بحال فإن الأصل في قراءة القرآن هو التلقي والرواية لا الاجتهاد ولا القياس، ولله در شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث أفتى بعدم جواز القراءة بمجرد الرأي وساق لذلك أدلة كثيرة

(١) روح المريد شرح منظومة عقد الفريد في علم التجويد ص ١٣٧، والتمهيد في علم التجويد ص ٤٨، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٤٧/١.

من كلام السلف وقال كما قال زيد بن ثابت: (القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول)، وذكر من كلام ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (إني قد سمعت القراء، فوجدتهم متقاربين فقرأوا كما عُلمتكم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال) وانتهى من ذلك إلى قوله: (ليس لأحد أن يقرأ بمجرد رأيه بل القراءة سنة متبعة) إلى أن قال: (والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف) ^(١) أي ما أخذ بالتلقي من أفواه أهل التخصص.

وهذا الذي أفتى به شيخ الإسلام، وهو ما عليه جميع علماء القراءة وقد نص عليه غير واحد من أعيانهم:

فقد قال العلامة المحقق الشيخ أبو العاكف محمد أمين المدعو بعبد الله أفندي زادة شيخ الإقراء في وقته باستانبول في كتابه (عمدة الخلان شرح زبدة العرفان في القراءات العشر) ما نصه: (فلا يجوز لأحد قراءة القرآن من غير أخذ كامل عن أفواه الرجال المقرئين بالإسناد. ويحرم تعليم علم القراءة باستنباط المسائل من كتب القوم بمطلق الرأي بغير تلق على الترتيب المعتاد لأن أركان القرآن اتصال السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم بلا انقطاع فالإقراء بلا سند متصل إليه عليه الصلاة والسلام مردود وممنوع عن الأخذ والاتباع) ^(٢).

وكذلك فإن العلامة المحقق والباحث المدقق فضيلة الشيخ علي محمد الضباع شيخ القراء والإقراء بالديار المصرية الأسبق. لما وقع له ذكر التلفيق في القراءة عظم أمره وقال: (هو خلط الطرق بعضها ببعض وذلك غير جائز) ^(٣).

وقال الإمام النووي (رحمه الله) في شرح الدرّة ^(٤): (والقراءة بخلط الطرق أو تركيبها حرام أو مكروه أو معيب) ^(٥).

وقال القسطلاني في لطائفه: (يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق وتمييز بعضها من بعض وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لم يُنزل) ^(٦).

وأورد الداني بسنده عن أبي هاشم الرفاعي عن سليم عن حمزة قال: (إن الرجل يقرأ القرآن فما يلحن حرفاً أو قال ما يخطئ حرفاً وما هو من القرآن في شيء) ^(٧).

قال الداني معقّباً على هذه الرواية: (يريد أنه لا يقيم قراءته على حدّها، ولا يؤدي ألفاظه على حقها، ولا يوفّي الحروف صيغتها، ولا ينزلها منازلها من التلخيص والتبيين والإشباع والتمكين، ولا يميز بين سين وصاد، ولا ظاء ولا ضاد، ولا يفرق بين مشدد ومخفف ومدغم ومظهر، ومفخم ومرفق، ومفتوح وممال، وممدود ومقصور، ومهموز وغير مهموز، وغير ذلك

(١) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ٥٠/١، وفضائل القرآن للمستغفري ٣٧١/١، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي ٢٩٩/١.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي ٢٩٩/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) هي: منظومة للإمام ابن الجزري (رحمه الله) نظم فيها ثلاث قراءات وهي قراءات الأئمة أبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر، وسبب نظمها تكملة للشاطبية بحيث تصبح الشاطبية مع الدرّة جامعيتين للقراءات العشر. وعدد آياتها (٢٤١) بيت.

(٥) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي ٢٩٩/١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

من غامض القراءة، وخفاء التلاوة الذي لا يعلمه إلا المهرة من المقرئين، ولا يميزه إلا الحدّاق من المتصدرين الذين تلقوا ذلك أداءً وأخذوه مشافهة، وضبطوه وقيدوه، وميزوا جليته وأدركوا خفيته وهم قليل من الناس^(١).

وروي أيضاً عن الداني في كتابه (التحديد في الإتقان والتجويد) بسنده عن هشام بن بكير وكان هو وأبوه من القراء قال: (كنت عند عاصم ورجل يقرأ عليه قال فما أنكرت من قراءته شيئاً قال فلما فرغ قال له عاصم والله ما قرأت حرفاً)^(٢). وعقب الداني على هذه الرواية بقوله: (يريد أنك لم تقم القراءة على حدها ولم توف الحروف حقها، ولا احتذيت منهاج الأئمة من القراء، ولا سلكت طريق أهل العلم بالأداء، وهذا وما قدمناه دال على توكيد علم التجويد والأخذ بالتحقيق والله ولي التوفيق)^(٣).

وبعد ما تقدم من أقوال العلماء حول منع الخلط كان البحث وقد اسميته (لمسات في بعض المختلف من علم التجويد).

خطة البحث:

وخطتنا في البحث تتلخص:

١. طرح المسألة المختلف فيها ثم مناقشتها وترجيح الرأي المناسب والمقرر من قبل أهل العلم. ثم ذكر خلاصة ما توصلنا إليه إن احتاج إلى ذلك في كل مسألة بحث.
٢. استخدام الصور في مخارج بعض الحروف كوسيلة إيضاح لتجنب الوسائل الخطأ التي بين يدي القارئ.
٣. اعتماد مصادر أهل اللغة والأصوات والتجويد في التوصل إلى اللفظ الصحيح في مخارج بعض الحروف التي طال الحديث عنها لاسيما الضاد والحروف الأسلية، وكذلك في إخفاء الميم عند الباء.
٤. اعتماد أمهات المصادر والمراجع في بيان الخلاف بين أهل الأداء لا سيما موضوع الياءات بنوعيتها، وأحكام الراء التي تقرأ بوجهين، وهاء الصلة.. وغيرها.
٥. لم نتناول جميع ما اختلف فيه أهل الأداء سيما في مسائل القراءات لتوسيعها وضخامتها، وذلك لأن بحثنا يتعلق ببعض ما اختلف في علم التجويد.
٦. ذكر الخلاف في الحواشي وبنقل تام من مصادرها لأهميتها مع ذكر مصادرها لا سيما كتاب النشر للإمام ابن الجزري والكل عيال عليه.
٧. جعلنا الكتاب على شكل مباحث ومطالب وكل مبحث يتناول بعض ما اختلف فيه العلماء كمبحث مخارج الحروف وصفات الحروف وأحكام المدود وأحكام الراء... وغيرها.

(١) الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز ص ٢٠.

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد ص ٨٤.

(٣) المصدر نفسه ص ٨٥.

هذا؛ فإننا نسأله تعالى أن يوفقنا في الوصول إلى صحيح القول المعتمد الذي لا لبس فيه ولا خلط، فهو خير المعين والهادي إلى سواء السبيل. والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

اللمسات في بعض المختلف من مخارج الحروف

وفيه المطالب الآتية:

- اختلاف العلماء في مخرج الضاد أم هو من الحروف الشجرية أم هو حرف مستقل بذاته؟
- اللحن الجلي باختلاط مخرج الضاد ببقية الحروف
- التمييز بين مخارج الحروف (الأسلية) الصاد، والزاي، والسين
- التفريق بين مصطلحي (الدَّقِيَّة) و (المُدَّقَّة)

المطلب الأول:

اختلاف العلماء في مخرج الضاد أم هو حرف مستقل بذاته؟

سبب تسميتها بالأحرف الشجرية:

سميت بالأحرف الشجرية لخروجها من شجر الفم أي منتفخة، ونسبة آلة شجر الحنك وهو ما يقابل طرف اللسان، فسميت بذلك الانفتاح لإنفتاح الفم عند النطق بها أكثر من غيرها ونظراً لبعضهم فيه (١).

قال السمرقندي: (وسميت شجرية لأنها تخرج من شجر الفم، وهو مفرجه ومفتحه، وقيل: الشجر الذقن بعينه، وقيل: الشجر ما بين اللحيين) (٢).

وقال المرصفي في هدايته: (ولقبت هذه الأحرف بالشجرية لخروجها من شجر الفم وهو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى في قول. وقيل غير ذلك) (٣).

والحروف الشجرية تحتل حيزاً واحداً لأن مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم أي مفتحه والشجر، مجمع اللحيين عند العنقفة، وفي لسان العرب: العَنَفَقُ: خِفَّةُ الشَّيْءِ، ومنه: العَنَفَقَةُ: لِشُعَيْرَاتِ بَيْنِ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَالذَّقْنِ. والعَنَفَقَةُ: ما بين الشفة السفلى والذَّقْنِ منه لخفة شعرها، وقيل: العَنَفَقَةُ ما بين الذَّقْنِ وطرف الشفة السفلى، كان عليها شَعراً ولم يكن،

(١) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين ص ٣٤.

(٢) روح المرید شرح منظومة عقد الفريد في علم التجويد ص ٦٢، ولسان العرب: ٣٩٦/١ (مادة شجر).

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٧٢/١.

وقيل: العَنَقَةُ ما نبت على الشَّفة السُّفلى من الشَّعر؛ قال الأزهري: (هي شعرات من مقدّمة الشَّفة السُّفلى ورجل بادي العَنَقَةِ إذا عري موضعها من الشعر). وفي الحديث: أنه ((كَانَ فِي عَنَقَتِهِ شَعْرَاتٌ بِيضٌ))^(١).

اختلاف العلماء في شأن مخرج الضاد:

اختلف العلماء في شأن مخرج الضاد، هل هو من الحروف الشجرية أم من غيرها ، فقد جعل الخليل الفراهيدي والزمخشري وابن الجزري وغيرهم الضاد من الحروف الشجرية، في حين لم يعدّها السمرقندي وأبو حيان النحوي وغيرهما منها^(٢).

قال الشيخ المرصفي في هدايته عن هذا الخلاف ما نصه: (الحروف الشجرية - بسكون الجيم - وقد اختلف العلماء في حروف هذا اللقب فذهب البعض إلى أن حروفه ثلاثة، وذهب البعض الآخر إلى أنها أربعة. واختلف القائلون بالأحرف الثلاثة فذهب بعضهم إلى أنها الجيم والشين والياء. وذهب غيرهم إلى أنها الجيم والشين والضاد بإسقاط الياء)^(٣).

سبب اختلافهم:

وسبب اختلافهم يعود إلى اختلافهم في مخرج الضاد هل مخرجه من (شجر الفم) أم من غيره؛ فمنهم من قال أن شجر الفم هو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى^(٤)، أي مفرج الفم، وقيل هو ما بين اللحين... إلى غير ذلك^(٥)، وهو مخرج الأحرف الجيم والشين والياء غير المدية، وهذا الفريق عدّ الضاد من الأحرف الشجرية كما قال الخليل في كتابه (العين): (والضاد شجرية لأن مَبْدَأُهَا من شجر الفم)^(٦).

بينما نجد الفريق المختلف لم يعدّ مخرج الضاد من شجر الفم - أي ليس من مفرجه-، وقد أشار ابن الجزري إلى هذا الفريق بقوله: (وقال غير الخليل: وهو مجمع اللحين عند العنفة، فلذلك لم تكن الضاد منه)^(٧). ومن أقوال الفريقين:

الفريق الأول:

قال الخليل الفراهيدي: (والجيم والشين والضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم. أي مفرج الفم)^(٨). وقال الحسيني في معجم تاج العروس: (والجيم والشين والضاد ثلاثة في حيز واحد، وهي من الحروف الشجرية والشجر: مفرج الفم، ومخرج الجيم والكاف والقاف بين عكدة اللسان وبين اللهاة في أقصى الفم)^(٩).

- (١) لسان العرب لابن منظور حرف (الجيم) ٢٠٥/٥. والحديث في صحيح البخاري ١٨٧/٤ برقم (٣٥٤٦)، ومصنف ابن أبي شيبة ٥/١٨٧ برقم (٢٥٠٦٣)، ومسند أحمد ٢٢٠/٢٩ برقم (١٧٦٧٢) وغيرهم.
- (٢) معجم الصوتيات ص ١٠٣.
- (٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٧٢/١.
- (٤) الكتاب لسيبويه ٤٠٥/٢، والمقتضب للمبرد ١٩٢/١، وسر صناعة الإعراب ٦٠/١.
- (٥) المحكم والمحيط المعظم ٢٤٠/٧.
- (٦) العين للخليل الفراهيدي ٥٨/١.
- (٧) النشر في القراءات العشر ٢٠٠/١.
- (٨) العين للخليل الفراهيدي ٥٨/١.
- (٩) تاج العروس من جواهر القاموس ٣٩٥/٥.

وفي موضع آخر من معجم التاج: (والضادُّ من (الحُرُوفِ الشَّجَرِيَّةِ) وَيَجْمَعُهَا قَوْلُكَ (شَضِجَ)، الشَّيْنِ وَالضَّادِ وَالجِيمِ) (١). وقال الألويسي في تفسيره: (وتسمى الأحرف الشجرية وهي الجيم والشين والضاد) (٢). وعدَّ صاحب لآلئ البيان أن حرف الضاد يلقب أيضاً من الحروف الشجرية، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (والجيم والشين وياء لقيت... مع ضادها شجرية كما ثبت) وبذلك تكون الحروف الشجرية أربعة (٣). وقد أشار ابن الجزري (رحمه الله) إلى أن الضاد من الحروف الشجرية حيث قال: (الثالث الشجرية، وهي ثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد، سمين بذلك لأنهن نسبن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو مفرج الفم، قال الخليل: الشجر مفرج الفم، أي مفتحه، وقال غيره الشجر مجمع اللحين عند العنفة) (٤). وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ: (الحروف الشجرية: وهي ثلاثة: الجيم، والشين، والياء، ويزيد بعضهم الضاد، سميت بذلك لأن مخرجها يحاذي ما بين اللحين كما أنه منطبق الفم ومنفرجه، فالشجر كما قال صاحب القاموس: من الفم مخرجه أو مؤخره أو ما انفتح من منطبق الفم أو ملتقى اللهزمتين أو ما بين اللحين) (٥). وجاء عن ابن منظور في لسان العرب أنه قال: (والجيم والشين والضاد ثلاثة في حيز واحد، وهي من الحروف الشجرية، والشجر مُفْرَجُ الفم، ومخرج الجيم والقاف والكاف بين عكدة اللسان، وبين اللهاة في أقصى الفم) (٦). وقال الإمام مكي القيسي: (الحروف الشجرية: وهي ثلاثة أحرف الشين والضاد والجيم سماهن الخليل بذلك لأنه نسبهن إلى الموضع الذي يخرجن منه وهو مفرج الفم. قال الخليل مفرج الفم أي مفتحه)، وقال غيره: (الشجر مجمع اللحين عند العنفة) (٧). وقال الزمخشري في أساس البلاغة: (ومشتجراً: من شجر الفم وهو مفتحه. والضاد من الحروف الشجرية) (٨). وقال المرصفي في هدايته: (ولقيت هذه الأحرف بالشجرية لخروجها من شجر الفم وهو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى في قول. وقيل غير ذلك) (٩).

الفريق الثاني:

وأما الفريق الذي لم يعد الضاد من الحروف الشجرية كسيبويه والسمرقندي وأبي حيان النحوي وابن جني وابن المبرد وآخرين وإليك بعض أقوالهم:

- (١) المصدر نفسه ١٢/١٤٢.
- (٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألويسي ٨٢/٩.
- (٣) غاية المرید في علم التجويد ص ١٣٢.
- (٤) التمهيد في علم التجويد ص ٨٤.
- (٥) قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ص ٧١.
- (٦) انظر: لسان العرب لابن منظور حرف (الجيم) ٢٠٥/٥.
- (٧) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ٤٩.
- (٨) أساس البلاغة ١/٤٩٤.
- (٩) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٧٣/١.

قال سيبويه عن مخرج الضاد: (من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد)^(١)، وله تعريف آخر هو: (حرف جانبي ينتج من احتكاك أحد جانبي اللسان مع اللثة). لهذا جعل مخرج الضاد حرفاً مستقلاً لا علاقة له بالأحرف الشجرية.

وتابع أبو حيان النحوي سيبويه في طريقة إخراج الضاد إذ قال: (المخرج السابع وهو الضاد وهي أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر أو الأيمن عند الأقل، وكلام سيبويه يدل على إنها من الجانبين خلافاً لمن ذهب إلى أنها تختص بالجانب الأيمن، وخلافاً للخليل في زعمه أنها شجرية من مخرج الجيم والشين)^(٢). وقال ابن جني: (من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد إلا إنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر)^(٣).

وقال ابن المبرد: (ومخرجها من الشدق فبعض الناس تجري له في الأيمن وتعضهم تجري له في الأيسر)^(٤). وفي تعريف آخر لابن المبرد أنه قال: (مخرجها من الشدق زاوية الفم من باطن الخدين)^(٥).

فجميع هؤلاء وغيرهم لا يعدون الضاد من الحروف الشجرية، بل يعدونه مستقلاً بذاته اتباعاً لشيخ العربية سيبويه. بعد ما تقدم من ذكر آراء الفريقيين وتضاربهما حول الضاد هل هي من الأحرف الشجرية أم مخرجه مستقل به، وبعد التمحيص والبحث الطويل، تبين لنا أن الضاد من الأحرف الشجرية لأنها تخرج من حيز واحد، وهو مفرج الفم أي مفتحه ما بين اللحيين - ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى -، وهذا ما عليه أكثر علماء اللغة والأداء كالخليل الفراهيدي، والزمخشري، وابن منظور، والحسيني صاحب (تاج العروس) وغيرهم، ومنهم إمام الفن المحقق ابن الجزري (رحمه الله تعالى)، وابن أبي طالب المكي القيسي صاحب كتاب (التبصرة)، ومن المفسرين الألوسي، وآخرين من القدامى والمحدثين. وبهذا تكون الأحرف الشجرية أربعة وهي الجيم والياء والشين والضاد، والله أعلم.

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٤٣٣.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١/٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٥٢.

(٤) المقتضب ١/١٩٣.

(٥) انظر: المنجد في اللغة ص ٣٧٩.

المطلب الثاني:

اللحن الجلي باختلاط مخرج الضاد ببقية الحروف

قد يختلط على بعض المتعلمين مخرج الضاد، فبعضهم يخرجهم ظاءً وبعضهم يخرجهم طاءً أو تاءً أو دالاً أو لاماً مفخمة، وهذا لا يصح لا من قريب ولا من بعيد.

(فالذي يجعله ظاءً):

يخالف بذلك المعنى في القرآن الكريم كما في قوله تعالى ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ • إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢ - ٢٣)، وقوله ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧) فهنا المعنى يتغير تماماً فإن أبدل الأولى في الثانية في القول الأول ف (ناضرة) تعني مستبشرة فرحة مشرفة متهللة، و(ناطرة) تعني مشاهدة رب العالمين يوم الحساب من قبل المؤمنين المخلصين. وفي القول الثاني ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ يحرم أن نجعلهم دائمين باقين، لهذا قال الإمام النووي (رحمه الله) ببطلان الصلاة لمن قرأها بالطاء.

وقال العلامة الصفاقسي في كتابه (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين): (وقال النووي في الأذكار ولو قال ﴿الضَّالِّينَ﴾ بالطاء بطلت صلاته على أرجح الوجهين إلا أن يعجز عن الضاد بعد التعلم)^(١).

وبناءً على هذا قال ابن الجزري في التمهيد: (فمنهم من يجعله ظاءً مطلقاً، لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل المشرق. وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى، لمخالفة المعنى الذي أراد الله تعالى، إذ لو قلنا ﴿الضَّالِّينَ﴾ بالطاء كان معناه الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى، وهو مبطل للصلاة، لأن (الضلال) هو ضد (الهدى)، كقوله: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: ١٠١).

(١) انظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين ص ٨٥. وقال ابن باز (رحمه الله تعالى): (الصواب عند المحققين من أهل العلم، أن التباس الضاد بالطاء لا يضر، لا في الصلاة ولا في غيرها؛ لأن مخرجهما متقارب، وليس كل أحد يستطيع التمييز، فالأمر في هذا واسع والحمد له، فلا ينبغي للقارئ ولا لغير القارئ أن يشدد في ذلك، المقرئ وغير المقرئ لا ينبغي التشديد في ذلك، إن تيسر التمييز فلا بأس، وإلا فالأمر واسع في ذلك، وممن نبه على هذا الحافظ ابن كثير (رحمه الله) في تفسيره لسورة الفاتحة في آخرها، وقد بين أن الصحيح أنه يعنى عن ذلك، ولا ينبغي فيه التشديد؛ لأن كثيراً من الناس يلتبس عليه الأمر ويصعب عليه التفريق). انظر موقع:

<http://www.binbaz.org.sa/mat/11303>

(٦٧)، ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ونحوه، وبالطاء هو الدوام كقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ (الزخرف: ١٧) وشبهه، فمثال الذي يجعل الضاد طاء في هذا وشبهه كالذي يبذل السين صاداً في نحو قوله: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ (طه: ٦٢) و ﴿وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا﴾ (نوح: ٧) فالأول من السر، والثاني من الإصرار^(١).

ومخرج (الضاد) يختلف عن مخرج الطاء، فالضاد تخرج من إحدى حافتي اللسان وما يحاذيهما من الأضراس من الجانب الأيسر، أو الأيمن، وهي خمسة أسنان نَعْدَها من طرف الحلق إلى الناب وهو السادس الذي هو أول مخرج اللام^(٢). ومخرج (الطاء) يخرج من طرف اللسان مع طرفي الثنيتين العليين وهو من الحروف (الثنوية)^(٣).

إذن الفارق كبير بين مخرجي الضاد والطاء، لهذا منع العلماء التساوي بينهما، لأن المعنى يختلف تماماً بين الكلمة التي فيها ضاداً والكلمة التي فيها طاءً.

والضاد من الحروف الشجرية والطاء من الحروف اللثوية وقد يعسر مخرج الضاد بينما لا يعسر مخرج الطاء، قال ابن الجزري في صعوبة مخرج الضاد: (واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به)^(٤).

(والذي يجعله طاءً):

أو يمزجها بالطاء التي هي من الحروف النطعية، وهذا أيضاً من اللحن الجلية، والخلط بينهما يخالف المعنى الصحيح للقرآن، لهذا قال ابن الجزري في هذا الشأن: (ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة، لا يقدر على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب)^(٥).

(والذي يجعله تاءً):

أو يقلب التاء طاءً وهذا أيضاً مخالف للمعنى القرآني، قال شريح في نهاية الإتقان: (من العرب من يبذل التاء طاءً، ثم يدغم الطاء الأولى فيها فيقول: (أحط) و (فرط) وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق)^(٦). فالتاء من الحروف النطعية، بينما الضاد من الحروف الشجرية عند أكثر العلماء، لذلك يجب التمايز ومنع الخلط بينهما.

(والذي يجعله دالاً):

(١) انظر: التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠. ويرى ابن كثير في تفسيره خلاف ما يراه ابن الجزري في تمهيد فيرى: (أن الصحيح من مذاهب العلماء أنه يغتفر الإخلال بتحرير ما بين الضاد والطاء لقرب مخرجيهما، وذلك أن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ومخرج الطاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ولأن كلا من الحرفين من الحروف المجهورة ومن الحروف الرخوة ومن الحروف المطبقة فلهذا كله اغتفر استعمال أحدهما مكان الآخر لمن لا يميز ذلك). انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٧/١.

(٢) التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠.

(٣) لأنها تخرج من بين طرف اللسان والثنية. انظر: التمهيد في علم التجويد ص ٩٥، ولسان العرب لابن منظور ١٠٩/٢، ٤٧٠/٣، ٤٣٤/٧، ٢٤٠/١٥ و ٣٦٤.

(٤) التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠.

(٥) المصدر نفسه ص ١٣١.

(٦) انظر: الكتاب لسبويه ٤/٤٣٣، والنشر في القراءات العشر ١/١٥٩.

فهذا الخلط أيضاً يخالف المعنى، لأن الدال من الحروف (المنطوية) وهي التي تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنيتين العليين^(١). فلو قرأ القارئ ﴿الضَّالِّينَ﴾ بـ (الدَّالِّينَ) فإن المعنى يتغير تماماً بحيث يجعله على الدلالة^(٢) وليس على الضلال. وهذا المزج يخالف المعنى الصحيح للقرآن.

(١) لأنها تخرج من أسلة اللسان أي ما دق منه ومن بين الثنايا العليا والسفلى. انظر: التمهيد في علم التجويد ص ٩٥.
 (٢) جاء في مختار الصحاح - مادة (د ل ل) ص ١٠٦: (د ل ل): (الدليل) مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ وَالدَّلِيلُ الدَّالُّ وَقَدْ دَلَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ يَدُلُّهُ بِالضَّمِّ (دَلَالَةٌ) يَفْتَحُ الدَّالَ وَكَسْرُهَا وَ(دُلُولَةٌ) بِالضَّمِّ، وَالْفَتْحُ أَعْلَى. وَيُقَالُ: (أَدَلَّ) فَأَمَلَّ وَالْإِسْمُ (الدَّالَّةُ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ.

(والذي يجعله لاماً مطبقة):

فهذا أيضاً غير صحيح، لأن اللام من الحروف (الذقية) وهي التي تخرج من حافة اللسان من أدناه إلى منتهى طرفه وما بينهما وبين ما يليه من الحنك الأعلى بعد مخرج الضاد^(١). والضاد يخالفها بالمخرج والصفة. ومثل هذا يحدث عند الأخوة النيجيريين وبعض من يصعب عليه بأن يجعلوا الضاد لاماً مغلظة، وهذا غير صحيح البتة.

مخرج الضاد:

والضاد عند سيبويه: (من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد)^(٢). وتابع أبو حيان النحوي سيبويه في طريقة إخراج الضاد إذ قال: (المخرج السابع وهو الضاد وهي أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر أو الأيمن عند الأقل، وكلام سيبويه يدل على إنها من الجانبين خلافاً لمن ذهب إلى أنها تختص بالجانب الأيمن، وخلافاً للخليل في زعمه أنها شجرية من مخرج الجيم والشين)^(٣).

وأما مخرج الضاد عند المبرد فيقول: (مخرجها من الشدق زاوية الفم من باطن الخدين)^(٤).

والضاد عند ابن جنى: (ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر)^(٥).

وجاء في غاية المرید عن مخرج الضاد ما نصه: (إحدى حافتي اللسان مما يلي الأضراس العليا اليسرى أو اليمنى، ويخرج منه الضاد، وخروجه من اليسرى أسهل وأكثر استعمالاً، ومن اليمنى أصعب وأقل استعمالاً، ومن الجانبين معاً أعز وأعسر، وبالجملة فالضاد أصعب الحروف وأشدّها على اللسان، ولا توجد في لغة غير العربية؛ ولذلك تسمى لغة الضاد)^(٦).

وصوت الضاد هو أصعب الأصوات العربية نطقاً لذلك نجد اختلافاً في طريقة نطقه فمنهم من ينطقه من الجانب الأيمن^(٧)، ومنهم من يرى أنه من إحدى حافتي اللسان^(٨).

ولم يختلف علماء التجويد عن غيرهم في مخرج الضاد، قال أبو طالب المكي القيسي: (فلا بد للقارئ المجوّد أن يلفظ بالضاد منخفضة مستعلية مستطيلة فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ بها)^(٩).

(١) ذلق اللسان: طرفه، وأحرفه ثلاثة، الراء واللام والنون، وسميت هذه الأحرف ذلقاً، لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسل اللسان، انظر: لسان العرب لابن منظور ١٠/١٠٩، والقاموس المحيط ١/١١٤٣، وتاج العروس من جواهر القاموس ١/٦٣٢٠.

(٢) الكتاب لسيبويه ٤/٤٣٣.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٦/١.

(٤) انظر: المنجد في اللغة ص ٣٧٩.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٥٢.

(٦) غاية المرید في علم التجويد ص ١٢٩.

(٧) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للاستربادي ٣/٢٥٧.

(٨) المصدر نفسه ٣/٢٥٢.

وأحسب أن نطق الضاد من إحدى حافتي اللسان مع ما يليه من الأضراس، من أي جهة يحس بها أيسر وأسهل وأخف ولا يشترط في جهة محددة. لهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتكلفها من الجانبين، وهذه هي صفة الماهر بالنطق بحروف اللغة العربية.

قال الدكتور أيمن رشدي سويد (حفظه الله) في مخرج الضاد: (يخرج الضاد من حافة اللسان اليمنى أو اليسرى أو منهما معاً مع ما يحاذيه من الأضراس العليا. هذا الحرف وهو حرف الضاد، فإن كل المنطقة تنقل فلا يبقى مجال للصوت أن يمر، فلما ينقل، فالهواء الخارج من القصبة الهوائية يدفع اللسان ويصير خلف اللسان هنا هواء ضاغط - قوة ضاغطة - يضغط الهواء اللسان قليلاً إلى الأمام فيندفع اللسان تحت تأثير الهواء الضاغط قليلاً إلى الأمام إلى أن يصل منتهى رأسه إلى منطقة التقاء اللحم بالأسنان من الداخل (لحم اللثة) من الداخل، فلما يتقدم اللسان هكذا فإن كمية الهواء المحجوزة خلف اللسان تستطيل وتربو وتزيد، وأن (است) من (استطالة) في اللغة العربية للطلب، واستطال طلب الطول، فإن كمية الهواء المحجوزة هنا خلف اللسان تصير كبيرة عند بدأ التصويت بالضاد.... فلو اتكأ عند النطق بالضاد على منطقة التلامس من غير ضغط فسوف يخرج الصوت دالاً مفخمة، وليس في اللغة العربية دال مفخمة إنما الدال مرفقة) والرسم الآتي يبين مخرج الضاد كما أشار إليه الدكتور الشيخ أيمن رشدي سويد:



المقارنة بين القدامى والمحدثين حول كيفية النطق بحرف الضاد:

لقد أجرى أحد المشايخ مقارنة بين العلماء المحدثين والقدامى حول كيفية النطق بحرف الضاد، فيقول فيه (٢): (إن صوت الضاد عند المحدثين يختلف عن موضع نطقه القديم، قال الدكتور إبراهيم أنيس: (فالضاد الحديث صوت شديد

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) ملتقى أهل التفسير Vb.tafsir.net/tafsir32795/#.VsMGMLR97IV: مخرج صوت الضاد بين الحدائث والقديم للشيخ أحمد جاسم محمد.

مجهور يتحرك معه الوتران الصوتيان، ثم ينحبس الهواء عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا. فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا سمعنا صوتاً انفجارياً هو الضاد كما نطق بها في مصر^(١).

والضاد عند الدكتور كمال محمد بشر بأنها: (النظير المجهور للطاء، فلا فرق بينهما إلا أن الطاء صوت مهموس والضاد صوت مجهور. كما أنه لا فرق بين الدال والضاد إلا أن الضاد مطبق (مفخم) والدال لا إطباق فيه)^(٢). فالضاد عندهم صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم مطبق^(٣).

وهنا يورد الدكتور كمال محمد بشر عدة احتمالات لإضمحلال صوت الضاد التي وصفها سيبويه وعلماء التجويد، وخلط هذا الصوت بأصوات مجاورة له يقول: (أولاً: وأهمها في نظرنا، أننا لم نسمع هذا الصوت منطوقاً من كل أولئك الذين وصفوه بطريقتهم، بدءاً من سيبويه وتابعيه. ومن المقرر أن أصوات اللغة بالذات لا يمكن تعريفها تعريفاً دقيقاً أو الوقوف على خواصها إلا بالسمع لمنطوق واقع بالفعل وأنى لنا ذلك؟ فمعيار الحكم الصحيح غائب (وهو النطق الفعلي)، وفي غيابه مظنة الخطأ أو الخلط في التطبيق^(٤). ثانياً: إن ترجمة الوصف الذي قدمه السابقون ترجمة نطقية وأداءً فعلياً فيه قدر كبير من الصعوبة إذ هو وصف متأرجح ينحو بخواص الصوت نحو سمات أصوات أخرى، وبخاصة الطاء واللام، فالضاد في وصفهم صوت رخو (احتكاكي) فاقترب من الطاء، وهو جانبي فاختلف باللام...)^(٥).

وقد ناقش هذا الشيخ أحمد جاسم محمد آراء الدكتور كمال محمد بشر من وجهتين: الأولى: يبدو أن الدكتور قد التبتت عليه قضية مهمة وهي أن القراءات القرآنية وصلت إلينا بالتواتر والنقل، وقد نفى الدكتور هذا التواتر بقوله: (إننا لم نسمع هذا الصوت منطوقاً من كل أولئك الذين وصفوه بطريقتهم، بدءاً من سيبويه وتابعيه)^(٦).

بيد أن تواتر القراءات قضية قد أجمع عليها المسلمون ولا أحد ينكرها فما نطق في زمن الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ما زال حياً وينطق في وقتنا الحاضر بدليل التواتر والشفافية المباشرة من قبل المتقن المجيد للقراءات القرآنية، وهذا الذي نستمتع إليه في كثير من دول العالم الإسلامي وخاصة عند قراء العراق الذين سمعت منهم وأخذت عنهم القراءة بالشفافية. فهو يمثل نطق الضاد العربي الأصيل. كما حدده سيبويه. ويدل على أن للضاد مخرجاً متميزاً لا يزال حياً حتى الآن، وإن استعصى على ألسنة غير القراء من الناطقين بالعربية، فنطقوه ملتبساً بأصوات أخرى^(٧).

(١) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٤٩.

(٢) علم الأصوات لكامل بشر ص ٢٥٣، ١١٨، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعرا ص ١٣٠.

(٣) انظر: علم الأصوات لكامل بشر ص ٢٥٣.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) انظر: أصوات اللغة العربية لعبد الغفار حامد هلال ص ١٥٨ - ١٥٩.

والثانية: الحقيقة إن رأي الدكتور في خصوص صعوبة نطق هذا الصوت صحيح ولا غبار عليه، ولكن وصفه بأنه (ينحو بخواص الصوت نحو سمات أصوات أخرى، وبخاصة الظاء واللام) ^(١) يكون صحيحاً مع الظاء إذا فقد الضاد صفة الاستطالة، ولعل السبب وراء ذلك أنه أغلب الصفات تجمع الصوتين ك (الجهر، والإستعلاء، والإطباق، والرخاوة، والاصمات) إذن ما يميز صوت الضاد هو تأخر النطق بها وهي صفة الاستطالة، وليس مثله مع اللام لأنها تمتاز بصفة الانحراف وصوت الضاد فاقد لصفة الانحراف ولكن عند النطق به مع الاستطالة سوف تدنو حافة اللسان قرب مخرج اللام مما التبس على البعض أن صوت الضاد فيه شيء من الإنحراف؛ إذن العامل الأساسي لهذا الصوت هو الاستطالة ولو انتفت هذه الصفة كان كلام الدكتور صائباً ولا إشكال فيه. وقد أعجب بعض المحدثين وهو (جان كاتينيو) بوصف القدي للضاد أنه كان (وصفاً حسناً كافياً نوعاً ما) ^(٢).

وردّ الشيخ أيضاً على ما ادعاه الدكتور غانم قدوري الحمد بأنه: (لم يعد تحديد سببويه مخرج الضاد بأول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مطابقاً لنطق الضاد في زماننا، مما يستدعي وضع الضاد في مخرج واحد مع الطاء والتاء والذال) ^(٣). بقوله: (وأعذر للأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد بأن دعواه غير مقبولة وضعيفة لسبين:

الأول: مخرج الضاد كما وصفه الدكتور فيه اضطراب ووهم وينبغي إعادة النظر فيه كما عبّر عنه أستاذي الشيخ مضر الصحاف ^(٤). فقد شاع بين أوساط علماء الأصوات المحدثين، ويجب إعادة النظر فيه، والدليل على ذلك لو أردنا أن نطق صوت الضاد بجوار صوت الطاء لما استطعنا ذلك! في نحو ﴿المضطر﴾، ﴿فرضتم﴾ لوجب عليك إدغام الضاد مع الطاء والتاء؛ لأنهما من نفس المخرج فتصبح عندئذ (المطر)، (فرتم)، وهذا غير وارد في الاحكام التجويدية في قراءة القرآن الكريم.

الثاني: والسبب الآخر أننا نبحت في علم التجويد ما كان ينطق في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نغير أهمية لما جرت عليه اللغة من تطور لأي سبب كان، فبما أن النطق القديم لصوت الضاد هو ما ذكره سببويه وعلماء التجويد بعده فهو المقبول والمعول عليه. وقد ينطق صوت الضاد كما وصفه المحدثون في بعض الدول العربية).

ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع وجدنا الكثير من الكتاب تعرّضوا لمقالة المستشرق الألماني (براجستراسر) في محاضراته التي ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩م والتي تحدث فيها عن حرف (الضاد) قائلاً: (وأما رابعها وهي الضاد، فهي الآن شديدة عند أكثر البدو ومع ذلك فليس لفظها البدوي الحاضر نفس لفظها العتيق؛ لأن مخرج الضاد في جدول المخارج من حافة اللسان، ومن القدماء من يقول من جانبه الأيسر ومنهم من يقول من الأيمن ومنهم من يقول من كليهما فمخرجها قريب من مخرج اللام الذي هو أيضاً من حافة اللسان وذلك يدل على أن الضاد كانت تشبه اللام من بعض الوجوه والفرق بينهما هو أن الضاد من الحروف المطبقة كالصا وأنها من ذوات الدوي واللام غير مطبقة صوتية

(١) علم الأصوات لكامل بشر ص ٢٦٠.

(٢) انظر: دروس في علم أصوات العربية لجان كاتينيو ص ٨٥.

(٣) انظر: المدخل إلى علم الأصوات العربية لغانم قدوري ص ٩٣.

(٤) الشيخ مضر الصحاف أستاذ القراءات العشر وخبير في علم التجويد.

محضة؛ فالضاد العتيقة حرف غريب جداً، غير موجود حسبما أعرف في لغة من اللغات إلا العربية ولذلك كانوا يكونون عن العرب بالناطقين بالضاد، ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد نطقاً قريباً منه جداً عند أهل حضرموت وهو كاللام المطبقة ويظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك ولذلك استبدلها الأسبان بالـ (LD) في الكلمات العربية المستعارة في لغتهم مثال ذلك كلمة (القاضي) صارت في الإسبانية (ALCALDE) ومما يدل أيضاً على أن الضاد كانت في نطقها العتيق قريبة من اللام، أن الزمخشري ذكر في كتاب (المفصل) أن بعض العرب كانت تقول: (الطجع) بدل (اضطجع). ونشأ نطق الضاد عند البدو من نطقها العتيق بتغيير مخرجها من حافة اللسان إلى طرفه ونطقها عند أهل المدن نشأ من هذا النطق البدوي بإعتماد طرف اللسان على الفك الأعلى بدل تقريبه منه فقط فصار الحرف بذلك في نطقه شديداً بعد أن كان رخواً^(١).

إن براجستراسر يرى في موسوعته الصوتية أن هذا تطور في النطق بحرف الضاد حسب التغير الحاصل في بنية الشخص العربي، وهي وجهة نظر صائبة في بعض الأحيان عند الكلام في غير القرآن، ولكن الذي يقرأ القرآن الكريم لا بد له من تمييز الضاد عن الطاء وعن الدال وعن اللام المطبقة وعن التاء والطاء، ومن خلال تتبعنا لبعض القراء غير المجازين لاسيما بعض أئمة المساجد وجدنا أن الضاد تخرج غير صحيحة بل هو الصوت البديل والأسهل للضاد الحقيقية أو القديمة، ولذلك فإن صوت الضاد الحقيقي ينتج عن قرع حافة اللسان أصول الثنايا العليا من الجهة اليسرى على الأكثر واليمنى على الأقل، وبالتحديد فإن اللسان يقرع أصول ثلاثة من الأسنان هي (الرباعي، والنب، والضاحك) وهي الأسنان الثلاثة التالية للثنايا يمناً، أو يسرة وهنا يظهر حرف الضاد الحقيقي المعروف عند العرب قديماً وهو يشبه إلى حد ما حرف الضاد الذي ينطق في مصر وبلاد الشام اليوم. ولكن ما يفعله هؤلاء ليس هو الضاد السليمة، لأن الحرف المنطوق اليوم يخرج نتيجة لالتصاق بطن اللسان أو معظمه بالسقف الملاصق لأصول الثنايا فربما خرج ممزوجاً بالدال، أو الطاء، أو اللام، مع أن ما فصله العلماء فيه يعطيه الوضع الأتم.

فهؤلاء يتخالفون عند النطق بالضاد. فالذي يجعله ظاءً مطلقاً فإنه يشارك الطاء في صفاتها كلها ويزيد عليها صفة الاستطالة فلولا هذه الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً كما يقول بعض العلماء. والذي ينطقه لأمماً فإنه قلب الضاد من كونه حرفاً شجرياً إلى حرف ذلقي وشاركه بعض الصفات، ومن نطقه دالاً أو طاءً فإنه قلبه من كونه شجرياً إلى نطعي وكذلك شاركه بعض الصفات التي هي ليست للضاد، وإلى هذا أشار ابن جني (رحمه الله) في كتاب (التنبيه)^(٢) وغيره من أن بعضاً من العرب من يجعل الضاد ظاءً مطلقاً في جميع كلامهم، ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها بل يخرجها دونه ممزوجة بالطاء المهملة لا يقدر على غير ذلك... ومنهم من يخرجها لأمماً مفخمة... إلى غير هذا.

وقد يصعب على القارئ أيضاً إذا أتى بعد الضاد حرف إطباق، فإنه يجب عليه التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه وهو الإدغام كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ في (البقرة: ١٧٣) وغيرها، وقوله: ﴿ثُمَّ اضْطُرَّهُ﴾ في

(١) انظر: التطور النحوي لبراجستراسر ص ١٩.

(٢) انظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص ٨٢ نقلاً من كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني.

(البقرة: ١٢٦)، وإذا سكنت الضاد وأتى بعدها حرف من حروف المعجم فلا بد من المحافظة على بيانها وإلا بادر اللسان إلى ما هو أخف منها نحو قوله تعالى: ﴿أَفْضُتُمْ﴾ في (البقرة: ١٩٨)، وقوله: ﴿حُضُّتُمْ﴾ (التوبة: ٦٩) (١). وهذا الخلط بين الضاد وهذه الحروف غير جائز في كتاب الله عز وجل ويغتفر في غيره، فعلى القارئ أن يتقن مخرج الضاد لأن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (فاقرؤوا القرآن كما علمتم) (٢).

اختلاف العلماء في أن الضاد القديمة تختلف عن الضاد الحديثة:

اختلف أهل العلم في شأن الضاد إلى أن الضاد القديمة هي ليست الضاد التي نطقها اليوم، لأن الضاد الحديثة هي التي تعد المقابل المفخم للدال، أي أنه صوت شديد مجهور مفخم، ينطق بنفس الطريقة، التي تنطق بها الدال، مع فارق واحد، هو ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق، في النطق بصوت الضاد. وعلى هذا فالضاد العربية هي المقابل المطبق للدال. ومن خلال وصف القدماء لمخرج الضاد من النحويين واللغويين وعلماء التجويد، تبين لنا أن الضاد القديمة تختلف عن الضاد الحديثة، في أمرين جوهريين:

الأول: أن الضاد القديمة ليس مخرجها الأسنان واللثة، بل حافة اللسان أو جانبه. والثاني: أنها لم تكن انفجارية شديدة، بل كانت صوتاً احتكاكياً رخواً. فقد عدها الخليل بن أحمد الفراهيدي في حيز الجيم والشين، وهما من الأصوات الغارية، فقال وهو يذكر أحياء الحروف: (ثم الجيم والشين والضاد في حيز واحد) (٣). ويقول سيبويه عن مخرج الضاد: (ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد) (٤). ويوضح ذلك المبرد فيقول: (الضاد ومخرجها من الشدق، فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر) (٥).

ويقول ابن جنبي: (ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر) (٦).

والذي يتضح من هذه النصوص، أن الفرق الأول بين الضاد القديمة والضاد الحديثة أنها كانت جانبية، وليست أسنانية لثوية. أما الفرق الثاني؛ وهو أنها لم تكن انفجارية، بل احتكاكية أو رخوة، فعليه يُقسم سيبويه الحروف بقوله: (ومنها الرخوة وهي: الهاء والحاء والغين والحاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والطاء والثاء والذال والفاء) (٧).

(١) التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ١/٥٠، وفضائل القرآن للمستغفري ١/٣٧١، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي ١/٢٩٩.

(٣) انظر: العين للخليل الفراهيدي ١/٦٤.

(٤) الكتاب لسيبويه ٤/٤٣٣.

(٥) المقتضب للمبرد ١/١٩٣.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٥٢.

(٧) انظر: الكتاب لسيبويه ٢/٤٠٦.

وقد عُرف أن الضاد التي ينطقها المصريون هي المقابل المطبق أو المفخم للدال، فالدال صوت ينطق بنفس الطريقة التي ينطق بها صوت الضاد، مع فارق واحد، وهو أن مؤخرة اللسان، ترتفع قليلاً في اتجاه الطبقة عند نطق الضاد، ولا يحدث مثل ذلك مع الدال.

أما الضاد القديمة، فلا يقابلها شيء من الأصوات؛ إذ يقول سيبويه: (ولولا الإطباق... لخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها) (١).

وعلى هذا القول؛ فالضاد الحديثة، ليست هي الضاد القديمة، التي كانت عند العرب القدماء، وإنما هي تطور عنها. ويعضد هذا قول الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقول: (يستدل من وصف القدماء لهذا الصوت، على أن الضاد كما وصفها الخليل ومن نحا نحوه، تخالف تلك الضاد التي نطق بها الآن؛ إذ معها ينفصل العضوان المكونان للنطق انفصلاً بطيئاً نسبياً، ترتب على أن حل محل الانفجار الفجائي انفجار بطيء، نلاحظ معه مرحلة انتقال بين هذا النوع من الأصوات، وما يليه من صوت لين، فإذا نطق بالضاد القديمة، وقد وليتها فتحة مثلاً، أحسنا بمرحلة انتقال بين الصوتين، تميز فيها كل منهما تميزاً كاملاً هذا إلى أن الضاد، كما وصفها القدماء، كانت تتكون بمرور الهواء بالحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتحد مجراه في الحلق والفم، غير أن مجراه في الفم جانبي عن يسار الفم عند أكثر الرواة، أو عن يمينه عند بعضهم، أو من كلا الجانبين، كما يستفاد من كلام سيبويه. والذي نستطيع تأكيده هنا، هو أن الضاد القديمة، قد أصابها بعض التطور، حتى صارت إلى ما نعهد لها من نطق في مصر... ولا يزال العراقيون حتى الآن، وبعض البدو ينطقون بنوع من الضاد، يشبه إلى حد ما الظاء، كما يشبه إلى حد كبير ذلك الوصف، الذي روي لنا عن الضاد القديمة. والذين مارسوا التعليم في بلاد العراق يذكرون، كيف يخلط التلاميذ هناك بين الظاء والضاد. والضاد القديمة - كما أتخيلها - يمكن النطق بها، بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة، ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى، فيها شيء من شدة الضاد الحديثة، وشيء من رخاوة الظاء العربية، ولذلك كان يعدها القدماء من الأصوات الرخوة) (٢).

ويبدو من وصف القدماء لها، ومن تطورها في بعض اللهجات واللغات، أنها كانت لأمّاً مطبقة، كما يقول (برجستراسر)، وكما يبدو أنها كان فيها بعض الشبه بالظاء والضاد، وإلا ما تطورت في اتجاه كل واحد من هذين الصوتين، في اللهجات العربية الحديثة.

وأما قول الدكتور كمال بشر وما ذهب إليه، من احتمال أن يكون القدماء قد (وصفوا الضاد المولدة، لا الضاد العربية الأصلية) (٣).

ولعل السر في إطلاق لغة الضاد على اللغة العربية، فإنه يكمن في أن هذه الضاد، كانت مشكلة عويصة بالنسبة لمن يريد أن يتعلم العربية من الأعاجم. يقول ابن الجزري: (والضاد انفراد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان

(١) المصدر نفسه.

(٢) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٤٩، وانظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي لرمضان عبد التواب ص ٦٦.

(٣) انظر: علم اللغة العام - الأصوات ص ١٣٧.

مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه، فمنهم من يخرجهم ظاء، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاما مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي. كل ذلك لا يجوز^(١).
ويقول الدكتور إبراهيم أنيس أيضاً: (يظهر أن القديمة، كانت عصبية النطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب، أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة، مما يفسر تلك التسمية القديمة لغة الضاد، كما يظهر أن النطق القديم بالضاد، كان إحدى خصائص لهجة قريش)^(٢).

(١) النشر في القراءات العشر ١ / ٢١٩

(٢) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٥٠.

- وكل ما ذكره ابن الجزري والدكتور إبراهيم أنيس له نظائر في كتب العرب نذكر بعضها:
- فمن أمثلة الضاد والطاء؛ ما حكاه أبو الطيب اللغوي من قوله: (الحضل والحظل): فساد يلحق أصول سعف النخل (١).
 - ومن أمثلة الضاد والذال: (ما يبيض له عرق نبضاً)، و(ما يبيد له عرق نبذاً)، و(قد نبض العرق يبيض)، و(نبذ يبيد إذا ضرب) (٢).
 - ومن أمثلة الضاد واللام: (تقيض فلان أباه وتقيه)، تقيضاً، وتقيلاً: إذا نزع إليه في الشبه (٣).
 - ومن أمثلة الضاد والزاي: (أنا على أوفاز)، و(على أوفاض)، أي على عجلة (٤).
- ويحدثنا اللغويون عما سموه بـ (الضاد الضعيفة)، وهو مظهر من مظاهر عدم تمكن بعض العرب القدماء، من نطق الضاد التي عرفنا وصفها من قبل، يقول ابن يعيش: (والضاد الضعيفة من لغة قوم اعتاصت عليهم، فربما أخرجوها طاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما راموا إخراجها من مخرجها، فلم يتأت لهم، فخرجت بين الضاد والطاء) (٥).
- ومن الأخبار التي تؤكد لنا أن بعض الناس كانوا يخلطون الضاد بالطاء ما روى أبو علي القالي أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين، أضحى بضبي؟ قال: وما عليك لو قلت: بضبي؟! قال: إنها لغة. قال: انقطع العتاب، ولا يضحى بشيء من الوحش (٦)، وكما سجل الجاحظ مثل هذا الخلط بين الضاد والطاء فقال: (وزعم يزيد مولى ابن عون، قال: كان رجل بالبصرة له جارية تسمى ظمياء، فكان إذا دعاها، قال: يا ضمياء بالضاد، فقال ابن المقفع: قل: يا ظمياء! فناداها: يا ضمياء، فلما غير عليه ابن المقفع، مرتين أو ثلاثاً، قال له: هي جاريتي أو جاريتك؟! (٧).
- ومأخوذ من القرآن الكريم، وهو: ﴿الضنين﴾ في (التكوير: ٢٤)، فقد قرأها كثيرون بالطاء مكان الضاد ﴿الظنين﴾، التي رسمت بها في كل المصاحف. وممن قرأها بالطاء: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي (٨).
- ومما لا شك فيه، أن العرب القدامى في البيئة القرشية، كانوا يفرقون بين الضاد والطاء، بدليل أن الكتابة العربية، التي شاعت أول ما شاعت في قريش، فرقت بين الصوتين في الصورة الموضوعية لكل واحد منهما.

(١) انظر: الإبدال لأبي الطيب ٢٧٠/٢

(٢) انظر: المصدر نفسه ١٦/٢

(٣) انظر: المصدر نفسه ٢٧٧/٢

(٤) انظر: المصدر نفسه ١٣٨/٢

(٥) انظر: شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ١٢٧/١٠ وانظر كلاماً غير مفهوم عن هذه الضاد الضعيفة في الكتاب لسبويه ٤٠٤/٢.

(٦) انظر: ذيل الأمالي والنوادر للقالي ص ١٤٣، وانظر الخبر برواية أخرى في (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي ٥٦٢/١ - ٥٦٣.

(٧) انظر: البيان والتبيين للجاحظ ٢١١/٢.

(٨) انظر: التطور النحوي لبراجستراسر ص ١١.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: (لا يخالجننا الآن أدنى شك في أن العرب القدماء كانوا في نطقهم يميزون هذين الصوتين، تمييزاً واضحاً، ولكنهم فيما يبدو، كانوا فريقين: فريق يمثل الكثرة الغالبة، وهؤلاء هم الذين كانوا ينطقون بهما ذلك النطق، الذي وصفه سيوييه. أما الفريق الآخر، فكان يخلط بين الصورتين... وهذا الخلط الذي وقع في بعض اللهجات المغمورة، إنما كان سببه أن هذين الصوتين - على حسب وصف سيوييه لهما - يشتركان في بعض النواحي الصوتية، أو بعبارة أخرى، كان وقعهما في الأذان متشابهاً. ولعل مما يستأنس به لهذا التشابه بين الصوتين في النطق القديم، وقوعهما في فاصلتين متوالييتين من فواصل القرآن الكريم^(١)، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَنَنْبِئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمَلُوا وَلَنَذِيقَنَّهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ • وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ (فصلت: ٥٠ - ٥١)^(٢).

ولعل هذا الخلط بين صوتي الضاد والطاء، قد شاع في القرن الثالث الهجري، وكان هذا هو السر فيما ذهب إليه أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، اللغوي المشهور (ت ٢٣١هـ) من أنه يجوز عند العرب، أن يعاقبوا بين الضاد والطاء، فقد روى ابن خلكان، أن ابن الأعرابي كان يقول: (جائز في كلام العرب أن يعاقبوا بين الضاد والطاء، فلا يخطئ من يجعل هذه في موضع هذه وينشد: إلى الله أشكو من خليل أوده... ثلاث خصال كلها لي غائض بالضاد بدل غائظ، ويقول: هكذا سمعته من فصحاء العرب)^(٣).

ويقول ابن جني في سر صناعة الإعراب إن ذلك ليس من باب المعاقبة، وإنما هي مادة أخرى: (ويجوز عندي أن يكون غائض غير بدل. ولكنه من غاضه، أي نقصه، فيكون معناه: ينقصني ويتهضمني)^(٤). وفي نهاية هذا المبحث نقول أن الأمر يستند إلى أصليين مهمين لأجل المحافظة على نطق الضاد كما نزل بها القرآن الكريم وهما:

الأول: أن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لا زالت كما هي، وذلك لأن القرآن ورد إلينا بالتواتر والنقل، ولا زال غضاً طرياً كما نزل. لهذا يستلزم على جميع القراء الإعتدال على شيوخ القراءات وعلماء التجويد المجازين بأخذ لفظ الضاد منهم، وهذا مطلب عظيم جداً.

والثاني: أن توزيع الحروف على اللسان العربي لم تكن من قبيل الاجتهاد والرأي، إنما هو منة من الله سبحانه وتعالى، فقد اختلفوا حول أول من تكلم العربية، فقد ورد بسند ضعيف أن الله عز وجل فتق لاهة إسماعيل (عليه السلام) بالعربية، لما

(١) مجلة العرب: معنى القول المأثور لغة الضاد للدكتور إبراهيم أنيس ص ١١٨ و ١١٩.

(٢) انظر: التطور النحوي لبراجستراسر ص ١١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ٣٦٤/٢، ويرى المفسرون أن المعنى مختلف على القراءتين، فهي بالضاد بمعنى: (بخيل)، وبالطاء بمعنى: (متهم). وانظر الكشف في الموضوع السابق، وتفسير القرطبي ١٩ / ٢٤٢ - ١٣٠، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء لأبي البركات بن الأنباري ص ٩٧.

(٣) انظر: وفيات الأعيان وأبناء الزمان ٣/٤٣٣.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٢.

رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن أول من تكلم بالعربية المحضة إسماعيل^(١)، وقيل إبراهيم (عليهما السلام)^(٢)، وقال القرطبي في تفسيره ما نصه: (أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِاللُّغَاتِ كُلِّهَا مِنَ الْبَشَرِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْقُرْآنُ يَشْهَدُ لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١) وَاللُّغَاتُ كُلُّهَا أَسْمَاءُ فَهِيَ دَاخِلَةٌ تَحْتَهُ وَبِهَذَا جَاءَتْ السُّنَّةُ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا حَتَّى الْقُصْعَةَ وَالْقُصْبِعَةَ)) وَمَا ذَكَرُوهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَكَذَلِكَ إِنْ صَحَّ مَا سِوَاهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْ قَبِيلَتِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكَذَلِكَ جِبْرِيلُ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْقَاهَا عَلَى لِسَانِ نُوحٍ بَعْدَ أَنْ عَلَّمَهَا اللَّهُ آدَمَ أَوْ جِبْرِيلَ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٣). لهذا فهي محفوظة بحفظ القرآن الكريم.

والأمر المهم الذي يعيننا من ذلك أن العربية بقيت كما هي لا يعترها شك، وأن ما أحدثه الناس بخلط مخارج الحروف إنما هو بسبب العجمة التي طرأت على اللسان العربي، وبسبب ضعف القراء غير المجازين بسند بالنطق به، ولكن القارئ الماهر يستطيع بمهارته إخراج كل حرف من مخرجه كما تقدم وبأخذه ذلك تلقياً من أفواه الشيوخ الماهرين الحدائق، وأن يتجنب الوقوع في الخلط بين الضاد وغيره من الحروف ما استطاع إلى ذلك سبيلاً والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک وصححه برقم (٣٦٤١)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم (١٥٠٥) من طريق سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا: ﴿فَرَأَا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: ٣) ثم قال: ((أَلْهَمَ إِسْمَاعِيلُ هَذَا **اللسان العربيَّ إلهاماً**)). انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ص ٢٦ و ٣٠. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزياداته ١٧٣/١ برقم (١٢٢٠).

(٢) جاء في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ الألباني ٤٦٧/٦: (فقال المناوي: الذي وقفت عليه في أصول قديمة من (شعب البيهقي) و (المستدرک) وتلخيصه للذهبي بخطه: (إبراهيم) بدل (إسماعيل)، فليحذر).

(٣) تفسير القرطبي ٢٨٤/١.

المطلب الثالث:

التمييز بين مخارج العروف (الأسلية)

الصاد، والزاي، والسين

اعلم أن مخرج الحروف الثلاثة الصاد والسين والزاي من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى، وهذه الأحرف يطلق عليها بـ (الأسلية)، لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو مستدقة. وتسمى أيضاً بحروف (الصغير). وقيل أن لفظ (الأسلية) يطلق على المخرج، ولفظ (الصغير) يطلق على الصفة، ولا فرق لأنهما دلالة على هذه الحروف.

سبب تسميتها بالأسلية:

وسبب تسميتها بالحروف (الأسلية) لأنها تخرج من أسلة اللسان أي من تحته. يقول الرازي في المختار: (الأسل: الشوك الطويل من شوك الشجر، وتسمى الرماح: أسلاً) (١).

وقال الزمخشري في أساس البلاغة: (الأسل: هو نبات دقيق الأغصان تتخذ منه الغرابيل، الواحدة: أسلة، وقيل الرماح: الأسل على التشبيه، ولمستدق اللسان والذراع: أسلة) (٢).

وقال ابن منظور في لسان العرب عن مخرج وصفة الزاي: (الزاي من الحروف المجهورة، والزاي والسين والصاد في حيز واحد، وهي الحروف الأسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان) (٣).

وقال عن السين: (والسين من الحروف المهموسة، ومخرج السين بين مخرجي الصاد والزاي) (٤).

وقال عن الصاد: (الصاد المهملة حرف من الحروف العشرة المهموسة) (٥).

ثم عقب بعد ذلك فقال: (والزاي والسين والصاد في حيز واحد، وهذه الثلاثة أحرف هي الأسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرف اللسان، ولا تأتلف الصاد مع السين ولا مع الزاي في شيء من كلام العرب) (٦).

وقال ابن الجزري في النشر: (المخرج الثالث عشر - لحروف الصغير وهي الصاد والسين والزاي - من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى، ويقال في الزاي زاء بالمد وزئ بالكسر والتشديد، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأسلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان، وهو مستدقة) (٧).

(١) مختار الصحاح - مادة (اسل) ص ١٧.

(٢) أساس البلاغة للزمخشري ص ١٢.

(٣) لسان العرب لابن منظور ٣٠٤/٥.

(٤) المصدر نفسه ٣/٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه ٣/٧.

(٧) النشر في القراءات العشر ٢٠١/١.

وقال الإمام الشاطبي في حرز الأمانى البيت (١١٥٦): (وَصَادٌ وَسِينٌ مُهْمَلَانِ وَزَائِيهَا... صَفِيرٌ وَشِينٌ بِالتَّقَشِّي تَعَمَّلاً)^(١).

وهذه الثلاثة هي الحروف الأَسْلِيَّة، قال ابن مريم: (... وإنما يقال لها حروف الصفير؛ لأنك تُصَفِّرُ عند اعتمادك على مواضعها. قال مكّي: والصفير حد الصوت كالصوت الخارج من ضغطة ثقب)^(٢).

وقال النحاس في إعراب القرآن: (والسين والصاد والزاي من موضع واحد. يسمّين حروف الصفير)^(٣).

وقال المرصفي عن مخرج الحروف الأَسْلِيَّة: (طرف اللسان ومن فوق الثنايا السفلى مع إبقاء فرجة قليلة بين طرف اللسان والثنايا عند النطق ويخرج منه ثلاثة أحرف: الصاد فالزاي فالسين)^(٤).

التمييز بين حروف الأَسْلِيَّة:

ولغرض التمييز بين الحروف (الأَسْلِيَّة) الصاد والزاي والسين، لابد من مراعاة مخارج هذه الحروف الثلاثة وصفاتها؛ فالصاد حرف مهموس رخو مستعلٍ مطبق مصمت. والزاي والسين حرفان جهوريان رخوان مستفلان منفتحان مصمتان. فهنا يتفق الزاي والسين في جميع الصفات ويختلفان عن الصاد في أربعة: الهمس والاستعلاء والإطباق والاصمات، لهذا عند النطق بالصاد ترتفع طائفة اللسان من مخرجه باتجاه الحنك الأعلى قليلاً بينما النطق بالسين يكون بانخفاض طائفة اللسان نحو الحنك الأسفل، وتكون الزاي بينية بحيث لا يرتفع اللسان ولا ينخفض، وكل هذه الحروف تخرج من طرف اللسان من تحته.

قال الأزهري: (لَا تَأْتَلِفُ الصَّادُ مَعَ السِّينِ وَلَا مَعَ الزَّايِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ)^(٥).

ومن الخلط الذي يحصل لدى بعض القراء لاسيما أئمة المساجد غير المجازين من المشايخ، مثلاً في كلمة ﴿المستقيم﴾ يخلطون بين السين والصاد فيجعلونها (المصتقيم) وذلك برفع طائفة اللسان باتجاه الحنك الأعلى قليلاً فيحدث الخلط والتركيب. وكذلك يقرأون ﴿الأسباط﴾ بـ (الأصباط)، ويقرأون ﴿ويبسطوا﴾ بـ (ويبسطوا)... إلى غير ذلك. والسبب يعود إلى وجود حرف استعلاء بعده. لهذا يستحسن بهؤلاء تجنب هذا الخلط بتصويبها وطلبها من أفواه المشايخ الحاذقين بتعلم مخرجها وما يرافقها من صفات.

مراتب الحروف الأَسْلِيَّة:

كما تقدم من تعريف الحروف الأَسْلِيَّة الثلاثة الصاد والزاي والسين، فإن أقوى هذه الحروف هو الصاد لأن فيه صفتي الاستعلاء والإطباق، ثم يليه الزاي لجهره، ثم السين لضعفه لما فيه من صفة الهمس دون غيره. قال الداني في التمهيد: (حروف الصفير، وهي ثلاثة: الزاي والسين والصاد سميت بذلك لأن الصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير،

(١) إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ص ٧٣٥.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٢٠١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤٧.

(٤) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/١٨.

(٥) لسان العرب لابن منظور ٥/٣٠٤.

فالصغير من علامات القوة، والصاد أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، والزاي تليها لجهر فيها، والسين أضعفها لهمس فيها^(١).

وقال الشيخ المرصفي: (وأقوى تلك الحروف في الصغير الصاد لاستعلائها وإطباقها ثم الزاي لجهرها ثم السين لهمسها)^(٢).

(١) التمهيد في علم التجويد ص ٩١.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١ / ٨٣.

الكلمات التي تقرأ بوجهين:

- أما الكلمات التي تقرأ بوجهين كما في ﴿ييسط﴾ و﴿بيصط﴾، و﴿الصراط﴾ و﴿السرائط﴾ معرّفًا ومنكرًا أينما وجد، و﴿بسطة﴾ و﴿بصطة﴾، و﴿المسيطرون﴾ و﴿المصيطرون﴾، و﴿بمسيطر﴾ و﴿بمصيطر﴾ فهذه تعود إلى لغات العرب.
- فقد قرأ ﴿الصراط﴾ معرفة ومنكرة قبل بخلف عنه ^(١)، وقرأها رويس بالسين فيهما حيث وقعت. وقرأها خلف عن حمزة بخلف عن خلّاد بالصاد مشمة صوت الزاي حيث وقعت معرفة ومنكرة. وخلّاد أربعة طرق ^(٢):
- الأول: الإشمام في الحرف الأول من سورة الفاتحة الآية (٦) فقط وهو ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.
- والثاني: الإشمام في حرفي الفاتحة فقط.
- والثالث: الإشمام في المعرف بأل خاصة هنا وفي جميع القرآن.
- والرابع: عدم الإشمام في الجميع.
- وقرأها الباكون بالصاد الخالصة في جميع القرآن.
- وقرأ ﴿بيصط﴾ في (البقرة: ٢٤٥) و﴿وفي الخلق بسطة﴾ في (الأعراف: ٦٩) نافع، والبيزي عن ابن كثير، وشعبة عن عاصم، والكسائي، وروح عن يعقوب، وأبو جعفر بالصاد الخالصة موافقًا للرسم. وقرأهما الدوري عن أبي عمرو، وهشام عن ابن عامر، وحمزة، وخلف باختياره بالسين. واختلف عن قنبل عن ابن كثير، والسوسي عن أبي عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر، وحفص عن عاصم، ورويس عن يعقوب، وخلّاد عن حمزة بالصاد والسين ^(٣).

(١) روي عن قنبل بالسين ابن مجاهد وهي رواية أحمد بن ثوبان عنه، ورواية الحلواني عن القواس ورواه عنه ابن شنبوذ بالصاد، وكذلك سائر الرواة عن قنبل. النشر في القراءات العشر ٢١٣/١.

(٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ٢١٣/١ (واختلف عن خلّاد في إشمام الأول فقط، أو حرفي الفاتحة خاصة، أو المعروف باللام في جميع القرآن، أو لا إشمام في شيء فقط له بالإشمام في الحرف الأول حسب ما في (التيسير)، و(الشاطبية)، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح فارس، وصاحب (التجريد) على عبد الباقي، وهي رواية محمد بن يحيى الخنيسي عن خلّاد، وقطع له بالإشمام في حرفي الفاتحة فقط صاحب (العُنُون) والطرسوسي من طريق ابن شاذان عنه، وصاحب (المُسْتَبِير) من طريق ابن البخترى عن الوزان عنه، وبه قطع أبو العز، والأهوازي عن الوزان أيضاً، وهي طريق ابن حامد عن الصواف، وقطع له بالإشمام في المعرف باللام خاصة هنا وفي جميع القرآن جمهور العراقيين، وهي طريق بكار عن الوزان، وبه قرأ صاحب (التجريد) على الفارسي، والمالكي، وهو الذي في روضة أبي علي البغدادي، وطريق ابن مهران عن ابن أبي عمر عن الصواف عن الوزان، وهي رواية الدوري عن سليم عن حمزة، وقطع له بعدم الإشمام في الجميع صاحب (التبصرة)، و(الكافي) و(التلخيص)، و(الهداية)، و(التذكرة)، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهي طريق ابن الهيثم والطلحي، ورواية الحلواني عن خلّاد، وانفرد ابن عبيد على أبي علي الصواف على الوزان عنه بالإشمام في المعرف والمنكر كرواية خلف عن حمزة في كل القرآن وهو ظاهر (المُبْهَج) عن ابن الهيثم).

(٣) فأما قنبل فروى ابن مجاهد عنه بالسين، وروى عنه ابن شنبوذ بالصاد. وأما السوسي فروى عنه ابن حبش عن ابن جرير بالصاد، وكذا روى ابن جمهور عن السوسي وهي رواية ابن الزبيدي وأبي حمدون وأبي أيوب من طريق مدين، ويروي عنه سائر الناس بالسين فيهما. وأما ابن ذكوان فروى المطوعي عن الصوري والشذائي عن الداجوني عنه عن ابن ذكوان بالسين فيهما وهي رواية هبة الله وعلي بن السفر عن الأخفش، وروى زيد والقباب عن الداجوني وسائر أصحاب الأخفش عنه بالصاد فيهما إلا أن النقاش روى عنه بالسين في (البقرة) والصاد في (الأعراف)، وبهذا قرأ الداني على عبد العزيز، وبالصاد فيهما قرأ على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان. وأما حفص فقد روى الولي عن الفيل

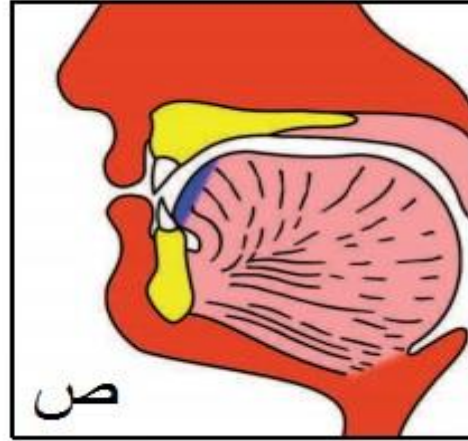
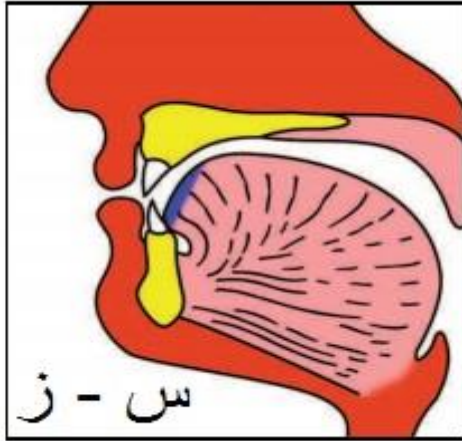
- وقرأ ﴿سطة﴾ في (البقرة: ٢٤٧) قبل بخلف عنه بالصاد، وقرأ الباقون بالسين، وهو الوجه الثاني لقبيل.
 - وقرأ ﴿المصيطرون﴾ في (الطور: ٣٧) قبل، وابن ذكوان، وحفص بالسين والصاد. وقرأ خلف عن حمزة بإشمام الصاد زايًا. وقرأ خلّاد بإشمام والصاد. وقرأ الباقون بالصاد الخالصة.
 - وقرأ ﴿بمصيطر﴾ في (الغاشية: ٢٢) هشام بالسين. وقرأ خلف عن حمزة بخلف عن خلّاد بإشمام الصاد الزاي. وقرأ خلّاد بإشمام كخلف وله أيضاً بالصاد. وقرأ قبل، وابن ذكوان، وحفص بالصاد والسين. وقرأ الباقون بالصاد الخالصة، وإذا ركبت ﴿بمصيطر﴾ مع (الأكبر) كان لخلف من طريق (الشاطبية) وجه واحد وصلًا وهو الإشمام في ﴿بمصيطر﴾ مع السكت في (الأكبر) ووجهان وقفًا وهما السكت والنقل مع الإشمام، ولخلّاد وصلًا من نفس الطريق ثلاثة أوجه الإشمام مع السكت وعدمه والصاد الخالصة مع عدم السكت ووقفًا ثلاثة كذلك الإشمام مع السكت والنقل والصاد الخالصة مع النقل فقط^(١).
 - ومنهم من يشم الصاد زايًا كما في ﴿أصدق﴾ (النساء: ٨٧) وغيرها كحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، ورويس بخلف عنه وهو طريق الجوهرى والنخاس عنه، وقرأ الباقون بالصاد الخالصة. وهو الوجه الثاني لرويس على الأصل من رواية أبي الطيب وابن مقسم عنه.
- إذن نخلص إلى أن الماهر بالقرآن لا يمزج بين هذه الحروف، بل يُخرج كل حرف كما هو مقرر من مخرجه مخافة الخلط والتركيب. ولا يكون ذلك إلا بالتلقي من أفواه الشيوخ الحدّاق.
- والصغير هو صوت زائد يشبه صوت الطائر^(٢)، ويخرج من بين الشفتين ملازمًا لحروفه وتختلف هذه الأصوات الثلاثة في صفاتها، حيث تشترك في صفة الصغير وتخرج من طرف اللسان الدقيق.
- فمخرج الزاي يكون بضغط طرف اللسان على ما فوق اتصال الشفتين بالثة فوق مخرج الظاء.
- ومخرج الصاد يكون بضغط طرف اللسان على ما فوق اتصال الشفتين بالثة مع ملاحظة عدم إعمال الشفتين في إخراجها، فيخرج الصوت فوق مخرج الزاي.
- ومخرج السين يكون بضغط طرف اللسان على ما فوق اتصال الشفتين بالثة ويخرج الصوت فوق مخرج الصاد.
- فلولا إطباق الصاد واستعلاءها لصارت سينًا، ولولا الجهر في الزاي لصارت سينًا، ولولا الإطباق والهمس والاستعلاء في الصاد لصارت زايًا.
- وأما مراتب هذه الحروف من حيث القوة: فأقواها في الصاد ثم تليها الزاي ثم السين وهو أضعفها.

وزرعان كلاهما عن عمرو بن الصباح عن حفص بالصاد فيهما، وروى عبيد الله بن الصباح عنه بالسين فيهما ونص على الوجهين المهدي وابن شريح. وأما خلّاد فقد روى عنه ابن الهيثم من طريق ابن ثابت بالصاد فيهما، وروى ابن النظر عن ابن الهيثم والنقاش عن ابن شاذان كلاهما عن خلّاد بالسين فيهما. وانفرد ابن سوار عن شعيب عن يحيى عن أبي بكر وأبو العلاء الحافظ عن أبي الطيب عن التمار عن رويس بالسين في البقرة والصاد في الأعراف. الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر ص ٣٩.

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٦٥٨.

(٢) قال في معجم الصوتيات ص ٣٨: (فالصاد يشبه صوت الإوز، والزاي يشبه صوت النحل، والسين يشبه صوت الجراد).

وإليك المخطط في إخراج كل حرف من حروف الصفيير من محله وذلك بالاعتماد على صفات كل حرف:



المطلب الرابع:

التفريق بين مصطلحي (الدَّلْقِيَّة) و (المُدَّلَقَة)

لقد نحى بعض علماء اللغة والتجويد إلى التفريق بين مصطلحي (الدَّلْقِيَّة) و(المُدَّلَقَة)، فقالوا إن (الدَّلْقِيَّة) تطلق على مخارج حروف اللام والنون والراء، و(المُدَّلَقَة) تطلق على صفات حروف (فر من لب)، والغرض من هذا هو أن يميز القارئ والمتلقي بين المخرج والصفة.

فقد جاء في كتاب دراسات في فقه اللغة: (الدَّلْقِيَّة مخرجاً، والمُدَّلَقَة صفة، فالدَّلْقِيَّة لا تخرج إلا من ذلق اللسان، أما المُدَّلَقَة فمنها ما يخرج من ذلق اللسان كالراء واللام والنون، ومنها ما يخرج من ذلق الشفة وهي الباء والفاء والميم. ففي صفة الدلاقة شمول وعموم، وفي مخرج الدلاقة تضييق وتحديد. والاتفاق في الاسم لا يوقع في اللبس عند التفرقة بين الصفة والمخرج)^(١).

فلا بد من إلقاء الضوء على مخارج حروف الدَّلَقَة الثلاثة الراء واللام والنون، وصفة حروف (فر من لب) لغرض أن يميز بينهما علماء التجويد والمتخصصين.

فحروف الدَّلْقِيَّة أو (الدَّلَقَة) الثلاثة ذات وضع خاص وتسميتها بالدلاقة لأنها تخرج من ذلق اللسان أي بطرف أسلته. ولا ينطق طرف اللسان إلا بالراء واللام والنون فقط.

وألحق الخليل الفراهيدي (رحمه الله) بهذه الثلاثة، الفاء والباء والميم لأنها شفوية، وسحب عليها اسم (الدَّلَقَة) كذلك. وتصريحه بأن حروف (الدَّلَقَة) الستة أسهل من غيرها في النطق، ولذا تكثر في أبنية الكلام، ولا يخلو أي بناء رباعي أو خماسي منها أو من بعضها. بينما خالفه غيره بأن فَرَّقَ بينهما فجعل الدلاقة فقط في الحروف الثلاثة كمخرج لها، وجعل المذلقة في (فر من لب) كصفات لها.

إذن سبب تسميتها بـ (الدَّلَقَة)، لأنها كما تقدم تخرج من طرف اللسان، وذلق كل شيء، وذلوقه طرفه^(٢).

اختلاف العلماء في مخارج حروف الدَّلَقَة:

اختلف العلماء في شأن مخرج كل حرف من حروف الدلاقة، هل هي من حيز واحد أم لكل حرف حيز مستقل به. فسيبويه وغيره جعل لكل من اللام والنون والراء مخرجاً مستقلاً عن الآخر، بينما خالفه الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان بأنها في حيز واحد^(٣)، وأيديهم من العلماء المحدثين الدكتور غانم قدوري الحمد، حيث قال: (إن هذه الأصوات الثلاثة في مخرج واحد هو بين مقدم اللسان وآخر اللثة)^(٤) وذلك للقرب الشديد بين مخارج هذه الأصوات.

(١) دراسات في فقه اللغة ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٢) انظر: تهذيب اللغة للهروي (كتاب القاف) ص ٣٧، وأسرار العربية للأنباري ص ٤٢٢.

(٣) انظر: التحديد في الإتقان والتجويد ص ١٠٤، ودقائق التصريف ص ٤٥٧، وإبراز المعاني من حز الأمانى لأبي شامة ص ٧٤٦.

(٤) انظر: المدخل إلى علم أصوات العربية لغانم قدوري ص ٩٥.

تفصيل مخارجها كما جاء عن سيبويه:

مخرج اللام:

قال سيبويه: (ومن حافة اللسان من أذناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فُوقَ الثَّنايا مخرج النون وما فُوقَ الضاحك والنباب والرباعية والثَّنية مخرج اللام)^(١).

وقال ابن الجزري في مقدمته عن مخرج اللام (..... وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا)^(٢).

وقد أيد الدكتور غانم قدوري قول سيبويه رغم اعتراض جمع كبير من علماء العربية والتجويد على رأي سيبويه.

ومن المعترضين هو أحمد بن محمد الجزري^(٣) حيث اعترض على عبارة سيبويه في تحديد مخرج اللام، فقال: (واللام تخرج من المخرج الخامس من مخارج اللسان من أوَّل حافة اللسان وطرفه وما يحاذيه من الحنك الأعلى من اللثة في سَمَتِ الضاحك لا الثَّنية خلافاً لسيبويه)^(٤).

لكن الدكتور غانم قدوري وقف إزاء هذا القول وقفه المتأمل في قول سيبويه وقول أحمد ابن الجزري وتبين له أن أحمد بن الجزري لم يتضح له قصد سيبويه من ناحيتين:

الأولى: الجزء المشارك من الحافة، يقول الدكتور غانم قدوري: (فقوله: (من أوَّل حافة اللسان وطرفه) غير دقيق؛ لأنَّ أوَّل الحافة هي الجزء المقابل لأقصى اللسان وما يتَّصل به، وهي مخرج الضاد، وعَبَّرَ سيبويه بكلمة أدنى الحافة عن الجزء المتصل بطرفه المستدير، والتي تشترك بتشكيل مخرج اللام)^(٥).

وبهذا يكون أحمد بن الجزري قد وصف مخرج الضاد لا اللام، وليس هذا الصوت مقصوداً بالوصف، وإنَّما الحديث عن اللام.

والثانية: وهي تخص الأسنان التي تُسامت المخرج؛ فيقول الدكتور قدوري: (وقوله: (في سَمَتِ الضاحك لا الثَّنية خلافاً لسيبويه) قد يكون مقبولاً، لو أنَّ سيبويه قصد ذكر مجرى صوت اللام عند ذكر الضاحك والنباب والرباعية والثنية، لكنَّه أراد أن يحدد موضع اعتراض النَّفس، فالجزء المستدير من طرف اللسان المتَّصل بأدنى الحافة يتَّصل باللثة المقابلة للأسنان المذكورة فينسد مجرى النَّفس، فيخرج صوت اللام من جانبي الفم، أو الشدق، لكن من أمام مخرج صوت الضاد)^(٦).

وبهذا يكون الدكتور غانم قدوري قد انتصر لتعريف سيبويه، فهو متفق معه في تحديد المخرج، ورأى أن أحمد ابن الجزري لم يكن مصيباً في قوله عن مخرج اللام، وأن قصد سيبويه لم يتضح له.

(١) الكتاب لسيبويه ٤٠٥/٢.

(٢) المقدمة الجزرية ص ٩.

(٣) (ابن الإمام ابن الجزري) مصنف المقدمة الجزرية، وصاحب كتاب النشر في القراءات العشر المتوفى سنة ٨٢٩ هـ.

(٤) انظر: الحواشي المفهومة في شرح المقدمة (المقدمة الجزرية) ص ٤١.

(٥) شرح المقدمة الجزرية للدكتور غانم قدوري الحمد ص ٢٥٦.

(٦) المصدر نفسه ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

وتحديد سيبويه قد تابعه فيه غير واحد من علماء اللغة والتجويد، يقول الرضي: (واللام يخرج من فُوق الضاحك والناب والرباعية والثنية، لا من نَفَس الاسنان وحافة اللسان، وجميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه)^(١).

مخرج النون:

قال سيبويه في مخرج النون: (ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فُوق الثنايا مخرج النون)^(٢).

وقال ابن الجزري في مقدمته عن مخرج النون (وَالنُّونُ مِنْ طَرْفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا.....)^(٣).

وأما الدكتور غانم قدوري فقد قال في صوت النون إنه: (يتكون بقيام عارض في الفم، باعتماد طرف اللسان على ما فُوق الثنايا (أي على اللثة)، وجرّي النَّفَس من الخيشوم)^(٤).

فهو متفق مع سيبويه في تحديد مخرج النون، إلا أن سيبويه لم يذكر جريان النفس من الخيشوم، ولم يكن سيبويه يغفل عن الخياشيم، وإنما ذكره مع النون الخفيفة، إذ يقول: (ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة)^(٥).

لكنّ الدكتور غانم قدوري لم يجد مسوّغاً يجعل النون الخفيفة بمخرج مستقل؛ لأنّ (هذه النون فرع عن النون الأصلية، ويمكن الاكتفاء بمخرج النون الأصلية، على نحو ما فعل ابن الطحّان من قبل)^(٦)؛ ولهذا لم نجد للخياشيم ذكراً في المخارج التي ذكرها الدكتور غانم قدوري، وهو مذهب بعض المحدثين^(٧).

وعدم ذكر الخياشيم مع النون الأصلية التي ذكرها سيبويه، قد تابعه فيه بعض العلماء^(٨). إلا أنّ علماء التجويد قد تنبّهوا إليها، فيقول الداني: (والنون من طرف اللسان بينه وبين ما فُوق الثنايا العليا، ويتصل بالخياشيم)^(٩)، وتابعه في ذلك بعض علماء التجويد^(١٠).

مما تقدم نلاحظ أن الدكتور غانم قدوري الحمد قد أخذ بمذهب علماء التجويد بذكر وظيفة الخياشيم مع مخرج النون، ورأى أن إضافة الخياشيم لهذا المخرج من الإضافات القيمة التي أضافها علماء التجويد^(١١).

(١) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ٢٥٣/٣.

(٢) الكتاب لسبويه ٤٣٣/٤.

(٣) المقدمة الجزرية ص ٩.

(٤) أبحاث في علم التجويد ص ١١٣.

(٥) الكتاب لسبويه ٤٣٤/٤.

(٦) المدخل إلى علم أصوات العربية لغانم قدوري ص ٩٤.

(٧) انظر: علم الأصوات للدكتور كمال بشر ص ١٨٨.

(٨) الأصول في النحو ٤٠٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٦١/١.

(٩) التحديد في الإتيان والتجويد ص ١٠٣، والإدغام الكبير للداني ص ١٢١.

(١٠) الإيضاح في القراءات للإندرابي ص ٨٤.

(١١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم قدوري الحمد ص ١٧٦.

مخرج الراء:

قال سيبويه: (ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء)^(١). فمخرج الراء يكون من طرف اللسان مع ظهره مما يلي رأسه وهو مخرج الراء. قال ابن الجزري: (..... والرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخُلِ)^(٢).

قال الشاطبي في البيت (١١٤٣): (وَحَرْفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخُلٌ... وَكَمْ حَاذِقٍ مَعَ سَيْبَوِيهِ بِهِ اجْتِنَالًا). قال أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ) في شرح البيت: (يعني: يداني النون وهو الراء يخرج من مخرجها، لكنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون؛ لانحرافه إلى اللام، فهذا معنى قوله: (إلى الظهر مدخل)؛ أي: وحرف مدخل إلى الظهر يدانيه، وأورد الشيخ أبو عمرو أن هذه العبارة تقتضي أن يكون مخرج الراء قبل النون؛ لأن الراء أدخل منها إلى ظهر اللسان، وأجاب بأن المخرج بعد مخرج النون وإنما يشاركه ذلك لا على أنه مستقل به ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون هذا هو الذي يجده المستقيم الطبع قال وقد يمكن إخراج الراء مما هو داخل من مخرج النون أو من مخرجها ولكن يتكلف لا على حسب إجراء ذلك على الطبع المستقيم والكلام في المخارج إنما هو على حسب اشتقاق الطبع لا على التكلف، والهاء في به يعود على الظهر؛ أي: إن سيبويه وجماعة من الحدائق يجعلون الراء من ظهر اللسان وأنهم ثم اجتلووه؛ أي: كشفوه، هكذا قال الشيخ، ويحتمل أن تكون الهاء عائدة على المذكور؛ أي: (وكم من حاذق في صناعة العربية)؛ أي: ماهر بها اجتلا هذا الحرف بهذا المخرج المذكور وهو نص ما في كتاب سيبويه الذي هو إمام نحاة البصريين قال (رحمه الله): (ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء زاد غيره وقال: غير أن في الراء تكريراً وكذا ما ذكرناه في اللام والنون هو قول سيبويه)^(٣).

لقب هذه الأصوات:

أما لقب هذه الأصوات؛ فقال عنه الدكتور غانم قدوري: (الحروف الدَلَقِيَّة، وهي اللَّثْوِيَّة الغارية: ل، ر، ن)^(٤). والدَلَقِيَّة من مصطلحات الخليل الفراهيدي، إذ يقول: (اعلم أنَّ الحروف الدُّلُقَ والشَّفَوِيَّة سِتَّة وهي: ل، ن، ف، ب، م، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هذه الحروف دُلُقًا لأن الدَّلَاقَةَ في المنطق إِنَّمَا هي بَطْرَفُ أَسَلَةِ اللِّسَانِ والشَّفَتَيْنِ وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة ر، ل، ن، تخرج من دُلُقِ اللِّسَانِ من (طَرَفِ غَارِ الفم) وثلاثة شفوية: ف، ب، م، مخرجها من بين الشَّفَتَيْنِ خاصة، لا تَعْمَلُ الشَّفَتَانِ في شَيْءٍ، من الحُرُوفِ الصَّحَاحِ إِلَّا في هذه الأحرف الثلاثة)^(٥).

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٤٣٣.

(٢) المقدمة الجزرية ص ٩.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص ٧٤٦.

(٤) أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد ص ٧٥.

(٥) انظر: العين للخليل الفراهيدي - المقدمة ١/٥١، وتهذيب اللغة للهروي ١/٣٧، ومعجم الصوتيات ص ٢٢.

فقد خصَّ الخليل (ل، ر، ن) بلقب الدَّلَكِيَّة (١) ، وتابعه في استخدام الدَّلَكِيَّة ابن جنبي، بقوله: (ومنها حروف الدَّلَاقَة، وهي ستة اللام والراء والنون، والفاء، والباء، والميم لأنَّه يعتمد عليها بِدَلْقِ اللسان، وهو صدره وطرفه) (٢).

وواضح أنَّ ابن جنبي (رحمه الله) أطلق وصف الدَّلَاقَة على الأصوات الستة اللام والنون والراء والفاء والميم والباء. والحقُّ أن الفاء والباء والميم، أصوات شفوية لا شأن لطرف اللسان على الإطلاق في إخراجها، ويبيِّن الدكتور حسام النعيمي أنَّ ابن جنبي لم يغفل عن هذا، ولكنَّه أراد التغليب (فكأنَّهم حين وجدوا اللام والراء والنون من طرف اللسان جعلوا الاسم لها وضمُّوا إليها الفاء والميم والباء) (٣).

إذن لماذا لم يعكس ابن جنبي المسألة فيطلق عليها (الشفوية) بالتغليب، لاسيما أنَّ نصف هذه الأصوات أصوات شفوية؟، قال الدكتور حسام النعيمي: (بأنَّ الذي دعا غلبة دَلْقِ اللسان على الشفة في التسمية معنى الدَّلَاقَة في الأصل) (٤)، فقد جاء في لسان العرب: (إنَّما سُمِّيت هذه الحروف دُلْقاً لأنَّ الدَّلَاقَة في المنطق إنَّما هي بطرف أسلة اللسان والشففتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة) (٥).

واستبعد بعض العلماء المحدثين هذا السبب، ورأى أنَّ سبب التسمية يرجع إلى سهولة نطق أصوات (ل، ر، ن) وخفَّتْها؛ لأنَّ الدَّلَاقَة من معانيها سهولة النطق (٦).

ويبدو أنَّ السببين معاً لهما قبول حَسَنٌ في بيان وجه التسمية، وعدم اقتصارها على أصوات (ل، ر، ن)، وإن كان قبول السبب الأول أكثر؛ لان نهاية التصويت باللام والراء والنون لا بد له من المرور بالشففتين.

وكأن العلماء الذين جاءوا بعد الخليل وابن جنبي قد اقتصروا على الأصوات الثلاثة، ومنهم مكِّي القيسي، والزَّمخشري، وابن يعيش، وابن الجزري (٧)، وتابعهم على ذلك قسمٌ من المحدثين (٨).

وأما تلقيها بـ (اللَّثوية الغارية)؛ فيبدو أنَّ الدكتور غانم قدوري قد جمع بين الطرفين الذي يشترك مع طرف اللسان وهو اللِّثَة في إخراج هذه الأصوات، هذا ما يخص اللَّثوية، أمَّا الغارية، فيبدو أنه أخذها من الخليل أيضاً بأن ذلق اللسان من طرف غار الفم - كما نقلنا النص المتقدِّم عن الخليل - وأكَّده ابن دريد هذا الأمر في جمهرته (٩).

(١) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ص ٢٠٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٨/١.

(٣) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنبي ص ٣٢٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) لسان العرب لابن منظور ١٧/١٥١٢، مادة (ذلق)، وانظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنبي ص ٣٢٣.

(٦) المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور ص ٣٩.

(٧) النشر في القراءات العشر ١/٢٠١، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١١٥، وشرح المفصل للزمخشري لابن يعيش ١٢٥/١٠.

(٨) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٠٥، ودراسات في فقه اللغة ص ٢٧٩.

(٩) جمهرة اللغة لابن دريد ٤٥/١.

صفة المذلقة:

وأما صفة (المذلقة) فهي تعني سرعة النطق بحروف اللام والنون والراء والباء والفاء والميم^(١)، فبعضها من ذلق اللسان أي طرفه وحروفه ثلاثة وهي: اللام، والنون، والراء، وبعضها من ذلق الشفة وحروفه ثلاثة أيضاً وهي: الباء الموحدة، والفاء، والميم، وقد سمي ابن الجزري حروف (فَرَّ مِنْ لُبِّ) بالمذلقة. حيث قال: (.....) و(فَرَّ مِنْ لُبِّ) الحروف المذلقة^(٢).

وهذه الستة المذلقة تدخل في بنية ما زاد على الثلاثة، كالرباعي، والخماسي، ويندر أن نجد كلمة عربية من غير الثلاثي خالية منها إلا كلمة (عسجد)^(٣) في غير القرآن الكريم. والله أعلم.

وصفة الحروف المذلقة يقابلها ويضادها الحروف المصمتة، قال ابن دريد في جمهرة اللغة: (أما المذلقة من الحُرُوفِ فَهِيَ سِتَّةٌ وَلَهَا جِنْسَانِ: جِنْسُ الشَّفَةِ، وَهِيَ الْفَاءُ وَالْمِيمُ وَالْبَاءُ؛ لَا عَمَلٌ لِلِّسَانِ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ، وَإِنَّمَا عَمَلُهُنَّ فِي التَّقَاءِ الشَّفَتَيْنِ، وَأَسْفَلُهُنَّ الْفَاءُ ثُمَّ الْبَاءُ ثُمَّ الْمِيمُ. وَالْجِنْسُ الثَّانِي مِنَ الْمَذَلَّةِ بَيْنَ أَسْلَةِ اللِّسَانِ إِلَى مَقْدَمِ الْعَارِ الْأَعْلَى، وَهِيَ: الرَّاءُ وَالنُّونُ وَاللَّامُ، وَهِنَّ مَمْتَزَجَاتٌ بِصَوْتِ الْغِنَةِ لِأَنَّ الْغِنَةَ صَوْتٌ مِنْ أَصْوَاتِ الْخِشْمِ، وَالْخِشْمُ مَرْكَبٌ فَوْقَ الْعَارِ الْأَعْلَى وَإِلَيْهِ يَسْمُو هَذَا الصَّوْتُ. وَسَمِعْتُ الْأَشْنَانِدَانِي يَقُولُ: سَمِعْتُ الْأَحْفَشَ يَقُولُ: سَمِيتُ الْحُرُوفَ مَذَلَّةً لِأَنَّ عَمَلَهَا فِي طَرَفِ اللِّسَانِ، وَطَرَفٌ كُلُّ شَيْءٍ ذَلَقَهُ، وَهِيَ أَخْفُ الْحُرُوفِ وَأَحْسَنُهَا امْتِزَاجاً بَعْيَرَهَا، وَسَمِيتُ الْأَخْرَ مَصْمُتَةً لِأَنَّهَا أَصْمَتَتْ أَنْ تَخْتَصَّ بِالْبِنَاءِ إِذَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ لِاعْتِيَاصِهَا عَلَى اللِّسَانِ)^(٤).

فالمذلقة هي أخف الحروف، وأسهلها وأكثرها امتزاجاً بغيرها لسرعة النطق بها؛ ولذلك كان لا بد في كل كلمة تتكون من أربعة أحرف أو خمسة، أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة، لتعادل خفة المذلق ثقل المصمت^(٥).

فإذا وجد كلمة خماسية أو رباعية خالية من حروف الذلاقة فإنها تحتمل وجهين:
الأول: أن تكون دخيلة أو محدثة مبتدعة - كما قال الخليل.
والثاني: أن تكون من بقايا الممات القديم.

لهذا كله لا بد من التفريق بين المخرج والصفة لمنع التركيب والخلط، لأن المخرج يختص باللام والنون والراء، والصفة تختص بـ (فر من لب).

(١) انظر: تهذيب اللغة للهروي (كتاب القاف)، وأسرار العربية للأنباري ص ٤٢٢.

(٢) المقدمة الجزرية ص ١٠.

(٣) انظر: معجم الصوتيات ص ٢٢، والوجيز في علم التجويد لمحمود سيويو، محاضرات ألقى على طلبة كلية الإمام الأعظم - بغداد ص ١٢.

(٤) جمهرة اللغة لابن دريد ٤٥/١، ومعجم الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٩٥/٣.

(٥) الآثار التربوية لدراسة اللغة العربية ص ٤٥٢.

يقول الدكتور صبحي إبراهيم الصالح حول هذا: (ويظن بعض الباحثين المحدثين أن القراء والنحاة العرب خلطوا خلطاً كبيراً في تحديد المخارج والصفات^(١)، ويستشهدون على ذلك بتردد بعض الحروف بين مخرجين أو أكثر، أو بين مخرج وصفة، أو إسقاط بعض الصفات والتفصيل في بعضها. والحق أن هذا الخلط إنما جاء النحاة من شدة أمانتهم وحرصهم على أن ينقلوا الآراء جميعاً، فالنون مثلاً عند بعضهم تسمى ذلقية تارة؛ لأنها تخرج من ذلق اللسان، وخيشومية تارة أخرى؛ إذ ينطق بها في تجويف الفم وهو الخيشوم؛ وكل يراعي ناحية، وكل جدير أن ينقل قوله، ولا يهمل. على أنك لو أخذت بمنهج واحد منهم وقنعت بتقسيماته واصطلاحاته لما وجدته يخلط أو يناقض نفسه، وهم جميعاً - بعد هذا كله - أسمح من أن يضيق بعضهم على بعض فيما ذهبوا إليه أو اصطلحوا عليه، فمخارج الحروف وصفاتها تخضع للملاحظة المباشرة، وكلما تجددت هذه الملاحظة ولدت مصطلحات جديدة، وتسميات مستحدثة، ومن هنا رأينا هؤلاء القراء - بعد تفصيل رأيهم في صفات الحروف مثلاً - ينبهون إلى التقسيمات الأخرى ويقولون بكثير من الحيطة والحذر: وللحروف صفات أخرى غير مشهورة تركناها خوفاً من الإملال والتطويل)^(٢).

اختلافهم في هل أن الأحرف المصمتة والمذلقة من المخارج أم من الصفات؟:

ذهب بعض أهل الأداء إلى أن صفتي الإصمات والإذلاق ليسا من الصفات ولا ينبغي أن يضافا إلى المخارج، ولذلك لم يعدهما المالقي والداني في التيسير ولم يذكرهما الشاطبي (رحمه الله) في منظومته، لأن الإصمات ليس خاص بالحروف بل خاص بالكلمة أي لا توجد كلمة فيها أربعة أو خمسة أحرف إلا وفيها حرف مذلق فلا دخل لهذا التعريف بالصفات وأيضاً الإذلاق حروفه تخرج من طرف اللسان والشفيتين فلا دخل لذلك في الصفات؟ إنما هو خاص بالمخرج.. بينما نجد الفريق الثاني من علماء اللغة والصوتيات والتجويد، وهم الجمهور وعلى رأسهم إمام الفن ابن الجزري قد جعلوهما من الصفات التي لها ضد، وهذا هو الصحيح والمقدم. والله أعلم.

نخلص مما تقدم إلى ما يلي:

- اختلف علماء الصوتيات في شأن مخارج حروف الذلاقة، فمنهم من جعلها من حيز واحد وهم؛ من القدامى الفراء وقطرب وابن كيسان والجرمي وآخرين، ومن المحدثين الدكتور غانم قدوري الحمد وغيره. ومنهم من جعل لكل من اللام والنون والراء حيز ومخرج خاص به كسيبويه وقد فصل في ذلك كما تبين لنا فيما سبق.
- واختلف هؤلاء حول جريان النفس في شأن النون من الخيشوم، فالدكتور غانم قدوري متفق مع سيبويه في تحديد مخرج النون، إلا أن سيبويه لم يذكر جريان النفس من الخيشوم، ولم يكن سيبويه يغفل عن الخياشيم. ووافق الدكتور غانم علماء التجويد في جريان النفس في النون من الخيشوم كالإمام أبي عمرو الداني وغيره، ورأى أن إضافة الخياشيم لهذا المخرج من الإضافات القيمة التي أضافها علماء التجويد.

(١) انظر: مناهج البحث في اللغة ص ٨٥.

(٢) دراسات في فقه اللغة ١/٢٨٤.

- والتفريق بين المخرج والصفة لا بأس به لأجل أن يميز القارئ بين المخرج والصفة، فالمخرج يطلق عليه بالذقية وحروفه اللام والنون والراء، والصفة يطلق عليها بالمدلقة وحروفها الفاء والراء والميم والنون واللام والباء. وبهذا التفريق نستطيع عزل الحروف الذقية عن الحروف الشفوية الثلاثة وهي الباء والفاء والميم.
- وأما قول بعضهم بأن الإذلاق والإصمات ليسا من الصفات إنما هما من المخارج فهذا تطرف في الرأي والجمهور وعلى رأسهم إمام الفن ابن الجزري قد جعلوهما من الصفات التي لها ضد، وهذا هو الصحيح والمقدم والله أعلم.

المبحث الثاني

اللمسات في بعض المختلف من صفات الحروف

وفيه المطالب الآتية:

- الاستطالة صفة الضاد
- الإنحراف صفة الراء واللام
- اختلافهم في تكرير الراء
- اختلافهم في بعض مباحث الغنة

المطلب الأول:

الاستطالة صفة الضاد

هناك بعض العلماء وخاصة علماء اللغة والصوتيات يجمع بين الضاد وغيره من الحروف من حيث صفة الاستطالة ولا يفرق بينهما.

وقد جعل سيبويه للشين صفة الاستطالة، فقال: (إن الشين استطالت حتى اتصلت بمخرج غيرها)^(١). ومن علماء الصوت من يجعل الضاد والطاء توأمان من حيث جميع الصفات، فيقولون إن الطاء استطالت كما استطالت الضاد من حيث المقدار والصوت^(٢).

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٢ / ٤١٦.

(٢) انظر: المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور ص ٦٦.

بينما نجد علماء التجويد قد جعلوا الاستطالة فقط في الضاد كأبي عمرو الداني، والشاطبي، وابن الجزري، والمرصفي وغيرهم، وأما علماء اللغة والصوتيات فقد اعتبروا الاستطالة في الضاد والشين والطاء كما تقدم في قول سيبويه. فعلماء التجويد يقولون إن لحرف الضاد صفة ليس لها ضد تميزه عن غيره من الحروف وهي الصفة التي بها يُعرف. لكن كثيراً من الألسن العربية تخلط بين الضاد والطاء خلطاً كبيراً في النطق؛ وذلك لصعوبة النطق بحرف الضاد فهو أصعب الحروف وأشدّها على اللسان، ولا يوجد هذا الحرف في أي لغة أخرى غير العربية. فالاستطالة هي الصفة الوحيدة التي تلازم الضاد دون غيره من الحروف، وهذا هو الإجماع العام لدى علماء التجويد. قال أبو عمرو الداني في التمهيد: (الحرف المستطيل، وهو الضاد المعجمة، سميت بذلك لأنها استطالت عن الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام، وذلك لما فيها من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء، قويت واستطاعت في الخروج من مخرجها) (١).

تعريف الاستطالة:

الاستطالة: وهي في اللغة الامتداد. وفي الاصطلاح هي امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها (٢)، وهذه الصفة لا تكون إلا في الضاد حصراً كما بيّننا سابقاً وسبب استطالتها لرخاوتها. قال الشيخ المرصفي في هدايته: (الاستطالة وهي في اللغة الامتداد. وفي الاصطلاح امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها وهي صفة لحرف واحد وهو الضاد المعجمة وسمي بذلك لاستطالته مخرجاً وصوتاً حتى اتصل بمخرج اللام) (٣).

وقال الإمام الشاطبي (رحمه الله) في حرز الأمانى ووجه التهاني: (..... كَمَا الْمُسْتَطِيلُ الضَّادَ لَيْسَ بِأَعْقَلًا). وقال سيبويه: (إن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام) (٤).

التفريق بين الضاد والطاء:

لا يفترق الضاد عن الطاء أصلاً من حيث جميع الصفات إلا بالاستطالة في الضاد، وأما مخرجهما فبين الفرق، قال في الرعاية: (ولا بد للقارئ من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت، فهو أمر يقصّر فيه أكثر من رأيت من القراء والأئمة لصعوبته على من لم يدرب به، فلا بد للقارئ المجوّد أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة، فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرط في ذلك أتى بلفظ الطاء أو الذال، فالضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج وأشدّها صعوبة على الالفاظ، وإذا وقعت الطاء بعد الضاد نحو قوله تعالى: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ (الانشراح: ٣) فلا بد من بيان الطاء وتمييزها عن الضاد) (٥).

(١) التمهيد في علم التجويد ص ٩٦.

(٢) انظر: المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية ص ٣٤.

(٣) هداية القاري في تجويد كلام الباري ١/٨٩.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه ٢/٤١٦، والمدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور ص ٦٦.

(٥) انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة الصفحات ١٥٨ و ١٥٩ و ١٩٥.

وقال الإمام الداني: (فتقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الرابع من مخارج الفم، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، وهي مجهورة رخوة مطبقة مستعلية مستطيلة. واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به. فمنهم من يجعله ظاء مطلقاً، لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل المشرق. وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى، لمخالفة المعنى الذي أراد الله تعالى) (١).

قال الصفاقسي: (يخرج الضاد من المخرج الرابع من خارج اللسان وهو حرف مجهور رخو مستعل مصمت مستطيل قوي مفخم وقد اتفقت كلمة العلماء فيما رأيت على أنه أعسر الحروف على اللسان وليس فيها ما يصعب عليه مثله وقل من يحسنه من سمسرة العلماء فضلاً عن غيرهم ويقع الخطأ فيها من أوجه، منها إبدالها ظاءً مشالة وهذا هو الكثير الغالب وأهل المغرب الأدنى كلهم عليه لأنهما تقاربا في المخرج وتشاركا في جميع الصفات إلا الاستطالة فلولا الاختلاف في المخرج وفي هذه الصفة لكانا حرفاً) (٢).

إذن لا بد من وجود قاعدة يعتمدها القارئ في التفريق بين حرفي الضاد والظاء أثناء النطق بكلمات القرآن الكريم؟ قال الدكتور غانم قدوري الحمد: (الضاد صوتٌ صعب الأداء ومن ثم أخذت ألسنة الناس تنحرف في نطقه إلى أصوات أخرى، ويبدو أن ذلك ظهر في القرون المتقدمة حتى وجدنا عبد الوهاب القرطبي يُصرِّح في القرن الخامس أن أكثر القراء ينطقونها ظاءً، ثم يأتي ابن وثيق بعد قرن من ذلك ليقول: (قَلَّ من يُحْكِمُها في الناس)، ثم يقول ابن الجزري في أواخر القرن الثامن: (ألسنة النَّاسِ فيه مُختلفة وقلَّ من يُحسِنه) (٣).

ولغرض التفريق بينهما لا بد من النظر إلى:

أولاً - من حيث المخرج:

فمخرج الضاد هو: إحدى حافتي اللسان أو كلاهما مع ما يُحاذيه من الأضراس العليا وهو من الأحرف الشجرية على أصح الأقوال. بينما مخرج الظاء يكون من طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، وهو من الأحرف اللثوية. قال الدكتور أيمن سويد: (الضاد من إحدى حافتي اللسان أو كليهما معاً، وهذا الحرف انفردت به اللغة العربية، وهو يخرج من منطقة حافة اللسان اليمنى أو اليسرى أو هما معاً، ولكن هذا لا يمنع أن تشارك حافة اللسان إلى منتهاها كلها، ولكن الضغط والاعتماد على إحدى حافتي اللسان أو هما معاً، وهذه المنطقة تفرغ الجدار الداخلي للأضراس العليا ففي هذه المنطقة يقع الضغط، وكانت بعض القبائل تضغط على الحافة اليمنى، والبعض الآخر يضغط على الحافة اليسرى، والبعض يضغط على الحافتين معاً بتوزيع متعادل، وعند النطق بالضاد يلتصق المخرج تماماً فينحبس الهواء وراء اللسان، وهذا الانحباس يسبب الضغط فيندفع اللسان إلى الأمام مليمترات بسيطة، فيصل رأس اللسان إلى منطقة التقاء اللحم

(١) التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠.

(٢) انظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ص ٨٣.

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٢٣١.

باللسان مع مراعاة عدم إخراج طرف اللسان؛ لأنه يمكن أن يصل إلى مخرج الظاء وهو أطراف الأسنان العليا، لذلك نجد خلطاً بين الضاد والظاء، ومخرج الظاء هو منتهى رأس اللسان مع أطراف الثنايا العليا).

ثانياً - من حيث الصفة:

يتشارك الضاد مع الظاء في جميع الصفات وهي الجهر، والرخاوة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات. ما عدا الاستطالة فهي صفة خاصة بالضاد.

قال في غاية المرید: (وسميت الضاد مستطيلة؛ لاستطالة مخرجها حتى تتصل بمخرج اللام، والحرف المستطيل يمتد الصوت به ولكن لم يبلغ قدر الحرف الممدود، وذلك لأن المستطيل يجري في مخرجه، والممدود يجري في ذاته؛ حيث إن مخرجه مقدر. والفرق بينهما أن الحرف المستطيل يجري الصوت في مخرجه بقدر طوله ولم يتجاوزه حيث إن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق. أما الحرف الممدود فليس له مخرج محقق، وإنما مخرجه مقدر كما عرفت، فيجري الصوت في ذاته، ولا ينقطع إلا بانقطاع الهواء)^(١).

فالضاد تتميز عن الظاء بمخرجها، وكذلك بصفة الاستطالة فيها؛ ولذلك يعد حرف الضاد ضمن الحروف القويّة في الجهر، وذلك لاجتماع صفات القوة فيه فيما عدا صفة واحدة وهي الرخاوة؛ وعلى ذلك ففي نطق الضاد لا بد أن يكون الاعتماد قوياً على المخرج بما يتلائم وما في الضاد من قوة الجهر وانحباس النفس.

أما الظاء؛ ففيها إنزال رتبة في الجهر من الضاد، لأن صفات القوة التي اجتمعت فيها أقل من صفات القوة في الضاد، لوجود صفة الاستطالة في الضاد وهي من صفات القوة، فالرخاوة في الظاء تكون أكثر لخروجها من ذلق اللسان وأطراف الثنايا العليا، فيكون جريان الصوت فيها أقوى.

وقد جمع الشيخ أبو عمرو الداني الكلمات القرآنية المذكور فيها حرف الظاء فقال:

(ظَفِرَتْ شَوَاطِئُ بِحَظِّهَا مِنْ ظُلْمِنَا فَكَظْمَتْ عَيْظَ عَظِيمٍ مَا ظَنَّتْ بِنَا
وَوَعْنَتْ أَنْظُرُ فِي الظَّهِيرَةِ ظُلَّةً وَظَلَلْتُ أَنْتَظِرُ الظَّلَالَ لِحِفْظِنَا
وَوَظْمَيْتُ فِي الظَّلْمَا فِي عَظْمِي لَظَى ظَهَرَ الظَّهَارُ لِأَجْلِ غِلْظَةِ وَعَظِنَا
أَنْظَرْتُ لَفْظِي كَيْ تُبْقِظَ فَظَّةً وَحَظَرْتُ ظَهَرَ ظَهِيرِهَا مِنْ ظُفْرِنَا)^(٢)

التحذير من مشابهة الضاد بالظاء:

لقد حذر كثير من العلماء مشابهة الضاد بالظاء، منهم ابن الجزري (رحمه الله) فقد قال في النشر: (والضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقلاً من يحسنه، فمنهم من يخرجها ظاءً، ومنهم من يمزجها بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة ومنهم من يشمله الزاي، وكل لا يجوز)^(٣).

(١) انظر: غاية المرید في علم التجويد ص ١٤٨.

(٢) انظر: التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ١/١٧٣.

وقراءة الضاد ظاءً يؤدي إلى تغيير المعنى، كما قال الداني (رحمه الله): (منهم من يجعله ظاء مطلقاً لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها ويزيد عليها بالاستطالة - فلولا الاستطالة واختلاف المحرّجين لكانت ظاءً - وهم أكثر الشاميين وبعض أهل المشرق، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى، إذ لو قلنا ﴿الضَّالِّينَ﴾ بالظَّاء كان معناه: الدائمين، وهذا خلافُ مُرادِ الله تعالى، وهو مبطل للصلاة؛ لأنَّ الضَّلَّال بالضاد، هو ضدُّ الهُدَى كقوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: ٦٧) و﴿وَالضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة ٧) ونحوه، وبالظَّاء هو الدَّوام كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ (النحل: ٥٨) فمثل الذي يجعل الضادَ ظاءً في هذا وشبهه كالذي يُبدل السين صادًا في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ (الأنبياء: ٣) و﴿وَأَصْرُوا وَأَسْتَكْبَرُوا﴾ (نوح: ٧) فالأول من السر والثاني من الإصرار)^(١).

(١) انظر: التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠.

القاعدة العامة في تمييز الضاد عن الظاء:

بعد معرفة مخرج وصفة كل من الحرفين نخلص إلى القاعدة العامة للتمييز بين الضاد والظاء، ففي المخرج أن الضاد من الحروف الشجرية ومخرجه من إحدى حافتي اللسان أو كلاهما مع ما يُحاذيه من الأضراس العليا، وأما صفته التي تميزه هي إمتداد الصوت من مخرجه إلى مقدار الأضراس العليا إلى موضع مخرج اللام. ويجب اعتماد الرسم المخصص لكل حرف من الحرفين.

التفريق بين الضاد والشين:

لقد جمع سيبويه (رحمه الله) بين الضاد والشين من حيث صفة الاستطالة، وهذا بجانب للصواب عند علماء التجويد، فصفتا الحرفين هما.

- الضاد فيه الجهر، والرّخاوة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات. ما عدا الاستطالة فهي صفة خاصة بالضاد.

- والشين فيه الهمس، والرّخاوة، والاستفال، والإفتاح، والإصمات، والتفشي.

فالفرق بينهما في الجهر والهمس، والإستعلاء والاستفال، والإطباق والإفتاح، والتفشي، والاستطالة.

والتفشي معناه: انتشار الهواء في الفم عند النطق بحرف الشين فقط^(١)، وقال في غاية المرید (وسميت الشين متفشياً؛ لانتشار الريح في الفم عند النطق بها حتى تتصل بمخرج الظاء)^(٢). بينما الاستطالة هي امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها.

ففي الأولى انتشار الهواء في داخل الفم، بينما في الثانية امتداد للصوت من إحدى الحافتين إلى آخر اللسان.

ثم إن سيبويه لم يعد الضاد من الحروف الشجرية بل جعله من الحروف المستقلة بذاتها، بينما الشين من الحروف الشجرية وهذا فرق آخر بينهما يجب التمييز والله أعلم.

وبعد أن استبان الفرق بين الضاد والظاء، والضاد والشين من حيث المخرج والصّفة، فإن الضاد يتميز عن الظاء وعن الشين من حيث أن مخرج الضاد من إحدى حافتي اللسان أو كلاهما مع ما يُحاذيه من الأضراس العليا كما كان يفعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه. ومخرج الظاء هو: من طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا. وأن صفة الضاد الاستطالة بحيث يستطيع القارئ المتمكن من ضبطه مخرجاً وصفة وبالصورة الصحيحة، ويمكنه التفريق بين صوت كل منهما فلا يخلط بينهما. وصفة الشين التفشي وهو انتشار الهواء في الفم، فالفرق واضح وبين بين الضاد والظاء والشين.

لهذا يجب التمييز بينهما ومنع الخلط والتركيب، قال في تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: (ومنها جعلها ضاداً غير مشالة كثيراً ما يقع لاتفاقهما في جميع الصفات ولولا اختلافهما في المخرج وزيادة الاستطالة في الضاد لكان ظاءً فيجب على القارئ الاعتناء به في تمييز إحداهما من الأخرى لئلا يجعل كلاً منهما موضع الأخرى وهو واقع كثيراً وإبدال الضاد الساقطة ظاءً أكثر ليسره على اللسان لاسيما إذا التقنا لفظاً وخطاً نحو ﴿أَنْفَضَ ظَهْرَكَ﴾ أو لفظاً لا خطأً نحو ﴿يَعْضُ الظَّالِمُ﴾ وقد التبس على كثير من القراء الفرق بينهما في مواضع كثيرة من القرآن فيضع إحداهما موضع الأخرى وإن كان

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٠٩ و ١١٠.

(٢) انظر: غاية المرید في علم النجويد ص ١٤٧.

يحسن النطق بهما وهو لحن لا تحل القراءة به إذ فيه تغيير اللفظ وإخراج الكلمة عن معناها إما إلى لفظ غير مستعمل في كلام العرب وهو الغالب أو إلى كلمة بمعنى آخر كما في قوله تعالى (الظَّالِّينَ) يصير بمعنى الدائمين أو الصابرين^(١).

(١) انظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ص ٦٤.

المطلب الثاني:

الإنحراف صفة اللام والراء

تعريف الإنحراف لغة:

الميل والعدول. ويُقال: (انْحَرَفَ) عَنْهُ وَ(تَحَرَّفَ) وَ(اخْرُؤَزَفَ) أَي مَالَ وَعَدَلَ^(١).

والإنحراف اصطلاحاً:

ميل صوت الحرف عن الموضع الذي احتبس فيه ليجري في موضع آخر. وحروفه: في اللام والراء فقط. كما ذكرها الامام ابن الجزري في مقدمته: (والانحراف صححا في اللام والراء)^(٢).

وانحراف اللام أقوى من انحراف الراء، وصفة الإنحراف فيهما ليس لها ضد وهي تختص فقط بهذين الحرفين، لفائدة مهمة سنذكرها فيما بعد.

وهناك صفات أخرى لهما، ومن صفاتهما الجهر، والجهر كما قال سيبويه يعني: (حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجرى الصوت فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما)^(٣).

ولهما أيضاً صفة البينية بين الشدة والرخاوة، قال المالقي: (وأما الراء فقال سيبويه: إنه حرف شديد جرى الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافي الصوت كالرخاوة، ولو لم يتكرر لم يجر الصوت فيه وذلك أنك إذا نطقت بالراء تكيف الجزء الناطق بها من اللسان نوعاً من التكيف حال النطق ثم انفلت من ذلك التكيف فيقطع الصوت الذي هو ذات الراء ثم يعود الجزء الناطق إلى ذلك التكيف فيعود النطق بذلك الحرف هكذا مرة بعد أخرى فيحصل في اللسان بحسب سرعة التكيف والانفلات المتكررين صورة ترعيد وتكرير للفظها، وكل قرعة منها راء مستقلة، لكنه قلما يقدر الناطق على الاقتصار على القرعة الواحدة من غير تكرير إلا بعد التدرب والريضة مع سلامة العضو الناطق. فمن حيث كان سريع التفلت وقطع الصوت كان شديداً ومن عرض فيه التكرار السريع صار الصوت كأنه شيء واحد ممتد لم ينقطع، فأشبهه بذلك الرخوة ولهذا قال سيبويه: (جرى فيه الصوت بالتكرير وانحرافه إلى اللام)^(٤).

ومن صفات اللام والراء الاستفال، والاستفال: يعني انخفاض طائفة اللسان عن الحنك عند لفظها وحروفها سوى أحرف الاستعلاء (خص ضغط قظ).

(١) انظر: مختار الصحاح - مادة (ح ر ف) ص ٧٠.

(٢) المقدمة الجزرية ص ١٠.

(٣) انظر: الكتاب ٤ / ٤٣٤.

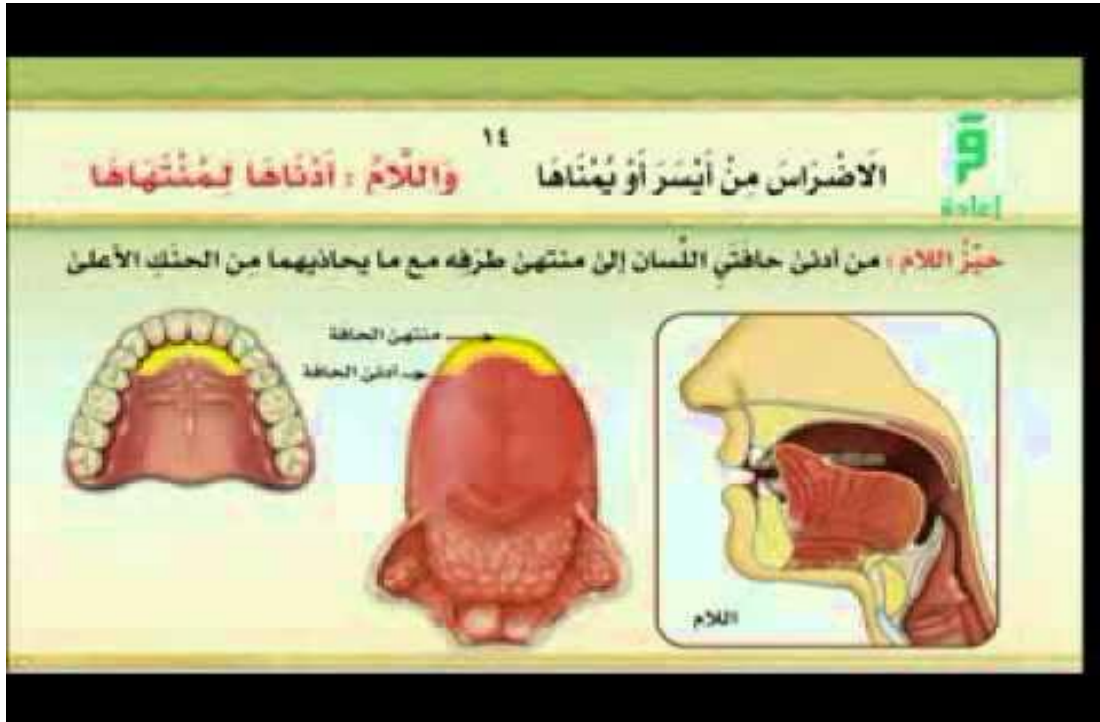
(٤) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ١٨٤.

وهما أيضاً من الأحرف المنفتحة: والإنفتاح يعني انفراج ما بين ظهر اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها. وحروفها سوى أحرف الإطباق التي حروفها (صاد، ضاد، طاء، ظاء).

ومن صفاتهما أنهما من الأحرف المذلقة، وسميت بالمذلقة لخروجها من ذلق اللسان أي طرفها والحروف المذلقة مجموعة بعبارة (فر من لب)، فاللام والنون والراء من ذلق اللسان. والفاء والباء والميم من ذلق الشفة. وما عدا هذه الأحرف فهي مصممة لأنها من الصمت وهو المنع، قال الأخفش: (لأن من صمت منع نفسه من الكلم والمراد بها أنها ممنوعة من انفرادها في بنات الأربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصول لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصممة حروف من الأحرف المذلقة وإنما فعلوا ذلك لخفتها عادلوا بها الثقيلة)^(١).

كيفية الإنحراف:

يكون الإنحراف بالنسبة لحرف اللام: عند تصادم حافتي اللسان الأماميتين مع لثة الأسنان الأمامية حُبِسَ الصوت لانغلاق المخرج فيحيد ويميل الصوت وينحرف للخلف ليجري على الحافتين الخلفيتين للسان. لذلك فإن حرف (اللام) حرف متوسط الصوت فيه انحبس انحباساً ضئيلاً ثم جرى جرياناً ضئيلاً، فهو حرف بين الشدة والرخاوة وهو من مجموعة (لن عمر).



ويكون الإنحراف بالنسبة للراء: من مكان التقاء الشنيتين العلويتين وسطها غائر ومجوف للداخل بالتالي طرف اللسان يلامس يمينها ويسراها دون وسطها فالصوت عند خروجه يجد المخرج محكماً من اليمين واليسار فيحبس ثم يحد عن مساره وينحرف إلى الأمام ليجري في منطقة التقاء الشنيتين العلويتين والراء أيضاً حرف متوسط بين الشدة والرخاوة وهو من مجموعة (لن عمر).

(١) انظر: المنح الفكرية ص ١٨.



وصفة الانحراف من الصفات التي لا إعمال فيها بل هي تلقائية. فبضبط المخرج نجد الحرف أخذ صفاته المنضبطة من توسط وانحراف وغيرها.

قال المرصفي في انحراف اللام والراء: (ميل الحرف بعد خروجه من مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره. وله حرفان اللام والراء على الصحيح وسمي حرفاه بذلك لانحرافهما عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما فاللام فيها انحراف إلى طرف اللسان والراء فيها انحراف إلى ظهره وميل قليل إلى جهة اللام ولذلك يجعلها الأثغ لأمًا^(١)).

فائدة الانحراف:

تنحصر فائدة الإنحراف في تحسين أداء حرفي اللام والراء وضبط مخرجهما. ولو لم يمال بالصوت في الراء لحدث التكرير ولما ضبطت الإخفات، لأنه انحراف عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليه، إلى مخرج اللام، وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسمي منحرفاً لذلك.

قال ابن الجزري: (وَالْحَرْفُ الْمُكْرَرُ هُوَ الرَّاءُ. قَالَ سَبِيؤُهُ وَعَظِيمُهُ هُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جَرَى فِيهِ الصَّوْتُ لِتَكَرُّرِهِ وَأَنْحِرَافِهِ إِلَى اللَّامِ فَصَارَ كَالرَّخَوَةِ، وَلَوْ لَمْ يُكْرَرْ لَمْ يَجْرِ فِيهِ الصَّوْتُ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: هُوَ بَيْنَ الشَّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيؤِهِ أَنَّ التَّكْرِيرَ صِفَةٌ دَائِيَّةٌ فِي الرَّاءِ، وَإِلَى ذَلِكَ دَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ، فَتَكَرَّرَتْ رُبُّوهُا فِي اللَّفْظِ وَإِعَادَتُهَا بَعْدَ قَطْعِهَا وَيَتَحَقَّقُونَ مِنْ إِظْهَارِ تَكَرُّرِهَا خُصُوصًا إِذَا شُدِدَتْ وَيَعْدُونَ ذَلِكَ عَيْبًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَبِذَلِكَ قَرَأْنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأْنَا عَلَيْهِ وَبِهِ نَأْخُذُ^(٢)).

ولو لم يمال بالصوت في اللام وامتد به لانتقل به من البينية إلى الشدة لأنه من حروف الرخاوة، وكذلك لما تحقق وضبط الإخفات فيه.

(١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٨٧.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/١٦٢.

قال ابن الجزري في التمهيد عن فائدة الانحراف: (حرفا الانحراف، وهما الراء واللام، سميتا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتها إلى صفة غيرهما. أما اللام فهو حرف من الحروف الرخوة، لكنه انحرف به اللسان مع الصوت إلى الشدة، ولم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد، ولا خرج معه الصوت كله كخروجه مع الرخو، فهو بين صفتين. وأما الراء فهو حرف انحراف عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليه، إلى مخرج اللام، وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسمي منحرفاً لذلك)^(١).

ومن بعض الأخطاء عن صفة الإنحراف هي انحراف الراء واللام عن مخرجهما لمخرج آخر من غير ضبط، وهذا ما يحدث كثيراً عند المبتدئين، فقالوا إن اللام تنحرف لمخرج النون كالذي يقرأ كلمة ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بـ (أَرْسَلْنَا) فأدغم اللام بالنون أو يقرأ ﴿جَعَلْنَا﴾ بـ (جَعَلْنَا) فأدغم اللام بالجيم وهذا غير صحيح وهو من اللحن جلي. وأما الراء فيقولون إنها ادغمت فانحرفت إلى مخرج اللام فيتحول النطق كمن يكون عنده ثلثة في حرف اللام فيقول مثلاً عند قراءة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: ٢) يقرأ ﴿عَرَبِيًّا﴾ (علبياً)، وهذا أيضاً لا يصح فهو من اللحن الجلية.

فالإنحراف يجب أن يكون صحيحاً لغرض تصحيح مثل هذه الأخطاء. وذلك لأن صفة الإنحراف أصلية لا تنفك عنه بحال من الأحوال فكيف تحال إلى خطأ بتحول حرف مكان حرف آخر.

اختلافهم في حرفي الانحراف:

لقد اختلف أهل العلم في أن الانحراف لا يكون إلا في اللام، وهذا ما نسبته ابن الجزري (رحمه الله) إلى البصريين، والصحيح أن الانحراف في حرفي اللام والراء، قال ابن الجزري في النشر: (وَحَرْفَا الْإِنْحِرَافِ اللَّامُ وَالرَّاءُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: اللَّامُ فَقَطُّ، وَنُسِبَ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَسُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا انْحَرَفَا عَنْ مَخْرَجِهِمَا حَتَّى اتَّصَلَا بِمَخْرَجِ غَيْرِهِمَا)^(٢).

(١) التمهيد في علم التجويد ص ٩٦.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ١/١٦٢.

المطلب الثالث:

اختلافهم في تحريك الراء

تعريف التكرير لغة:

هو: إعادة الشيء، وأقله مرة. وكرر الشيء، وكرره: اعاده مرة بعد أخرى، والمكرر من الحُرُوف: الراء، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ رَأَيْتَ طَرَفَ اللِّسَانِ يَتَعَثَّرُ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرِيرِ (١).

وقال الرازي في المختار: (وَكَزَّرَ الشَّيْءَ (تَكَرَّرًا) وَتَكَرَّرًا) أَيْضًا بِفَتْحِ التَّاءِ وَهُوَ مَصْدَرٌ وَبِكَسْرِهَا وَهُوَ اسْمٌ (٢).

وأما في الاصطلاح:

فهو ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف ارتعاداً خفياً نتيجة ضيق مخرجها، وهو من الصفات القوية، وحرفه: (الراء) فقط.

قال ابن الجزري في منظومته:

(في اللام والراء، وبتكرير جعل) (٣).



قال في الرعاية: (التكرار هو: ارتعاد طرف اللسان بالراء مكرراً لها) (٤). وسمي بذلك لأنه يتكرر على اللسان عند النطق

به، كأن طرف اللسان يرتعد به (١).

(١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٦ / ٦٥٢.

(٢) انظر: مختار الصحاح - مادة (ك ر ر) ص ٢٦٨.

(٣) المقدمة الجزرية ص ١٠.

(٤) انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٣٦.

وهو من الصفات التي لا ضد لها، ولا تنفك عنه بحال، قال مكّي : (فوجب على القارئ أن يخفي تكريره، ولا يظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حرفاً، ومن المخفف حرفين) (٢).

هذه الصفة الوحيدة التي يجب أن تعرف لغرض منع العمل بها عكس بقية الصفات يجب أن تعرف لغرض العمل بها. قال المرصفي: (ومعنى وَصَفَ الرء بالتكرير أنها قابلة له وليس المراد منه الإتيان به كما هو ظاهر وإنما المراد به التحرز منه واجتنابه وخاصة إذا كانت الرء مشددة فالواجب على القارئ حينئذ إخفاء هذا التكرير لأنه متى أظهره فقد جعل من الرء المشددة رءات ومن المخففة رءين والتكرير في المشددة أحوج إلى الإخفاء من التكرير في المخففة. ولهذا أمر الحافظ ابن الجزري في المقدمة بإخفاء تكرير المشدد بقوله: واحْفِ تَكْريراً إِذَا تُشَدِّدُ).

ثم قال (وخلاصة القول أن الغرض من معرفة صفة التكرير للرء ترك العمل به عكس ما تقدم في الصفات وما هو آت بعد إذ الغرض منها العمل بمقتضاها. وطريقة إخفاء التكرير في الرء كما قال الجعبري إنه يلصق الالفاظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة بحيث لا يرتعد لأنه متى ارتعد حدث من كل مرة رء) (٣).

اختلافهم في كيفية التكرير:

لا خلاف في أن التكرير صفة ملازمة للرء تعرف ولا يعمل بها بين أهل العلم سوى ما قاله الصفاقسي: (ومنها الحرف المكرر، وهو الرء.... ومعنى تكريره نموه في اللفظ، لا إعادته وترعيد اللسان به، فإن ذلك لحن يجب الاحتراز منه) (٤). وقال أيضاً: (ويقع الخطأ فيها من أوجه، منها: ترعيد اللسان بها إذا شددت في نحو ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ و﴿مِن رَّبِّي﴾، حتى يصير الحرف حرفين، أو أحرفاً، بل المطلوب حبس اللسان بها وإخفاء تكريرها، وهذا مذهب المحققين كمكي، والجعبري، وابن الجزري. قال الجعبري: (ومعنى قولهم مكرر: أن لها قبول التكرير، لا أنها مكررة بالفعل، فإنه لحن يجب التحفظ منه، وهذا كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، إذ وصف الشيء بالشيء أعم من أن يكون بالفعل وبالقوة، وطريق السلامة من هذا التكرير أن يلصق الالفاظ بها ظهر لسانه على حنكه لفظاً محكماً) انتهى بالمعنى، وذهب ابن شريح وآخرين: إن التكرير صفة لازمة لها وهو مذهب سيبويه لقوله: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والصواب الأول) (٥).

هذا التصريح ليس من مذهب ابن الجزري كما ذكر الصفاقسي، ولا قول مكّي وإنما قولهما إخفاء التكرير لا ينفي وجوده ولا يعني أنه معدوم.

أما قول ابن الجزري فهو: (والحرف المكرر هو الرء، قال سيبويه وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام، فصار كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت، وقال المحققون: هو بين الشدة والرخوة، وظاهر كلام

(١) المصدر نفسه ص ٧٠.

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٥.

(٣) انظر: هداية القاري إلى تجويد كتاب الباري ١/٨٨.

(٤) انظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين ص ١٨.

(٥) انظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين ص ٤٣ و ٤٤.

سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء، وإلى ذلك ذهب المحققون، فتكريرها ربوها في اللفظ، وإعادتها بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصاً إذا شددت، ويعدون ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع مشايخنا، وبه نأخذ^(١).

فأنت ترى أن التكرير لا بد منه لجريان صوت الراء، ولو لم تتكرر لكانت حرفاً شديداً. وما نقله الصفاقسي عن الجعبري قد يشير إلى امتناع التكرار؛ لأن لصق ظهر اللسان على الحنك لصقاً محكماً - كما ذكر- يمنع بلا شك جريان الصوت، وبالتالي صارت حرفاً شديداً.

قال الجعبري مشيراً إلى هذا الوصف: (والراء رو ولا تههره واخفين تكريره بلزوم ظهر لسان)^(٢). وقد حذر ابن الجزري من ذلك في نشره فقال: (وَقَدْ يُبَالِغُ قَوْمٌ فِي إِخْفَاءِ تَكْرِيرِهَا مُشَدَّدَةً فَيَأْتِي بِهَا مُحْصَرَمَةً شَبِيهَةً بِالطَّاءِ، وَذَلِكَ خَطَأً لَا يَجُوزُ فَيَجِبُ أَنْ يُلْفِظَ بِهَا مُشَدَّدَةً تَشْدِيدًا يَنْبُو بِهَا اللِّسَانُ نَبْوَةً وَاحِدَةً وَارْتِفَاعًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ مُبَالِغَةٍ فِي الْخَصْرِ وَالْعُسْرِ نَحْوَ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ﴿وَحَرَ مُوسَى﴾، وَلِيَحْتَرِزَ حَالَ تَرْقِيقِهَا مِنْ نُحُولِهَا نُحُولًا يُذْهِبُ أَثَرَهَا وَيَنْقُلُ لَفْظَهَا عَنْ مَخْرَجِهَا كَمَا يُعَانِيهِ بَعْضُ الْعَافِلِينَ)^(٣).

قال أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني: (وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به، ولا نعلم وجهه، غير أننا لا نقول بالإسراف في ذلك، فلا تسرف فيه، وأما إذهاب التكرير جملة فلم نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط عنها جملة في حال، فاعلم ذلك)^(٤).

ولعل الصفاقسي في قوله هذا كان معتمداً على كلام ابن الناظم في حواشيه حيث قال: (بل هو لحن - أي التكرير- فيجب التحفظ منه، وهذا كعرفة مثل السحر ليجتنب)^(٥).

وقد رد ذلك العلامة المرعشي فقال: (ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد طرف اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة، بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية، كما في الطاء المهملة وذلك خطأ لا يجوز... لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة، مع أنه من الحروف البينية، بل معناه: تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والارتعاد في السمع، ولا يميز الالفاظ ولا السامع بين المكررين... فظهر معنى إظهار التكرير أيضاً... فلا وجه لنفي التكرير عنه بالكلية كما صدر عن البعض)^(٦).

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٠٤.

(٢) انظر: عقود الجمان في تجويد القرآن ص ١١٦.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/٢١٩.

(٤) انظر: الفوائد المفهومة في شرح الجزرية للشريف بن يالوشة ص ٣١٥.

(٥) انظر: الحواشي المفهومة في شرح المقدمة (المقدمة الجزرية) ص ٤٩.

(٦) انظر: جهد المقل للمرعشي ص ٩١ و ٩٢.

مما تقدم نخلص بالقول إلى إن التكرير من الصفات الذاتية التي لا ينفك عنها حرف الراء؛ لأن بانفكاكه ذهاب رخاوة الحرف، فيصير حرفاً شديداً، وإلى هذا نشير بقول شارح الواضحة للجعبري: (وأما إذهاب التكرير جملة فلم نعلم أحداً من المحققين ذكره)^(١).

المطلب الرابع:

اختلافهم في بعض مباحث الغنة

والمباحث هي:

- اختلافهم في هل أن الغنة صفة أم مخرج.
- اختلافهم في هل الغنة من الحروف الفرعية أم غير ذلك؟
- اختلافهم في مقدار الغنة مع حروف الإخفاء.
- اختلافهم في مراتب الغنة

تعريف الغنة لغة واصطلاحاً:

أما الغنة لغة: فهي صوت في الخيشوم، وقيل صوت فيه ترخيمٌ نحو الخياشيم تكون من نفس الأنف، وقيل الغنة أن يجري الكلام في اللهاة وهي أقل من الحنة^(٢).

وقال المبرد: (الغنة أن يُشرب الحرف صوت الخيشوم والحنة أشد منها والترخيم حذف الكلام عنَّ يَعْنُ وهو أَعْنُ، وقيل الأَعْنُ الذي يخرج كلامه من خياشيمه وظبي أَعْنُ يخرج صوته من خيشومه)^(٣).

وقال أبو زيد: (الأَعْنُ الذي يجري كلامه في لهاته والأَحْنُ السادُّ الخياشيم)^(٤).

وقال الرازي: (الغنة: صوتٌ في الخيشوم. والأَعْنُ) الذي يتكلم من قِبَلِ خياشيمه يُقال: طَيْرٌ (أَعْنُ). ووَادٍ أَعْنُ أَي كَثِيرُ العُشْبِ. لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَلْفَهُ الدَّبَابُ وَفِي أَصْوَاتِهَا (عُنَّة).....)^(٥).

وأما الغنة اصطلاحاً: فهو صوت جميل يخرج من أعلى الخيشوم، لا دخل للسان فيه، والأغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه، ومقدار الغنة حركتان^(٦).

(١) نقلاً عن المصدر نفسه ص ٩٢.

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور ٣١٥/١٣.

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور ٣١٥/١٣، وتاج العروس ٤٩٦/٣٤.

(٤) لسان العرب لابن منظور ٣١٥/١٣ (بتصرف).

(٥) مختار الصحاح - مادة (غ ن ن) ص ٢٣٠.

(٦) السعود في قراءة عاصم بن أبي النجود ص ١١١.

- وقيل: شكل دال على غيره^(١).
- وقال في غاية المرید في علم التجويد : (صوت لذید مرکب في جسم النون والميم لا عمل للسان فيه)^(٢).
- وقيل: هي صوت يشبه صوت الغزاة إذا ضاع ولدها^(٣).

(١) اللطائف المحسنة في مباحث الغنة (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ قراءات).

(٢) غاية المرید في علم التجويد ص ٧١.

(٣) غاية المرید في علم التجويد ص ٧١.

مخرج الغنة:

مخرج الغنة يكون من الخيشوم وهو خرق الأنف المنجذب إلى الداخل فوق سقف الفم. وقيل: أقصى الأنف - أي أن صوت الغنة بجميع أحواله يخرج من الخيشوم، ودليل ذلك أنك لو أمسكت الأنف لانحبس خروجه مطلقاً حتى في حال ضعفه عند تحريك النون والميم مخففتين أو سكونهما مظهرتين كما يشهد بذلك النطق^(١).
قال سيبويه في مخرجي النون والميم: (ومنها حرف شديد يجري معه الصوت، لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون وكذلك الميم)^(٢).

وقال الشيخ محمد علي الضباع في مخرج الغنة: (مخرجها الخيشوم وهو أقصى الأنف. أي تخرج أحرفها منه، وذلك لأن النون والميم يتحولان حالة إدغامهما أو إخفائهما أو تشديدهما عن مخرجهما الأصلي الذي هو رأس اللسان في الأول وما بين الشفتين في الثاني إلى الخيشوم كما يتحول بعض حروف المد عن مخرجها الأصلي إلى الحرف. ولا ينافي ذلك أن النون من طرف اللسان والميم من بين الشفتين لأن المراد بهما ثم المتحركتان أو الساكتتان حالة الإظهار والمراد بهما هنا الساكتتان حالة الإخفاء والإدغام، ولا يقال لا بد من عمل اللسان في النون والشفتين في الميم مطلقاً حتى في حالة الإخفاء والإدغام بغنة ولا بد من عمل الخيشوم حتى في حالة التحرك والإظهار ولا داعي إلى هذا التخصيص. لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرج، فلما كان الأغلب في حالة إخفائهما أو إدغامهما بغنة عمل الخيشوم جعلوه مخرجهما حينئذ، وإن عمل اللسان والشفتان أيضاً. ولما كان الأغلب في حالة التحرك والإظهار عمل اللسان والشفتان جعلوهما المخرج وإن عمل الخيشوم حينئذ أيضاً، أفاد ذلك بعضهم عن العلامة الشبراملسي. واستحسنه شارح القول المفيد بقوله: إن عبارة شيخنا المصنف القائل بأن الخيشوم هو مخرج النون والميم المخففتين أحسن من قول بعضهم: إن الخيشوم هو مخرج الغنة لأن الغنة صوت في الخيشوم وهو صفة من صفات النون ولو تنويناً، والميم الساكتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من القلب والإدغام بغنة، واللائق بالصفات ذكرها في محلها لا في المخرج)^(٣).

وبما أن النون والميم ليسا من مخرج واحد، إلاً أنهما سميتا بالغنة لاشتباه الصوتين وكونهما ترجعان إلى الخياشيم، وسمى مكّي بن أبي طالب (الميم) بالراجع، لأنه يرجع في مخرجه إلى الخيشوم فتصل معه الغنة^(٤).

الأصل في الغنة:

الأصل في الغنة النون، والميم تعد فرعية عنها، بدليل أن النون تعمل في النون وغيرها من الحروف، وليس مثلها الميم، لأن الميم قد تنوب عنها الباء حرصاً على استمرار مزيتها وهي الغنة، ولذلك كان إخفاء الميم المنقلبة نوناً واجباً، ولا قائل بعدمه بخلاف الميم الأصلية إذا وقعت قبل الباء فإن في إخفائها خلافاً لأن إخفاء الميم عند الباء حينئذ ليس مراداً بالذات

(١) هداية القاري في تجويد كلام الباري ص ٧١.

(٢) انظر: الكتاب لسبويه ٤/٤٦١.

(٣) انظر: موقع شبكة الألوكة - الغنة للشيخ علي محمد الضباع.

(٤) انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٣٨.

لاتحاد المخرج فكان حق المقام الإدغام لأن التجانس يقتضيه، لكن لما كان يترتب على الإدغام ذهاب مزية الميم وهي الغنة أقيم الاخفاء مقامه لبقاء الغنة معه، ولذلك أدغمت الباء المتقدمة على الميم فيها لبقاء تلك المزية.

فأخفاء الميم عند الباء عوض عن الإدغام إن كانت الميم أصلية سواء كانت منقلبة عن نون فهو إخفاء سببه القلب فيكون إخفاء بواسطة القلب، وإخفاء النون عند حروف الاخفاء ليس قائماً على شيء ولا متسبباً عن شيء فلهذا أسموه حقيقياً ولا تدغم الميم إلا في مثلها فظهر من هذا أن النون سيدة الحروف (١).

قال الجعبري: (الغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا أو سكتتا ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين) (٢).

وقال المرصفي: (والنون أغن من الميم ويلحق بالنون التنوين) (٣)، وأما عن النون والميم المشددتين، فيقول ابن الجزري: (وأظهر الغنة من نون ومن... ميم إذا ما شديداً وأخفياً) (٤).

فالمعنى: أن تبالغ في إظهار الغنة الصادرة من النون والميم المشددتين نحو (إن) و(ثم)، وإنما قدرت المبالغة، لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم سواء تحركتا أو سكتتا ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين إلا أنها في الساكن أكمل من المتحرك وفي المخفي أزيد من المظهر وفي المدغم أوفى من المخفي.

قال الملا علي القاري: (وأما تقييد الشاطبي التنوين والنون والميم مع الغنة حيث سكن ولا إظهار فيبان للحالة التي تصحب الغنة فيها لهذه الحروف لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة إذ لا تنفك عنها فلذلك قال شرطها أن يكن سواكن وأن يكن مخفيات أو مدغمات.... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة أي ظاهرة لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة في كل حالة بجزئه فالعمل في النون للسان) (٥).

وفي الميم للشفتين على ما تقدم وكان يجرئه أن يشترط عدم الإظهار إذ يلزم من ذلك أن يكن سواكن (٦).

ويتفرع من الكلام على النون والميم المشددتين، هل الحرف المشدد حرفان؟ يقول محمد مكي نصر الجريسي: (التشديد لا يستلزم الإدغام إذ بعض الكلمات بها تشديد وليس سببه الإدغام بل هو في أصل وضعه نحو (إن) (٧).

وقال الشيخ علي محمد الضباع: (محلها النون الساكنة والتنوين حالة إدغامها بغنة أو إخفائها، والنون والميم المشددتان والميم إذا أدغمت في مثلها أو أخفيت عند الباء، والنون أغن من الميم كما في التمهيد. وقال الرضى: في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون. وقال جماعة من أهل الأداء: النون حرف أغن أصل في الغنة من الميم لقربه من

(١) انظر: اللطائف المحسنة في مباحث الغنة (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ قراءات).

(٢) نهاية القول المفيد في تجويد القرآن المجيد ص ٥٩.

(٣) هداية القاري في تجويد كلام الباري ص ١٧٧.

(٤) المقدمة الجزرية - باب النون والميم المشددتين والميم الساكنة ص ١٦.

(٥) انظر: المنح الفكرية. نقلاً من أرشيف ملتقى أهل التفسير.

(٦) انظر: المصدر نفسه.

(٧) نهاية القول المفيد في تجويد القرآن المجيد ص ١٢٨.

الخيشوم فإذا سكنت تخرج من الخيشوم لا من مخرج المتحركة، والميم أيضا حرف أغن وتظهر من الخيشوم إذا كان مدغما أو مخفي^(١).

وقد يسأل سائل هل صحيح أنه لا عمل للسان في صوت الغنة؟، وجواب ذلك: إن أهل العلم هم لا ينكرون عمل اللسان في صوت الغنة لكنهم نظروا للأغلب فحكموا له.

فقد يظن البعض أنه لا عمل للسان مطلقاً في صوت الغنة. وهذا غير صحيح، لأن للسان عملاً فيها، لكنهم نظروا للأغلب فحكموا له، فعندما يكون عمل اللسان أكثر يقولون: المخرج لساني وعندما يكون عمل الخيشوم أكثر يقولون: لا عمل للسان فيه. وما قيل عن النون الساكنة وعمل اللسان يقال كذلك عن الميم وعمل الشفتين. وقد بين هذا الشيخ محمد مكي نصر الجريسي حيث قال: (لا يقال لا بد من عمل اللسان في النون والشفيتين في الميم مطلقاً حتى في حالة الإخفاء والإدغام بغنة وكذا للخيشوم عمل حتى في حالة التحريك والإظهار فَلِمَ هذا التخصيص؟! لأنهم نظروا للأغلب فحكموا له بأنه المخرج فلما كان الأغلب في حالة إخفائهما أو إدغامهما بغنة عمل الخيشوم جعلوه مخرجهما حينئذ وإن عمل اللسان والشفتان أيضاً. ولما كان الأغلب في حالة التحريك والإظهار عمل اللسان والشفتين جعلوهما المخرج وإن عمل الخيشوم حينئذ أيضاً. أفاد ذلك بعضهم عن العلامة الشبراملسي مع بعض زيادة)^(٢).

الأول - اختلافهم في هل أن الغنة حرف أم صفة؟:

اختلف العلماء في هذا في بحث المخارج والصفات لكن الصحيح أن الغنة صفة إذ لا تأتي مستقلة بنفسها أبداً ولا وجود لها بدون حرف ومن ثم كانت صفة لأنها تابعة وعليه جمهور العلماء حتى أن ابن الناظم نفسه أحمد بن الجزري قال: (وعد الغنة من المخارج لا يخلو من إشكال). وعلى أية حال فالخلاف لفظي ولن يؤثر على شيء في القراءة. والله أعلم.

ويضيف الشيخ المرصفي في هدايته بقوله: (لا يخرج من الخيشوم إلا صوت الغنة فقط دون حروفها في كل ما تقدم سواء كانت الغنة للإخفاء أو للإدغام وهذا هو ظاهر كلام الحافظ ابن الجزري في الطيبة والمقدمة الجزرية حيث يقول فيهما: (وغنة مخرجها الخيشوم) ومن صرح من المتقدمين زمننا على الحافظ ابن الجزري بخروج صوت الغنة من الخيشوم فقط دون حروفها الإمام أبو الحسن بن بري حيث يقول في الدرر اللوامع: (والغنة الصوت الذي في الميم..... والتون يخرج من الخيشوم)^(٣).

ويؤيد ذلك أيضاً قولهم في تعريف الغنة السابق إنها صوت يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه ويؤخذ من هذا القول أمران:

الأول: أن الذي يخرج من الخيشوم هو صوت الغنة فقط لا حروفها.

(١) انظر: موقع شبكة الألوكة - الغنة للشيخ علي محمد الضباع.

(٢) نهاية القول المفيد في تجويد القرآن المجيد ص ٤٠.

(٣) انظر: هداية القاري في تجويد كلام الباري ص ١٨٥.

الثاني: أن الغنة ليست حرفاً كما في إطلاق بعضهم أو تخصيصه لأن الحروف يعمل فيها اللسان لإخراجها والغنة ليست كذلك بل هي صفة تابعة لموصوفها اللساني أو الشفوي أي النون والميم: الأمر الذي أوجب إلحاقها بالصفات اللازمة المشهورة التي لا ضد لها كما تقدم فهي لا تقل أهمية عن القلقلة وقد عدها من الصفات جمع من العلماء كالإمام ابن بري وغيره ولا يعكر علينا ذكرها مع المخارج فلكل رأي فيها.

فمن ذكرها في المخارج نظر إلى أن لها مخرجاً وهو الخيشوم فذكرها معه وعدها من الحروف تغليباً للحروف عليها. ومن ذكرها في الصفات نظر إلى أنها صفة اختصت بمخرج دون سائر الصفات فعدّها منها تبعاً لها^(١). ولعل تحليل الشيخ إبراهيم الدسوقي الحضري عن قول البعض: بأن الغنة صفة، ولقول البعض الآخر: إن الغنة حرف. قال: (وأشرك بعضهم بالخيشوم عمل اللسان بالنسبة للنون والتونين والشفيتين بالنسبة للميم ولعله لاحظ في ذلك مخرج تلك الحروف الثلاثة لأن الغنة تابعة لهن ويدل لذلك أنك إذا أمسكت الأنف حال نطقك بحرف من تلك الحروف الثلاثة لم تجد له صورة كاملة إلا أن عمل اللسان وكذا الشفتان قوي بالنسبة لتلك الحروف ضعيف بالنسبة للغنة)^(٢). ثم خلص إلى أن الغنة صفة لا حرفاً قائلاً: (ولا شك أن الغنة اجتمع فيها شبهان شبه الحرف وشبه الصفة وإن كانت صفة لا غير لكنها تزيد على باقي الصفات لهذه المزية فشبها بالحرف اختصاصها بمخرج مغاير لمخرج موصوفها وكانت صفة لقيامها بغيرها وعدم استقلالها بنفسها فمن عرفها بأنها شكل أو صوت راعي حقيقتها)^(٣).

مميزات الغنة:

ومن مميزات الغنة أنها جمعت بين مزية الحروف حيث اختصت بمخرج، وبمزية الصفات حيث كانت تابعة لغيرها، ومن المزايا المفقودة عن غيرها أنها تظهر حال إخفاء موصوفها فتلك المزية جمعت بين شبهي الحروف والصفات^(٤).

الثاني - اختلافهم في هل الغنة من الحروف الفرعية أم غير ذلك؟:

الحروف الفرعية عبارة عن حروف ترددت بين مخرجين، وتولدت من حرفين، ومنها الغنة التي تخرج من الخيشوم، فقد اختلف العلماء في هذا.

قال الحسن بن قاسم المرادي: (وزاد بعضهم في هذه الفروع الغنة التي مخرجها من الخيشوم وليس هذا بمتجه، لأن المراد بالفروع: حروف ترددت بين مخرجين وتولدت من حرفين والغنة ليست كذلك)^(٥).

ولا يمنع هذا من أن النون لها صوتان من الأنف والفم. قال د. حميتو: (وعموم قول أبي عمرو في (المنبهة) يدل على ما قاله في (الاقتصاد) وذهب إليه ابن أبي السداد، قال في ذلك: واعلم هداك الله أن الغنة..... صوت من الأنف فكن

(١) انظر: هداية القاري في تجويد كلام الباري ص ١٨٥ وما بعدها.

(٢) اللطائف المحسنة في مباحث الغنة (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ قراءات).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد ص ٤٤.

ذا فطنة. إلى أن قال: والنون في النطق له صوتان..... صوت من الأنف وصوت ثان..... مخرجه من داخل الخيشوم..... وهو الذي يفضي إلى الحلقوم^(١).

ومراد أبي عمرو الداني في (الأرجوزة المنبهة) هو أن الغنة من صفة النون أنها داخلية في بنيتها التركيبية إذ لا تفارقها مظهرة ولا مدغمة.

وقال مكّي بن أبي طالب في (الرعاية) في ذكر النون: (وهي متوسطة القوة، وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم، فذلك مما يزيد في قوتها، والخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحركة)^(٢).

وذهب الصفاقسي إلى عدم تردها بين مخرجين قال: (لأنها - أي: النون المخففة - لا تخرج عن كونها نوناً، ولم تقع بين مخرجين، وإنما تنتقل إلى مخرج آخر، وهو الخيشوم، وقد عُذُّ من السبعة عشر مخرجاً، ولو قلنا بهذا، لورد علينا الواو والياء المديّتان؛ لأنهما ينتقلان عن مخرج المتحركتين إلى مخرج آخر)^(٣).

وكلام الصفاقسي ورد به أكثر من تعليل، أما قوله: (ولم تقع بين مخرجين)، فمسلم به، ولكن في المقابل تتولد من حرفين، فإن قيل: كيف تتولد من حرفين ولا تتردد بين مخرجين؟، لأن الحرف الذي تفرعت منه، يخرج من مخرجين، ولو خرجت منهما، لكانت عين أصلها، فلما خرجت من أحدهما، كانت كالمتفرعة منه.

أما قوله: (وإنما تنتقل إلى مخرج آخر، وهو الخيشوم، وقد عُذُّ من السبعة عشر مخرجاً)، ففيه تعليلين:

الأول: انتقال مخرجها، وهذا غير صحيح؛ لأن النون المخففة لم تنتقل من مخرجها إلى مخرج الخيشوم، بل الحاصل أنها تخلت عن أحد مخرجها، وهو طرف اللسان، فكان اعتمادها على أحد مخرجها الأصلية، ولا يعد هذا انتقالاً.

والثاني: وهو أن الخيشوم أحد المخرج السبعة عشرة الأصلية، وهذا يدل على أنها حرف أصلي، وليس فرعياً.

وكون خروجها من الخيشوم، لا يكون مسوغاً لعدم فرعيتها؛ لأن الخيشوم مخرج فرعي، وألحقوه بالمخرج الأصول بخلاف بقية المخرج الفرعية؛ لكونه مخرجاً قائماً بذاته، فألحقوه نظراً لوصفه، لا لحروفه^(٤).

الفرق بين النون المخففة والغنة:

قال المرعشي في (جهد المقل): (إن قلت: ما الفرق بين النون المخففة وبين الغنة. قلت: هما متحدتان ذاتاً مختلفتان اعتباراً، لأن كلاً منهما وإن كان صوتاً خارجاً من الخيشوم لكن ذلك الصوت صفة في الأصل للنون والميم الساكنتين المظهرتين كما في (عن) و(لم) ويسمى حينئذ غنة وقد تخفى النون الساكنة، ومعناه أن تعدم ذاتها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في (عنك) وسميت الغنة الباقية من النون نوناً مخففة وبالجمله أن الغنة تطلق لغة على الصوت الخارج من الخيشوم سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسه، وفي اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين، وإن قلت: الصفة كيف تقوم بنفسها قلت: الغنة لها مخرج غير مخرج موصوفها ولذا أمكن التلفظ بها وحدها بخلاف سائر الصفات، وإن

(١) انظر: شرح ابن بري لوجه ٢٠٥، والدر النثير ١٣٧/٣.

(٢) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٩٣.

(٣) تنبيه الغافلين وإرشاد الغافلين ص ٢٠.

(٤) انظر: موقع الألوكة - الحروف الفرعية: أحمد نجاح محمد.

قلت: قد ظهر أن الخيشوم مخرج للغنة أيضاً فلم لم تذكر هنا. قلت: النون المخفأة عدت حرفاً لاستقلالها بخلاف الغنة فإنها قائمة بالحرف وصفة له فلم تعد حرفاً. وإن قلت: النون المخفأة من الحروف المتفرعة وقد ذكر مخرجها فلم لم يذكر مخارج سائر الحروف المتفرعة، قلت: ذكر أن مخرج النون المخفأة زائد على ما مر من مخارج الحروف الأصول بخلاف سائر الحروف المتفرعة فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصول ولما كان الخيشوم مخرجاً للحرف الفرعي آخر عن مخارج الحروف الأصول^(١).

فرؤية المرعشي لذكرهم الخيشوم مع المخارج الأصلية، هو كونه زائداً، بخلاف مخارج الأحرف الفرعية الباقية، فإنها من ذات مخارج الأصول نفسها، وهو كلام سديد، غير أن قوله: (إن مخرج النون المخفأة زائد)، منظور فيه؛ فقد سبق أنه جزء من مخرج النون، فالكلام فيه مسامحة على عادة المرعشي في ذلك.

وكذلك الميم حال إخفائها، تكون من الأحرف الفرعية، وهو مما انفرد به الناظم (رحمه الله) بقوله في البيت (٤٥): (قُلْتُ: كَذَاكَ الْمِيمُ فِيمَا يَظْهَرُ)^(٢) ووجه تفرُّعها ظاهر، بل هي أولى من النون المخفأة؛ لانعدام ذات الحرف في الأخير، لكن الانعدام في الميم ليس كلياً.

ولم يعتد تفرُّعها الدكتور أيمن رشدي سويد (حفظه الله) وذلك لأنه يرى إطباق الشفتين عند الإخفاء، فكانت عنده كالميم المدغمة في مثلها.

والصواب أنها حرف فرعي؛ لوجود إعدام لذات الميم، وإن لم يكن كلياً؛ كما يدل عليه كلام المرعشي، والفرق بينها وبين النون المخفأة، أن النون كل اعتمادها على الخيشوم لانعدام ذاتها، لكن الميم لها اعتمادان: اعتماد في الخيشوم، واعتماد في الشفتين، ولكنه ليس كلياً؛ لوجود فرجة ضئيلة وهي برهان الإخفاء.

شروط ظهور الغنة:

إن كلاً من الحروف الثلاثة (النون والتنوين والميم) ووقوعها عند ما يخفى عنده أو ما يدغم فيه حيث لا مانع من إظهارها فتلك شرطان^(٣).

موانع ظهور الغنة:

الموانع من إظهار الغنة أحد ثلاثة أشياء:

أحدهما: تباعد المخرج كما في الهمزة نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾، ﴿يَنْتَوْنَ﴾، ﴿كُلُّ آمَنٍ﴾. والهاء نحو: ﴿مِنْ هَادٍ﴾، ﴿الْأَنْهَارِ﴾، ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾. والعين نحو: ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾، ﴿أَنْعَمْتَ﴾، ﴿حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾. والحاء نحو: ﴿مِنْ حَكِيمٍ﴾، ﴿يَنْجِتُونَ﴾، ﴿حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. والغين والحاء عند غير أبي جعفر المدني نحو: ﴿مِنْ غِلٍّ﴾، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، ﴿قَوْلًا غَيْرٍ﴾. ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾، ﴿وَالْمُنْحَنِقَةُ﴾، ﴿عَلِيمٍ خَيْرٍ﴾.

(١) جهد المقل ص ٦٢.

(٢) انظر: منظومة المفيد في التجويد للإمام شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي (المتوفى سنة ٩٧٩ هـ)، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد.

(٣) انظر: اللطائف المحسنة في مباحث الغنة (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ قراءات).

وثانيهما: التباس المعنى كما في ﴿صَنَوَانَ﴾ (الرعد: ٤) و﴿فَنَوَانَ﴾ (الأنعام: ٩٩) و﴿ذُنْبًا﴾ (أيما وردت) و﴿بُنْيَانًا﴾ (الصف: ٤) ^(١).

وثالثهما: السكت من رواية حفص عن عاصم فقط كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ (القيامة: ٢٧). فالسكت يمنع ظهور الغنة ويمنع الإدغام.

الثالث - اختلافهم في مقدار الغنة مع حروف الإخفاء:

اختلف أهل العلم في مقدار الغنة مع حروف الإخفاء، فقد ذهب المرعشي ومن تبعه إلى أن زمان الغنة مع حروف الإخفاء متغير وذلك بأن الغنة مع الطاء والذال والتاء زمنها أقصر من الغنة في القاف والكاف. ثم قال: أعلاها قدر ألف وأدناها قدر ثلث ألف وأوسطها قدر ثلثي ألف.

فالمرعشي كما في رسالته أن مراتب مقدار الغنة ثلاثة:

الأولى: إخفاء أعلى يعني أن المخفى منهما عند هذه الأحرف أكثر من الباقي وغنتهما الباقية قليلة يعني أن زمان امتداد الغنة قصيراً.

والثانية: عند القاف والكاف أخفاء أدنى يعني أن يكون المخفى منهما أقل من الباقي وغنتهما الباقية كثيرة بمعنى أن زمان امتدادها طويلاً.

والثالثة: عند الأحرف الباقية إخفاء أوسط وزمان غنتهما متوسط.

وقد عقب عليه الشيخ محمد مكي نصر بقوله: (والذي نقلناه عن مشايخنا وعن علماء الفن المتقين أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين (قدر ألف) كالممد الطبيعي لأن التلفظ بالغنة الظاهرة يحتاج إلى التراخي لما ذكره في التمهيد: أن الغنة التي في النون والتنوين أشبهت المد في الواو والياء لكن ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي) ^(٢).

وقول الشيخ محمد مكي نصر بأن قدر الغنة حركتان لا تزيد ولا تنقص هذا هو المعول عليه والأضبط للمتلقي، وهذا ما تلقيناه عن مشايخنا الكرام، فزمنها واحد لا يزيد ولا ينقص والله أعلم.

انعدام أصل الغنة في الساكن المدغم:

ويستثنى من وجود أصل الغنة في الساكن المدغم - إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء - لأن في هذه الحالة لا يوجد أصل للغنة بسبب تمام الإدغام إذ أن النون والتنوين يبدلان حينئذ لأمّاً عند اللام، وراء عند الراء وتدغم اللام في اللام والراء في الراء وبذلك قد انعدم كل من النون والتنوين ذاتاً وصفة بخلاف تمام الإدغام في إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم فإن انعدام النون والتنوين ذاتاً وصفة حينئذ لا يؤثر في حذف الغنة لأن غنة المدغم فيه وهو النون والميم لاتزال باقية كما تقدم من أن الغنة صفة لازمة للنون والميم مطلقاً بخلاف المدغم فيه في النوع الأول فإنه لام وراء والغنة ليست من صفاتهما ^(٣).

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: نهاية القول المفيد في تجويد القرآن المجيد محمد مكي نصر ص ١٢٥.

(٣) انظر: هداية القاري في تجويد كلام الباري ص ١٨١.

أما ما ورد من بعض طرق الطيبة، في أن الغنة تظهر في إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء ولا يتم ذلك إلا من توافر قواعد تترتب على القراءة بها فلينتبه لذلك القارئ.

انتقال حروف الغنة إلى مخرج غيرها:

قال الشيخ محمد مكي نصر: (والإخفاء هنا ذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتها التي هي الغنة فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم لأنك إذا قلت (عنك) وأخفيت تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة. ولا يرد (أنتم) ونحوه فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون.... النون والميم يتحولان (حالة إدغامهما بغنة أو إخفائهما أو المشددتان أو الميم إذا أدغمت في مثلها وأخفيت عند الباء) عن مخرجهما الأصلي الذي هو رأس اللسان في النون وما بين الشفتين في الميم إلى الخيشوم ولا ينافي ذلك ما مر من أن النون من طرف اللسان والميم من الشفتين لأن المراد بهما ثم المتحركتان أو الساكنتان حالة الإظهار والمراد بهما هنا الساكنتان حالة الإخفاء والإدغام بغنة)^(١).

ويقول إبراهيم الدسوقي الحضري في اللطائف: (النون حينئذ لا نظر لمخرجها ولا اشتغال به إذ الاشتغال في تلك الحالة بتهيئة مخرج الحرف المخفي عنده)^(٢).

وهذا الذي عبر عنه الشيخ محمد مكي نصر بقوله كما في النص السابق: (فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون)، وعبر عنه أيضاً الشيخ إبراهيم الدسوقي الحضري بقوله: (النون حينئذ لا نظر لمخرجها ولا اشتغال به إذ الاشتغال في تلك الحالة بتهيئة مخرج الحرف المخفي عنده).

وهو الذي قال عنه الشيخ المرصفي في (هداية القاري): (وأما في حالة إخفائهما الأصلي فلا ينتقلان إلى الخيشوم ولا يستقران في طرف اللسان الذي هو مخرجهما الأصلي بل ينطق بهما قريبين من مخرج الحرف الذي يخفيان عنده)^(٣).

وإليك تفصيل ما ذكره الشيخ المرصفي في هذا الباب: (القول في تثبيت حروف الغنة في مخرجها أو نقلها إلى مخرج غيرها: سبق أن ذكرنا في آخر مخارج الحروف بعض ما قاله أئمتنا فيما يخرج من الخيشوم. ومما قالوا يخرج من الخيشوم النون والميم الساكنتان حال الإخفاء أو الإدغام بالغنة. وزاد بعضهم على ذلك النون والميم المشددتين. وقالوا إن مخرج كل من النون والميم في هذه الأحوال يتحول من مخرجه الأصلي الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون وبين الشفتين بالنسبة للميم إلى الخيشوم على الصحيح وخص بعضهم النون المخففة بالتحول من طرف اللسان إلى الخيشوم دون الميم. وأما خروج النون من طرف اللسان والميم من بين الشفتين ففي حالة إسكانهما مع الإظهار أو تحريكهما. هذا مضمون قولهم في هذا المقام في كثير من المراجع التي بيدي. ونقول: إن الحق الذي يجب أن يُتبع في هذه المسألة ويشهد له النطق الصحيح هو أن مخرج كل من النون والميم المشددتين وكذلك النون الساكنة والتنوين في حال إدغامهما في النون وكذلك الميم الساكنة المدغمة في مثلها أو المخففة لدى الباء سواء كانت أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة والتنوين لا

(١) انظر: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص ١٦٥.

(٢) انظر: اللطائف المحسنة في مباحث الغنة (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ قراءات).

(٣) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ١٨٣.

يتحول إلى الخيشوم بل يظل ثابتاً في مخرجه الأصلي الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون والتنوين وبين الشفتين بالنسبة للميم. ومن قال بخلاف ذلك فقد نازع في شيء محسوس قد حدده النطق. وأما النون الساكنة والتنوين في حال إدغامهما بالغنة في حروف (ينمو) غير النون كما تقدم فينتقل مخرجهما من طرف اللسان إلى مخرج المدغم فيه نفسه وليس إلى الخيشوم ويؤيد ذلك ما هو مقرر في أن الإدغام في غير المثلين بشرطه يستلزم إبدال المدغم من جنس المدغم فيه وخروج الأول من مخرج الثاني وتصييره حرفاً واحداً مشدداً كما تقدم في تعريف الإدغام. فإذا أدغمنا النون الساكنة والتنوين في الميم نجد أن مخرجهما قد تحول من طرف اللسان إلى مخرج المدغم فيه وهو الميم وإذا أدغمنا النون الساكنة والتنوين في أن مخرجهما قد تحول من طرف اللسان أيضاً إلى مخرج المدغم فيه (الواو والياء) وهنا نجد أن النون الساكنة والتنوين في حال إدغامهما في الميم والواو كان مخرجهما من الشفتين. وفي حال إدغامهما في الياء كان مخرجهما من وسط اللسان وهذا واضح من النطق بأدنى تأمل. وأما في حالة إخفاءهما الأصلي فلا ينتقلان إلى الخيشوم ولا يستقران في طرف اللسان الذي هو مخرجهما الأصلي بل ينطق بهما قريبين من مخرج الحرف الذي يخفيان عنده من غير أن يبدلا من جنسه كما في الإدغام لأن الإبدال حينئذ يأتي بالتشديد. والإخفاء لا تشديد معه وهذا هو مقتضى عبارة تعريف الإخفاء السابقة التي تقول الإخفاء: هو عبارة عن النطق بحرف ساكن خال من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول. والمراد به هنا النون الساكنة والتنوين. فوجود الغنة في الحرف الأول مع النطق به ساكناً غير مشدد بين صفتي الإظهار والإدغام يتطلب نقل النون الساكنة والتنوين من طرف اللسان إلى قرب مخرج الحرف الذي يخفيان عنده كما قدمنا: ويشهد بذلك النطق السليم في أداء الإخفاء على ما بيناه آنفاً: فمثلاً إذا أخفينا النون الساكنة عند القاف في نحو ﴿يُنْقَدُونَ﴾ (يس: ٤٣) نجد أنها لم تستقر في طرف اللسان ولم تتحول إلى الخيشوم ولكنها قريبة من مخرج القاف الذي هو من أقصى اللسان. وكذلك إذا أخفيناها عند الشين المعجمة في نحو ﴿مَنْشُوراً﴾ (الإسراء: ١٣) وعند الفاء في نحو ﴿لَا يَنْفَعُ﴾ (الشعراء: ٨٨) وجدناها لم تستقر في مخرجها ولم تتحول إلى الخيشوم ولكنها قريبة من مخرج الشين الذي هو من وسط اللسان وقريبة من مخرج الفاء الذي هو من باطن الشفة السفلى. وكذلك إذا أخفيناها عند الصاد في نحو ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (البقرة: ٤٨) أو عند الذال المعجمة في نحو ﴿مَنْ دَكَّرٍ﴾ (آل عمران: ١٩٥) أو عند التاء المثناة فوق نحو ﴿إِنْ تَتُوبَا﴾ (التحریم: ٤) أو عند الغين المعجمة في نحو ﴿مَنْ غَلٍ﴾ (الحجر: ٤٧) في قراءة الإمام أبي جعفر إلى آخر حروف الإخفاء وجدناها غير مستقرة طرف اللسان وغير محولة إلى الخيشوم ولكنها قريبة من مخرج الحروف المخففة عندها وهذا واضح من النطق أيضاً. ومثل النون التنوين في كل ما ذكر (١).

لهذا يجب على القارئ أن يحترز من المد عند إخفاء النون نحو ﴿كنتم﴾ وعند الإتيان بالغنة في النون والميم في نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ ﴿وَأَمَّا فِدَاء﴾ وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يباليغ في إظهار الغنة فيتولد منها واو وياء فيصير اللفظ (كوتتم) (إين) (إيما) وهو خطأ قبيح وتحريف (٢).

كيفية أداء الغنة وما يراعى في ذلك:

- (١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ١٨٣.
- (٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.

الغنة تابعة لما بعدها من الحروف تفخيماً وترقيقاً، فتفخم مع حروف الاستعلاء (خص ضغط قط)، وترقق مع حروف الاستفال وهي بقية الحروف، على العكس من ألف المد التي تتبع ما قبلها، وفي ذلك يقول صاحب لآلء البيان إلى كيفية أداء الغنة مع حكم ألف المد بقوله: (وتتبع ما قبلها الألف... والعكس في الغنِّ أُلْف).

وقال الشيخ عثمان سليمان مراد صاحب السلسيل الشافي إلى أداء الغنة بقوله:
(وفجّم الغنّة إن تلاها..... حروف الاستعلاء لا سواها) (١).

وأما قراءة أبي جعفر المدني فالغنة تفخم فقط مع خمسة أحرف هي (ص، ض، ط، ق، ظ)، لأن النون الساكنة والتنوين مع (الخاء والغين) حكمها الإظهار فلا غنة عنده فيهما.

فالغنة تتبع في الإخفاء الحرف المخفي تفخيماً وترقيقاً مخافة الكلفة على اللسان، لأن النون حينئذ لا نظر لمخرجها ولا اشتغال به إذ الاشتغال في تلك الحالة بتهيئة مخرج الحرف المخفي عنده (٢).

وقال الشيخ المرصفي: (ويلاحظ أن التفخيم في الغنة كما ذكرنا خاضع لمراتب التفخيم السابقة بحسب حركة الحرف الواقع بعد الغنة كما يلاحظ مرتبة الكسر في ذلك وخاصة حرف الاستعلاء في نحو ﴿وإن قيل﴾ (النور: ٢٨) عند الجميع ونحو ﴿مِّنْ غَلٍ﴾ (الأعراف: ٤٣) ﴿مِن قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾ (الأنفال: ٥٨) عند أبي جعفر فإن الغنة هنا تفخم تفخيماً نسبياً خلافاً لصاحب السلسيل الشافي حيث قال بترقيقها وقد تقدم أن حرف الاستعلاء المكسور لا يرقق بحال بل يفخم تفخيماً نسبياً وهو الذي ارتضاه العلامة المتولي وقال به إلى آخر ما ذكرنا هناك) (٣).

قال الشيخ سامح سالم عبد الحميد: (عند الرجوع لمتن (السلسيل الشافي) وشرحه فلم نجد نص الشيخ عثمان سليمان مراد الذي يقول فيه: بأن الغنة ترقق إذا أتى بعدها مفخم مكسور لكن وجدناه يقول: (ما لم تكن الحروف مكسورة نحو ﴿من صيام﴾ ﴿من طين﴾ ﴿من قيام﴾. قال المحقق: معلقاً على هذه الفقرة: ليس معنى هذا أن الغنة ترقق إذا جاء حرف الاستعلاء بعدها مكسوراً ولكن المراد أن تفخم تفخيماً نسبياً فإن المصنف لم يصرح بالترقيق. لكن وقع في النسخة (ط): (ما لم تكن القاف مكسورة نحو ﴿من قيام﴾ فإنها حينئذ ترقق وهو مخالف لما أثبتته من (خ) ولعله استثنى القاف لكونها منفتحة) (٤).

ثم قال د. حامد خير الله سعيد محقق كتاب (السلسيل الشافي): (هذا الاستدراك من الشيخ المرصفي مبني على ما في ط (المقصود بـ ط) النسخة المطبوعة تحقيق د. سعيد حسن سمور) ويبدو أن النسخة المطبوعة قد حققت على نسخة قديمة أعاد المصنف النظر فيها بعد ذلك) (٥).

(١) انظر: متن السلسيل الشافي - باب الغنة البيت (٣٤).

(٢) انظر: اللطائف المحسنة في مباحث الغنة (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ قراءات).

(٣) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ١٨٢.

(٤) انظر: موقع ملتقى أهل التفسير - التتمة في أحكام الغنة، جمع وترتيب: سامح سالم عبد الحميد.

(٥) شرح السلسيل الشافي. انظر: موقع ملتقى أهل التفسير - التتمة في أحكام الغنة، جمع وترتيب: سامح سالم عبد الحميد.

ويؤيد قول المحقق أن الشيخ عثمان مراد قال في الشرح أيضاً: (وترقق إن وليها غيرها) بعدما ذكر قوله السابق: (ما لم تكن الحروف مكسورة نحو ﴿من صِيَام﴾ ﴿من طِين﴾ ﴿من قِيَام﴾ فلو كان يقول بأنها ترقق عند حرف الاستعلاء المكسور لم يقل بعده مباشرة: (وترقق إن وليها غيرها)^(١).

الرابع - اختلافهم في مراتب الغنة:

قال الشيخ المرصفي في اختلاف العلماء في مراتب الغنة: (أما مراتبها: ففيها خلاف بين العلماء)^(٢) وهي خمسة مذاهب وتفصيل ذلك: المذهب الأول:

ذهب فريق إلى إنها ثلاث مراتب، وهي المشدد، فالمدغم بغنة الناقص، فالمخفي. ولم ينظر هذا الفريق إلى الغنة التي في الساكن المظهر ولا في المتحرك المخفف. وهذا هو ظاهر كلام الإمام الشاطبي (رحمه الله) في (حزر الأمانى ووجه التهاني) حيث قال:

(وَعُنَّةٌ تَنْوِينٍ وَنُونٍ وَمِيمٍ إِنْ سَكَنَّ.... وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى)^(٣).

قال أبو شامة في (إبراز المعاني من حزر الأمانى): (وقوله: (إن سكن ولا إظهار) بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف لأن هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها فقال شرطها أن تكن سواكن وأن تكن مخفيات أو مدغمات، فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة فالعمل في النون للسان وفي الميم للشفيتين على ما سبق وكان يجزئه أن يشترط عدم الإظهار...)^(٤).

فقوله (أو مدغمات) ينقسم المدغم إلى كامل التشديد وناقص التشديد وجمع القسمين مع قسم المخفيات فيصير ثلاثة أقسام.

المذهب الثاني:

وذهب فريق ثانٍ ومنهم الشيخ عثمان سليمان على أنها أربع مراتب حيث قال:

(مشددان ثم مدغمان..... ومخفيان ثم مظهران

كاملة لدى الثلاثة الأول..... ناقصة في الرابع الذي فضل)^(٥).

وهذا يعني أن مراتب الغنة عنده أربع:

١. المشدد.

٢. المدغم (غير مشدد).

(١) انظر: موقع ملتقى أهل التفسير - التتمة في أحكام الغنة، جمع وترتيب: سامح سالم عبد الحميد.

(٢) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ١٧٧.

(٣) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ١٧٧.

(٤) انظر: إبراز المعاني من حزر الأمانى ص ٧٥٠ (بتصرف).

(٥) انظر: متن السلسبيل الشافي - باب الغنة البيتان (٣٢ و ٣٣).

٣. المخفى.

٤. المظهر.

ومن أهل العلم من ذهب إلى أنها أربع مراتب لكنها تختلف عن هذه الوجهة مثل الصفاقسي (رحمه الله) في (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين) حيث قال: (الغنة في الساكنة أكمل منها في المتحركة وفي المخفأة أكمل منها في الظاهرة وفي المدغمة أكمل منها في المخفأة)^(١).

يعني مراتب الغنة على مذهب الصفاقسي:

١. المدغم.

٢. المخفى.

٣. المظهر (الساكن).

٤. المتحرك.

المذهب الثالث:

وذهب جمهور العلماء إلى إنها خمس مراتب: الثلاثة المتقدمة (المشدد، والمدغم، والمخفى). ورابعها الساكن المظهر. وخامسها المتحرك المخفف. وهذا هو المعول عليه والخلاف بين العلماء لفظي.

فمن قال بسقوط الغنة في المرتبتين الأخيرتين أي في الساكن المظهر والمتحرك المخفف فقد أراد سقوط كمالها وهذا لا ينافي أن أصلها موجود عنده. وكذلك من أسقط مرتبة المتحرك فقط وكذلك من قال ببقائها فيهما فقد أراد بقاء أصلها فقط لا بقاء كمالها ونظر إلى كون الغنة صفة لازمة للنون ولو تنويناً والميم مطلقاً^(٢).

المذهب الرابع:

وذهب هذا الفريق إلى أن مراتبها ست، كما أشار إلى ذلك الشيخ الضباع، والمراتب هي:

١. النون المخفأة.

٢. النون المدغمة في مثلها.

٣. الميم المدغمة في الميم.

٤. الميم عند الباء.

٥. النون المدغمة في الواو والياء.

٦. النون المدغمة في الياء.

المذهب الخامس:

(١) انظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ص ٧٨.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ١٧٧، ومتن السلسبيل الشافي - باب الغنة، وإبراز المعاني من حرز الأمان ص ٧٥٠، وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ص ٧٨.

وذهب فريق آخر إلى إنها سبعة: يقول الشيخ إبراهيم الدسوقي الحضري: (مراتب الغنة سبعة: النون المخففة وهي ثلاثة كما تقدم (يعني ثلاث مراتب الطاء والذال والتاء مرتبة والقاف والكاف أخرى والعشر حروف الباقية في المرتبة الثالثة) ثم النون في مثلها ثم النون في الميم وكذلك الميم في مثلها ثم الميم مطلقاً عند الباء ثم النون في الواو والياء)^(١).
والواضح أن الشيخ إبراهيم الدسوقي لا يتحدث عن المراتب على جهة العموم كمن سبقه بل يتحدث عن مراتب الغنة على جهة الخصوص ومن ثم ذهب يعدد أماكنها لكن في الحقيقة الشيخ عبد الفتاح المرصفي ذكرها أفضل منه وبصورة أشمل وبرؤية أوسع حيث قال (٢):

وإليك توضيح المراتب الخمس وتحديد أماكن كل مرتبة:

المرتبة الأولى: المشدد ويشمل ما كان في كلمة وما كان في كلمتين فالذي في كلمة هو النون والميم المشددتان مطلقاً نحو ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحزاب: ٣٥) ﴿إِنِّي تَبْتُ إِلَيْكَ﴾ (الأحقاف: ١٥) ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ﴾ (الحجرات: ١٧) ﴿هَمَّتْ بِهِ﴾ (يوسف: ٢٤) ﴿مَنْ الِّيمِ﴾ (طه: ٧٨) ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (الرعد: ٣٩).

والذي في كلمتين يشمل أربعة أنواع وكلها في الإدغام التام:

الأول: الإدغام التام المصحوب بالغنة وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم نحو ﴿إِنْ نَشَأْ﴾ (الشعراء: ٤) ﴿مَنْ مَالِ اللَّهِ﴾ (النور: ٣٣).

الثاني: إدغام الميم الساكنة في مثلها نحو ﴿كَمْ مِّنْ فِئَةٍ﴾ (البقرة: ٢٤٩).

الثالث: إدغام المتجانسين الصغير والمصحوب بالغنة وهو إدغام الباء الساكنة في الميم في قوله تعالى: ﴿يَابُنَيَّ اذْكَبْ مَعَنَا﴾ (هود: ٤٢) عند من أدغم ومنهم حفص عن عاصم من الشاطبية اتفاقاً ونحو ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (آل عمران: ١٢٩) عند من أدغم.

الرابع: إدغام اللام الشمسية في النون اتفاقاً نحو إلى ﴿إِلَى النُّورِ﴾ (البقرة: ٢٥٧) ﴿عَنِ النَّعِيمِ﴾ (التكاثر: ٨) ويسمي كل من النون والميم فيما ذكر حرف غنة مشدداً.

وقد أشار صاحب التحفة إلى هذه المرتبة وحكمها بقوله فيها:

(وَعَنَّ مِيمًا ثُمَّ نُونًا شُدُّدًا..... وَسَمَّ كُلًّا حَرْفَ عُنَّةٍ بَدَأَ)

كما أشار إليها الحافظ ابن الجزري في المقدمة الجزرية بقوله:

(وأظهر العُنَّةَ من نُونٍ وَمِنْ..... مِيمٍ إِذَا مَا شُدُّدًا.....)

المرتبة الثانية: المدغم والمراد به هنا الإدغام بالغنة الناقص وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء مثل ﴿مَنْ وَلِيٍّ﴾ و ﴿مَنْ يَعْمَلُ﴾.

المرتبة الثالثة: المخفي ويشمل أنواعاً ثلاثة:

الأول: إخفاء النون الساكنة والتنوين عند حروف الإخفاء الخمسة عشر عند الجمهور.

(١) انظر: اللطائف المحسنة في مباحث الغنة (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ قراءات).

(٢) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ١٧٨.

الثاني: إخفاء الميم قبل الباء نحو ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ (المائدة: ٤٨) على خلاف عند العراقيين.

الثالث: إخفاء الميم المقلوبة من النون الساكنة والتنوين عند ملاقاتهما بالباء مثل ﴿ثُبَيْثُ﴾ (النحل: ١١) ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ﴾ (هود: ٥) لأن بعد القلب إخفاء للميم المقلوبة ولهذا شمل المخفي القلب.

المرتبة الرابعة: الساكن المظهر ويشمل إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق، وكذلك الميم الساكنة حال إظهارها إذا لم يأت بعدها باء على المعمول به أو ميم، وكذلك الإظهار المطلق كما في ﴿صَنَوَانَ﴾ و﴿قَنَوَانَ﴾ و﴿دَنِيَا﴾ و﴿بَنِيَانَ﴾.

المرتبة الخامسة: المتحرك المخفف ويشمل النون والميم الخفيفتين المتحركتين بأي حركة كانت. وكذلك التنوين المتحركة نحو ﴿يُنَادُونَ﴾ (غافر: ١٠) ﴿نُودِي﴾ (القصص: ٣٠) ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأُخْرِجُ﴾ (البقرة: ٢٢) ﴿يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ﴾ (الكهف: ٩٩) ﴿مَحْظُورًا انظُر﴾ (الإسراء: ٢٠-٢١) ﴿مُنِيْبٍ ادخلوها﴾ (ق: ٣٣-٣٤) وما إلى ذلك.

المبحث الثالث

اللمسات في بعض المختلف من أحكام النون الساكنة والتنوين

وفيه المطالب الآتية:

- اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع الواو والياء
- اختلافهم في إخفاء النون الساكنة والتنوين مع حرف الغين والخاء مع الغنة
- اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع الياء والواو بغنة وغير غنة
- اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع اللام والراء بغنة وغير غنة

المطلب الأول:

اختلافه في إدغام النون الساكنة والتنوين

مع الواو والياء

كثيراً ما يسأل طلبة العلم؛ هل إن إدغام النون الساكنة والتنوين مع الواو والياء من قبيل الإدغام المتجانس أم هو إدغام النون الساكنة والتنوين مع الواو والياء فقط؟.

ولقد أشرنا في كتابنا (السَّعُود في قراءة عاصم بن أبي النجود) ^(١) إلى أن إدغام النون الساكنة والتنوين مع الواو والياء والميم من قبيل المتجانس نحو ﴿مِنْ وَالٍ﴾، و﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾، و﴿مَنْ يَقُولُ﴾، و﴿وَبَرِّقْ يَجْعَلُونَ﴾، و﴿مِنْ مَسَدٍ﴾. والإدغام المتجانس: هما حرفان اتحدا مخرجاً واختلفا صفة نحو ﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾ (العنكبوت ٣٨)، أو اتحدا صفة واختلفا مخرجاً نحو ﴿مِنْ مَسَدٍ﴾ (المسد ٥) وهو على ثلاثة أقسام صغير وكبير ومطلق. وسمي صغيراً لأن الحرف الأول ساكن والثاني متحرك، وسمي كبيراً لأن الحرفين متحركان ^(٢)، وسمي مطلقاً لأن الأول متحرك والثاني ساكن نحو ﴿تَثَلَّى﴾ (يونس: ١٥)، والسينين في نحو ﴿تَمَسَّنَهُ﴾ (النور: ٣٥) ^(٣).

وقد أشار العلامة الجمزوري ^(٤) إلى القسمين الصغير والكبير في التحفة بقوله:

(إن في الصِّفَاتِ والمَخَارِجِ اتَّفَقَ حَرْفَانِ فَالْمِثْلَانِ فِيهِمَا أَحَقُّ
أَوْ إِنْ يَكُونَا مَخْرَجًا تَقَارَبَا وَفِي الصِّفَاتِ اخْتَلَفَا يُلَقَّبَا
مَتَقَارِبَيْنِ أَوْ يَكُونَا اتَّفَقَا فِي مَخْرَجِ دُونَ الصِّفَاتِ حُقِّقَا
بِالْمَتَجَانِسَيْنِ ثُمَّ إِنْ سَكَنَ أَوَّلُ كَلِمَةٍ فَالصَّغِيرِ سَمِيحًا
أَوْ حُرِّكَ الحَرْفَانِ فِي كَلِمَةٍ فَقُلْ كُلُّ كَبِيرٌ وَأَفْهَمْنَاهُ بِالمُثَلِّ)

ونحن هنا ليس بصدد التفصيل في هذه الأقسام الثلاثة فهي مبسطة في كتب التجويد، ولكننا نريد أن نعرف هل إن إدغام النون الساكنة والتنوين مع الياء والواو والميم من قبل المتجانس أم إدغام من نوع آخر؟.

ولبحث هذا الموضوع:

نقول: إن علة الإدغام في النون الساكنة والتنوين مع حروفه الستة (يرملون) مطلقاً التقارب والتجانس والتماثل.

(١) الكتاب مطبوع في مطبعة ديوان الوقف السني - العراق، سنة الطبع ٢٠٠٩ م.

(٢) وقال المرصفي في هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٢٢١: (وسمي كبيراً لكثرة العمل فيه حال الإدغام حيث يكون فيه ثلاثة أعمال هي: قلب المدغم من جنس المدغم فيه ثم تسكينه ثم إدغامه في المدغم فيه).

(٣) وسمي مطلقاً لأنه ليس من الصغير ولا من الكبير سواء أكان متماثلاً أم متقارباً أم متجانساً. وحكمه الإظهار وجوباً للجميع لأن من شرط الإدغام أن يكون المدغم فيه متحركاً والمدغم ساكناً سواء كان سكونه أصلياً نحو ﴿رَبِحَتْ تَبَارَتْهُمْ﴾ (البقرة: ١٦)، وفي المتقارب نحو، أو كان سكونه للإدغام كسكون الهاء الأولى في نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ (البقرة: ٢) عند من أدغم. ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ص ٢١٩/١.

(٤) هو: سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري، ولد بطنطا في ربيع الأول سنة بضع وسنين بعد المائة والألف من السنة الهجرية. انظر: الملخص المفيد في علم التجويد ص ٢٥.

وقد ذهب فريق من العلماء إلى أن علة الإدغام هنا التماثل للنون، والتجانس للميم، والتقارب في (اللام والراء والواو والياء).

وذهب آخرون إلى أن وجه الإدغام في النون التماثل، والميم التجانس في الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة، وفي الياء والواو التجانس في الجهر الانفتاح والاستفال، والمشابهة في الغنة المدّ، ومن ثم أعرب بالنون في الأفعال الخمسة كما أعرب بحروف المدّ في الأسماء الستة.

قال الداني واصفاً سبب الإدغام: (وإنما ادغمت النون والتنون في هذه الحروف للقرب الذي بينهما وبينهن والتشاكل والمشابهة، فادغما في الراء واللام لقرب خروجهما من مخرجهما على طرف اللسان، وقد قيل إنهن من مخرج واحد. وادغما في الميم للمشاركة التي بينهما وبينها في الغنة، حتى كأنك تسمع النون كالميم والميم كالنون لنداوة صوتهما)^(١). بينما يقول النويري (رحمه الله): (الإدغام في الميم التجانس في الغنة والجهر والانفتاح، وفي الواو والياء التجانس في الغنة والجهر)^(٢).

وذهب فريق آخر إلى أن: (التماثل للنون والتقارب للحروف (يرملو) لأن حد التجانس لا يتفق هنا). وممن ذهب للتقارب بين الميم والنون صاحب كتاب اللطائف حيث قال: (فإن قلت النون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من بين الشفتين بينهما مخارج فلما ساغ الإدغام مع التباعد والجواب بأنه قد يحصل للمتباعده وجه يسوغ إدغامه فالوجه الذي قرب بين النون والميم ونحوهما الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك متقاربين)^(٣). وذهب فريق من أهل العلم إلى تعريف التجانس بأنه: ما اتفق مخرجاً واختلف صفة أو العكس بمعنى ما اتفق صفة واختلف مخرجاً.

وقال صاحب كتاب (المفيد في علم التجويد): (ووجه الإدغام في النون التماثل، وفي الميم التجانس في الغنة، والجهر والانفتاح والاستفال، وبعض الشدة، وفي الياء والواو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر، ولما كانت الواو من مخرج الميم أدغم فيها كما أدغم في الميم ثم أدغم في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو، وأدغم في اللام والراء للتقارب في المخرج وفي أكثر الصفات)^(٤).

فيما تقدم تبين لنا أن هناك عدة مذاهب: منها من يُصَيِّر حكم إدغام النون مع الواو أو الياء من قبيل التجانس لأنهما متفقان صفة لا مخرجاً كما بين النويري وصاحب كتاب المفيد في علم التجويد، فقال: (وفي الياء والواو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر)...، ومنها من يجعلها من قبيل التقارب كصاحب كتاب اللطائف وغيره، ومنهم من قال هو إدغام مستقل بذاته، والذي أميل إليه هو الأول لاتفاقهما صفة لا مخرجاً... والله أعلم.

(١) التحديد في الإتقان والتجويد ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري ١/٥٥٨.

(٣) نقلاً عن نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص ١١٩.

(٤) انظر: المفيد في علم التجويد: د. حمدي بخيت عمران ص ٥٠.

المطلب الثاني:

اختلافهم في إخفاء النون الساكنة والتنوين

مع حرف الغين والخاء

اختلف أهل الأداء في عدد أحرف الإظهار مع النون الساكنة والتنوين؛ فالجمهور على أنها ستة وهي التي مجموعة في أوائل البيت الآتي: (أخي هَاكَ عِلْمًا..... حَازَهُ غَيْرُ حَاسِرٍ)، وعند أبي جعفر المدني أربعة هي الهمزة والهاء والعين والحاء لقربهما من أقصى اللسان القاف والكاف، فقد جعل الخاء والغين من حروف الإخفاء مع غنة يصاحبها. واختلف عنه في ثلاث كلمات في كتاب الله تعالى، قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ في النساء الآية (١٣٥) و﴿الْمُنْحَنِقَةُ﴾ في المائدة الآية (٣) و﴿فَسَيُغْضَوْنَ﴾ في الإسراء الآية (٥١) بلا خلاف من طريق الدرة في الثلاث كلمات، قال ابن الجزري: (وبغين خا الاخفا سوي.... ينغض يكن منخنق ألا)، وبالاخلاف من طريق الطيبة فيها. (لا منخنق ينغض يكن بعض أبي).

وحروف الإظهار مرتبة من حيث المخرج: فالهمز والهاء يخرجان من أقصى الحلق، والعين والحاء يخرجان من وسط الحلق، والغين والحاء يخرجان من أدنى الحلق. وتسمى هذه الحروف بحروف الحلق.

وقال البناء في (الإتحاف): (الإظهار وهو عند حروف الحلق الستة وهي: الهمزة نحو: ﴿وَيَأْوِنُ﴾ فقط ﴿مَنْ ءَأَمَنَ﴾، ﴿عَادِ إِذْ﴾ والهاء ﴿عَنْهُمْ﴾، ﴿مِنْ هَادٍ﴾، ﴿أَمْزُؤْ هَلْكَ﴾ والعين ﴿أَنْعَمْتَ﴾، ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾، ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ والحاء ﴿وَأَنْحَرُ﴾، ﴿مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ والغين ﴿فَسَيُغْضَوْنَ﴾، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾، ﴿مَاءٍ غَيْرِ﴾ الخاء ﴿الْمُنْحَنِقَةُ﴾، ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ حَاشِعَةً﴾ فاتفق القراء على إظهار النون الساكنة والتنوين عند الستة لبعدها المخرجين، إلا أن أبا جعفر قرأ بإخفائهما عند الأخيرين الغين والحاء المعجمتين كيف وقعا، لكن استثنى بعض أهل الأداء له ﴿فَسَيُغْضَوْنَ﴾ (الإسراء الآية: ٥١) ﴿يَكُنْ غَنِيًّا﴾ (النساء الآية: ١٣٥) و﴿الْمُنْحَنِقَةُ﴾ (المائدة الآية: ٣) فأظهر فيها كجمهور وفي النشر الاستثناء أشهر وعدمه أقيس^(١).

وقال في تنبيه الغافلين: (ولا خلاف بين القراء في إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف الستة إلا ما وقع لأبي جعفر من القراء العشرة من الإخفاء عند الغين والحاء المعجمتين واستثنى بعض أهل الأداء له ﴿فَسَيُغْضَوْنَ﴾ و﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ و﴿الْمُنْحَنِقَةُ﴾ فإظهار النون فيها كساير القراء)^(٢).

وقد روي عن ورش في نقل حركة الهمزة إلى النون الساكنة والتنوين وأسقطها من اللفظ لثقلها كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَأَمَنَ﴾، ﴿عَادِ إِذْ﴾.... وما شابهها.

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤٦/١.

(٢) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين ص ١٠٠.

وأخفى أبو جعفر محمد بن سعدان عن أبي عمرو الخاء وحدها وأظهر الباقي. وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضاً عند الغين والحاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً واتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في (كامله).

وإلى هذا أشار أبو عمرو الداني (رحمه الله) في جامع البيان: (واختلف عن نافع عند ثلاثة أحرف منها وهي الهمزة والحاء والغين فروي عن ورش عنه أنه ألقى الهمزة على النون الساكنة والتنوين وأسقطها من اللفظ لثقلها. وروى المسيبي عنه أنه أخفى النون والتنوين عند الخاء والغين في المتصل والمنفصل جميعاً لقبهما من أقصى اللسان القاف والكاف، وكذلك روى ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون، ومحمد ابن سعدان عن أبي عمرو أنه أخفاها عند الخاء وحدها، وبإظهارها عندهما قرأت إلا في رواية المسيبي وحده.. ثم ذكر يكن وينغض دون ذكر ﴿الْمُنْحَنِفَةُ﴾^(١).

وكذلك ذكرها ابن الجزري في النشر: (اخْتَلَفَ فِيهِمَا وَهُمَا: الْعَيْنُ وَالْحَاءُ. نَحْوُ ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾، ﴿إِلَيْهِ عَيْرُهُ﴾، ﴿الْمُنْحَنِفَةُ﴾، ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾، ﴿قَوْمٌ حَصْمُونَ﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِخْفَاءِ عِنْدَهُمَا. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِظْهَارِ. وَاسْتَثْنَى بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، وَ﴿إِنْ يَكُنْ عَيْنًا﴾، وَ﴿الْمُنْحَنِفَةُ﴾ فَأَظْهَرُوا النَّوْنَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَرَوَى الْإِخْفَاءَ فِيهَا أَبُو الْعَرِّ فِي إِرْشَادِهِ مِنْ طَرِيقِ الْحَنْبَلِيِّ عَنْ هَبَةِ اللَّهِ، وَذَكَرَهُمَا فِي كِفَايَتِهِ عَنِ الشَّطَوِيِّ كِلَاهُمَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَرْدَانَ. وَرَوَاهُ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ سَوَّارٍ فِي ﴿الْمُنْحَنِفَةُ﴾ حَاصَّةً مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا. وَلَمْ يَسْتَثْنِهَا الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مِهْرَانَ فِي الرَّوَايَتَيْنِ بَلْ أَطْلَقَ الْإِخْفَاءَ فِي الثَّلَاثَةِ كَسَائِرِ الْقُرْآنِ. وَحَصَّ فِي (الْكَامِلِ) اسْتِثْنَاءَهَا مِنْ طَرِيقِ الْحَمَامِيِّ فَقَطُّ وَأَطْلَقَ الْإِخْفَاءَ فِيهَا مِنَ الطَّرِيقَيْنِ وَالْإِخْفَاءِ وَعَدَمِهِ قَرَأْنَا لِأَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَتَيْهِ وَالْإِسْتِثْنَاءَ أَشْهَرُ، وَعَدَمُهُ أَقْيَسُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضاً عند الغين والحاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً واتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في (كامله)، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي (جَامِعِهِ) عَنْ أَبِي نَشِيطٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودَ عَنْ أَبِي حَسَّانٍ عَنْهُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي (الْمُبْهَجِ) وَاسْتَثْنَى ﴿إِنْ يَكُنْ عَيْنًا﴾، وَ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ وَهِيَ رِوَايَةُ الْمُسَيَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَوَجْهَ الْإِخْفَاءِ عِنْدَ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ قُرْبُهُمَا مِنْ حَرْفِي أَقْصَى اللِّسَانِ الْقَافِ وَالْكَافِ. وَوَجْهَ الْإِظْهَارِ بَعْدَ مَخْرَجِ حُرُوفِ الْخَلْقِ مِنْ مَخْرَجِ النَّوْنِ وَالتَّنْوِينِ وَإِجْرَاءِ الْحُرُوفِ الْحَلْفِيَّةِ مُجْرَى وَاحِدًا).^(٢)

والمعمول عند نافع الإظهار في الستة أحرف إلا ورشاً فعنده نقل حركة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها كما سبق. والنقل ليس كالإخفاء.

والذين ذكروا بعد المخرج فلربما من باب تميم الفائدة، حيث إنهم وجدوا لكل حكم سبباً وعلّة، فمن هنا ذكروا سبباً للإظهار. وإلا فالأحرف على أصلها والإظهار أصل كما يقول الضباع: (والإظهار هو الأصل لعدم احتياجه إلى سبب)^(٣).

(١) انظر: جامع البيان ص ٢٩٢ و ٢٩٣.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٢.

(٣) انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة: علي محمد الضباع، طبع ونشر: عبد الحميد أحمد حنفي، مصر - القاهرة - شارع المشهد الحسيني - رقم (١٨). ص ١٤.

ويشكل أيضاً غنة الخاء والغين عند أبي جعفر عند من قال بالبعد رغم ما تألوه من قريهما من أقصى اللسان، وأطلق بعضهم التقارب النسبي.

إذن وجه الإخفاء عند الغين والحاء بسبب قريهما من حرفي أقصى اللسان وهما القاف والكاف، ووجه الإظهار بسبب بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون الساكنة والتنوين وإجراء حروف الحلق مجرى واحداً، وتفصيل قرائتها كالآتي:

١. الجمهور على الإظهار عند الستة أحرف. قال الجمزوري في حروف الإظهار وهي أوائل البيت الآتي: (أَخِي هَاكَ عَلِمًا... حَاذُهُ غَيْرُ حَاسِرٍ).

٢. ورش ينقل حركة الهمزة ولا يسكن النون والتنوين. والنقل يعني نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها فتقرأ محرقة كما في ﴿مَنْ ءَامَرَ﴾، ﴿عَادِ إِذْ﴾.

٣. أظهر أبو جعفر المدني الهمزة والهاء والعين والحاء وأخفى الغين والحاء.

٤. أخفى محمد ابن سعدان عن أبي عمرو الخاء وحدها وأظهر الباقي.

٥. انفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نسيب عن قالون بالإخفاء أيضاً عند الغين والحاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً واتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله.

ملاحظة:

قال العلماء إن ما جاء من رواية قالون عن نافع وقراءة أبي عمرو البصري ليس عليه العمل فلا يلتفت إليه.

المطلب الثالث:

اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع الياء والواو بغنة وتغير غنة

سبب إدغام النون الساكنة والتنوين مع الياء والواو:

قبل البحث في سبب إدغام حمزة الزيات (رحمه الله تعالى) للنون الساكنة والتنوين مع الياء والواو إدغاماً كاملاً من غير غنة، لا بد لنا أن نستقرأ رأي العلماء، لتتعرف على سبب إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو؟. يقول السخاوي (رحمه الله) في إدغام النون الساكنة في الياء والواو: (الموجب لإدغامهما في الياء أن النون فيها من المد قريب مما في الياء لأن هواء الفم يتسع بالغنة كاتساع المد..... وهي أيضاً أخت الواو في المدّ واللين وكل واحدة منهما تدغم في الأخرى بعد القلب ولأن المدّ الذي في الواو بمنزلة الغنة التي في الميم والنون ويدغم في الميم للاشتراك في الغنة والنون للمماثلة)^(١).

وسبب بقاء الغنة كما علل ذلك السخاوي في (فتح الوصيد) بقوله: (وأما الغنة فإنما بقيت لأن النون لها مخرجان نطق اللسان وصوت يخرج من الخياشيم فكرهوا مع إدغام التنوين ذهاب الغنة من الخياشيم مع إذهابهم النون والتنوين من اللسان فيكونون لإذهابهم حرفين كأنهما قد أدغما حرفين في حرف فابقوا الغنة خشية الإخلال بهما)^(٢). وقال محمد علي الضباع (رحمه الله): (ومن أبقى الغنة في الواو والياء حجته ما في بقاء الغنة من الدلالة على الحرف المدغم ويقوي ذلك أنهم مجمعون على بقاء صوت الإطباق إذا أدغمت في التاء نحو (بسطة) فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبيه ببقاء الغنة مع إدغام النون)^(٣).

وقال المرصفي: (ووجه الإدغام بغنة: التماثل بالنسبة للنون والتجانس في الجهر والاستفال والانفتاح بالنسبة للواو والياء)^(٤).

وقال محمد مكي نصر: (وحجة الأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم)^(٥).

(١) انظر: فتح الوصيد في شرح القصيد: علي بن محمد السخاوي علم الدين أبو الحسن، المحقق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤٢٣ - ٢٠٠٢، ١/ ٤٥٢.

(٢) فتح الوصيد في شرح القصيد ١/ ٤٥٢.

(٣) انظر: موقع شبكة الألوكة - الغنة لمحمد علي الضباع.

(٤) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/ ١٦٤.

(٥) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص ١٥.

وعلق ابن الجزري على كلام من قال: إن إدغام النون الساكنة نسميه إخفاءً بقوله: (والصحيح من أقوال الأئمة إنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في (أَخَطْتُ)، و(بَسَطْتُ) والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء)^(١).

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٨.

اختلاف العلماء في إبقاء الغنة وتركها:

اختلف العلماء في إدغام النون الساكنة والتنوين في (الواو، والياء)، فضلاً عن اختلافهم في بقاء الغنة أو تركها وهم على اتجاهين:

الاتجاه الأول: الخلاف في الغنة، هل هي في الحرف الأول (المدغم)، أم في الثاني (المدغم فيه)؟:

فقد أورد سيبويه نصاً في (الكتاب) يفهم منه، أنه يذهب إلى إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء إدغاماً كاملاً، حيث قال وهو يتحدث عن النون: (وهي مع الراء واللام، والياء والواو، إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشم، ولكن صوت الفم أشرب غنة، ولو كان مخرجها من الخياشم لما جاز أن تدغما في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء) (١).

فقوله (حتى تصير مثلهن في كل شيء)، يفهم منه أنه قد تذهب إلى إدغامها إدغاماً تاماً في مثل هذه الأحرف، إلا أن قوله (ولكن صوت الفم أشرب غنة)، يعنونه الغموض، ولربما يفهم منه أن الغنة ظهرت في الحرف الثاني (المدغم فيه) (٢). ونقل الاستربادي رأي سيبويه، وذكر أن مراده من (صوت الفم) هو الصوت الذي تدغم فيه النون؛ لكن الاستربادي خالف سيبويه بذلك، إذ قال: (ومذهب سيبويه وسائر النحاة أن إدغام النون في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضاً إدغام تام، والغنة ليست من النون، لأن النون مقلوبة إلى الحرف الذي بعدها، بل إنما اشرب صوت الفم غنة... أما على ما اخترناه، فالغنة للنون التي هي كالمدغمة. أما على ما قال النحاة فلا شراب الواو والياء المضعفين غنة) (٣).

وأيد بعض من علماء التجويد فكرة سيبويه هذه، فقد قال مكّي: (إنهما يدغمان في الياء والواو من كلمتين مع إظهار الغنة في حال اللفظ بالمشدد لا في نفس الحرف الأول، لأن الغنة حينئذ في نفس الحرف الأول، بخلاف إظهار الغنة مع الإدغام في الميم والنون فيكون ذلك أيضاً إدغاماً غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف وهو الغنة، وإنما لم تكن الغنة في نفس الحرف الأول كما كانت مع النون والميم لأنك إذا أدغمت الأول في الياء أبدلت منه ياءً، ولا غنة في الياء، وكذلك إذا أدغمت في الواو أبدلت منه واواً، ولا غنة في الواو، فصارت الغنة تظهر فيما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول. وصارت مع الميم والنون تظهر في نفس الحرف الأول؛ لأنه لا بد من غنة فارقة، فاعرفه) (٤).

ولو أجرينا مقارنة بين نص كلام سيبويه، وبين كلام مكّي؛ لوجدنا أن مكّي يجعل الغنة تظهر بين الحرفين، وفكرة البينية هذه لم يذكرها سيبويه.

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٤٥٤.

(٢) انظر: الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين، أحمد عطية علو، أطروحة دكتوراه، كلية التربية / جامعة تكريت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ١١٨.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٧٤، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٣٧١.

(٤) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٧١.

ويبدو أن ابن الباذش تأثر كثيراً بفكرة (البينية)، حتى أنه ذكرها في كتابه الإقناع، إذ قال: (إن الغنة ليست في نفس الحرف، لأنهم قد أبدلوا حرفاً لا غنة فيه، وإنما هي بين الحرفين، وليست بيان الغنة بناقض للإدغام)^(١). ولم تنل هذه الفكرة - البينية - عند جمهور علماء التجويد إلا قليلاً من الاهتمام^(٢) وقد صرحوا بأن الغنة الظاهرة عند إدغام النون في الواو والياء، هي غنة النون، قال عبد الوهاب القرطبي: (فالغنة تُقَدَّرُ باقيةً من النون، وإن كانت قد انقلبت واواً أو ياءً، ومثله (أحطت) و(فَرَطت) فإن الطاء تدغم بإبقاء شائبة منها مع إنها تنقلب تاءً والإطباق لها لا للتاء)^(٣). وقال السمرقندي: (وهذه الغنة التي بقيت مع الواو والياء غنة النون والتنوين. إذ لا غنة للياء والواو أصلاً)^(٤). وإلى هذا قال محمد المرعشي: (ولا احتمال هنا لأن تكون الغنة الباقية غنة المدغم فيه - أي الواو والياء -، إذ لا غنة له، فهي غنة المدغم البتة)^(٥).

ورجح الدكتور غانم قدوري الحمد ما ذهب إليه القرطبي والسمرقندي، في حقيقة نطق النون الساكنة والتنوين، حال إدغامها في الواو والياء، معللاً ذلك بأن النون لها معتمد في الفم، وصوت يخرج من الخيشوم هو غنة، وهذه الغنة باقية مع الإدغام إلا أن معتمد اللسان في الفم في موضع النون يتحول إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه^(٦). وقد عبّر مكّي عن هذه الفكرة تعبيراً واضحاً جلياً، بالرغم من أنه يقول إن الغنة كأنها بين الحرفين، وذلك حيث قال: (والحرف الذي فيه الغنة إن كان ميماً فمن بين الشفتين يخرج، وإن كان نوناً فمن طرف اللسان وأطراف الثنايا يخرج، فحرف الغنة له مخرجان، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخياشم ظاهراً، فلا يتمكن التشديد مع بقاء الغنة ظاهرة، فإن أدغمت حرف الغنة في الراء واللام أدغمت ما يخرج من المخرجين جميعاً، ولم تبق شيئاً فيتمكن التشديد، إذ لم تبق من الحرف شيئاً)^(٧).

الاتجاه الثاني: الخلاف في وصفه:

ذهب بعض علماء التجويد إلى أن ما بقيت فيه الغنة هو من قبيل الإخفاء وليس إدغاماً، ولو كان إدغاماً لذهبت الغنة وذلك بإنقلاب النون الساكنة والتنوين إلى حرف لا غنة فيه؛ لأن حكم الإدغام أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني^(٨).

وأطلق عليه ابن مجاهد (تسمية الإخفاء)^(٩).

(١) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٢٥٣/١.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٢/٢.

(٣) الموضح في التجويد لعبد الوهاب القرطبي ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٤) روح المرید شرح منظومة عقد الفريد في علم التجويد ص ١٥١.

(٥) جهد المقل للمرعشي ص ١٩٨.

(٦) انظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٣٧٢.

(٧) انظر: الكشف في وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ١ / ١٦٤.

(٨) انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٢ / ٢٥٢.

(٩) انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، (القاهرة: بلات، دار المعارف) ص ٦٤٦.

وقال علم الدين السخاوي: (واعلم أنّ حقيقة ذلك في الواو والياء إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له: إدغام مجازاً وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يقي الغنة لأنّ ظهور الغنة يمنع بمحض الإدغام إلاّ أنه لا بد من تشديد يسير فيهما وهو قول الأكابر، وقالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، وقالوا: النون تحول مع الواو والياء غنة مخفاة غير مدغمة لأنها لو أدغمت لم تثبت الغنة)^(١). ونقل هذا النص أيضاً السمرقندي في كتابه (روح المريد شرح منظومة عقد الفريد في علم التجويد)^(٢). وقد نحى هذا المنحى بعض علماء الأصوات المحدثين، إذ قسم الإدغام إلى قسمين هما:

القسم الأول: إدغام حقيقي: وهو فيما أصله التشديد، وهما النون والميم المشددتان .

والقسم الثاني: إدغام مجازي: وهو فيما عرض له التشديد، وصحبته الغنة - وهو الواو والياء - وحقيقة هذا أنه إخفاء حقيقي^(٣).

كما ذكر ابن الباذش عن أبي الطيب التائب، وأبي بكر الشذائي، أنهما يذهبان إلى تسمية ذلك إخفاءً وليس بإدغام، وقال: (ولو كان إدغاماً لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه، لأن حكم الإدغام أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني)^(٤).

وقال السمرقندي: (وأما إدغامهما في الواو والياء مع الغنة فغير كامل التشديد إلاّ عند خلف، لأنه يدغم بلا غنة كامل التشديد، وحقيقة إدغامهما في الواو والياء إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون إدغاماً مجازاً، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يقي الغنة لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام، إلاّ أنه لا بد من تشديد يسير عليها، وعند من يدغم بلا غنة، إدغام محض، وهو خلف)^(٥).

كما نقل ابن الجزري أن أبا العباس الأشبيلي بيّن أن ذلك بالإخفاء أشبه، إذ قال: (فإن جاء نص بإبقاء نعت من نעות الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح، لأن شروطه لم تكتمل، وهو بالإخفاء أشبه)^(٦).

وأشار محمد المرعشي إلى أن هذا النوع من الإدغام هو شبيهه بالإخفاء^(٧).

ويأبى جماعة من علماء التجويد وعلماء العربية تسمية ذلك إخفاءً، ويقولون إنه إدغام، لكنه ناقص لبقاء الغنة^(٨).

(١) فتح الوصيد في شرح القصيد ١ / ٤٥٣.

(٢) روح المريد شرح منظومة عقد الفريد في علم التجويد ص ١٥١ ؛ وشرح الشاطبية: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف ب: أبي شامة (٦٦٥هـ)، (بلام: بلات، بلا دار نشر) ١ / ٢٨١.

(٣) انظر: تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث ص ١٢٤.

(٤) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١ / ٢٥٢.

(٥) روح المريد شرح منظومة عقد الفريد في علم التجويد ص ١٥١.

(٦) التمهيد في علم التجويد ص ٦٩.

(٧) انظر: جهد المقل للمرعشي ص ١٩٨.

(٨) ولمن أراد التفصيل في ذلك فليُنظر إلى ما جاء في كتاب الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم قدوري الحمد، ص

قال ابن الجزري في النشر: (الصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجود معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في (أحطت) و(بسطت)، والدليل على إن ذلك إدغاماً لوجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء)^(١).

وأشار ابن الجزري في التمهيد إلى أن ما ذهبت فيه الغنة فهو إدغام تام مستكمل التشديد، وما بقيت فيه الغنة ظاهرة فيكون إدغاماً ناقصاً غير مستكمل التشديد^(٢).

ومن المحدثين من سماه قلباً ناقصاً، وذلك بقوله: (فهو نوع من القلب تبعه إدغام، ولكنه قلب ناقص إذ لم يتحول الصوت المقلوب إلى كل صفات الصوت المقلوب إليه، مما جعل القدماء يسمون هذا النوع من الإدغام إدغاماً ناقصاً)^(٣).

واستخدم الدكتور إبراهيم أنيس مصطلح (انفمية)، للتعبير عن صوت الغنة الواقعة بين النون الساكنة والتنوين وبين الواو والياء، إذ قال: (من يقول (من وال) ليس نوناً بل هو ياء انفمية أو واو انفمية سمع عند النطق بها بأن يمر الهواء من كل من الأنف والفم)^(٤).

والذي نخلص إليه إلى أن اختلاف العلماء في التسمية إنما هو خلاف في الاصطلاح، لا في حقيقة النطق، لأنهم جميعاً يقولون إن إدغام النون في الواو والياء إذا كان بلا غنة مشدداً فهو إدغام كامل، وذلك بأن تقلب النون واواً أو ياءً وتدغم في الحرف الذي بعدها، وإذا كان بغنة، أي بانتقال مخرج النون إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه مع بقاء جريان النفس من الأنف، فإن بعضهم سماه إدغاماً ناقصاً، لبقاء شيء من الصوت الأول، وبعضهم سماه إخفاءً لأنه تنطبق عليه ظاهرة الإخفاء. وقد سماه بعض المحدثين قلباً ناقصاً.

والقول الذي نعول عليه ما ذهب إليه علماء التجويد وعلماء العربية كابن الجزري والمرصفي وغيرهما إلى أن الإدغام الكامل ما كان مشدداً والإدغام الناقص ما بقيت صفته ولم يشدد كما في (أحطت) (بسطت). فإدغام النون الساكنة والتنوين مع الواو والياء من قبيل الإدغام الناقص والله أعلم، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿مِنَ وَالٍ﴾ (الرعد: ١١)، ﴿مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٥)، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ﴾ (طه: ١١٢)، ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧)، وغيرها كثير.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٨.

(٢) التمهيد في علم التجويد ص ١٩٨

(٣) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٧١.

(٤) المصدر نفسه.

المطلب الرابع:

اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين

مع اللام والراء بغنة وبغير غنة

اعلم أن إدغام النون الساكنة والتنوين مع اللام والراء بغنة ورد إلينا من طريق طيبة النشر فقط، ومن غير غنة من طريق الشاطبية والدرة.

قال الشيخ محمد علي الضباع: (وما يدغمان فيه بلا غنة من طرق الشاطبية والدرة عند جميع القراء وعند بعضهم من طرق الطيبة، وذلك في اللام والراء فيبدل كل من النون الساكنة والتنوين لهما ساكنة عند اللام وراء ساكنة عند الراء، ويدغم فيما بعده إدغاماً تاماً لجميع القراء على ما قرأنا به من طرق الكتابين المذكورين نحو ﴿من لدنه﴾ و﴿يومئذ لخبير﴾ و﴿عن ربهم﴾ و﴿رءوف رحيم﴾. وقرأنا لنافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر وحفص؛ بإدغامهما بغنة عن الحرفين المذكورين من طرق الطيبة. ويسمى الأول إدغاماً كاملاً لذهاب الغنة منه وهذا هو المشهور المأخوذ به ويسمى الثاني إدغاماً ناقصاً لبقاء أثر الغنة معه) (١).

علة إدغام النون الساكنة والتنوين مع اللام والراء بغنة وبغير غنة:

بادئ ذي بدئ لا بد أن نعرف علة إدغام النون الساكنة والتنوين من اللام والراء، فيُعلل القدامى وعلماء التجويد إدغام النون الساكنة والتنوين في (اللام، والراء)، لتقارب المخارج على طرف اللسان وتناسب الصفة. قال سيوييه: (النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة،... وتدغم بغنة وبلا غنة. وتدغم في اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان،... فإن شئت كان إدغاماً بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق) (٢).

وذهب أكثر علماء التجويد إلى إدغام النون الساكنة والتنوين إدغاماً تاماً في (اللام والراء)، فينقلبان من جنسهما قلباً صحيحاً، ويدغمان إدغاماً تاماً، ويصير مخرجهما من مخرجهما، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ لَا تُبْصِرُونَ﴾ (الواقعة: ٨٥)، و﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢)، و﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ (النجم: ٢٣)، و﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقاً﴾ (البقرة: ٢٥).
القراءة بغير غنة:

قال ابن الجزري في النشر: ((وهو الإدغام) فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضاً وهي حروف (يَزْمِلُونَ) منها حرفان بلا غنة وهما اللام والراء نحو ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقاً﴾ هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلّة من أئمة التجويد وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار وهو الذي لم يذكر المغاربة

(١) انظر: موقع شبكة الألوكة - الغنة لمحمد علي الضباع

[/http://www.alukah.net/literature_language/0/46309](http://www.alukah.net/literature_language/0/46309)

(٢) انظر: الكتاب لسيوييه ٤/٤٥٢.

قاطبة وكثير من غيرهم سواء كصاحب (التيسير)، و(الشاطبية)، و(العنوان)، و(الكافي)، و(الهادي)، و(التبصرة)، و(الهداية)، و(تلخيص العبارات)، و(التجريد)، و(التذكيرة)، وغيرهم^(١).

يقول علم الدين السخاوي: (والموجب للإدغام في اللام والراء طلب الخفة وساغ ذلك لقرب المخرج والموجب لإذهاب الغنة أن الغنة ها هنا فيها كلفة على اللسان)^(٢).

وادعى ابن القاصح (ت ٨٠١ هـ): (عدم الغنة عند القراء كلهم، وفعلها لحن خفي عندهم)^(٣). ويرى الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ) أن الأولى ترك الغنة^(٤).

وينقلب التنوين أو النون من جنس اللام والراء قلباً محضاً، وذلك حقيقة الإدغام وإظهار الغنة في العربية جائز. وعلل السخاوي حذف الغنة في اللام والراء بقوله: (إنما أذهبت الغنة ها هنا للقرب فكان الراء واللام لقربهما من التنوين والنون قد صارا كالأمثال التي ينوب بعضها عن بعض وحين بُعدا من الواو والياء والميم احتيج إلى بقاء الغنة لتدل على الحرف المدغم)^(٥).

يقول ابن الجزري في ذهاب الغنة عند الإدغام: (وذهبت الغنة لأن حق الإدغام ذهاب لفظ الحرف الأول بكلية وتصويره بلفظ الثاني)^(٦).

ويقول الملا علي القاري: (وجه الإدغام في اللام والراء تلاصق المخرج عند الجمهور واتحادهما عند جمع ونفى الغنة مبالغة في التخفيف)^(٧).

وقال الشاطبي في البيت رقم (٢٨٦): (وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ ادْعَمُوا..... بِإِلَّا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا). قال أبو شامة في شرحه لقول الشاطبي: (أي؛ كل القراء أدغموها في اللام والراء للقلب وأسقطوا غنة التنوين والنون منهنما لتنزلهما من اللام والراء منزلة المثل لشدة القرب والضمير في ليجملا اللام والراء أو التنوين والنون ولم يقيد النون في نظمه بالسكون اجتزاء بذكر ذلك في ترجمة الباب ولو قال وقد أدغموا التنوين والنون ساكناً لحصل التقييد ولم يضر إسقاط لفظ كل لأن الضمير في أدغموا يعني عنه)^(٨).

واستثنى بعض أهل العلم ﴿من راق﴾ (القيامة: ٢٨) من هذا الحكم لوجود السكت المانع من الإدغام عند حفص عن عاصم من طريق الشاطبية.

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢٣.

(٢) فتح الوصيد في شرح القصيد ١/٤٥٣.

(٣) انظر: نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٢٩٨.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٧٣.

(٥) فتح الوصيد في شرح القصيد ١/٤٥٣.

(٦) التمهيد في علم التجويد ص ١٥٦.

(٧) انظر: المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية ص ٤٥.

(٨) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ١/٢٨٠.

ويخالف هذا القول الشيخ محمد مكي نصر إذ يقول: (فإن قلت: أليس يستثنى من الإجماع المذكور قوله ﴿من راق﴾ فإن حفصاً لا يدغم النون في الراء هنا بل يسكت على (من) ثم يقول (راق). قلت: لا يستثنى لأن إدغامهما فيهما إنما يكون عند ملاقاتهما إياهما والسكته تمنع الملاقة وتفصل بين الحرفين فلو لم يسكت حفص لأدغم البته) (١). ويرى فريق من أهل العلم بأن السكت لم يفصل بدليل أنه ليس بنفس ويستدلون بقول مكي كان حفص يقف على ﴿عوجاً﴾ وقفة خفيفة في وصله. أي دون قطع نفس لأنه في وقفه واصل (٢).

إذن لماذا سكت حفص على ﴿من راق﴾ في سورة القيامة الآية (٢٨)، و﴿بل ران﴾ في سورة المطففين الآية (١٤) من طريق الشاطبية؟ والجواب أنك إذا قلت (مرّاق) (برّان) فيتوهم السامع أن الأول مبالغة (مارق) والثاني ثنية (البر) (٣). وعلّة الإدغام، لأنه متصل في الخط والإدغام فرع ولا كراهة فيه، ولو لزم الوقف على اللام والنون ليظهر للزم في كل مدغم. ويرى المهدي ليس لقراءة حفص وجه من الاحتجاج يعتمد عليه إلا الرواية (٤).
القراءة بغنة:

قال ابن الجزري في النشر: (وَدَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ إِنْقَاءِ الْعُنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أُمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَغَيْرِهِمْ وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ سَوَّارٍ فِي (الْمُسْتَنَبِرِ) عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْهُ، وَقَالَ فِيهِ: وَخَيْرَ الطَّرِيقِ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْخُلَوَانِيِّ قَالَ: وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْحَيَّاطُ عَنِ السُّوسِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ كَذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْ حَمَّادِ وَالنَّقَّاشِ بِتَبْقِيَةِ الْعُنَّةِ أَيْضًا. وَرَوَاهُ أَبُو الْعَزَّ فِي إِشَادِهِ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَزَادَ فِي (الْكِفَايَةِ) عَنِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ قَالُونَ، وَعَنْ نَظِيفٍ عَنْ فُنْبُلٍ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي عَائِيهِ عَنْ عَيْسَى بْنِ وَزْدَانَ، وَعَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنِ الْمُسَيَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَعَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ وَأَنْفَرَدَ بِتَبْقِيَةِ الْعُنَّةِ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ دَكْوَانَ فِي الرَّاءِ خَاصَّةً وَأَطْلَقَ ابْنُ مِهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحَمَزَةَ، وَالْكَسَائِيِّ، وَخَلْفٍ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِظْهَارُ الْعُنَّةِ، وَرَوَاهُ صَاحِبُ الْمُبْهَجِ عَنِ الْمُطَوَّعِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ الرَّاءِ، وَعَنِ الشَّنْبُودِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِيهِمَا بِوَجْهَيْنِ قَالَ وَقَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا الشَّرِيفِ بِالتَّبْقِيَةِ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا قَالَ: وَخَيْرَ الْبُرِّيِّ بَيْنَ الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ فِيهِمَا عِنْدَهُمَا. قَالَ: وَيَأْوُجْهَيْنِ قَرَأْتُ، وَرَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ فِي (الْكَامِلِ) عَنْ غَيْرِ حَمَزَةَ وَالْكَسَائِيِّ، وَخَلْفٍ، وَهَشَامٍ، وَعَنْ غَيْرِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَعَنْ وَرْشٍ، غَيْرِ الْأَزْرَقِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخَزَاعِيُّ فِي (الْمُنْتَهَى) عَنِ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ فُنْبُلٍ، وَعَنْ حَفْصٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ زَرْعَانَ، وَعَنِ الْخُلَوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ، وَعَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ دَكْوَانَ، وَذَكَرَهُ فِي (جَامِعِ الْبَيَانِ) عَنْ فُنْبُلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودٍ فِي اللَّامِ خَاصَّةً، وَعَنِ الزَّيْنَبِيِّ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ عَنِ الْبُرِّيِّ، وَفُنْبُلٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَعَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنِ الْخُلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ، وَعَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَعَنِ الشُّمُونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى عَنْ

(١) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص ١٢١.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأمامي لأبي شامة ٢٨٠/١.

(٣) المصدر نفسه ٥٥٦/١.

(٤) المصدر نفسه.

أَبِي بَكْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ هِشَامٍ، وَرَوَاهُ الْأَهْوَازِيُّ فِي وَجِيهِهِ عَنْ رَوْحٍ (قُلْتُ): وَقَدْ وَرَدَتْ الْعُنَّةُ مَعَ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ كُلِّ مَنِ الْقُرَّاءِ وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كُتَّابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصِ. وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهِشَامٍ، وَعَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ^(١).
ورجح المبرد إظهار الغنة في ذلك^(٢).

وقال مكي بن أبي طالب: (وأجاز النحويون إظهار الغنة مع اللام خاصة، والذي أجمع عليه القرّاء إدغام الغنة مع الراء واللام نحو قوله تعالى ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾، و ﴿مَنْ رَيْهِمْ﴾، وذلك إجماع من القرّاء، والإظهار في مثل هذا يعده القرّاء لحناً لبعده من الجواز. وقد أتت به روايات شاذة غير معول بها)^(٣).

وذكر ابن الباذش روايات كثيرة جاءت من طريق إدغام النون في الراء واللام مع بقاء الغنة، وادعى أن أبا الطيب التائب وأبا بكر الشذائي كانا يذهبان إلى أنه إخفاء وليس بإدغام، وحثتهما في ذلك أنه (لو كان إدغاماً لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه، لأن حكم الإدغام أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني)^(٤)، ثم حكى عن أبيه أنه يميل إلى إذهاب الغنة، فقال: (سألت أبي: أيهما أحب إليك في الراء واللام؟ فقال: الأمر في هذا متقارب، قال: وإنما أميل إلى ذهاب الغنة)^(٥)، وحثته في ذلك أن ذهاب الغنة في (اللام، والراء)، أقرب من إذهاب الإطباق في قوله تعالى: ﴿أَخْطُتْ﴾ (النمل: ٢٢)، الذي حكاه سيبويه^(٦). واتفق الأغلب من المحدثين مع القدمى وعلماء التجويد على أن النون الساكنة والتنوين تدغم في (اللام، والراء) بدون غنة^(٧)، وأن صوت (اللام، والراء)، من أوضح الأصوات الساكنة في السمع، ولهذا أشبهت من هذه الناحية أصوات اللين^(٨).

فخلاصة القول في هذه المسألة والذي عليه العمل، ما ذهب إليه جمهور القرّاء إلى عدم الغنة مع الراء واللام، فشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره بعدم الغنة قولاً واحداً. وإن كانت محكية عن شعبة في النشر. وذهب جمهور القرّاء من المتأخرين إلى عدم الغنة أيضاً عن الأزرق وهو معمول به عندهم. والباقون بالخلاف، والوجهان صحيحان مقروء بهما. والأشهر عندهم عدم الغنة. وهذا ما قرأناه على مشايخنا لثقلها.

قال ابن الجزري في النشر: ((الرابع) إِذَا قُرِئَ بِإِظْهَارِ الْعُنَّةِ مِنَ التَّنُونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنُونِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِلسُّوسِيِّ، وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فَيُنْبَغِي قِيَاسًا إِظْهَارُهَا مِنَ التَّنُونِ الْمُتَحَرِّكَةِ فِيهِمَا نَحْوَ ﴿نُؤْمِنُ لَكَ﴾، ﴿زَيْنٌ لِلَّذِينَ﴾، ﴿تَبَيَّنَ لَهُ﴾ وَنَحْوَ ﴿تَأَدَّنَ رَيْكُ﴾، ﴿حَزَانٌ رَحْمَةً رَبِّي﴾ إِذِ التَّنُونُ مِنْ ذَلِكَ تَسْكُنُ أَيْضًا لِلإِدْغَامِ، وَبِعَدَمِ الْعُنَّةِ قَرَأْتُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَفِي السَّاكِنِ

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢٣.

(٢) انظر: المقتضب للمبرد ١/٢١٧.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي ١/١٦٢.

(٤) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/٢٥٢.

(٥) انظر: المصدر نفسه ١/٢٥١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٨٤-١٨٥-١٨٦، والمدخل إلى علم أصوات العربية لغانم قدوري ص ٢٣١.

(٨) انظر: المدخل إلى علم أصوات العربية لغانم قدوري ص ٦٣.

وَالْمُنْحَرِكِ وَبِهِ آخِذٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْقَارِئَ بِإِظْهَارِ الْعُنَّةِ إِنَّمَا يَقْرَأُ بِذَلِكَ فِي وَجْهِ الْإِظْهَارِ أَيَّ حَيْثُ لَمْ يُدْغِمِ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١).

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٩.

المبحث الرابع

اللمسات في بعض المختلف من أحكام الميم الساكنة

وفيه المطالب الآتية:

- اختلافهم في حكم الميم الساكنة مع الباء
- اختلافهم في طبيعة قراءة الإخفاء الشفوي
- اختلافهم في الإخفاء والإخفات

المطلب الأول:

اختلافهم في حكم الميم الساكنة مع الباء

اختلف العلماء في إعطاء سبب محدد لحكم الميم الساكنة مع الباء، وليس هناك تعليقا منضبطاً على سبب ذلك، وهي على أقوال ثلاثة كما قال الشيخ المرادي عند حكاية حكم الميم الساكنة: (أجمع القراء إلا من شدَّ على الميم الساكنة لا تدغم في الباء ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفى على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر ابن غلبون، وابن المنادي والإمام شريح، وبه جزم مكّي.

والثاني: أنها تخفى، وإليه ذهب قوم، منهم أبو الحسن الأنطاكي، وأبو الفضل الخزاعي، وروي كل من القولين عن ابن مجاهد.

والثالث: التخيير في إظهارها وإخفائها ونسبهم بعضهم إلى ابن مجاهد أيضاً، وليس في كلام الناظم ترجيح^(١).

القول الأول: **في إظهارها ونفي الإخفاء:**

وهي إذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها بالباء أو الفاء أو الواو، وهو قول أبي محمد البغدادي، وطاهر ابن غلبون، وابن المنادي، وأبي الحسن بن شريح، وبه جزم مكّي بن أبي طالب.

قال مكّي في (الرعاية): (وإذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها بفاء أو فاء أو واو ... لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب الميم من مخرجهن لأنهن كلهن يخرجن من الشفتين)^(٢).

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/١١٠.

(٢) انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

وقال الإمام إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي (ت ٧٣٢هـ) في (كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني):
(وقطع أبو محمد البغدادي بعدم إخفائها عند الباء في قوله:

(ولا تخفين الميم عند سكونها إذا لقيت باء فذاك معطل

وأصل ظهور الميم للغنة التي تحل بها والقول فيها يفصل)

القول الثاني: **في إخفائها بإطباق الشفتين:**

من المعلوم أن مخرج الباء والميم من بين الشفتين، فإخفاؤها بالباء كما يقول بعض العلماء مراعاة للإنتطابق والاختصاص، وهو كلام أبي عمرو الداني، وأبي الحسن الأنطاكي، وأبي الفضل الخزاعي، وعبد الوهاب القرطبي، وابن الباذش، وهو اختيار الجمزوري، ومن المحدثين الشيخ المرصفي.

والإخفاء في الاصطلاح هو: عبارة عن النطق بحرف ساكن عارٍ من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول. وفي ما يأتي نذكر بعضاً من أقوالهم:

قال أبو عمرو الداني: (وإذا التقى الميم بالفاء أنعم ببيانه للغنة التي فيه (أي أصل الغنة المظهرة)... روى عن الكسائي وذلك غير صحيح ولا جائز.... فإن تلقت الميم بالباء فعلمنا أننا مختلفون في العبارة عنهما: فقال بعضهم هي مخفأة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على أحدهما وهذا مذهب بن مجاهد، وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر.... قال أبو الحسن ابن المنادي: أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والفاء.... وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيت باء في جميع القرآن، قال: وكذلك الميم عند الفاء وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا.... وبالأول أقول^(١)).

وقال ابن الباذش في (الإقناع في القراءات السبع): (وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأنطاكي، وأبو الفضل الخزاعي، وعثمان بن سعيد، وبه كان يأخذ أصحابه فيما ذكر لي أبي رضي الله عنه، وكذلك أخذ علي عياش بن خلف عن قراءته علي محمد بن عيسى، ويحكى أنه مذهب القراء)، ثم قال: (وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به، فأطبق شفتيه على الحرفين إطباقاً واحداً)^(٢).

فالعبارة متطابقة بين الإخفاء وبين الإظهار فكلاهما بانطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً.

وقال عبد الوهاب القرطبي في (الموضح في التجويد) عند كلامه عن الميم الساكنة عند ملاقاتها صوت الباء تأييداً لقول الإمام الداني ما نصه: (فقال بعضهم: هي مخفأة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على أحدهما..)^(٣).

وقال الجمزوري صاحب التحفة إلى الإخفاء الشفوي مقتصراً عليه بقوله فيها:

(فالأولُ الإخفاءُ عند الباءِ وسَمِّهِ الشَّفَوِيُّ لِلْقُرَّاءِ)^(٤)

(١) التحديد في الإتقان والتجويد ص ١٠٩.

(٢) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/٦٤.

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد للداني ص ١٦، والموضح في التجويد ص ٩٧ وما بعدها.

(٤) السعود في قراءة عاصم بن أبي النجود ص ١١٥.

وقال المرصفي في (هداية القاري): (والإخفاء مع الغنة هو المختار وعليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وغيرها واختاره أكثر المحققين كالحافظ أبي عمرو الداني وابن الجزري وابن مجاهد وغيرهم) (١).
ومنهم من لا يعلق على ذلك وينسبها إلى لغة العرب كالشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد (حفظه الله تعالى).

القول الثالث: **بالتخيير بين الإظهار والإخفاء:**

ومنهم من ذهب إلى التخيير في إظهارها وإخفائها ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد (رحمه الله).
قال ابن مجاهد في إخفائها عند ملاقاتها الباء: (والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى؛ لأن لها صوتاً من الخياشيم تواخي به النون الخفيفة، قال: وهو قول سيبويه) (٢).

وقال الجعبري في (الكنز) عن ابن مجاهد بالتخيير بين الإظهار والإخفاء: (والذي استقر عليه رأي المحققين كابن مجاهد إظهارها عند الفاء والواو والتخيير بين إظهارها وإخفائها عند الباء مراعاة للانطباق والاختصاص).
أما في حالة الإخفاء المصاحب للغنة تنطبق الشفتان على الميم فقط حتى ينتهي القارئ من غنة الميم ثم ينتقل بإطباق آخر للباء فيفترقان.

إلا أن قول ابن الجزري في النشر: (وأما الحكم الثالث وهو (القلب): فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصةً من غير إدغامٍ وذلك نحو: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾، و ﴿مَنْ بَعْدُ﴾، و ﴿صَمَّ بِكُمْ﴾ ولا بد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذٍ في اللفظ بين ﴿أَنْ بورك﴾، وبين، ﴿يَعْتَصِم بالله﴾ إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك) (٣).

وأشار إليه أيضاً في المقدمة الجزرية مختاراً له بقوله فيها:

(..... وَأُخْفَيْنِ)

الميمَ إِنْ تَسَكَّنْ بَعْنَةً عِنْدَ الْبَاءِ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ (٤)

ومن العلماء أيضاً الذين قالوا بجواز الوجهين: ما نقل عن الشيخ طاش كبرى زادة (ت ٩٦٨هـ) في شرح المقدمة الجزرية جواز الأمرين مؤيداً بذلك كلام ابن الجزري في النشر (٥).

وقال الشيخ المقرئ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم: (والإخفاء مع الغنة هو المختار وعليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس، وغيرها، واختاره أكثر المحققين كالحافظ أبي عمرو الداني وابن الجزري وابن مجاهد، وغيرهم، وذهب جماعة إلى الإظهار، والمعمول به هو الإخفاء لعدم العمل بالإظهار من عصر الجزري إلى الآن.. وصحح الوجهين كذلك لكل القراء ولم يرجح أحدهما على الآخر الصفاقسي في غيث النفع.. وصححهما كذلك شارحوا الجزرية وغيرهم، وعليه فلا

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/١٩٥.

(٢) الإقناع في القراءات السبع لابن البادش ١/٦٤.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٦.

(٤) المقدمة الجزرية ص ١٦.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزرية للشيخ طاش كبرى زادة ص ١٩٥.

وجه لمن منع وجه الإظهار من غير غنة أو خطأً من يقول به حيث إنه صحيح، وثابت لكل القراء وهذا معنى قوله (ابن الجزري في المقدمة): الميم إن تسكن بغنة لدى.... باء على المختار من أهل الأداء^(١).

ونقل الشيخ محمد مكي الجريسي (ت ١٣٢٢هـ) في (نهاية القول المفيد) كلام ابن الجزري وأقره^(٢). وقال الشيخ أحمد الطويل: (للعلماء في إخفاء الميم الساكنة عند الباء ثلاثة مذاهب.. الثاني: إسكان الميم وإظهارها من غير غنة وعليه أهل الأداء بالعراق، وهو خلاف الأولى، والوجهان صحيحان معمول بهما)^(٣). وقال الشيخ سعيد العنتاوي في منظومته:

(فالأول الإخفاء عند الباء..... وسمه الشفوي للقراء)

مع غنة والجزري أخبرا.... إخفاؤها خلف فكن مخيراً^(٤)

وقال الشيخ عطية قابل نصر: (وذهب جماعة إلى الإظهار ولكنه خلاف الأولى)^(٥).

وقال الشيخ المقرئ عبد الله بن صالح العبيد: (ولا فرق في ذلك بين (الإخفاء الشفوي) و(القلب). المتقدم في باب النون الساكنة والتنوين. غير أن الإخفاء فيه وجه صحيح وهو: الإظهار بخلاف القلب فلا إظهار فيه إجماعاً. ثم قال في الحاشية: لكن العمل الآن على وجه الإخفاء، وأما من أنكر من المتأخرين وجه الإظهار فقد أتى من قلة اطلاعه على كلام السلف في هذا العلم)^(٦).

وجاء في (البرهان) للشيخ محمد صادق قمحاوي ما نصه: (وقيل حكمها الإظهار والإخفاء أولى)^(٧).

ونقل عن الشيخ المقرئ محمد بن عبد الحكيم العبد الله جواز الوجهين كما في كتابه (المفيد أحكام وقواعد في علم التجويد)^(٨).

يقول الشيخ عبد الرحمن السديس إمام الحرم المكي: (كل هؤلاء من القراء والمقرئين، وغيرهم بعد ابن الجزري ذكروا وجه الإظهار، ورجحوا الإخفاء لكن لم يقل أحد منهم أن وجه الإظهار شاذ، ولا يجوز أن يقرأ به، وكيف يصح وصفه بالشذوذ وقد حكي الإجماع على صحته؟! وما زال العلماء يتناقلونه في كتبهم إلى اليوم!. ثم من ذا الذي أحاط بجميع المقرئين في العالم، وتحصل له أن المشافهة بوجه الإظهار قد انقطعت، ولا يوجد على وجه الأرض من يقرأ بها ولا من

(١) انظر: الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية ص ١٤٣.

(٢) انظر: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص ١٢٦.

(٣) انظر: فن الترتيل وعلومه ٧٦٧/٢.

(٤) حلية القراء في فن التجويد والأداء للعبتاوي - أحكام الميم الساكنة ص ٦.

(٥) انظر: الإتقان في تجويد القرآن ص ٣٦.

(٦) انظر: غاية المرید في علم التجويد ص ٧٥.

(٧) انظر: البرهان في تجويد القرآن للشيخ محمد صادق قمحاوي ص ٢٣.

(٨) انظر: المفيد أحكام وقواعد في علم التجويد للشيخ المقرئ محمد بن عبد الحكيم العبد الله ص ٧١. وقد قدم للكتاب جمع من العلماء منهم المقرئ الشيخ محمد نبهان مصري.

تلقاها، خصوصاً أن الإظهار حكي عن أهل العراق، والمشرق وهؤلاء أهل المشرق لا يزال الاتصال بهم ضعيفاً مقارنة بأهل المغرب، وعدم العلم ليس علماً بالعدم).

وخلاصة القول أن إخفاء الميم الساكنة بالباء مع الغنة هو الأشهر وعليه العمل عند علماء التجويد وعليه الأكثر، فلم يعط أحد من العلماء عن سبب الإخفاء، والله أعلم بذلك.

وسبب تسميته شفويًا لخروج الميم والباء من الشفتين مع بعض الخلاف البسيط بينهما: ووجهه التجانس في المخرج وفي أكثر الصفات.

والإظهار أيضاً وجه صحيح، وبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام نحو ﴿اعلم بالشاكرين﴾^(١).

المطلب الثاني:

اختلافهم في طبيعة قراءة الإخفاء الشفوي

اختلف العلماء في طبيعة قراءة الإخفاء الشفوي هل يقرأ بإطباق الشفتين أم بالفرجة مع الغنة. وفيما يأتي نذكر بعضاً من أقوال العلماء المتخصصين بعلم التجويد الذين قالوا: إن الخلاف دائر بين إظهار الميم الساكنة أو إخفائها: فقد ورد نص ذكره الدكتور أيمن سويد في (التذكرة) عن الإمام طاهر بن غلبون وهو شيخ أبي عمرو الداني بقوله: (وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما)^(٢).

وقال أبو عمرو الداني في (التحديد في الإتقان والتجويد): (وإن التقى بالفاء أو الواو أنعم للغة التي فيه - أي أصل الغنة المظهرة -، إذ كان الإدغام يذهبها فيختل بذلك. على أن أحمد بن أبي سريح قد روى عن الكسائي إدغامه في الفاء، وذلك غير صحيح ولا جائز. فإن التقت الميم بالباء نحو ﴿ءامتم به﴾، ﴿وأن احكم بينهم﴾، و﴿كنتم به﴾، ﴿ومن يعتصم بالله﴾، و﴿أم بعيد﴾، وما أشبهه، فعلمناؤنا مختلفون في العبارة عنها معها: فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، فانطباقيهما على إحداهما. وهذا مذهب ابن مجاهد، في ما حدثنا به الحسين بن علي، عن أحمد بن نصر، عنه، قال: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى، لأن لها صوتاً في الخياشيم، توأخي به النون الخفيفة. وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر (رحمه الله). قال أبو العباس محمد بن يونس النحوي المقرئ: في أهل اللغة من يسمي الميم الساكنة عند الباء إخفاء قال: وقال سيويوه: المخفى بوزن المظهر. قال أبو الحسين ابن المنادي: أخذنا من أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والفاء والباء، في حسن من غير إفحاش، وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع

(١) انظر: فن الترتيل وعلومه للشيخ أحمد الطويل ٧٦٧/٢.

(٢) انظر: التذكرة في القراءات الثمان بتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد ٩٢/١.

القرءاء على تبين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيت باء في جميع القرآن، قال: وكذلك الميم عند الفاء وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا وحكاه أحمد بن صالح عن ابن مجاهد وبالأول أقول^(١).

ففي هذا النص أشار أبو عمرو الداني بالفريقين وقال في آخر كلامه (وبالأول أقول) وهو إخفاء الميم مع إطباق الشفتين.

وقال مكي بن أبي طالب وهو من دعاة إظهارها: (وإذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باءاً أو فاءً أو واواً..... لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام)^(٢).

وقال شيخ المحققين الإمام ابن الجزري (رحمه الله) في كتابه (التمهيد في علم التجويد): (فإذا سكنت الميم وأتى بعدها فاء أو واو فلا بد من إظهارها، كقوله: ﴿هُم فِيهَا﴾ (البقرة: ٣٩) ﴿وَيَمْدُهُمْ فِي﴾ (البقرة: ١٥) وعدهم وما ونحوه. وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال الداني. وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره. وقال أحمد ابن يعقوب التائب أجمع القرءاء على تبين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيت باء في كل القرآن، وبه قال مكي. وبالإخفاء أقول، قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن الجندي (رحمه الله) واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون ك﴿أُمُّ بَطَاهِرٍ﴾ أو عارضة ك﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾. ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها، إذا كان ألفاً)^(٣).

وقال أيضاً في النشر: (وذهب جماعة إلى إظهار الميم عند الباء من غير غنة وهو اختيار مكي القيسي وغيره وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر بلاد المشاركة) ثم قال: (والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب)^(٤).

فهؤلاء العلماء لم يصرح أي واحد منهم بالإخفاء بترك فرجة عند التلظظ بالميم الساكنة عند ملاقاتها الباء.

القائلون بإطباق الشفتين على الميم الساكنة المخفأة:

وأما العلماء القائلون بإطباق الشفتين على الميم الساكنة المخفأة عند ملاقاتها الباء من غير فرجة سواء أكان في إخفاء الميم الساكنة، أم في قلب النون الساكنة التي تتولد منها ميم مخفأة، أم في الإدغام الكبير للسوسي عن أبي عمرو. نذكر أقوال بعضهم:

قال طاهر ابن غلبون: (الإشمام عن الإدغام الكبير لأبي عمرو وبعد ذكره لاختلاف الطرق عن أبي عمرو في جواز الإشمام وامتناعه عند إدغام الباء في الباء، والميم في الميم، والميم في الباء)^(١).

(١) التحديد في الإتقان والتجويد ص ١٦٧ - ١٦٩.

(٢) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٠٩.

(٣) التمهيد في علم التجويد ص ٩٩.

(٤) النشر في القراءات العشر ١/٢٢٢.

ويعني بالإشمام هنا إلى أنه يشير إلى حركة الرفع والخفض في حال الإدغام، ليدل على أن الحرف المدغم يستحق هذه الحركة في حال الإظهار حرصاً على البيان، وذلك متعذر في الميم مع الميم، وفي الباء مع الباء، من أجل إطباق الشفتين فيهما، وأما الميم مع الباء فهي مخففة لا مدغمة، والشفتان ينطبقان أيضاً معهما^(٢).

وهذا نص صريح وواضح لا يحتمل التأويل وهو حجة على من يتعصب بترك الفرجة في الميم من غير دليل. ومن الذين قالوا بالإطباق أيضاً أبو عمرو الداني في كتابه (التحديد في الإتقان والتجويد) كما تقدم وقال: (وبالأول أقول)^(٣).

فالنص يشير إلى أن المذهب الأول هو الإخفاء الذي صرحوا فيه بإطباق الشفتين على الميم المخففة. وأما ما جاء في (التيسير في القراءات السبع) للإمام أبي عمرو الداني عند حديثه عن الإدغام الكبير للسوسي إذا أدغم الميم في الباء كما في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (العلق: ٤)، ﴿يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ (النساء: ١٤١) - ومعلوم أن إدغامه هنا هو إخفاء شفوي - لا روم عنده معللاً ذلك بقوله: (من أجل انطباق الشفتين)^(٤)، وهذا نص صريح أيضاً بإطباق الشفتين عند ملاقة الباء.

وقال الداني في (الأرجوزة المنبهة): القول في الغنة والنون والميم:
 (واعلم هداك الله أن الغنة من صيغة النون فكن ذا فطنة
 والميم فيها غنة كالنون لذاك ما تُختص بالتيبين
 عند المُقارب لها في المخرج فاستعملن بيانها بلا حرج
 والنون في النطق لها صوتان صوتٌ من الفم وصوت ثان
 مخرجه من داخل الخيشوم وهو الذي يفضي إلى الحلقوم
 تجدُّ هذا الصوت إن أمسكتنا بالأنف محصوراً متى نطقنا
 بالنون إن أردت فاختره وبالذي ذكرته فاعتبره
 ذكرَ ذا النحويِّ سيويهِ مفسراً فاعتمدن عليه
 وزعم الأخص أن الغنة هم بلفظ النون فاعلمنه
 عند ادغام النون في الحروف كالرّوم والإشمام في الوقوف
 وزعم النحاة منهم قطرب بأن لفظ الميم ليس يذهب
 ومخرج النون يزول عنها فدل أن الميم أقوى منها)

(١) التذكرة في القراءات الثمان بتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد ١/٩٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد ص ١٦٩.

(٤) التيسير في القراءات السبع ص ٢٩.

ومن المصرحين أيضاً من القدماء بالإطباق أبو جعفر ابن الباذش قال: (قال لي أبي... المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤهن عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم كما يفعل ذلك في النون المخفأة. وإنما ذكر سيبويه الإخفاء في النون ولا ينبغي أن تحمل الميم على النون في هذا لأن النون هي الداخلة على الميم في البدل في قولهم (شبناء) و (عنبر) و ﴿صَمُّكُمْ﴾ فحمل الميم عليها غير متجه؛ لأن للنون تصرفاً ليس للميم ألا ترى أنها تدغم ويدغم فيها، والميم يدغم فيها ولا تدغم، إلا أن يريد القائلون بالإخفاء: انطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً فذلك ممكن في الباء وحدها نحو (أكرم يزيد)، فأما في الفاء والواو فغير ممكن فيهما الإخفاء إلا بإزالة مخرج الميم من الشفتين، وقد تقدم امتناع ذلك، فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رقيقاً غير عنيف فقد اتفقوا على المعنى، واختلفوا في تسميته إظهاراً أو إخفاءً، ولا تأثير لذلك. وأما الإدغام المحض فلا وجه له.... وقال لي: ما ذكر عن الفرّاء من إخفاء النون عند الباء فوجه ذلك سمي البدل إخفاءً كما سمي الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاءً. فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى؛ إذ الإخفاء الصحيح في هذا الموضع لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة ولا حكمه لغة. وكذلك ما ذكر عن ابن مجاهد في إخفاء الميم عند الباء قول متجاوز به على سيبويه...^(١).

وقد حقق بعض العلماء وهو الشيخ عبد الحكيم عبد الرزاق بقول ابن الباذش قائلاً^(٢): (والميم يدغم فيها ولا تدغم) وهذا النص صريح بإشارة أن الميم لا يتأتى إدغامها في الباء لأنها تدغم ولا يدغم فيها، ورداً على من ادعى أن إطباق الشفتين قبل الباء يسمى إدغاماً فإذا انتفى الإدغام تعين الإخفاء أو الإظهار وكلاهما صحيح مقروء به ووجهه الإخفاء مع إطباق الشفتين مقدم.

مناقشة قول والد ابن الباذش:

ولمناقشة قول والد ابن الباذش (رحمه الله): (... المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء). فقد ذكر إظهار الميم عند الحروف الثلاثة (الفاء، والواو، والباء) فهل يشك أحد أنه يعني بذلك الإظهار المحض - أي بغير غنة - في هذه الثلاثة ومنها الباء؟ بل لم يكتف بذلك وعصّد أخذه بالإظهار المحض بقوله: (وإنما ذكر سيبويه الإخفاء في النون ولا ينبغي أن تحمل الميم على النون في هذا). فسيبويه لم يذكر إخفاء الميم عند الباء لأن مذهبه الإظهار كما أخذ به ابن الباذش وغيره.

وقال أيضاً: (وكذلك ما ذكر عن ابن مجاهد في إخفاء الميم عند الباء قول متجوّز به على سيبويه) فهو يرُدُّ نقل ابن مجاهد ويؤكد قول سيبويه، وعليه فالإخفاء بالفعل ليس مذهباً لسيبويه. ثم أن ابن الباذش أخذ في تبيان هل أن الإخفاء يقرأ بالإطباق أم بالفرجة حيث قال: (إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً فذلك ممكن في الباء وحدها نحو (أكرم يزيد)..). فهذا النص يتأول فيه ابن الباذش كلمة الإخفاء محاولاً تقريب الألفاظ، ومعنى كلامه: إذا كان مقصد القائلين بالإطباق انطباق الشفتين على الميم والحرف الذي بعده. أي حروف (بوف)

(١) انظر: الإقناع في القراءات السبع ٦٤/١ وما بعدها.

(٢) انظر: ملتقى أهل التفسير؛ هل الداني أخذ بالإظهار في الميم الساكنة مع الباء؟ لعبد الحكيم عبد الرزاق

انطباقاً واحداً فهذا ممكن في الباء وحدها؛ لأن الإطباق الملاصق للحرفين لا يكون إلا في الباء وحدها، أما الفاء والواو ستجد أنك إن نطقت بالميم ثم تفرج شفطيك عند الواو والفاء لأنهما بهما فرجة عند النطق نحو ﴿بِهِمْ وَيَمْدُهُمْ﴾ (البقرة: ١٥)، و﴿لَكُمْ فِيهِ﴾ (القلم: ٣٨). فلن تجد فيهما الإطباق التام في الحرفين بين الميم والواو، أو بين الميم والفاء، مثل الذي تجده في الباء نحو ﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٠١) والفرق واضح جلي.

وأما قرائتها؛ فالميم في حالة الإظهار منطبقة الشفتين وكذا الباء فتلاحظ انطباقاً واحداً على الحرفين، وهذا لا يتحقق مع الفاء والواو لحدوث انفراجهما في الشفتين بالنسبة لهما كما سبق، فهو يقصد (على الحرفين انطباقاً واحداً) الانطباق التام بين الميم والباء، وكيفية أن يخرج الميم والباء بانطباق واحد، فلو أطلقوا على هذا الوضع إخفاء فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى، وهذا موافق لقوله في حكم الإظهار: (وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به فأطبق شفطيه على الحرفين إطباقاً واحداً) ولاحظ أنه ذكر الانطباق على الحرفين أي الميم والباء معاً، أما في حالة الإخفاء فلا يكون الانطباق إلا على حرف الميم أولاً لأنك تصبر عليها بقدر زمن الغنة ثم تنتقل لإطباق الباء، فلا يعقل أن تغن الميم وتكون مطبقاً على الباء أيضاً في آن واحد كما هو الحال في حكم إظهار الميم !!، فهو يقول: (إلا أن يريد القائلون بالإخفاء)، ثم يعلل بقوله: (انطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً) واستخدم لفظ (الحرفين) وليس الميم فقط، وعند نقله الإظهار المحض عن أبي الحسن بن شريح قال: (فأطبق شفطيه على الحرفين إطباقاً واحداً) استخدم لفظ (الحرفين) أيضاً، وكذا استخدم عبارة (إطباقاً واحداً) ففي الإظهار والإخفاء استخدم عبارة واحدة. فهل يقصد بذلك معنيين مختلفين؟ أو يقصد بذلك طريقة واحدة والاختلاف فقط في مسمى الحكم؟ وقوله: (عنيف فقد اتفقوا على المعنى، واختلفوا في تسميته إظهاراً أو إخفاءً، ولا تأثير لذلك..) وكذا قوله: (فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى).

والإخفاء الصحيح فسره في مقدمة كلامه بقوله: (ولا يتجه إخفاؤهن عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة) وكلمة (يزال مخرجها) يقصد به الميم المخفأة، وهذا هو الإخفاء الصحيح في حالة إطلاق لفظ إخفاء الميم، فمن قال بالإخفاء لا بد من إزالة المخرج، ومن أبقى على انطباق الشفتين يقصد به الإظهار المحض لا غير.

فابن الباذش يقصد بالإظهار الإخفاء لقوله: (فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رفيقاً غير عنيف فقد اتفقوا على المعنى، واختلفوا في تسميته إظهاراً أو إخفاءً، ولا تأثير لذلك).

وقال الإمام الشاطبي في باب إدغام الحروف المتقاربة عند أبي عمرو وهو يسكن الحرف المتحرك ثم يدغمه فيما بعده بما يسمى بالإدغام الكبير. (وتسكن عنه الميم من قبل بائها... على إثر تحريك فتخفى تنزلاً) (١)، قال الإمام أبو شامة في إبراز المعاني: (وقوله على إثر تحريك أي تكون الميم بعد محرك نحو: ﴿آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ (المائدة: ٢٧)، ﴿بِأَعْلَمَ﴾ ﴿بِالشَّاكِرِينَ﴾ (الأنعام: ٥٣)، ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (العلق: ٤)، ﴿حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ (غافر: ٤٨)، والمصنفون في التعبير عن هذا مختلفون فمنهم من يعبر عنه بالإدغام كما يطلق على ما يفعل بالتون الساكنة والتنوين عند الواو والياء أنه إدغام وإن بقي

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ص ٩٧. رقم البيت (١٥١).

لكل واحد منهما غنة، كما يبقى الإطباق في الحرف المطبق إذا أدغم، ومنهم من يعبر عنه بالإخفاء لوجود الغنة وهي صفة لازمة للميم فلم يكن إدغاماً محضاً...^(١).

وهذا نص واضح وفيه إشارة إلى أن المصنفين قديماً كان يسمونه بالإدغام الناقص بدلاً من الإخفاء.

وأما قول ابن الجزري في (النشر في القراءات العشر) عند كلامه عن الإدغام الكبير للسوسي. قال ما نصه: (ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين...)^(٢).

ولو رجعنا إلى كلامه في التمهيد، إذ لا توجد أي إشارة بترك الفرجة بين الشفتين قال: (الإقلاب، وقد تقدم الكلام على معناه، فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قلبت ميماً، من غير إدغام، وذلك نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨)، ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ (البقرة: ٣٣) ﴿جُدَّدَ بِيضٌ﴾ (فاطر: ٢٧) والغنة ظاهرة في هذا القسم. وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعدها المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمؤاخاتها النون والباء)^(٣).

وقال الملا علي القاري في (المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية): (وقلب النونين - النون والتنوين - ميماً عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي وقلبهما ميماً لدى الباء حال كونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إخفائها لديها مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله: ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ﴾ (الأنعام: ١٥٠) ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ (البقرة: ٣٣) ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨) و﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (لقمان: ٢٣) ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما ثم إطباق الشفتين لأجل الباء، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب، فتعين الإخفاء. ويتوصل إليه بالقلب ميماً لتشاركه الباء مخرجاً والنون غنة)^(٤).

وقول الشيخ ملا علي القاري ليس فيه أدنى شك إلى ترك فرجة عند إخفاء الميم مع الباء، فلو كان التلقي قديماً بالفرجة في صوت الميم الساكنة لصرحوا به وتوافرت النصوص على بيانها.

وقال أبو الحسن النوري الصفاقسي ما نصه: (وأما القلب فعند حرف واحد وهو الباء نحو ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ (الشمس: ١٢) ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨) ﴿صُمِّمْتُكُمْ﴾ (البقرة: ١٨) فيقلبان ميماً خالصة مع الغنة فهو في الحقيقة إخفاء الميم المقلوقة لأجل الباء قال في النشر فلا فرق حينئذ في اللفظ بين أن ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨) و﴿وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٠١)..^(٥)

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ص ٩٧.

(٢) النشر في علم القراءات العشر ١/٢٩٧.

(٣) التمهيد في علم التجويد ص ١٥٧.

(٤) المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية ص ٤٨.

(٥) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين ص ٤١.

وأما علماء القرن الرابع عشر ومنهم الشيخ محمد بن يالوشة وهو من قراء تونس فلم يصرح بالفرجة إنما قال بإطباق الشفتين عن ملاقة الباء للميم الساكنة، فقد قال في كتابه شرح الجزرية: (أما القلب فعند حرف واحد وهو الباء نحو ﴿أَنْبَعَثَ﴾ (الشمس: ١٢) ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨) ﴿صُمَّ بُكْمٌ﴾ (البقرة: ١٨) فينقلبان ميماً خالصة مع الغنة وهذا معنى قوله (والقلب عند الباء بغنة) لكن في الحقيقة هو إخفاء الميم المقلوبة لأجل الباء قال في النشر فلا فرق حينئذ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨) و ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٠١) (١).

وقال الدمياطي البتاء في كتابه (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر): (والثالث: القلب وهو في الباء الموحدة فقط نحو ﴿أَنْبَعَثُ﴾ (البقرة: ٣٣) ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨) ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (الأنفال: ٤٣) فاتفقوا على قلب النون الساكنة والتنوين ميماً خالصة وإخفائها بغنة عند الباء من غير إدغام وحينئذ فلا فرق في اللفظ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ (النمل: ٨) و ﴿أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ (سبأ: ٨) (٢).

وقال الشيخ محمد علي الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية (رحمه الله تعالى) عند شرحه لحكم قلب النون الساكنة والتنوين: (وهو أبدالهما عند ملاقاتهما الباء ميماً خالصة تعويضاً صحيحاً). وهنا لم يشر الشيخ الضباع إلى ترك الفرجة بل قال ميماً خالصة. وقال في نهاية حديثه عن الانقلاب: (وليحترز القارئ عند النطق به من كسر الشفتين على الميم المقلوبة في اللفظ، لئلا يتولد من كترهما غنة من الخيشوم ممطة، فليسكن الميم بتلطف من غير ثقل ولا تعسف) (٣).

ونقل الشيخ المرصفي هذا النص حرفياً في (هداية القاري إلى تجويد كلام الباري)، وكان الشيخ عبد العزيز عيون السود (رحمه الله) - وهو من تلامذة الضباع - يقرئ بالإطباق حسب ما تلقى عن شيخه إلى أن وصله اجتهاد الشيخ عامر بن عثمان، فاجتهد هو اجتهاداً آخر في الستينات الميلادية وهو النطق بالنون المخففة والميم المخففة بغنة خالصة مع عدم إعمال عضو النطق - لساناً أو شفة - بتاتاً، معتمداً على ظاهر كلام ابن الجزري ومكي في الرعاية (٤).

فكلام الضباع يدل على الإطباق من عدة وجوه، وإن وجد أدنى لبس فإنه يزال بتلقي الشيخ عيون السود عنه، وإقرائه بالإطباق قبل ظهور الفرجة.

ومن الذين قرأوا بإطباق الشفتين الشيخ عبد العزيز الزيات ومن تلاميذه الشيخ أحمد مصطفى، الذي قال: (إن جميع من أخذ عن الزيات فبقراءة الإطباق) (٥).

ويقول الدكتور يحيى عبد الرزاق الغوثاني في كتابه (علم التجويد أحكام نظرية.. وملاحظات تطبيقية): (وقد سألت كبار العلماء الموجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ

(١) الفوائد المفهومة في شرح المقدمة الجزرية لابن يالوشة كما في ملتقى أهل الحديث ١٠٣/٢.

(٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ص ١٤٦.

(٣) الإضاءة في أصول القراءة ص ١٦.

(٤) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١٦٩/١.

(٥) انظر: ملتقى أهل التفسير؛ هل الداني أخذ بالإظهار في الميم الساكنة مع الباء؟ لعبد الحكيم عبد الرزاق

الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين. وكذلك شيخ القراء في دمشق المقرئ الشيخ حسين خطاب (رحمه الله)، ومن بعده المقرئ الشيخ محمد كريم راجح شيخ القراء في دمشق والمقرئ الشيخ محمد سكر وهو من أبرز شيوخ القراءة في دمشق، والمقرئ الشيخ أبو الحسن الكردي شيخ مقرئ جامع زيد في دمشق، وشيخ القراء في حلب المقرئ الشيخ محمد عادل الحمصي، والمقرئ الشيخ محمد كلال الطحان الحلبي وكلهم سألتهم فأجابوني بأنهم قرؤوا بالإطباق. وتأمل هذا النص حول الميم عند الباء من قارئ كبير هو أبو جعفر ابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ) حيث قال: وقال لي أبو الحسن ابن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به، فأطبق شفثيه على الحفرين إطباقاً واحداً).

ومن القراء المعاصرين الذي قرأ بالإطباق الشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد الذي قال: إنه بحث هذه المسألة أكثر من خمسة وعشرين عاماً فتبين له من خلال نصوص المتقدمين فساد من قال بالفرجة في صوت الميم الساكنة عند ملاقاتها حرف الباء.

كيف يقرأ الإخفاء بالإطباق:

يقول الشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد في كيفية الإخفاء: (كل عدول عن الإظهار إلى غيره لا بد أن يكون عدول إلى الأسهل لأن الأصل عند إلتقاء الأحرف أن تظهر الحروف، وقلب الميم الساكنة عند الباء إلى الميم قلب فطري يفعله الإنسان فطرة لذلك لو سألنا عامياً في الشارع لم يدرس التجويد ولم يشم رائحته ثم أشممنه عطر (العنبر) لقال هذا عطر (العنبر) فيطبق شفثيه ولا يقول (عنبر) ولا يظهر النون عند الباء بل يقلبهما ميماً قلباً فطرياً والعامية تقول موجز (الأمباء) ولا يقولون الأنباء حتى في اللغة الإنجليزية والفرنسية لا يوجد n بعدها b بل يوجد m - b لكن شاع منذ ثلاثين سنة على يد شيخنا الشيخ عامر عثمان (رحمه الله) شيخ عموم القراء المصرية وهو شيخي وأستاذي وقرأت عليه القراءات العشر إلى آخر سورة البقرة شاع إبقاء بين الشفتين فرجة وهو كان متحمساً لهذا الموضوع استشكالياً منه لكلمة إخفاء.. لكن مشايخ الأرض قاطبة في مصر والشام وشرق البلاد الإسلامية وغربها كلهم يطبقون بل إنه حدثني الشيخ صلاح الدين كباره (رحمه الله) شيخ قراء طرابلس في لبنان أنه قرأ على الشيخ عامر عثمان القراءات السبع بإطباق الشفتين على الميم المقلوقة وعلى الميم المخفاة ثم عاد إلى بلدته طرابلس لبنان وبعد سنوات عاد إلى مصر ليقراً على الشيخ عامر القراءات الثلاثة فوق السبع فأمره بعدم الإطباق للشفتين.. إذا طراً عليه التعديل في آخر عمره، وكان شيخي عبد العزيز عيون السود يقرأ ويقرئ بالإطباق، وهكذا روى عن مشايخه في مصر، ثم سافر إلى مصر وعاد بالقراءة مع انفراج الشفتين رواية عن الشيخ عامر سيد عثمان (رحمه الله تعالى)، وإن كنتم قرأتم على أستاذ أو شيخ فبين لكم أن هذه المسألة قد وهم فيها الشيخ أو توهم فيها الصواب وليست كذلك علينا أن نعود إلى الصواب قال تعالى ﴿الْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ (يونس: ٣٥) قال ابن الجزري (رحمه الله) قرأت على بعض الشيوخ بترقيق الألف مطلقاً ثم تبين لي بعد ذلك فساده فرجعت عنه. وذكر بأن الألف تتبع

الحرف الذي قبلها تفخيماً وترقيفاً أما الرد على استشكلال الشيخ عامر كيف نقول أم بإطباق الشفتين ونسميه إخفاء؟ والجواب أن الأصل أن يقرع مخرج اللسان كل حرف على حدة فعندما نقول ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ﴾ (الفيل: ٤) نطبق الشفتين على ميم وفتحهما على باء فهذا العمل يشبه الإدغام فلذلك هل نقول ذلك إدغام بالطبع لا لأن الإدغام يذهب معه الحرف الأول ويكون النطق بباء مشددة فلو نطقنا بباء مشددة لكان إدغاماً ولو قلنا ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ﴾ بإظهار الميم فهذا يسمى إظهاراً فنحن عندما نطق بالإخفاء الشفوي نطبق الشفتين على ميم وفتحهما على باء فهذا عمل بين الإظهار والإدغام اسمه الإخفاء وتعريف الإخفاء منطبق عليه (وهو النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول نفسه).

نقول هكذا تلقى القرآن الكريم العلماء كابراً عن كابر، ولا يعقل أبداً أن يكون جميع العلماء في العالم الإسلامي ينطقون بشيء خطأ وقد أجمعوا على خطئه، فإن القرآن الكريم منزّه عن ذلك ولا شك.

كيف انتشر القول بالفرجة في الميم الساكنة المخفاة:

قال الشيخ عامر عثمان في كتابه (كيف يتلى القرآن): (والإخفاء هو النطق بحرف من الخيشوم بصفة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد، وليحذر القارئ من إطباق الشفتين عند النطق بها حالة إخفائها، وسمى شفهاً أو شفويّاً نسبة إلى الشفة وهي مخرج الميم وعلامته في المصحف ترك الميم بدون السكون)^(١).

واختلف القائلون بالفرجة في مقدارها؛ فبعضهم يقول بأنها بمقدار ورقة، أو رأس قلم، أو حتى يرى بياض الأسنان، أو إطباق الشفتين من طرفيهما وفتحهما من الأمام، أو فتحهما بمقدار حركة ثم إطباقهما بمقدار حركة. ولا فرق بين كل تلك الأقوال حيث لم يثبت منها علمياً ولا تلقياً بسند متصل. بل إن في هذه الأقوال تضارب من حيث مقدارها، وهذا دليل واضح على منهج الإطباق، وما كان للعلماء أن يدعوا لمثل هذا الاختلاف دهوراً طويلة دون بيان.

لقد انتشر القول بالفرجة في الميم الساكنة المخفاة من قبل الشيخ عامر سيد عثمان ومن ثم تلاميذه المقرئين بشكل غير مألوف أمثال المشايخ محمود خليل الحصري، ومصطفى إسماعيل، وعبد الباسط عبد الصمد، وهي بدعة في علم التجويد، لم تكن مألوفة فيما سبق، وقد ترجم للشيخ عامر بن السيد بن عثمان المرصفي في هدايته وذكر تلاميذه^(٢).

(١) انظر: كيف يتلى القرآن ص ٥٥.

(٢) (الشيخ عامر بن السيد بن عثمان ولد بقرية ملامس مركز منيا القمح من أعمال محافظة الشرقية بجمهورية مصر العربية في ١٦ مايو سنة ١٩٠٠م عالم مصري مبرز في علم التجويد والقراءات والرسم والضبط والفواصل، حفظ القرآن الكريم على معلم القرية الشيخ عطية سلامة، ثم في سنة ١٩١١م ذهب إلى بلدة التلين مركز منيا القمح بالقرب من قرية ملامس فأخذ علم التجويد وطبقه برواية حفص عن عاصم على الأستاذ الجليل الشيخ إبراهيم موسى بكر البناسي كبير المقرئين في وقته ثم عرض عليه بعد ذلك القرآن الكريم بالقراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرّة وأجازه بها وبرواية حفص من الشاطبية من قبل. ثم رحل إلى القاهرة بعد ذلك وقرأ على العلامة المحقق الشيخ علي بن عبد الرحمن سبيع المقرئ الكبير بالقاهرة المحروسة فقرأ عليه القراءات العشر من طريق طيبة النشر إلى قوله تعالى ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (هود ٤١) ثم انتقل الشيخ سبيع إلى رحمة الله تعالى. فاستأنف من جديد القراءة على تلميذ شيخه المذكور الأستاذ الجليل صاحب الفضيلة الشيخ همام قطب عبد الهادي فقرأ عليه القرآن كله بالقراءات العشر من طريق طيبة النشر وأجازه بها وذلك في عام ١٩٤٢م، ثم التحق بالأزهر الشريف طالباً فحصل كثيراً من العلوم العربية والشرعية وجلس للإقراء في منزله

فالتأمل في حال الشيخ عامر سيد عثمان وتلاميذه يعلم يقيناً كيف انتشر الأمر بترك الفرجة في الميم الساكنة، لأنهم قرء الإذاعة والعالم كله يعرف هؤلاء القرءاء ويحبهم ويتأثر بهم وظهر لهؤلاء القرءاء من يقلدهم لحسن أدائهم الذي يذهب بالأفئدة، والجميع الذين تلقوا العلم عن الشيخ عامر يروون عنه أنه كان يتعصب جداً بالقول بترك فرجة عند الميم الساكنة وحمل (رحمه الله) قرء المصاحف المرتل على ترك فرجة عند التلطف بالميم الساكنة وخاصة أنه كان من مراقبي لجنة ترتيب المصاحف الصوتية بالإذاعة المصرية، والشيخ عبد الباسط عبد الصمد (رحمه الله) صرح بذلك في بعض مقالاته أن القارئ الذي كان يطبق الشفتين على الميم الساكنة كان لا يقبلها منه ويأمره بإعادة تسجيلها مره أخرى، وبسبب انتشار هؤلاء المصاحف في العالم الإسلامي انتشر ترك الفرجة في الميم وكذلك من تولوا مشيخة عموم المقارئ المصرية بعده قالوا بما قال الشيخ عامر بن عثمان لأنهم تلاميذه في هذا الدرب وكل من قال بها من العلماء فإنما أخذها عنه (رحم الله الجميع) ولكن قبل عصر الشيخ عامر عثمان لا يوجد القول بترك الفرجة أبداً واستمعوا للشيخ محمد رفعت، والشعشاعي، والصفوي لا تجد الفرجة عند الميم الساكنة أبداً وهناك بعض تلاميذ الشيخ عامر رجع عن قوله وأطبق الشفتين على الميم الساكنة مثل الشيخ أيمن سويد والشيخ محمود عمر سكر قال بعض مشايخ الأردن: عندنا في الأردن الشيخ محمود إدريس وهو من تلاميذ الشيخ عبد الودود الزراري والشيخ سعيد سمور. أقرهوه بالإطباق وما زال يقرئ الشيخ كما تلقى عن شيخه مع العلم أن الشيخ عبد الودود من تلاميذ الشيخ عامر السيد عثمان. والشيخ سعيد سمور من تلاميذ الشيخ عثمان سليمان مراد. وقرء دمشق على الإطباق.

وعلى كل من يقول بترك فرجة بسيطة عند الميم الساكنة أن يأتي بدليل واحد عليها من كتب المتقدمين أمثال ابن الجزري والداني وغيرهم وهكذا تلقينا وهكذا ينبغي المحافظة عليه لاتفاق الطريقتين عليه أفصد المشافهة والسند ثم النصوص القديمة كلها على الإطباق.

بالقاهرة ليقري الناس التجويد والقراءات إلى أن اختير مدرساً في قسم تخصص القراءات بكلية اللغة العربية بالأزهر سنة ١٩٤٥م وظل هكذا إلى أن أحيل إلى التقاعد سنة ١٩٦٨م. ثم عين مفتشاً بمشيخة عموم المقارئ المصرية ثم وكيلاً لتلك المشيخة ثم عين شيخاً لعموم المقارئ بالديار المصرية سنة ١٩٨٠م. ومن نشاط الشيخ عامر عثمان أنه أشرف على تسجيل المصاحف القرآنية المرتلة لمشاهير القرءاء في مصر مع آخرين في إذاعة الجمهورية المصرية. وعين عضواً لاختيار القرءاء الذين يقرءون القرآن الكريم في الإذاعتين المرئية والمسموعة بالجمهورية المصرية. واشتغل بإلقاء المحاضرات في علم التجويد والقراءات في مختلف المدن المصرية مما كان له الأثر الطيب في نشر القراءات والتجويد وحسن الأداء. تلامذته: أما تلامذته فكثيرون يخطئهم العد ولا يأتي عليهم الحصر منهم الأستاذ إبراهيم سالم وزير الصناعة بمصر ، والمهندس سليمان عبد الحي وزير النقل والمواصلات بمصر ، الأستاذ حسن حسان مدير شركة الأهرامات بقطاع الجمعيات الاستهلاكية بمصر ، وفضيلة الشيخ سليمان إمام الصغير من خيرة علماء الأزهر قرأ عليه القراءات الثلاثة المتممة للقراءات العشر من طريق الدرة، ومن تلاميذه القرءاء المشاهير وهم الشيخ محمود خليل الحصري، والشيخ مصطفى إسماعيل ، والشيخ كامل يوسف البهيمي، والشيخ عبد الباسط عبد الصمد، والشيخ محمد تميم الزعبي قرأ عليه القراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة ، والشيخ أيمن سويد من دمشق قرأ عليه طيبة النشر ، والشيخ محمد صلاح الدين كجارة المقرئ المشهور بطرابلس لبنان قرأ عليه القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة ، والشيخ كرامة الله البخاري من المدينة المنورة قرأ عليه القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة.... والشيخ صادق قمحاوي، والشيخ رزق خليل حبة، والشيخ محمود عمر سكر، وغيرهم). انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٧٥٥/٢.

أقوال العلماء في كيفية النطق بالميم الساكنة المخففة:

العلماء القدماء قالوا بإطباق الشفتين على الميم والبعض الآخر من المعاصرين قال بالفرجة بين الشفتين، والبعض الآخر قال زمن الغنة حركتين حركة بترك الفرجة والحركة الثانية بإطباق الشفتين، والبعض الآخر قال بتبويض حركة الميم وهذا لم يقل به المتقدمون بل تبويض الحركة يعرف بالرّوم أو الاختلاس، والبعض الآخر قال أن تفرع الثنايا العليا عند النطق بالميم الساكنة على ظاهر الشفة السفلى، والبعض الآخر يقول إن هيئة الشفتين في حالة الإخفاء الشفوي والقلب تتبع الحرف الذي قبلها، فتضم إن كان مضموماً، وتمدد إن كان مكسوراً أو مفتوحاً. وهذا الكلام ليس دقيقاً. والصواب الذي عليه أهل التحقيق أن هيئة الشفتين واحدة في جميع حالات القلب والإخفاء الشفوي، وهي أن تكون الشفتان منطقتين بدون كز، لا مضمومتين مُقَبَّبتين أو مكوّرتين.

إذن ملخص هذه الأقوال كالاتي:

١. إطباق الشفتين على الميم.
٢. انفراج الشفتين عند نطق الميم.
٣. حركة بفرجة والأخرى بإطباق.
٤. تبويض الميم المخففة الساكنة.
٥. تصادم الثنايا العليا على ظاهر الشفة السفلى.
٦. شكل الشفة تابع لحركة ما قبله.

والراجح الذي لا ريب فيه الأول إطباق الشفتين لأن الأصل في صوت الميم الساكنة الإطباق فمن خالف الأصل طولب بالدليل وحذاري من قول البعض يجوز الكل فعلى الجميع أن يعلموا أن الحق واحد لا يتعدد ومن قال الحق يتعدد فقد قال بما تقول به المعتزلة ولكن منهج السلف الصالح عندهم أن الحق واحد دليلهم قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ (يونس: ٣٢).

القائلون المعاصرون بالفرجة عند ملاقة الميم للباء:

ومن العلماء الذين يرون ترك فرجة يسيرة بين الشفتين، قد جمع ذكرهم الشيخ جمال بن إبراهيم القرشي في كتابه (زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين)، فقد ذكر أن من صور اللحن في الإقلاب عدم إبقاء فرجة بين الشفتين عند الإخفاء الشفوي، ثم نقل كلام عدد من العلماء المعاصرين المحققين في فن القراءات فقال: (سادساً: من صور لحن أحكام الميم الساكنة: ١- إطباق الشفتين في الإخفاء الشفوي تماماً: اختلف القراء في كيفية تحقيق الإخفاء الشفوي فبعضهم يرى الإطباق، وبعضهم يرى إبقاء فرجة صغيرة جداً، وهذا الموضوع أشغل الكثير من طلبة هذا العلم، أضمن ما نقلته عن المشايخ:

- حدثني فضيلة الشيخ العلامة أحمد الزيات قال: (الراجح في الإخفاء الشفوي أن تبقى فرجة).
- حدثني فضيلة الشيخ رزق خليل حبه قائلاً: (الانفراج أولى، لأننا لما نُطبق الشفتين يصيرُ وكأنَّه مُظهر، فالصواب أن يكون هناك انفراج خفيف بين الشفتين، ليس مُبالغاً فيه حتى لا تضعيف صفة الحرف).

- حدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز القاري قال: (الذي قرأت به على مشايخي أنه لا يكون هناك انطباق تام من الشفتين ، ولا يكون هناك انفراج بين الشفتين بحيث يُخلُّ بالنطق بالإخفاء).
- حدثني فضيلة الشيخ علي الحديفي قال: (الإخفاء الشفوي قرأناه بحيث يكون هناك فرجة في أول الإخفاء، وإطباق الشفتين في آخر النطق به).
- حدثني فضيلة الشيخ عبد الرافع بن رضوان: (ينبغي أن تخفى الميم الساكنة عند الباء بحيث تجعل الشفتين لا ينطبقان انطباقاً كاملاً عند إخراج الميم، لأنك لو أطبقت الشفتين سينقلب الحكم من الإخفاء إلى الإظهار، وفي الوقت نفسه الإظهار سوف يكون مصحوباً به غنة، وما في التجويد شيء اسمه إظهار بغنة)^(١).
- حدثني فضيلة الشيخ محمد أبو رواش قال: (الرأي الراجح في الإخفاء الشفوي أن تترك فرجة بين الشفتين حتى يمكن أن يتحقق الإخفاء).
- حدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر قال: (وجود الإخفاء يستلزم عدم إطباق الشفاه في الانقلاب لأنه انقلب إلى إخفاء شفوي، فلا بد من فرجة بسيطة جداً بين الشفتين).
- حدثني فضيلة الدكتور إبراهيم الدوسري قال: (أذكر أن من المشايخ من يشدد في هذا ﴿قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ﴾ ومنهم من يقول يخرج نفس خفيف جداً، أذكر أن الشيخ عبد الحكيم بن عبد اللطيف قرأت عليه من القرآن بالقراءات العشر، وهو شيخ مقراً الأزهر، كان يقول يخرج نفس خفيف جداً لا يصل إلى حد الانفتاح الكامل، وهذا هو رأي الحُذاق، والشيخ إبراهيم الأخضر أيضاً نفس الشيء، لا هو إطباق شديد، ولا هو يفتح فتحةً شديداً).
- حدثني فضيلة الشيخ رشاد السيسى قال: (الإخفاء الشفوي عند النطق به ألا يكز الشفتين لا بد أن يوجد فرجة بين الشفتين).
- حدثني فضيلة الشيخ أحمد مصطفى قال: (الأولى بقاء فرجة).
- حدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز بن عبد الحفيظ: (تبقى فرجة خفيفة جداً بدون مبالغة).
- حدثني فضيلة الشيخ أسامة بن عبد الوهاب قال: (أن الراجح في الإخفاء الشفوي إبقاء فرجة صغيرة جداً بين الشفتين).
وخلاصة القول بعد عرض الوجهين للعلماء يتبين لنا الأمرين الآتيين:
- الأول: ما عليه جمهور أهل الأداء وهو الأرجح والأشهر، وهو انطباق الشفتين للميم من غير مبالغة - أي من غير كز (٢) - وإظهار غنتها، أي مجرد ملامسة طبيعية للشفتين ثم النطق بالباء بعدها من غير فصل.
- والثاني: ترك فرجة صغيرة بين الشفتين عند النطق بالميم، ثم انطباق الشفتين للنطق بالباء (٣).
- نقول: إنَّ الخلاف اللفظي لا ينطبق إلا على القائلين بإخفاء الميم مع انطباق الشفتين. ولا ينطبق على القائلين بالإظهار المحض.

(١) الشيخ عبد الرافع بن رضوان هو شيخ شيوخ عبد اللطيف بن غايب العبدلي، وقد أقراني بترك فرجة بسيطة عند الإخفاء الشفوي.

(٢) جاء في مختار الصحاح ص ٥٦٩ مادة (ك ز ز): (الكزّاة) بالفتح الانقباض واليأس، تقول (كزّ) يَكزُّ بالضم (كزّاة) فهو رجل (كزّ).

(٣) لم ترد في كتب الأولين إشارة واضحة إلى هذا المذهب. ينظر: الميسر في علم التجويد ص ٩٥.

وإحداث الفرجة لتجنب الإظهار أمر مستحدث لم يكن عند أهل الفن الصحيح والفصاحة سابقاً، لهذا لا بد من تصحيح هذا لمن يعمل به. وعندما أخبر تلاميذي على الأخذ بأحد الوجهين، فإنهم يقولون؛ إننا نأخذ بما جاء عن سلف الأمة وهو انطباق الشفتين من غير كز مع الغنة، لأنه هو الصحيح. والله أعلم.

المطلب الثالث:

اختلافهم في مفهوم الإخفاء والإخفات

تعريف الإخفاء والإخفات لغةً:

للتفريق بين الإخفاء والإخفات من الناحية اللغوية كما يلي:

أولاً - الإخفاء:

هو: الستر لكل شيء، وخفى الشيء من باب رمى: كتمه، وأخفاه: ستره وكتمه، وشيء خفي: أي خافٍ. والستر: جمعه سئور، وستر الشيء غطاه، وبابه نصّر (١).

ثانياً - الإخفات:

هو: (خفت) الصوت سَكَنَ، وبابه جَلَسَ، و(المخافتة) و(التخافت)، و(الحُفْتُ) بوزن السبت: إسرار المنطق (٢).

تعريف الإخفاء والإخفات اصطلاحاً:

أولاً - الإخفاء:

ينقسم الإخفاء إلى قسمين حقيقي وشفوي:

القسم الأول: الإخفاء الحقيقي:

هو النطق بالحرف الساكن بصفة بين الإظهار والإدغام خالٍ من التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول. والمقصود بالحرف الساكن هو: النون الساكنة والتنوين. وإخفاء النون الساكنة والتنوين لا يكون إلا مع خمسة عشر حرفاً مجموعة في أوائل البيت:

(صِفْ دَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا... دُمٌ طَيِّبًا رُذٌ فِي ثَقَى ضَعُ ظَالِمًا) (٣).

ويكون في كلمة واحدة أو في كلمتين. فالنون الساكنة تكون في كلمة واحدة وفي كلمتين، ولا يكون التنوين إلا في كلمتين.

والأمثلة على ذلك كما في الجدول الآتي (٤):

التنوين	النون الساكنة		الحروف
	في كلمة واحدة	في كلمتين	
في كلمتين			

(١) انظر: مختار الصحاح للرازي مادة (خ ف ي) ص ١٨٣، ومادة (س ت ر) ص ٢٨٥.

(٢) انظر: المصدر نفسه - مادة (خفت) ص ١٨١.

(٣) انظر: تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن ص ٣.

(٤) السعود في قراءة عاصم بن أبي النجود ص ٨٥.

﴿رِيحاً صَرْصَراً﴾	﴿وَالْأَنْصَار﴾	﴿أَنْ صَدُّوْكُمْ﴾	الصاد
﴿ظِلِّ ذِي﴾	﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾	الذال
﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾	﴿وَالْأُنْثَى﴾	﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾	الثاء
﴿كِتَابٍ كَرِيمٍ﴾	﴿الْمُنْكَرِ﴾	﴿مَنْ كَانَ﴾	الكاف
﴿خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾	﴿إِنْ جَاءَكُمْ﴾	الجيم
﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾	﴿فَأَنْشَرْنَا﴾	﴿إِنْ شَاءَ﴾	الشين
﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾	﴿انْقَلَبُوا﴾	﴿مِنْ قَرَارٍ﴾	القاف
﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾	﴿الْإِنْسَانُ﴾	﴿مِنْ سَلَالَةٍ﴾	السين
﴿كَاسًا دِهَاقًا﴾	﴿أَنْدَادًا﴾	﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾	الذال
﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾	﴿بِقَنْطَارٍ﴾	﴿مِنْ طِينٍ﴾	الطاء
﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾	﴿أَنْزَلَ﴾	﴿مِنْ زَوَالٍ﴾	الزاي
﴿خَالِدًا فِيهَا﴾	﴿فَأَنْفَلَقَ﴾	﴿مِنْ فَضْلِ﴾	الفاء
﴿جَنَاتٍ تَجْرِي﴾	﴿كُنْتُمْ﴾	﴿وَمَنْ تَابَ﴾	التاء
﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا﴾	﴿مَنْضُودٍ﴾	﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾	الضاد
﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾	﴿يُنظَرُونَ﴾	﴿مِنْ ظَهِيرٍ﴾	الظاء

القسم الثاني: الإخفاء الشفوي:

هو: إخفاء الميم الساكنة بالباء مع الغنة في كلمة أو كلمتين سواء أكانت الميم أصلية نحو: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ﴾، ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ﴾ (الفيل: ٤)، أم مقلوبة من نون ساكنة أو تنوين نحو ﴿يُنَبِّئُ﴾، ﴿مِنْ بَعْدُ﴾، ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾. قال الشيخ محمد مكي نصر: (تبعيض الحرف وستر ذاته في الجملة كما في الميم الساكنة قبل الباء أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة والتنوين) (١).

الفرق بين الإخفاء الحقيقي والإخفاء الشفوي:

١. الإخفاء الحقيقي يتم فيه ستر النون الساكنة وإعدامها تماماً مع بقاء الغنة، والإخفاء الشفوي يتم فيه إضعاف الميم الساكنة وتبعيضها لقربها من مخرج الباء.
٢. الإخفاء الحقيقي يرد في كلمة واحدة وكلمتين، والإخفاء الشفوي لم يرد إلا من كلمتين.
٣. الإخفاء الحقيقي يكون في النون الساكنة والتنوين، والإخفاء الشفوي يكون الميم الساكنة فقط.

(١) انظر: الميسر في علم التجويد ص ٥٩.

٤. الإخفاء الحقيقي لم يختلف فيه العلماء، بينما الإخفاء الشفوي اختلف فيه العلماء بين الإخفاء بغنة والإظهار، والإطباق من غير كز وترك الفرجة.

ثانياً - الإخفات:

هو: التلظظ بالحرف بصوت خافت لا يكاد يُسمع، أو يمال باللسان عن مخرجه - أي مخرج الحرف نفسه - ميلاً يسيراً يفهم به أن هناك حرفاً قد أريد له أن يلفظ فلم يكن في وسع لافظه أن يصنع أكثر مما صنع من نطقه على وجه غير ظاهر ولا مسموع سماعاً تاماً^(١).

وحروفه مجموعة في عبارة (لن يضروهم) والأمثلة على ذلك كما يأتي:

- (ل) كالوقف على (العدل) من قوله تعالى ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ (البقرة: ٢٨٢).
- (ن) كالوقف على (الأمن) من قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ (الأنعام: ٨٢).
- (ي) ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦) ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ (النحل: ٩٠).
- (ض) كالوقف على (الأرض) (أيتما وقعت).
- (ر) كالوقف على ﴿وَالْفَجْرِ﴾ (الفجر: ١)، ﴿شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ﴾ (التوبة: ١٧).
- (و) كالوقف على (العفو) من قوله تعالى ﴿قُلْ الْعَفْوُ﴾ (البقرة: ٢١٩).
- (هـ) كالوقف على (منه) من قوله تعالى ﴿مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ (ال عمران: ٧)، أو (عنه) من قوله تعالى ﴿أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ (القصص: ٥٥).
- (م) كالوقف على (علم) من قوله تعالى: ﴿بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: ٣٦).

ولعمل الإخفات الشروط الآتية:

١. أن يكون الحرف الذي يراد له الإخفات ساكناً سكون وقف - أي عارض بسبب الوقف - وأن يكون في خواتيم الألفاظ، بحيث يقف عليه القارئ.
 ٢. وأن يكون الحرف سكونه هذا كائناً إثر حرف ساكن سكون بناء - أي أن يكون أصلياً غير عارض.
 ٣. وأن لا يكون حرف الإخفات مشدداً.
 ٤. وأن لا يكون حرف مد لازم أو عارض أو لين.
- فإذا انتفت هذه الشروط أو أحدها فلا يصح الإخفات بالحرف.

(١) انظر: قواعد التجويد والإلقاء الصوتي ص ٢٠٥.

علة الإخفاء والإخفات:

أولاً - الإخفاء

علة الإخفاء الحقيقي:

وعلة الإخفاء الحقيقي كما يقول الداني (رحمه الله): (وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام فيجب إدغامها فيهن من أجل القرب، ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار فيجب إظهارها عندهن من أجل البعد، فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أخفيا عندهن، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلا أن لإخفائها على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنده) (١).

وقال مكي بن أبي طالب في (الرعاية): (إن النون الساكنة قد صار لها مخرجان: مخرج لها ومخرج لغنتها، فاتسعت في المخرج عند اتساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطة عندها) (٢).

وقال المرعشي: (الإخفاء حالة أدائية تخص النون الساكنة، ويراد بها ذهاب النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتها التي هي الغنة) (٣).

وقال الدكتور علاء جبر في (المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور): (والحجة لإخفائهما أي النون الساكنة عند هذه الحروف الخمسة عشر أنهم لم يبعدين عنهما بعد الحروف الحلقية فيجب الإظهار، ولم يقربن قرب حروف (يرملون)، أو يماثلهن كالنون فيجب الإدغام، فأعطين حكماً متوسطاً بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، وذلك على حسب بعد الحرف منهما وقربه، والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء لا تشديد معه بخلاف الإدغام) (٤).

علة الإخفاء الشفوي:

وأما علة الإخفاء الشفوي، لأن مخرجا الميم والباء من الشفتين. فإخفاؤها بالباء كما يقول بعض العلماء مراعاة للإنتطابق والاختصاص مع بقاء الغنة.

ثانياً - الإخفات:

العلة من الإخفات كي لا يحرك القارئ الحرف الساكن قبل حرف الإخفات فيصبح ذلك لحناً واضحاً جلياً كمن يقرأ (الهدّي) وقفاً بالهدّي، أو يقرأ (العفو) وقفاً بالعفو، أو يقرأ (الفجر) وقفاً بالفجر أو يقرأ (القدر) وقفاً بالقدر،... وهكذا، لهذا يضطر القارئ إلى الإخفات بالصوت مخافة الوقوع في اللحن، وهذا ما نسمعه اليوم من بعض القراء وأئمة المساجد. لذا ننصحهم بتجنب ذلك، ولا يتم تحقيق ذلك إلا بالأخذ بالإخفات.

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢١.

(٢) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٣٠.

(٣) انظر: جهد المقل للمرعشي ص ٧٤.

(٤) المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور ص ١٢٥.

قال أبو عمرو الداني: (اعلموا أن كل حرف من حروف القرآن يجب أن يمكن لفظه، ويوفى حقه من المنزلة التي هو مخصوص بها، على ما حددناه وما نحدده، ولا يخس شيئاً من ذلك، فيتحول عن صورته ويحول عن صيغته، وذلك عند علمائنا في الكراهة والقبح كلحن الإعراب الذي يتغير فيه الحركات وينقلب به المعاني. كما حدثني الحسين بن شاذان السمسار، قال: حدثنا أحمد بن نصر، قال: سمعت ابن مجاهد يقول: اللحن في القرآن لحنان: جلي وخفي، فالجلي لحن الإعراب، والخفي ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه)^(١).

اختلافهم في الإخفاء والإخفات:

ذهب بعض العلماء إلى أنه لا فرق بين التسميتين، بل سمي بعضهم حروف الإخفات بحروف الإخفاء كما عليه الشيخ جلال الحنفي صاحب كتاب (قواعد التجويد والإلقاء الصوتي) لأنه يسمي حروف الإخفاء تسمية أخرى. وهناك الكثير من الباحثين في علم التجويد لم يتطرقوا إلى موضوع الإخفات ولم يتناولوه في مؤلفاتهم. لهذا لا فرق عندهم بينهما.

وذهب البعض الآخر إلى التفريق بينهما، وهذا الرأي هو الصحيح، لأننا فيما سبق بينا الفرق بين الإخفاء والإخفات لغة واصطلاحاً وهذا هو أهم الفروق. أضف إلى ذلك أن حروف الإخفاء الحقيقي هي خمسة عشر حرفاً: الصاد والذال والطاء والكاف والجيم والشين والقاف والسين والذال والطاء والزاي والفاء والتاء والضاد والطاء. وحرف الإخفاء الشفوي هو الباء، بينما حروف الإخفات هي: اللام والنون والياء والضاد والراء والواو والهاء والميم. وحروف الإخفاء تصاحبها غنة عند إجراء إخفاء النون الساكنة والتنوين معها، وكذلك الميم الساكنة مع الباء، بينما حروف الإخفات لا تصاحبها غنة. والإخفاء اختلف فيه العلماء بين الإظهار والإخفاء، بينما الإخفات مهم لأجل النطق بالحرف الساكن قبله، فالاتفاق بين العلماء ظاهر تجنباً من وقوع اللحن الجلي في عدم إجراء الإخفات.

(١) التحديد في الإتقان والتجويد للداني ص ١١٧.

المبحث الخامس

اللمسات في بعض المختلف من أحكام المدود

وفيه المطالب الآتية:

- الفرق بين المد اللازم الكلمي والعارض للسكون من حيث حكم المد ومقداره
- اختلافهم في مراتب المد المنفصل وأنواعه
- هل يلحق قصر المنفصل عند من قرأه بالقصر بالمد الطبيعي؟
- اختلافهم في حكم حرفي اللين إذا جاء بعدهما همز في كلمة أو كلمتين
- اختلافهم في مقدار مد اللين في حالة القصر وقفاً
- اختلافهم في مقدار مد البدل، وتصنيفه، وأقسامه
- اختلافهم في الحالات التي يسقط فيها المد الطبيعي

المطلب الأول:

الفرق بين المد اللازم الكلمي والعارض للسكون من حيث حكم المد ومقداره وسببه

قبل بيان الفرق بين المدّين، لا بد لنا أن نتعرف على النوعين حكماً ومقداراً، ورأي أهل الأداء فيهما:

أولاً - تعريف المد اللازم الكلمي من حيث الاصطلاح:

هو: حرف مدّ أو لين أتى بعده حرف ساكن سكونه أصلياً وأن يكونا - أي حرف المدّ والساكن - واقعين في كلمة واحدة سواء أكان مدغماً مشدداً نحو ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧) وفي القرآن الكريم كثير. أم مخففاً نحو ﴿ءَأَلَانَ﴾ بموضعين في سورة (يونس ٥١ و ٩١) وهذا القسم يمد في الحاليين. أو واقعا بعد التقاء الكلمتين كما في قراءة أبي عمرو نحو ﴿الْأَبْرَارَ لَفِي﴾ (الأنفال: ١٣)، ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ (يوسف: ٥٦)، وكما في قراءة ابن كثير من رواية البزي نحو ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ (المائدة: ٢) وهذا يمد فقط عند الوصل.

وسمي لازماً للزوم سببه في حالتي الوصل والوقف، أو للزوم الإجماع في مدّه عند جميع القراء كما تقدم مدّاً متساوياً وقفاً ووصلاً^(١) من غير إفراط.

قال الشاطبي في البيت (١٧٦) من حرز الأمانى ووجه التهاني:

(١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٣٣٩/١.

(وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجِهَانِ أُصْلًا)

وسمي أيضاً بمد العدل وإلى هذا قال ابن الجزري: (ويقال له أيضاً المدّ اللازم إما على تقدير حذف مضاف أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحدة، ويقال له أيضاً مدّ العدل، لأنه يعدل حركة) (١).

وأشار الحافظ ابن الجزري في المقدمة أيضاً إلى المد اللازم في إطاره العام بقوله:

(فلازمٌ إنْ جاءَ بعدَ حرفٍ مدِّ ساكِنٌ حَالَيْنِ وبالطَّولِ يُمدُّ) (٢)

كما أشار إليه الجمزوري في تحفته بقوله:

(ولازمٌ إنْ السكونُ أُصْلًا وصلًا ووقفًا بعدَ مدِّ طُولًا)

وقال المرصفي في تعريف المد اللازم: (أن يقع سكون أصلي - أي في الوصل والوقف - بعد حرف المد واللين أو بعد

حرف اللين وحده في كلمة أو في حرف) (٣).

اختلاف القراء في مقدار مدّ اللازم:

أجمع القراء سلفاً وخلفاً على مدّ اللازم بقسميه الكلمي والحرفي المثقل والمخفف، ولكنهم اختلفوا في مقداره على ثلاث مراتب كما ذكرها صاحب كتاب (حلية القراء وزينة الاقراء) (٤) نصاً عن أبي بكر بن مهران، والتي بينها الإمام ابن الجزري (رحمه الله) في النشر (٥) وهي:

الأولى: أربع ألفات أي ثمان حركات.

والثانية: ثلاث ألفات أي ست حركات.

والثالثة: ألفان أي أربع حركات (٦).

قال الديماطي البناء في مقدار مدّ ست حركات ناقلاً كلام ابن الجزري قوله: (أجمع القراء على مدّ قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفراط، قال في النشر: لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً إلا ما ذكره في (حلية القراء) عن ابن مهران من اختلاف القراء في مقداره، فالمحققون يمدّونه أربع ألفات ومنهم من يمدّهُ ثلاثاً، والحادرون يمدّون ألفين، ثم قال في النشر: وظاهر عبارة التجريد أن المراتب تتفاوت كتفاوتها في المتصل، وفحوى كلام ابن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة في الأمصار على خلافه، ثم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه) (٧).

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٤٨.

(٢) المقدمة الجزرية ص ١٧.

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٣٣٧.

(٤) المؤلف: أبو الفخر حامد بن علي بن حسنويه الجاجاني، والكتاب مفقود.

(٥) النشر في القراءات العشر ١/٢٤٩.

(٦) وهو رأي الحادرين، والحدّ: هو السرعة، وهي المرتبة الثالثة بعد التحقيق والتدوير.

(٧) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٤٠.

الرأي المعول عليه:

والذي عليه أهل الأداء في القدر المتساوي هو ست حركات وهذا هو الذي نعول عليه وهو رأي جمهور العراقيين ومذهب شيوخ الداني وأكثر البغداديين والمصريين والذي اختاره شيخ المحققين الإمام ابن الجزري رحمه الله تعالى ورأي الأغلب الأعم من المجودين والقراء والمؤلفين.

ويؤيد قولنا ما قاله ابن الجزري في النشر: (وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَدِّ الْمُدْغِمِ وَالْمُظْهِرِ فِي ذَلِكَ كُلهِ؛ إِذِ الْمَوْجِبُ لِلْمَدِّ هُوَ الْبَقَاءُ السَّاكِنِينَ، وَالْتِقَاؤُهُمَا مَوْجُودٌ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّفْصِيلِ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أئِمَّةِ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، وَلَا يُعْرَفُ نَصٌّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ مُؤَلِّفِيهِمْ بِاخْتِيَارِ خِلَافِهِ، قَالَ الدَّانِي: وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ شُيُوخِنَا، وَبِهِ قَرَأْتُ عَلَى أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ) (١).

وقال أيضاً: (وكذلك لا أمنع التفاوت في المدِّ اللازم على ما قدمت إلا أني أختار ما عليه الجمهور) (٢).

وقال عن إجماع القراء على مده مقداراً واحداً: (فَإِنَّ الْقُرَّاءَ يُجْمَعُونَ عَلَى مَدِّهِ مُشَبَّعًا قَدْرًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا سَلَفًا وَلَا خَلْفًا) (٣).

وقال الشيخ عبد الفتاح القاضي: (وجميع القراء يمدُّون الساكن اللازم مدًّا مشبَّعاً بقدر ثلاث ألفات) (٤).

ثم قال القاضي عند فرشه لسورة الفاتحة: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ مده لازم لأن سببه ساكن لازم مدغم، وجميع القراء يمدون للساكن اللازم مدًّا مشبَّعاً بقدر ثلاث ألفات) (٥).

وقال الشيخ المرصفي: (وسمي لازماً للزوم سببه في حالتي الوصل والوقف. أو للزوم مده عند كل القراء مدًّا متساوياً بمقدار ست حركات اتفاقاً سواء في الوصل أو في الوقف) (٦).

وقال في (غاية المرید من علم التجويد): (حكْمُهُ: لزوم مَدِّه مدًّا متساوياً اتفاقاً وصلًا ووقفًا. مقدار مَدِّه: يمد ست حركات دائماً إلا في لفظ (عين) أول مريم والشورى ففيه وجهان: الإشباع والتوسط وذلك لوقوع السكون الأصلي فيه بعد حرف لين ولم يوجد غيره في القرآن، والإشباع هو المقدم في الأداء) (٧).

وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ: (والمد اللازم بجميع أنواعه الأربعة يجب مده بمقدار ست حركات، وهو الطول، ويسمى الإشباع) (٨).

(١) النشر في القراءات العشر ٣١٨/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٦١/١.

(٣) المصدر نفسه ٣١٧/١.

(٤) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي ص ٣٥.

(٥) المصدر نفسه ص ١٦.

(٦) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٣٣٩/١.

(٧) غاية المرید من علم التجويد ص ١٠٦.

(٨) قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ص ٩٩.

وذكر الدكتور محمد بن سيدي محمد محمد الأمين عن اللحن الخفي في التجويد ثم عرّج على انقاص المد اللازم عن ست حركات قال: (أو يجعل المد اللازم خمس حركات ونصف حركة أو ثلاثة أرباع حركة، أو يجعله ست حركات وربع حركة أو نصف حركة، فينقصه عن المقدار المقرر له، أو يزيده عليه)^(١).

والأقوال في كتب المؤلفين كثيرة عن مد اللازم الكلمي ست حركات، واكتفينا بما تقدم والله تعالى أعلم.

ثانياً - تعريف المد العارض للسكون من حيث الاصطلاح:

هو: حرف مدّ أو لين جاء بعده سكون عارض غير أصلي لأجل الوقف، كالوقف على ﴿العالمين﴾، ﴿الرحيم﴾، ﴿نستعين﴾، ﴿المؤمنون﴾، ﴿السميع﴾، ﴿البصير﴾..... وحكم مدّه الجواز لجميع القراء لاختلافهم في مده ومقداره.

اختلاف أهل الأداء في مقدار مده:

اختلف أهل الأداء في مقدار مده على ثلاثة أوجه وهي:

الأول: الطول ست حركات: لالتقاء الساكنين اعتداداً بالعارض، وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء، وأحد الوجهين في (الكافي)، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة، وورش عن نافع، والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، ومن هنا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره^(٢).

الثاني: التوسط أربع حركات: لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كون هذا الساكن عارضاً، وهو مذهب أبي بكر ابن مجاهد، وأصحابه، واختيار أبي بكر الشذائي، والأهوازي، وابن شيطا، والشاطبي أيضاً، وقال الداني: (وبذلك كنت أقف على أبي الحسن، وأبي الفتح، وأبي القاسم)، وهو الذي في (التبصرة) للمكي، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط وتدوير القراءة كالكسائي، وخلف العاشر، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامة رواياته^(٣).

الثالث: القصر حركتان: لعروض السكون وعدم الاعتداد به، وهو اختيار الجعبري، والوجه الثاني في (الكافي)، وكره ذلك الأهوازي، وكذلك لم يرتضه الشاطبي، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر والتخفيف من الذين قصروا المنفصل كأبي جعفر، وأبي عمرو البصري، ويعقوب، وقالون عن نافع.

قال الداني: (وكنيت أرى أبا علي شيخنا يأخذ به من مذاهبهم، وحدثني به عن أحمد بن نصر)^(٤).

واختار الإمام ابن الجزري الأوجه الثلاثة لجميع القراء فقال في كتابه (النشر في القراءات العشر): ((قُلْتُ): الصَّحِيحُ جَوَازٌ كُلٌّ مِنْ الثَّلَاثَةِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ؛ لِعُمُومِ قَاعِدَةِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ وَعَدَمِهِ عَنِ الْجَمِيعِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَتْ تَقَاوُتَ الْمَرَاتِبِ فِي اللَّازِمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ لِكُلِّ ذِي مَرْتَبَةٍ فِي اللَّازِمِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةُ وَمَا دُونَهَا؛ لِلْقَاعِدَةِ الْمَدْكُورَةِ. وَلَا يَجُوزُ مَا فَوْقَهَا بِحَالٍ.... وَاللَّهُ أَعْلَمُ)^(٥).

(١) الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز ص ٦٥.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٢٦٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه ١/٣٣٦.

وأشار الجمزوري رحمه الله في التحفة إلى العارض للسكون بقوله:

(ومثلُ ذا إن عَرَضَ السَّكُونُ وَقَفًّا كَتَعَلَّمُونَ نَسْتَعِينُ)

وأشار إليه أيضاً ابن الجزري في المقدمة بقوله:

(وجائزٌ إذا أتى مُنْفَصِلاً أو عَرَضَ السَّكُونُ وَقَفًّا مُسَجَّلاً) (١)

وقال المرصفي في معرض ذكر المد العارض كما في هدايته: (أن يقع سكون عارض للوقف بعد حرف المد واللين أو بعد حرف اللين وحده) (٢).

وقال الشيخ القاضي في (البدور الزاهرة): ﴿العالمين﴾ إذا وقف عليه جاز فيه لجميع القرّاء ثلاثة أوجه: الإشباع، وقدره ثلاث ألفات لالتقاء الساكنين اعتداداً بالعارض، والتوسط، وقدره ألفان لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كون هذا الساكن عارضاً. والقصر وقدره ألف واحدة نظراً لعروض السكون وعدم الاعتداد به، وتجرى هذه الأوجه الثلاث في جميع ما مثله (٣).

الفرق بين النوعين:

فَرَّقَ العلماء بين المد اللازم والعارض من حيث حكم المد فيهما ومن حيث مقداره، ومعلوم أن سبب المد بين الاثنين هو السكون.

ففي المد اللازم الكلمي أن السكون الذي جاء بعد حرف المد هو سكون أصلي غير عارض سواء أكان مشدداً نحو ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، ﴿الْحَاقَّةُ﴾، ﴿الطَّائِمَةُ﴾، ﴿أَتْحَا جُونِي﴾، ﴿صَوَافٍ﴾ (الحج: ٣٦)، ﴿مُضَارِّ﴾ (النساء: ١٢)، ﴿وَالدَّوَابُّ﴾ (الحج: ١٨)، ﴿وَلَا جَانٌّ﴾ (الرحمن: ٣٩).... الخ. أم مخففاً كما في ﴿الآن﴾ بموضعين في سورة يونس (٥١) و (٩١). بينما نجد أن السكون في العارض جاء عارضاً ليس أصلياً بسبب الوقف.

ثم أن الفرق الثاني بينهما أن العلماء اتفقوا على مد اللازم ومقداره وهو ست حركات في الوقف والوصل، بينما المد العارض اختلفوا في مده ومقداره، فحكم مده جائز، ومقدار مده على ثلاثة أوجه وهي الطول والتوسط والقصر وهي جائزة لجميع القرّاء.

فالقصر نظراً لعروض السكون وعدم الاعتداد به، والتوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كون هذا الساكن عارضاً، والطول لالتقاء الساكنين اعتداداً بالعارض. وبهذا يتميز المد اللازم عن العارض.

(١) المقدمة الجزرية ص ١٨.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٣٠٤/١.

(٣) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي ص ١٥.

المطلب الثاني:

اختلافهم في مراتب المد المنفصل وأنواعه

تعريف المد المنفصل اصطلاحاً:

هو: الذي يكون حرف المدّ في آخر الكلمة والهمز في أول كلمة أخرى تليها مباشرة. ويسمى أيضاً بمدّ الفصل، لأنه يفصل بين كلمتين. ومدّ البسط: لأنه يسقط بين كلمتين. ومدّ الاعتبار، لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال مدّ الحرف لحرف، أي مدّ كلمة لكلمة^(١) نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، ﴿قَالُوا إِنَّا﴾، ﴿إِنِّي أَنَا﴾،.... وهكذا.

ويلحق بهذا المد المنفصل مدّ الصلة الكبرى في هاء الكناية إذا جاء بعدها همز نحو ﴿يُبَدِّلُونَهُ وِإِنَّهُ﴾ (البقرة: ١٨١)، ﴿وَأَمْرُهُ وِإِلَى﴾ (البقرة: ٢٧٥)، ﴿عِنْدَهُ وِأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (التوبة: ٢٢)، ﴿مِنْ عِلْمِهِ وِإِلَى﴾ (البقرة: ٢٥٥)، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ وِإِنَّ هَذِهِ﴾ (الروم: ٢٠)، وكذلك يلحق بهاء الصلة اسم الإشارة (هذه) إذا جاء بعدها همز نحو ﴿إِنَّ هَذِهِ وِأُمَّتُكُمْ﴾ (الأنبياء: ٩٢) وما شابهها. ويلحق به أيضاً صلة ميم الجمع إذا جاء بعدها همز نحو ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ وِأُمَّ﴾ (البقرة: ٦) وما شابهها.

حكم المد المنفصل:

وحكمه الجواز لاختلاف القراء في قصره ومدّه، فمن قرأه بالقصر فإنه لم يعتدّ بالهمز لعدم ثبوته وقفاً^(٢)، ومن قرأه بالمدّ أكثر من الطبيعي فإنه اعتدّ بالهمز بعده عند الوصل^(٣).

مراتب المد المنفصل:

ذكر الإمام ابن الجزري (رحمه الله تعالى) أن للقراء قديماً في المدّ المنفصل سبع مراتب هي^(٤):

الأولى: القصر: ومقداره حركتان.

الثانية: فويق القصر: ومقدارها ثلاث حركات.

الثالثة: التوسط: أربع حركات.

الرابعة: فويق التوسط: مقدارها خمس حركات.

الخامسة: الطول: مقدارها ست حركات.

السادسة: فويق الطول: هذه المرتبة قدرها الهذلي بخمس ألفات ونقل ذلك عن ابن غلبون وقيل بأقل. وكلام الهذلي هو الصحيح وهي عن حمزة لرجاء، وابن قلوفا، وابن رزين، وخلف من طريق إدريس، والمحفي وغيرهم من أصحاب السكت

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٥٠.

(٢) لا يقرأ بالقصر إلا باعتبارات محددة قررها أهل الأداء. يراجع كتابنا إمعان النظر في مناهج القراء العشر وروايتهم وطرقهم في المد والقصر - باب المد المنفصل.

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٢٨٥.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٥٥-٢٦٠.

عنه وللشموني عن الأعشى غير ابن أبي أمية، وللزند، ولأبي قتيبة، ولورش غير الأصبهاني عنه، وهي أيضاً في غاية أبي العلاء لقتيبة عن الكسائي، وفي مبسوط بن مهران لورش، وهي أيضاً في جامع البيان لحمزة في غير رواية خلاد، ولأبي بكر من رواية الشموني عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه، وللکسائي في رواية قتيبة قال: (لأن هؤلاء يسكتون على الساكن قبل الهمزة فهم لذلك أشد تحقياً وأبلغ تمكيناً). قال ابن الجزري: (قلت: وقد خلف هذا القول في التيسير ومفرداته فجعل مد حمزة في رواية خلف وخالاد وسائر روايته واحداً والصواب - والله أعلم - أن هذه المرتبة إنما تأتي لأصحاب السكت على المد لا لأصحاب السكت مطلقاً فإن من يسكت على حروف المد قبل الهمز كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز لا بد لهم من زيادة قدر السكت بعد المد، فمن ألحق هذه الزيادة بالمد زاد مرتبة على المرتبة الخامسة ومن لم يلحقها بالمد لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوم والله تعالى أعلم) (١).

السابعة: الإفراط: قدر الهذلي هذه المرتبة بست ألفات وذكرها كاملة لورش فيما رواه الحداد، وابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون وقد وهم عليهم في ذلك وانفرد بهذه المرتبة وشد عن إجماع أهل الأداء وهؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة وكلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة (٢).

رأي المحققين في عدد مراتبه:

وأما رأي المحققين أمثال الحافظ ابن الجزري فقد جعلوها خمس مراتب لا سادس لها هي: القصر المحض، وفوق القصر، والتوسط، وفوق التوسط، والطول.

قال ابن الجزري: (هذا ما استقر عليه المحققون من أهل العلم)، ثم استأنف قائلاً (فهذا ما يحضرنى من نصوصهم، ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها، وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضب، والمنضب من ذلك غالباً هو القصر المحض (٣) والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك وهي المراتب تجري في المنفصل) (٤).

أقسام المد المنفصل:

ينقسم المد المنفصل إلى قسمين:

الأول: المنفصل الحقيقي:

هو أن يأتي حرف المد أو اللين مفصلاً عن الهمزة حسب الرسم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (القدر: ١)، و﴿قَالُوا إِنَّا﴾، و﴿إِنِّي أَنَا﴾.... وفي القرآن كثير.

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) قصر المنفصل: نغني به حذف المدّ العرضي وإبقاء ذات الحرف على ما فيها من غير زيادة.

(٤) المصدر نفسه ١/٢٦٠.

الثاني: المنفصل الحكمي:

هو أن يكون حرف المدّ أو اللين محذوفاً في الرسم ثابتاً في اللفظ ورسمت الألف ألفاً خنجرية، ويكون في ياء النداء نحو ﴿يَا بَرَاهِيمُ﴾ (غافر: ٤٤)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ (النساء: ١). وها التنبية ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ (آل عمران: ٦٦). وكذلك الحكم في صلة هاء الضمير نحو ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ وَ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٧). وصلة ميم الجمع عند من وصلها يواو نحو ﴿وَمِنْهُمْ وَ أُيُوتُونَ﴾ (البقرة: ٧٨). فلا يجوز الوقف على حرف المدّ لعدم ثبوته رسماً، ولا اعتبارها كلمة واحدة من قبيل الموصول في الرسم^(١).

وكلا القسمين في الحكم سواء لا فرق بينهما في مقدار مدّه عند الوصل. وأما عند الوقف على المنفصل الحقيقي فيصير حكمه كالمدّ الطبيعي في مقدار المد لجميع القرّاء، لأن انتفاء الهمز عند الوقف سبب للقصر، ووجوده عند الوصل يكون سبباً في زيادة المدّ، فلما انعدم الهمز بسبب الوقف انعدمت هذه الزيادة هذا في المدّ المنفصل الحقيقي. أما المنفصل الحكمي فالمقدار الزائد على القصر ثابت في الوصل والوقف لعدم إمكان الوقف على يا من (يأيتها) غير المفصلة.

وأما هاء الصلة وميم الجمع فمقدار المدّ فيه ثابت في الوصل فقط أما عند الوقف فيحذف المدّ مطلقاً، لأن الهاء والميم سكنتا للوقف ويسكونهما انعدمت الصلة. خلاصة القول:

والذي نحصل إليه في التفريق بينهما يكون في:

١. أن المنفصل الحقيقي يجوز الوقف على حرف المد وبهذا يعد مدّاً طبيعياً، أما الحكمي فلا يجوز الوقف على حرف المدّ لعدم ثبوته رسماً، ولا اعتبارها كلمة واحدة من قبيل الموصول في الرسم.
٢. أن رسم المنفصل الحكمي يختلف عن رسم المنفصل الحقيقي.
٣. أن مراتبه خمس وليس سبع وهي: القصر وفويقه والتوسط وفويقه والطول، ولكل مرتبة لها اعتبارها لدى أهل الأداء والمحققين.

(١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٢٨٥/١.

المطلب الثالث:

هل يلحق قصر المنفصل بمد من قرأه بالقصر

بالمد الطبيعي؟

تعدُّ مرتبة قصر المنفصل من المراتب الثابتة الصحيحة المقروء بها، فقد ثبت ذلك بالتواتر عن ابن كثير المكي، وأبي جعفر المدني، ويعقوب البصري، والسوسي عن أبي عمرو البصري قولاً واحداً. وثبت عن قالون، والأصبهاني عن ورش، والدوري عن أبي عمرو بخلف عنهم، وثبت عن حفص بخلف عنه من طريق طيبة النشر وهو طريق أبي الحسن زرعان عن عمرو بن الصباح وهو المشهور عند العراقيين ومن طريق أبي جعفر الفيل أيضاً. وقصره يعني الاكتفاء بإبقاء ذات الحرف والنطق به بدون زيادة وتطويل في زمن صوته^(١).

وقصر المنفصل له شروطه للعمل به، لهذا ينبغي الإلتزام بها وقد بيننا بعضاً منها في كتابنا (إمعان النظر في مناهج القراء العشر ورواتهم وطرقهم في المد والقصر)^(٢)، وهي مبسطة في كتب التحريات لمن أراد تتبعها. بقي علينا أن نعرف هل أن قصر المنفصل يلحق بالمد الطبيعي أم هو مستقل عنه؟، ولننظر هل من رأي في هذه المسألة؟.

إن من المعلوم في المد المنفصل أن الهمزة جاءت بعد حرف المد، فحرف المد في كلمة والهمزة في كلمة فإن وقف على الكلمة الأولى زالت الزيادة على المد لانتفاء سببه وهو الهمز ويكون عندئذ طبيعياً مثل ﴿مَا أَنْزَلَ﴾ أو يكون بدلاً إذا كان قبل حرف المد همز مثل ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾. أما عند الوصل فيصبح منفصلاً وهذا يكون في المد المنفصل الحقيقي، أما في المنفصل الحكمي فالمد يثبت في الوصل والوقف لعدم إمكان فصل حرف المد عن الهمز نحو رسم (يايها) (هؤلاء) لانهما كلمة واحدة رسماً لا يفصل بعضها عن بعض.

وأما رأي من نسبه في حالة قصره إلى المد الطبيعي فقد جاء في كتاب (تيسير الرحمن في تجويد القرآن) عن سبب القصر قالت: (سبب القصر: عدم الاعتداد بوجود الهمزة لعدم ثبوتها وفقاً، فمد حركتين على أنه طبيعي)^(٣).

وفي معرض آخر نجد الدكتورة سعاد عبد الحميد صاحبة الكتاب نفسه تعتبر أن حرف المد إذا وقف القارئ عليه يكون مدّاً طبيعياً لأنه تجرد عن الهمز، قالت ما نصه: (عند الوقف على حرف المد في المد المنفصل يصير مدّاً طبيعياً يمد بمقدار حركتين وذلك لزوال الهمز المسبب لزيادة المد، أما في الوقف على ها الضمير فيسقط المد بالكلية لانعدام الصلة التي تثبت وصلاً فقط)^(٤).

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٣٢١.

(٢) الكتاب معروض في موقع شبكة الألوكة فليراجع.

(٣) انظر: تيسير الرحمن في تجويد القرآن ص ٢١٥.

(٤) انظر: المصدر نفسه ص ٢١٦.

نعم إذا وقف على حرف المد يكون المد طبيعياً لزوال الهمز المسبب لزيادة المد، وكذلك الوقف على هاء الضمير فإن المد يسقط ولا يبقى له أثر لأن الصلة تثبت وصلاً.

بينما نجد الإمام المرصفي رحمه الله تعالى في هدايته يقول: (وكان حكمه الجواز لجواز قصره ومدّه عند بعض القراء. فالقصر حركتان كالمد الطبيعي.... ووجه القصر في المنفصل انتفاء أثر الهمزة لعدم لزومها عند الوقف.... لأن انتفاء الهمز عند الوقف موجب للقصر. ووجوده عند الوصل كان سبباً في زيادة المد فلما انعدم الهمز بسبب الوقف انعدمت هذه الزيادة هذا في المد المنفصل الحقيقي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ (الإسراء: ٨٥)، أما في المنفصل الحكمي في نحو ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ (البقرة: ٢١) فالمقدار الزائد على القصر ثابت في الوصل والوقف لعدم إمكان الوقف على (يا) من (يا أيها) ونحوها. وأما في صلة هاء الضمير نحو ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠) وكذا صلة ميم الجمع نحو ﴿عَلَيْكُمْ وَاَنْفُسِكُمْ﴾ (المائدة: ١٠٥) فمقدار المد فيه ثابت في الوصل فقط أما في الوقف فيحذف المد مطلقاً لأن الهاء والميم سكتتا للوقف وبسكونهما انعدمت الصلة التي هي المد فتأمل^(١).

والذي قال بنسبته إلى المد الطبيعي في حالة قصره لم يأخذ بحسبانه المنفصل نوعان حقيقي وحكمي، فالحكمي ثابت وصلاً بمقتضى الرسم، لذا لا يمكن فصل حرف المد عن الهمز وفقاً لعدم إمكان الوقف على حرف المد، وقول المرصفي (كالطبيعي) أي بمقداره، ولم يقل يلحق بالطبيعي. وكذلك اختلاف القراء في قصره ومدّه سبب آخر إلى عدم إحقاقه بالمد الطبيعي، ويجوز لمن يقصر أن يمد للتعظيم بالشروط المقررة لدى العلماء كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥). ثم قصر المنفصل لحفص مثلاً لا يتم إلا بشروط معينة ولم يرد هذا إلا من طريق طيبة النشر لمن أراد قصر المنفصل. أما طريق الشاطبية فلا يقرأ إلا بالتوسط أربع حركات، وإذا جمع بين التيسير والشاطبية فله التوسط وفوق التوسط.

قال صاحب (غاية المرید في علم التجويد): (جواز مدّه وقصره، إلا أن رواية القصر لحفص ليست من طريق كتاب الشاطبية الذي نلتزم به في كتابنا هذا، وإنما هو من طريق طيبة النشر في القراءات العشر وعلى هذا فلا يجوز للقارئ أن يقرأ بقصر المنفصل إلا إذا كان على دراية بالأحكام المترتبة عليه حتى لا يحصل خلط أو تركيب في الطرق عند التلاوة)^(٢).

ونخلص إلى أن الأصح أن نقول في حالة قصره - عند من قصره - أن يمد حركتين كالمد الطبيعي كما قال بذلك الشيخ المرصفي في هدايته ولا نقول يلحق بالطبيعي، وذلك لأن مذهب بعض المحققين كالإمام الشاطبي وغيره عدم قصر المنفصل إلى حركتين في نوعي المنفصل. بينما نجد المد الطبيعي لا يحكمه همز ولا يعارضه رأي، وهو يمد عند جميع القراء بحركتين فلا يجوز قصره إلى حركة واحدة، لأن الحرف لا يقوم إلا به، وكذلك لا يجوز زيادته إلى أكثر من حركتين. والمدود الملحقة بالمد الطبيعي كالعوض والصلة الصغرى والتمكين لا يجوز زيادة المد عليها بأكثر من حركتين، بينما المنفصل يجوز الزيادة عليه بسبب الهمز. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٢٨٤.

(٢) انظر: غاية المرید في علم التجويد ص ٩٨.

المطلب الرابع:

اختلافهم في حكم حرفي اللين إذا جاء بعدهما همز في كلمة أو كلمتين

تعريف اللين:

حرفا اللين هما الواو الساكنة والياء الساكنة المفتوح ما قبلهما، وسمي لينا لسهولة في النطق بسبب خفته بالفتح وهو ضد الخشونة، وخروجهما من غير كلفة وشدة.

قال الشيخ المرصفي في (هداية القاري): (الصفة الثالثة: اللين وهو في اللغة السهولة وقيل في معناه ضد الخشونة. وفي الاصطلاح خروج الحرف من مخرجه من غير كلفة على اللسان وله حرفان: الواو والياء والساكنتان المفتوح ما قبلهما نحو: ﴿الْحَوْفُ﴾ ﴿الْبَيْتُ﴾ وسميا بذلك لخروجهما بلين وعدم كلفة على اللسان)^(١).

ولا يعامل اللين إذا جاء بعده همز كالمدم المنفصل والمتصل إلا ما جاء عن ورش من طريق الأزرق في اللين المتصل ولتوضيح ذلك ما يأتي:

حكمه إذا كان منفصلاً في كلمتين:

أجمع القراء على عدم المد في حرفي اللين المنفصلين، إذا أتيا قبل همزة قطع كما في قوله تعالى: ﴿حَلِّوْا إِلَيَّ﴾ (البقرة ١٣)، و﴿إِنِّي آدَمُ﴾ (المائدة ٢٧)، و﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا﴾ (الأنعام ١١١)، و﴿ذَوَاتِي أَكَلِ حَمْطٍ﴾ وما شابهها... وهذا دليل على ضعف حرفي اللين عن حروف المد. وأنه لا يتأثر بالهمز في المنفصل.

فمن المعروف أن الهمز ثقيل في النطق به لأنه حرف شديد جهري في صفته فزيد في المد قبلها للتمكن من النطق به على حقه من شدته وجهره. وقيل إن حرف المد ضعيف خفي والهمز قوي صعب فزيد في المد تقوية لضعفه عند مجاورته القوي، واللين ليس كحرف المد، فهو ضعيف لخفته بسبب الفتحة قبله، فلا يتناسبان فامتنع المد.

حكمه إذا كان متصلاً في كلمة:

أما إذا كان متصلاً نحو ﴿شَيْءٍ﴾ (سواء أكانت منصوبة أم مرفوعة أم مجرورة)، و﴿كَهَيْئَةٍ﴾، و﴿سَوْءَةٍ﴾، و﴿السَّوَاءِ﴾ ففيها لورش عن نافع من طريق الأزرق مرتبتان وصلاً ووقفاً:

الأولى: الطول ست حركات: وإليه ذهب المهدوي، واختاره الحصري، وهو أحد الوجهين في (الهادي)، و(الكافي)، و(الشاطبية)، ويحتمل في (التجريد) لابن الفحام أيضاً^(١).

(١) هداية القاري في تجويد كلام الباري ص ٨٧.

والثانية: التوسط أربع حركات: وإليه ذهب مكّي بن أبي طالب، وأبو عمرو الداني، وبه قرأ على أبي القاسم خلف، وفارس بن أحمد، وهو الوجه الثاني في (الكافي) و(الشاطبية)، وظاهر (التجريد)، وذكره الحصري أيضاً في قصيدته (٢). ويمتنع له القصر لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبلها، وذلك لعدم إلحاقها بحروف المد، والمراد بالقصر هنا عدم المد بالكلية (٣).

ويستثنى لورش من طريق الأزرق من المد ﴿مَوْئِلاً﴾ في سورة (الكهف) الآية (٥٨)، و﴿المؤؤودة﴾ في (التكوير) الآية (٨) لعروض سكونهما لأنهما من (وأل)، و (وَأد) (٤).

واختلف أيضاً عن الأزرق في واو ﴿سَوَاءَ تِهَمَا﴾ ﴿سَوَاءَ تِكْم﴾ بالأعراف الآيات (٢٠ و ٢٢ و ٢٦) و (طه: ١٢١). قال ابن الجزري: (وَاحْتَلَفُوا فِي تَمَكِينِ وَاوِ (سَوَاتٍ) مِنْ ﴿سَوَاءَ تِهَمَا﴾، و﴿سَوَاءَ تِكْم﴾ فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا الْمَهْدَوِيَّ فِي (الْهَدَايَةِ)، وَابْنُ سُنَيَانَ فِي (الْهَادِي)، وَابْنُ شَرِيحٍ فِي (الْكَافِي)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ فِي (التَّبَصُّرَةِ)، وَالْجُمْهُورُ، وَلَمْ يَسْتَثْنِهَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي (التَّيْسِيرِ) وَلَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْأَهْوَاذِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْكَبِيرِ)، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ عَلَى الْمَدِّ الْمُتَوَسِّطِ وَالْقَصْرِ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى الْإِشْبَاعَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَثْنِي (سَوَاتٍ) فَعَلَى هَذَا لَا يَتَأْتِي فِيهَا لَوْشٌ سِوَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ، وَهِيَ قَصْرُ الْوَاوِ مَعَ الثَّلَاثَةِ فِي الْهَمْزَةِ طَرِيقٌ مَنْ قَدَّمْنَا، وَالرَّابِعُ التَّوَسُّطُ فِيهَا طَرِيقُ الدَّانِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ) (٥) فعلى هذا يكون الخلاف دائراً بين التوسط والقصر، وقد نظم ابن الجزري البيت الآتي:

(وَسَوَاتٌ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزِ ثُلَاثًا... وَوَسَطُهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ نَادِرٌ).

وذهب بعض أهل الأداء إلى قصر المد في حرفي اللين عن الأزرق عدا لفظ ﴿السَّوَاءُ﴾ فقط كيف أتى مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً (٦).

وقرأ حمزة بخلف عنه في لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ (كيف أتت) بالتوسط أربع حركات فقط (٧). قال ابن الجزري: (وبعض خص مد شيء له مع حمزة) (١).

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٣٤٦.

(٢) قال الحصري في المرتبتين: (وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوَاءٌ... خِلَافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَيْمَةِ فِي مِصْرٍ... فَقَالَ أَنَسٌ مَدَّهُ مُتَوَسِّطٌ... وَقَالَ أَنَسٌ مُفْرَطٌ وَبِهِ أَقْرِي). المصدر نفسه.

(٣) انظر: الكامل المفصل في القراءات الأربع عشر ص ٣٧.

(٤) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١/٣٤٧ ما نصه: (وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِثْنَاءِ كَلِمَتَيْنِ مِنْ ذَلِكَ وَهُمَا (مَوْئِلاً)، وَ (المؤؤودة) فَلَمْ يَرِدْ أَحَدٌ فِيهِمَا تَمَكِينًا عَلَى مَا فِيهِمَا مِنَ الصَّيغَةِ، وَأَنْفَرَدَ صَاحِبُ (التَّجْرِيدِ) بَعْدَ اسْتِثْنَاءِ (مَوْئِلاً) فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنِ الْأَزْرَقِ).

(٥) النشر في القراءات العشر ١/٣٤٧.

(٦) انظر: المصدر نفسه.

(٧) قال ابن الجزري: (وَاحْتَلَفَ أَيْضًا بَعْضُ الْأَيْمَةِ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَعَارِبِيَّةِ فِي مَدِّ (شَيْءٍ) كَيْفَ أَتَى عَنْ حَمَزَةٍ، فَذَهَبَ أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ وَصَاحِبُ (الْعُنْوَانِ)، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ بَلِيَمَةَ، وَعَبِيرُهُمْ إِلَى مَدِّهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَصَّ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ فِي (التَّدْكِرَةِ)، وَذَهَبَ الْأَخْرُونَ إِلَى أَنَّهُ السَّكْتُ دُونَ الْمَدِّ. وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ الدَّانِيُّ كَلَامَ ابْنِ غَلْبُونَ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَيْهِ، وَبِهِ أَخَذْنَا أَيْضًا، وَقَالَ فِي (الْكَافِي): إِنَّهُ قَرَأَ الْوَجْهَيْنِ - يَعْنِي

وقرأها الباقون (٢) بقصر الياء والواو وصلاً. وأما وفقاً على ﴿شَيْءٍ﴾ (المرفوعة أو المجرورة)، أو ﴿سَوْءٍ﴾ (الأنبياء: ٧٧)، ﴿مَثَلُ السَّوْءِ﴾ (النحل: ٦٠) فالجميع لهم فيها ثلاثة مراتب هي:

الأولى: القصر حركتان: هو مذهب الحذاق كأبي بكر الشذائي، والحسن بن داود النقار، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي علي المالكي، وأبي عبد الله بن شريح، وغيرهم، وأكثرهم حكي الإجماع على ذلك وأنها جارية مجرى الصحيح، وبه يقرأ الأستاذ أبو الجود، والمصري، كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضير عنه، وهو قول النحويين أجمعين (٣).

والثانية: التوسط أربع حركات: هو مذهب أكثر المحققين، واختيار أبي عمرو الداني، وبه يقرأ الإمام الشاطبي، ونص عليه أيضاً أبو عبد الله بن القصاع عن الكمال الضير عنه، قال الداني: (المدُّ في حال التمكين التوسط من غير إسراف)، وبه قرأ ابن الجزري (٤).

والثالثة: الطول ست حركات: هو مذهب أبي الحسن علي بن بشر، وبعض من يأخذ بالتحقيق، وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم (٥).

وهذه الأوجه الثلاثة هي أوجه العارض للسكون المحض. وإذا قرأت بالروم والإشمام فلهم ما يأتي:

١. الهمز المرفوع وقبله ياء لينية نحو ﴿شَيْءٍ﴾:

- وقف عليها هشام بخلف عنه، وحمزة بالنقل والإدغام مع الأوجه الثلاثة السكون والروم والإشمام فهي ستة أوجه.
- لورش من طريق الأزرق ستة أوجه عند الوقف عليها: التوسط والطول مع الأوجه الثلاثة السكون المحض والروم والإشمام.
- وقرأها الباقون وفقاً بثلاثة أوجه السكون المحض والروم والإشمام.

٢. الهمز المجرور وقبله واو أو ياء لينية نحو ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿سَوْءٍ﴾ (الأنبياء: ٧٧)، و﴿مَثَلُ السَّوْءِ﴾ (النحل: ٦٠) كما يأتي:

- وقف عليها هشام بخلف عنه، وحمزة بالنقل والإدغام مع السكون والروم فهي أربعة أوجه له.
- لورش من طريق الأزرق أربعة أوجه التوسط والطول وعلى كل منهما السكون المحض والروم.
- وقرأ الباقون بالسكون المحض والروم.

مِنَ الْمَدِّ وَالسَّكْتِ - وَهُمَا أَيْضًا فِي (التَّبْصِرَةِ)، وَالْمَزَادُ بِالْمَدِّ عِنْدَ مَنْ رَوَاهُ مِنْ هَؤُلَاءِ هُوَ التَّوَسُّطُ، وَبِهِ قُرِئَتْ مِنْ طَرِيقِ مَنْ رَوَى الْمَدَّ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا مَنْ رَوَى السَّكْتِ فِي غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. المصدر نفسه.

(١) انظر: المصدر نفسه.

(٢) لحمزة في (شيء) السكت عند الوصل سواء كان منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً. وكذلك بالسكت عن ابن ذكوان عن ابن عامر وحفص عن عاصم وإدريس عن خلف العاشر بخلف عنهم. انظر: الكامل المفصل في القراءات الأربع عشر ص ٧.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٧٢/١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

٣. الهمز المنصوب وقبله ياء لينية نحو ﴿شَيْئاً﴾:

- لحمزة فيه وقفاً وجهان: النقل والإدغام وعلى كل منهما السكون المحض.
- لورش من طريق الأزرق وجهان: التوسط والطول مع السكون المحض.
- والباقون بالسكون المحض.

وخلاصة القول إلى أن سبب تسمية حرف اللين لنا لسهولة النطق به وذلك بسبب خفته بالفتح، ولا يعامل اللين إذا جاء بعده همز كالممد المنفصل والمتصل إلا ما جاء عن ورش من طريق الأزرق في اللين المتصل، وبعض أهل الأداء خص حمزة بمد (شيء) بحركاتها الثلاث، وقرأ الباقون من غير مد. وقد بينا ذلك.

المطلب الخامس:

اختلافهم في مقدار مد اللين في حالة القصر وقفاً

اختلف أهل الأداء في مقدار القصر بالنسبة لحرفي اللين مثل اللين العارض للسكون وكذا للإدغام وفي حالة الرّوم وكذا في (عين) من فاتحتي مريم والشورى.

فذهب بعض من العلماء إلى عدم مده مطلقاً وحذف المد منه بحيث يكون النطق بحرفي اللين عند الوقف كالنطق بهما حالة الوصل إجراء لهما مجرى الحروف الصحيحة، وذهب فريق ثانٍ إلى مده مدّاً ما دون المد بالنسبة لحروف المد، وذهب آخرون إلى تسويتهم من حيث المقدار فقالوا: إن المراد بالقصر فيهما حركتين كالقصر في حروف المد إجراء لحرفي اللين الذين بعدهما سكون عارض مجرى حرفي المد اللذين بعدهما سكون عارض تسهياً للنطق بحرفي اللين لأن حذف المد منهما بالكلية عند الوقف يؤدي إلى ثقل النطق بهما هذا الثقل إلا بمدّهما بمقدار حركتين^(١).

أما الفريق الأول فمنهم الشيخ محمود خليل الحصري حيث قال: (هذا وقد بينا فيما سبق أن عبارة النشر يفيد ظاهرها أن المراد بالقصر في حرفي اللين حذف المد منهما مطلقاً بحيث يكون النطق بهما عند الوقف كالنطق بهما عند الوصل إجراء لهما مجرى الحروف الصحيحة)^(٢).

وأيضاً فإن أكثر الذين شرحوا الشاطبية يقولون في معنى قول الإمام الشاطبي (وعنهم سقوط المد فيه): أن المراد به القصر حركتين كالممد العارض للسكون.

(١) هداية القاري في تجويد كلام الباري ١ / ٣٠٨.

(٢) المصدر نفسه.

وأما الفريق الثاني؛ قال الشيخ المرصفي في هداية القاري: (ويستثنى من ذلك المد العارض للسكون الذي سكونه بعد حرف اللين فقط نحو ﴿مَنْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (البقرة: ١٠٣)، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) في حالة الوقف بالرّوم مطلقاً. فإن الرّوم فيه لا يكون على القصر المعروف الذي هو حركتان كالوقف على نحو ﴿وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ (الأنفال: ٤٠) بل على القصر الذي هو بمعنى (مدّ مّا) وذلك لأن حرف اللين في الوصل يمدّ مدّاً يسيراً بقدر الطبع وقدره بأنه دون المد الطبيعي فالرّوم فيه يكون كذلك أي بمدّ مّا ويضبط هذا المشافهة والإخلال بشيء من ذلك لحن وهذا هو المستفاد من التعريف الاصطلاحي للقصر في أول الباب) (١).

ومن الذين تكلموا في مده مدّاً ما العلامة محمد علي الضباع في كتاب (الإضاءة في بيان أصول القراءة) فقد قال: (إن في حروف المد واللين مدّاً أصلياً وفي حروف اللين فقط مدّاً ما يضبط كل منهما المشافهة والإخلال بشيء منهما لحن وهذا معنى قول مكّي في حروف اللين من المد بعض ما في حروف المد) (٢).

وكذلك نص عليه الإمام النويري في شرحه على الطيبة بكلام أوسع مما هنا كما نص عليه شيخه الحافظ ابن الجزري في النشر (٣).

ومن قبله نص عليه أيضاً سيبويه... إلى أن قال: (والدليل على أن في حرفي اللين مدّاً ما من العقل والنقل - أما العقل فإن علة المد موجودة فيهما والإجماع على دوران المعلول من علته. وأيضاً فقد قوي شبههما بحروف المد لأن فيهما شيئاً من الخفاء ويجوز إدغام الحرف بعدهما بإجماع في نحو ﴿كَيْفَ فَعَلْ﴾ (الفجر: ٦)، ﴿قَوْمَ مُوسَى﴾ (الأعراف: ١٥٩) بلا عسر) (٤).

ويجوز مع إدغامهما الثلاثة الجائزة في حروف المد بلا خلاف وأيضاً جوز أكثر القرءاء التوسط والطول فيهما وقفاً. وجوز ورش مدهما مع السبب.

وأما النقل فنص سيبويه وناهيك به على ذلك وكذلك الداني ومكّي إذ قالوا: في حرفي اللين من المد بعض ما في حروف المد (٥).

وكذلك قال الجعبري: (واللين لا يخلو من أيسر مد فيمد بقدر الطبع) (٦).

قال الشيخ المرصفي: (فإن قلت أجمع القائلون به على أنه دون ألف. والمد لا يكون دون ألف. قلت): الألف إنما هي نهاية الطبيعي وهذا لا ينافي أن ما دونها يسمى مدّاً لاسيما وقد تضافرت النصوص الدالة على ثبوت مدهما) (٧).

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة للعلامة الضبّاع ص ١٩ وما بعدها.

(٦) انظر: المصدر نفسه.

(٧) هداية القاري في تجويد كلام الباري ١ / ٣٠٩.

وقال أبو شامة في إبراز المعاني: (فمن مد ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ﴿إِلَيْهِمْ﴾ ﴿لَدَيْهِمْ﴾ ونحو ذلك وقفاً أو وصلاً، أو مد نحو ﴿والصيف﴾ (قريش: ٢) و﴿البيت﴾ (البقرة: ١٢٧) و﴿الخوف﴾ (الأحزاب: ١٩) و﴿الموت﴾ (العنكبوت: ٥٧) في الوصل فهو مخطئ^(١).

قال الشيخ المرصفي معقّباً على كلام أبي شامة: (وهذا صريح في أن اللين لا مد فيه (قلت): ما أعظمه مساعداً لو كان في محل النزاع. لأن النزاع في الطبيعي وكلامه هنا في الفرعي بدليل قوله قبل. فقد بان لك أن حرف اللين لا مد فيه إلا إذا كان بعده همزة أو ساكن عند من رأى ذلك)^(٢).

ويستأنف الشيخ المرصفي فيقول: (وأيضاً فهو يتكلم على قول الشاطبي (وإن تسكن اليا بين فتح وهمزة) وليس كلام الشاطبي إلا في الفرعي بل أقول في كلام أبي شامة تصريح بأن اللين ممدود وأن مده قدر حرف المد وذلك أنه قال في الانتصار لمذهب الجماعة على ورش في قصر اللين. وهنا لما لم يكن فيهما مد كان القصر عبارة عن مد يسير يصيران به على لفظهما إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما فقوله على لفظهما دليل المساواة. وعلى هذا فهو برىء مما فهم السائل من كلامه وهذا مما لا ينكره عاقل والله أعلم أه بحروفه)^(٣).

وبعد: فقد ظهر لك مما قدمنا من نصوص أئمتنا أن الوقف بالرّوم على المد العارض للسكون الذي سكونه العارض بعد حرفي اللين لا يكون على القصر الذي هو حركتان كما قد يتبادر بل على القصر الذي هو بمعنى (مد ما) لأنه في حالة الوصل يكون كذلك كما قدمنا.

أما ما قاله الدكتور محمد سالم محيسن في كتابه (الرائد في تجويد القرآن): (واعلم أن المد العارض للسكون إذا كان حرف لين مثل ﴿بيت﴾ و﴿خوف﴾ فإن الرّوم يكون على عدم المد مطلقاً لأن الرّوم مثل حالة الوصل وقد علمت أنه في حالة الوصل لا يمد أصلاً)^(٤).

وقد ردّ عليه الشيخ المرصفي في هدايته: (هو كلام لا يلتفت إليه ولا يعول عليه وكتابه يعوزه الاطلاع وصحة الفهم وضبط المسائل العلمية)^(٥).

وأما وجه الرّوم فقد اختلفوا فيه فأكثرهم يقول: بأن الرّوم يأتي مع القصر الذي هو عدم المد أصالة لأن حرف اللين في حالة الوصل لم يكن فيه مدّ مطلقاً عكس المد العارض للسكون الذي يكون في الوصل مدّاً طبيعياً كما سبق بيانه. وبعضهم يقول: بأن الرّوم يأتي مع القصر الذي هو بمعنى (مدّ ما) وقدّروه بأنه دون المد الطبيعي وقد أورد ذلك العلامة الضبّاع في كتابه (الإضاءة في بيان أصول القراءة)، وذكر بأن ممن قال بهذا الرأي الدّاني ومكي وقد تقدم، وعلى هذا فالرّوم فيه يكون على مثل ذلك ولا يضبط هذا إلا بالمشافهة.

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ص ١٢٥.

(٢) هداية القاري في تجويد كلام الباري ١ / ٣٠٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الرائد في تجويد القرآن ص ٣٤.

(٥) هداية القاري في تجويد كلام الباري ١ / ٣٠٩.

مناقشة الأوجه الثلاثة:

ولغرض حمل الأوجه الثلاثة على محمل الجد وتقريب وجهات النظر بينهم، علينا مناقشة ذلك مناقشة علمية جادة، وهي قول الشيخ الحصري والشيخ الضباع والمرصفي ومن تبعهما، وقول الدكتور محمد سالم محيسن ومن تبعه.

نعود إلى قول الشيخ الحصري حيث قال: (سبق أن عبارة النشر يفيد ظاهرها أن المراد بالقصر في حرفي اللين حذف المد منهما مطلقاً بحيث يكون النطق بهما عند الوقف كالنطق بهما عند الوصل إجراء لها مجرى الحروف الصحيحة).

قال ابن الجزري في النشر: (وَأَمَّا السُّكُونُ فَهُوَ عَلَى أَقْسَامٍ الْمَدِّ أَيْضًا، لَازِمٌ وَعَارِضٌ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مُشَدَّدٌ وَعَبْرٌ مُشَدَّدٌ. فَالْأَزْمُ عَبْرٌ مُشَدَّدٌ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ (عين) مِنْ فَاتِحَةِ مَرْيَمَ وَالشُّورَى، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي إِشْبَاعِهَا فِي تَوَسُّطِهَا، وَفِي قَصْرِهَا لِكُلِّ مِنَ الْقُرَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مَجْرَى حَرْفِ الْمَدِّ، فَأُشْبِعَ مَدَّهَا لِإِتِّفَاقِ السَّاكِنِينَ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُجَاهِدٍ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرِ الْأَنْطَاكِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ الْأُدْفُويِّ، وَاخْتِيارُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ وَأَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ، وَحَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنِ بَعْضِ مَنْ ذَكَرْنَا، وَقَالَ: هُوَ قِيَاسُ قَوْلِ مَنْ رَوَى عَنْ وَرْثِ الْمَدِّ فِي (شَيْءٍ، وَالسُّوءِ) وَشَبَّهَهُمَا، ذَكَرَهُ فِي (الْهِدَايَةِ)، عَنْ وَرْثٍ وَخَدَهُ - يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَكَذَا كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ سُفْيَانَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَدَ بِالتَّوَسُّطِ نَظْرًا لِفَتْحِ مَا قَبْلُ، وَرِعَايَةَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنِينَ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ عَلْبُونٍ، وَابْنِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ عَلْبُونٍ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْطَاكِيِّ وَأَبِي الطَّاهِرِ صَاحِبِ (الْغُنَوَانِ)، وَأَبِي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَانَ وَأَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ (الرَّوْضَةِ)، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قِيَاسُ مَنْ رَوَى عَنْ وَرْثِ التَّوَسُّطِ فِي (شَيْءٍ) وَبَابِهِ، وَهُوَ الْأَقْبَسُ لِغَيْرِهِ وَالْأَظْهَرُ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي (جَامِعِ الْبَيَانِ)، وَ(حِزْرِ الْأَمَانِيِّ)، وَ(التَّنْبِصَرَةِ)، وَغَيْرِهَا، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ عَنِ الْجَمِيعِ، وَفِي (الْكَافِي) عَنْ وَرْثٍ وَخَدَهُ بِخِلَافٍ، وَهَذَا الْوَجْهَانِ مُخْتَارَانِ لِجَمِيعِ الْقُرَاءِ عِنْدَ الْمِصْرِيِّينَ، وَالْمَعَارِبَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَأَحَدٌ بِطَرِيقِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مَجْرَى الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ فَلَمْ يَزِدْ فِي تَمَكِينِهَا عَلَى مَا فِيهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي مُحَمَّدٍ سَبْطِ الْخَيْطِ وَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عِنْدَ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَاخْتِيارُ مُتَأَخِّرِي الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، وَهُوَ الَّذِي فِي (الْهِدَايَةِ) وَ(الْهَادِي) وَ(الْكَافِي) لِغَيْرِ وَرْثٍ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِيهِ لِيُورْثِ، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مَدَّهَا إِلَّا وَرْثًا بِاخْتِلَافٍ عَنْهُ) (١).

فقوله (تمكينها على ما فيها) فسره ووضحه (رحمه الله) في موضع آخر من نشره (وقد اختلف في إلحاق حرفي اللين بهما وهما الياء والواو المفتوح ما قبلهما، فوردت زيادة المد فيهما بسبب الياء والسكون إذا كانا قويتين. وإنما اعتبر شرط المد فيهما مع ضعفه بتغيير حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئاً من الحفاء وشيئاً من المد، وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المد؛ ولذلك جاز الإدغام في نحو (كيف فعل) بلا عسر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو زيد وعوف من نقل في نحو بكر وعمرو، وتعاقبا مع حروف المد في الشعر قبل حرف الروي في نحو قول الشاعر: تصفها الرياح إذا جريتا مع قوله: محاريق بأيدي اللاعيبنا. وقالوا في تصغير مدق وأصم: مديق وأصيم، فجمعوا بين الساكنين، وأجروهما

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٧١.

مَجْرَى حُرُوفِ الْمَدِّ ؛ فَلِذَلِكَ حُمِلَا عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَا دُونَهَا فِي الرَّثْبَةِ لِقُرْبِهِمَا مِنْهَا، وَسَوَّخَ زِيَادَةَ الْمَدِّ فِيهِمَا سَبَبِيَّةُ الْهَمْزِ، وَقُوَّةُ اتِّصَالِهِ بِهِمَا فِي كَلِمَةٍ، وَقُوَّةُ سَبَبِيَّةِ السُّكُونِ (١).

وقول ابن الجزري (لأن فيهما شيئاً من الخفاء وشيئاً من المد) فقد أثبت مسألة وجود شيء من المد، وهذا بخلاف ما فهمه فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري، وعليه فإن الوقوف على حرفي اللين من مذهب ابن الجزري وكلامه الموهوم بعدم وجود المد يعتبر من باب الاختصار أو التجوز. وليس على حقيقته لما سبق. وقد تقدم قول أبي شامة وغيره من العلماء ممن قالوا بهذه المدة التي هي دون الطبيعي.

وأما أقوال الأئمة الذين ينفون وجود المد رأساً أو مطلقاً فإليك بعضها: استدلل بعض شيوخنا بقول الشاطبي (رحمه الله): (وعنهم سقوط المد...) أنه قصد ذهاب المد مطلقاً، ومن ثم مساواتها بالحرف الصحيح.

قال الدكتور حميتو وهو يتحدث عن اللين في (عين) مريم والشورى: (قال الخراز وتبعه ابن المجراد: (المراد بالقصر هنا ترك المد رأساً، وليس هو مثل القصر في حروف المد قال: والمختار من هذه الأوجه التوسط، وهو الذي أخذ به الحافظ) (٢).

وذكر المرعشي في جهد المقل ترك المد رأساً فقال: (اعلم أنه ليس في بحرفي اللين مدٌ طبيعي كما سبق، فمعنى القصر فيهما في الاستعمال الأكثر: سلب المد بالكلية) (٣).

ثم ذكر: (قلت: المد في عرفهم لا يطلق على ما دون مقدار ألف وامتداد أصوات حروف الرخو ما عدا المد لا يبلغ قدر ألف. فاعرف) (٤).

ووجدته ذكر في (بيان تجويد الفاتحة) قوله: (وإنما قيدنا عدم المكث بقدر ألف لأن حروف الرخو لا تخلو عن مكث قليل عليها لأنها زمانية يجري فيه الصوت كما سبق نقلاً عن شرح المواقف....) (٥).

فهذه النصوص وغيرها لا دلالة فيها على سقوط المد بالكلية، لأنهم صرحوا في موضع آخر بأن في اللين شيئاً من المد وهو سبب رئيسي في إدغام نحو (كيف فعل) وشبهها ولولا ذلك المد اليسير ما أجازوا إدغامها كما هو في قواعدهم (٦).

القول في مد (عين) من فاتحتي مريم والشورى:

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٧٠.

(٢) القصد النافع لأبي عبد الله الخراز لوحة ١١٨. وكذا الإيضاح لابن المجراد لوحة ٥٧ واللفظ له.

(٣) جهد المقل ص ٩٩.

(٤) المصدر نفسه ص ١٠١.

(٥) من كتاب نصوص الأئمة الأعيان في تجويد فاتحة القرآن للشيخ عمر مالم.

(٦) انظر: موقع ملتقى أهل التفسير: القول الممتين.. في تجويد قصر اللين - عبد الحكيم عبد الرزاق

وأما القول في (عين) من فاتحتي مريم والشورى ففيها ثلاثة أوجه القصر والتوسط والطول من طريق طيبة النشر، قال ابن الجزري: (... ونحو عين فالثلاثة لهم.. كساكن الوقف)^(١)، وقرأها الشاطبي رحمه الله بوجهين لا ثالث لهما وهما الطول والتوسط^(٢).

فالعين كسابقتها في القصر، فالأمر لا يختلف فكلاهما واحد في القول بين الوقف على اللين وبين القول فيها، إلا أن صاحب (فريدة الدهر) نفى المد في قصر (عين) فقال: (القصر في عين معناه عدم المد مطلقاً وليس المراد حركتين كما في (قال، يقول، قيل) لأن ذات حرف المد غير اللين لا تقوم إلا بالحركتين، وليس اللين كذلك، فذات اللين قائمة بدون مد، وإن ذكر بعضهم: أنه أيسر مد فانتبه لهذا الحكم وحققته مع المقرئ الشيخ الزيات...)^(٣).

وهذا الكلام في معرض الحديث عن اللين في حال إصالتها لمقدار الطبيعي المد حركتين، وإن لم يكن الأمر كذلك فنصوص الأئمة واضحة في وجود ذلك القدر اليسير. نذكر بعضها:

قال أبو عمرو الداني في (جامع البيان): (عند ذكر الوقف على مثل هذه الكلم: فإن انفتح ما قبل الياء والواو نحو ﴿الْحُسَيْنَيْنِ﴾ و﴿صَالِحِينَ﴾ و﴿أَوْ دِينَ﴾ و﴿عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ و﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ و﴿مِنْ خَوْفٍ﴾ وما أشبهه، فإن عامة أهل الأداء والنحويين لا يرون إشباع المد وزيادة التمكين فيهما لزوال معظم المد منهما بتغير حركة الحرف الذي قبلها. قال: (والآخذون بالتحقيق وإشباع التمطيط من أهل الأداء من أصحاب ورش وغيره يزيدون في تمكينهما إذ كانا لا يخلوان من كل المد، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن بشر. والآخذون بالتوسط يمكنونهما يسيراً)^(٤).

وقال وهو يتحدث عن (عين) في سورة الشورى: (وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين بقدر ما فيها من اللين لا غير)^(٥). وقال أبو شامة (... ذكر وجهاً ثالثاً عن القراء وهو عدم المد في حرف اللين قبل الساكن للوقف فصار لهم فيه ثلاثة أوجه ووافقهم ورش عليها في الوقف على كل ما لا همز فيه نحو ﴿رَأَى الْعَيْنِ﴾ و﴿إِخْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ و﴿فَلَا فَوْتَ﴾ و﴿الْمَوْتَ﴾، فيكون له أيضاً ثلاثة أوجه. وأما ما كان ساكنة همزة نحو: (شيء) و(سوء) فله فيه الوجهان المقدمان وفقاً ووصولاً لأن مد ورش هو لأجل الهمز لا لأجل سكون الوقف وهذه الأوجه الثلاثة في الوقف هنا هي الأوجه التي سبقت في حروف المد واللين عند سكون الوقف ولم ينص ثم على وجه سقوط المد، وفي نصه عليه هنا تنبيه على ذلك، واحتراز أيضاً بقوله هنا وعند سكون الوقف عن الوقف بالزوم فلا مد فيه كما سبق في حروف المد واللين إلا في روم الهمزة فالمد باق لورش وحده لأجل الهمز فقد بان لك أن حرف اللين وهو الياء والواو المفتوح ما قبلهما لا مد فيه إلا إذا كان بعده

(١) قال ابن الجزري في طيبة النشر:

١٧٢ - وَأَشْبَعِ الْمَدَّ لِسَاكِنِ لَزْمٍ... وَنَحْوِ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ

١٧٣ - كَسَاكِنِ الْوَقْفِ وَفِي اللَّيْنِ يَقْلُ...

(٢) انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر للقاضي ص ٣٧١.

(٣) فريدة الدهر ١١٦٩/٣.

(٤) جامع البيان ص ٢٠٥.

(٥) المصدر نفسه ص ٢٠٦.

همز أو ساكن عند من رأى ذلك فإن خلا من واحد منهما لم يجز مده فمن مد (عليهم) و(إليهم) و(لديهم) ونحو ذلك وفقاً أو وصلاً أو مد نحو ﴿الصَّيْفِ﴾ و﴿الْبَيْتِ﴾ و﴿الْمَوْتُ﴾ و﴿الْحَوْفِ﴾، في الوصل فهو مخطئ..... والله أعلم (١).

وقال أبو شامة (قال صاحب التيسير والنص عنه بالإسكان، قلت وكذا ذكر ابن مجاهد عن نافع قال أبو علي وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً ولم يكن الأول حرف لين نحو(دابة) و(ثمود) (الشرب) (وقيل لهم) ويقولون إن المد يصير عوضاً من الحركة ثم قال وإذا جاز نحو أصيم ومديق ودوية مع نقصان المد الذي فيه لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين في نحو (تعدوا) لأن ما بين حرف اللين وغيره يسير، قلت: ذلك القدر اليسير هو الفارق لأنه هو القائم مقام الحركة وما ليس فيه ذلك اليسير فلا حركة فيه ولا ما يقوم مقامها فلا ينبغي أن يتكلف جوازه وصحته مع عسره على اللسان أو استحالته وقد سبق في - نعماً هي - تحقيق ذلك أيضاً وإنكار أبي علي وغيره من أئمة العربية جواز إسكان العين وعجبت منه كيف سهل أمره هنا، قال ابن النحاس لا يجوز إسكان العين والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ، قال الحوفي: وهذا شيء لا يجوز ولعل القارئ بذلك أراد الإخفاء فتوهم عليه الإسكان والله أعلم (٢).

مما سبق يتضح لنا أن القرءاء عندهم اللين لا يخلو من (مدِّ ما) وقفاً، والمتعارف لديهم أن الحروف تزيد صفاتها وفقاً دون الوصل ولذا فرقوا في القلقلة بين مقدارها وقفاً ووصلاً مع وجود السكون في الحالين، إلا أن الوقف تزداد فيه الصفة وهذا يقال في جميع الصفات.

وإدغام أبي عمرو خير دليل على وجود ذلك المد، لأن عروض الإسكان في الوقف مثل عروض الإسكان في الإدغام، قال ابن الجزري: (قُلْتُ: الصَّحِيحُ جَوَازُ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِجَمِيعِ الْقُرَاءِ؛ لِعُمُومِ قَاعِدَةِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ وَعَدَمِهِ عَنِ الْجَمِيعِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَتْ تَفَاوُتَ الْمَرَاتِبِ فِي اللَّارِمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ لِكُلِّ ذِي مَرْتَبَةٍ فِي اللَّارِمِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةُ وَمَا دُونَهَا، لِلْقَاعِدَةِ الْمَدْكُورَةِ. وَلَا يَجُوزُ مَا فَوْقَهَا بِحَالٍ) (٣).

وقال أيضاً: (وبعضهم فرق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو فأجرى الثلاثة له في الوقف وخص الإدغام بالمد وألحقه باللائم كما فعل أبو شامة في باب المد والصواب أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف. والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان والروم والإشمام كما تقدم. قَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ عُمَرَ الْجَعْبَرِيُّ: وَلِأَبِي عَمْرٍو فِي الْإِدْغَامِ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفٌ مَدِّ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ: الْقَصْرُ وَالْتَوَسُّطُ وَالْمَدُّ كَالْوَقْفِ، ثُمَّ مِثْلُهُ، وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهَا أَبُو الْعَلَاءِ. قَالَ: وَالْمَفْهُومُ مِنْ عِبَارَةِ النَّاطِمِ - يَعْنِي الشَّاطِئِيَّ - فِي بَابِ الْمَدِّ. (قُلْتُ): أَمَّا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْعَلَاءِ فَتَقَدَّمَ آخِرُ بَابِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ، وَأَمَّا الشَّاطِئِيُّ فَنَصُّهُ عَلَى كَوْنِ الْإِدْغَامِ عَارِضًا، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَدُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الشَّاطِئِيَّ لَمْ يَذْكَرْ فِي كُلِّ سَاكِنِ الْوَقْفِ قَصْرًا، بَلْ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ، وَهُمَا الطُّولُ

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ص ١٢٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢٤.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/٢٦٢.

وَالْتَّوَسُّطُ، كَمَا نَصَّ السَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ، وَهُوَ أَحْبَرُ بِكَلَامِ شَيْخِهِ وَمُرَادِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ فِي شَرْحِ كَلَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: وَفِي عَيْنِ الْوَجْهِينِ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ الْوَجْهِينِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الطُّولِ وَالْتَّوَسُّطِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَالطُّولُ فَضْلًا^(١).
والذي يترجح من خلال ما تقدم أن الوقف بشئ من المد في اللين الراجح في الأمر وإلا يصل المد إلى مقدار المد الطبيعي. والله أعلم.

المطلب السادس:

اختلافهم في مقدار مد البدل، وتصنيفه، وأقسامه

تعريف مد البدل اصطلاحاً:

هو: المد الذي يتقدم فيه الهمز على حرف المد نحو ﴿ءَادَمَ﴾، ﴿إِيمَانًا﴾، ﴿وَأُوذُوا﴾ (آل عمران: ١٩٥). وسمي بمد البدل لإبدال الهمز الساكن بحرف مد، فإن الأصل في هذه الكلمات بهمزين الأولى متحركة والثانية ساكنة فأبدلت الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها على القاعدة الصرفية المعروفة (ءَدَمَ) (ءِيمَانًا) (وَأُوذُوا) فصارت الكلمات (ءَادَمَ). (إِيمَانًا). (وَأُوذُوا).

وقد أشار إلى مد البدل العلامة الجمزوري في تحفته قائلاً:

(أَوْ قُدِّمَ الْهَمْزُ عَنِ الْمَدِّ وَذَا..... بَدَلُ كَأَمْنُوا وَإِيمَانًا حُدًّا)

حكمه ومقداره:

حكم مد البدل الجواز لاختلاف القراء في مده ومقداره. فجميع القراء يقرأونه بالقصر سوى ورش من طريق الأزرق فله

فيه ثلاث مراتب وهي:

الأولى: **القصر حركتان**: وبها قرأ صاحب (التذكرة)، و(الشاطبية)، و(الإعلان في القراءات) لأبي القاسم الصفراوي، وبه قرأ ابن الجزري^(٢).

(١) انظر: موقع ملتقى أهل التفسير: القول المتين.. في تجويد قصر اللين - عبد الحكيم عبد الرزاق.

(٢) انظر: تقريب النشر في القراءات العشر ص ٥٢.

جاء في كتاب الفارق بين رواية ورش وحفص ما نصه: (مدُّ البدل خاص بورش وله فيه الأوجه الثلاثة والمشهور عنه التوسط لأنه من رواية الأزرق، وبالقصّر قرأ ابن الجزري)^(١).

وقال القاضي: (وأقوى الأوجه الثلاثة في البدل القصّر فينبغي تقديمه على التوسط والطول)^(٢). وهذه المرتبة الأولى وينبغي تقديمها على بقية المراتب^(٣).

الثانية: **التوسط أربع حركات**: وبها قرأ الداني، والأهوازي، وابن بليمة، وأبو علي الهراس فيما رواه علي ابن عدي إلى التوسط، وهو اختيار أبي علي الحسن بليمة^(٤).

الثالثة: **الطول ست حركات**: وبها قرأ عبد الله بن سفيان صاحب (الهادي)، وأبو محمد مكي بن أبي طالب صاحب (التبصرة)، وأبو عبد الله بن شريح صاحب (الكافي)، وأبو العباس المهدي صاحب (الهداية)، وأبو الطاهر بن خلف صاحب (العنوان)، وأبو القاسم الهذلي، وأبو الفضل الخزاعي، وأبو الحسن الحصري، وأبو القاسم بن الفحام صاحب (التجريد)، وأبو الحسن بن بليمة صاحب (التلخيص)، وأبو علي الأهوازي، وأبو عمرو الداني من قرأته على أبي الفتح، وخلف ابن خاقان وغيرهم من سائر المصريين، والمغاربة زيادة المدّ في ذلك كله^(٥).

اختلافهم في مقدار الزيادة في المرتبة الثالثة:

ثم اختلفوا في مقدار هذه الزيادة في مرتبة الطول: فذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط كما هو مذهبه في المدّ المنفصل. قال: (وهو قول محمد بن سفيان القروي، وأبي الحسن يعني الخبازي عن أبي محمد المصري يعني عبد الرحمن بن يوسف أحد أصحاب ابن هلال)^(٦).

وذهب الجمهور إلى أن الإشباع يكون من غير إفراط وسووا بينه وبين ما تقدم على الهمزة وهو أيضاً ظاهر عبارة (التبصرة)، و(التجريد).

قال ابن الجزري: (وذكر أبو شامة أن مكيّاً ذكر كلاً من الإشباع والتوسط. وذكر السخاوي عن مكي بن أبي طالب الإشباع فقط)^(٧).

سبب زيادة المد على القصّر عند الأزرق:

وسبب ذلك لأن حرف المدّ موجود من الأساس ولو أسقطناه لسقط حرف من التلاوة وهذا لا يصح بأي شكل من الأشكال، لذا يوجد بعض أنواع البدل ملحققة بالمدّ الطبيعي، ولكن لا ينبغي أن نلحق جميع البدل بالمدّ الطبيعي، لأن

(١) كتاب الفارق بين رواية ورش وحفص ص ٢٢.

(٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي ص ٤١.

(٣) انظر: تقريب النشر في القراءات العشر ص ٥٢.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٦٤.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٦٤.

(٦) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٦٤.

(٧) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٦٤.

المد الطبيعي يمدُّ حركتين بينما البدل عند الأزرق عن ورش يمدُّه حركتين أو أربعاً أو ستاً. ثم أن الأزرق يسوي بين البدل والمدين المتصل والمنفصل في مقدار المدِّ نظراً إلى الأصل وهو وجود حرف مدِّ مجاور للهمز بغض النظر هل أن هذا الهمز متقدم أم متأخر؟، ويفرق بينهما إذا كان يقرأ بقصر البدل فإنه لم يعتد بالأصل وهو وجود الهمز. وجاء في كتاب (الفارق بين رواية ورش وحفص): (مدُّ البدل خاص بورش وله فيه الأوجه الثلاثة والمشهور عنه التوسط لأنه من رواية الأزرق) (١).

وينقسم البدل باعتبار أصل شرطه إلى قسمين (عند جميع القراء):

الأول: المد البدل الأصلي: هو ما كان أصل شرطه همزاً ممدوداً أبدل حرف مدِّ من جنس حركة ما قبله كما تقدم في الأمثلة السابقة.

الثاني: المد الشبيه بالبدل: وسمي شبيهاً بالبدل لأن حرف المد الواقع بعد الهمزة فيه ليس مبدلاً من الهمز كما في الأصلي. ولتقدم الهمز على حرف المد في الجملة نحو: ﴿لِيَلْفِي﴾، ﴿المستهزئين﴾، ﴿رؤوف﴾، ﴿رؤوس﴾، ﴿مئاب﴾، ﴿سوءات﴾.

(١) انظر: كتاب الفارق بين رواية ورش وحفص ص ٢٢.

وينقسم باعتبار ما يطرأ على سببه إلى أربعة أقسام (عند رواية ورش):

الأول: إذا كان الهمز محققاً - أي الهمزة ثابتة - كما في ﴿ءَامِنُوا﴾، ﴿نَأَى﴾، ﴿دَعَائِي﴾، ﴿المستهزئين﴾، ﴿أوثوا﴾، ﴿رؤوف﴾، ﴿متكئون﴾، ﴿لإيلاف﴾، ﴿بؤوساً﴾.

الثاني: أو مغيراً بالتسهيل كما في ﴿ءَامنتم﴾ في (الأعراف: ١٢٣)، و(طه: ٧١)، (الشعراء: ٤٩)، ﴿ءَاهتنا﴾ في (الزخرف: ٥٨)، ﴿جاء ءَال﴾ في (الحجر: ٦١)، و(القمر: ٤١).

الثالث: أو مغيراً بالبدل أي إبدالها ياءً كما في ﴿هؤلاء ءالهة﴾ في (الأنبياء: ٩٩)، و﴿مِن السَّمَاءِ ءاية﴾ في (الشعراء: ٤). فتقرأ ﴿هؤلاء يالهة﴾، ﴿مِن السَّمَاءِ ياية﴾.

الرابع: أو مغيراً بالنقل^(١) كما في ﴿الآخرة﴾، ﴿الإيمان﴾، ﴿الآن﴾، ﴿مَنْ ءامن﴾، ﴿ءادم﴾، ﴿إِنْ ءاباءهم﴾.

ويستثنى لورش من طريق الأزرق المفردات الآتية فتقرأ بالقصر فقط وهي:

١. إذا كان قبل همزة القطع ساكن صحيح نحو: ﴿مذؤوما﴾، ﴿مسئؤولا﴾.

٢. وإذا كان بعد همزة القطع همزة وصل عند الابتداء بها ﴿اثنوني﴾، ﴿وَأُتْمِن﴾ (البقرة: ٢٨٣).

٣. وإذا كان بعد همزة القطع ألف تنوين في الوقف ﴿نِداءاً﴾، ﴿مَءاءاً﴾، أو ياء مديّة كما في ﴿إِسْرَائِيل﴾...

الخ.

اختلافهم في تصنيف مد البدل:

اختلف العلماء في تصنيف مد البدل إلى رأيين:

الأول: أن مد البدل من المدود التي جاءت بسبب الهمز وهو ينسب إلى المد الفرعي، ولكنه ضعيف جداً، لتقدم السبب وهو الهمز على حرف المد. وهذا رأي كثير من العلماء كالمرصفي في هدايته حيث يقول: (فالهمز سبب لثلاثة أنواع منه وهي المد المتصل والمنفصل والبدل. فإن تقدم الهمز على حرف المد فهو المد البدل نحو ﴿ءَامنَّا بالله﴾ (البقرة: ١٣٦) وإن تأخر عنه وكان معه في كلمة واحدة فهو المد المتصل نحو ﴿مَا شَاءَ الله﴾ (الكهف: ٣٩) وإن انفصل عنه بأن كان حرف المد آخر الكلمة والهمز أول الثانية فهو المد المنفصل نحو ﴿ءَامنْتُ بِمَا أَنْزَلَ الله مِنْ كِتَابٍ﴾ (الشورى: ١٥) (٢).

وهو رأي الجمزوري أيضاً في منظومته:

(أَوْ قُدِّمَ الهمزُ على المَدِّ وَذَا..... بَدَلٍ كَرَامِنُوا) وَ(إِيمَانًا) حُدَا)

واعتبره الإمام ابن الجزري من المدود الجائزة كما في البيت (٦٩) وهذا لا يكون إلا في المد الفرعي حيث قال:

(وَأَلْمَدُّ لَأَزِمٌ وَوَأَجِبٌ أَتَى..... وَجَائِزٌ وَهُوَ قَصْرٌ تُبِنَا)

وكذلك ذكره صاحب (لآلئ البيان) في المد الفرعي، وغيرهم كثير.

(١) النقل: هو نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها مع حذفها.

(٢) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٢٧٩/١.

والثاني: لا علاقة له بالمد الفرعي، إنما هو يلحق بالمد الطبيعي وهو رأي الشيخ الدكتور أيمن سويد رشدي. وأما عن زيادة المد عليه عند الأزرق عن ورش فيقول: (إن لورش حالة خاصة به بالنسبة للزيادة عليه).

اجتماع البدل مع مد آخر أقوى منه:

معلوم أن البدل مرتبته تأتي بين المدود الأخيرة، وقد رتب صاحب (لآلئ البيان) المدود بقوله:

(أقوى المدود لازمٌ فما اتَّصَلَ فعارضٌ فذو انْفِصَالٍ فبدلٌ)

وعند اجتماعه مع مد آخر في حرف المد يقدم الأقوى بناءً على القاعدة العامة في اجتماع مدين في حرف المد.

قال الشيخ المرصفي: (ولا يجوز بحال تقديم مرتبة منها على الأخرى أو تأخير واحدة عن مكانها) (١).

وهذا الضعف في البدل يحتم على القارئ تقديم القوي عليه إذا اجتمعا في كلمة واحدة، كاجتماع اللازم والبدل في قوله

تعالى: ﴿ءَأَقْبِرَ﴾ في (المائدة: ٢) فقد اجتمع البدل واللازم فيقدم اللازم لأنه أقوى من البدل، وكذلك عند الوقف على

﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ فيقدم العارض على البدل لأن العارض أقوى من البدل، وكذلك كلمة ﴿بُرءَأَوًّا﴾ في (الممتحنة: ٤) فقد

اجتمع فيها سببان سبب المد البدل وهو الهمز المتقدم على حرف المد وسبب المد المتصل وهو الهمز الواقع بعد حرف

المد في كلمة وهنا يلغى سبب مد البدل لضعفه ويعمل بسبب المد المتصل لقوته عملاً بأقوى السببين كذلك، وكذلك

كلمة ﴿رَأَى أَيَدِيَهُمْ﴾ في (هود: ٧٠) عند الوصل فقد اجتمع هنا سببان للمد:

أحدهما: سبب المد البدل وهو تقدم الهمز على حرف المد.

وثانيهما: سبب المد المنفصل وهو الهمز الواقع بعد حرف المد في كلمة أخرى وهنا يلغى سبب المد البدل لضعفه

ويعمل بسبب المد المنفصل لقوته عملاً بأقوى السببين كذلك وأما عند الوقف على (رأى) فيتعين سبب مد البدل لا

غير..... وهكذا.

يقول الشيخ المرصفي: (القاعدة الثانية: إذا اجتمع سببان للمد الفرعي في كلمة واحدة فلا يخلو الأمر من أن يكون

أحدهما ضعيفاً والآخر قوياً وحينئذ يعمل بالسبب القوي ويلغى العمل بالسبب الضعيف وهذا أمر متفق عليه) (٢).

(١) انظر: المصدر نفسه ١/٣٥٠.

(٢) المصدر نفسه ١/٣٥١.

المطلب السابع:

اختلافهم في الحالات التي يسقط فيها المد الطبيعي

تعريف المدّ الطبيعي:

هو: الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلاّ به، ولا يتوقف على سبب من سببي المدّ السكون والهمز. قال الدكتور غانم قدوري: (ومعنى قولهم في تعريف المدّ الطبيعي بأنه الذي لا تقوم ذات الحرف إلاّ به: أي المقدار الذي يتحقق فيه حصول حرف المدّ، بأن يمتدّ مقدار حركتين، وكل زيادة على ذلك المقدار يخرج بالحرف من المدّ الطبيعي إلى المدّ الزائد)^(١).

المواضع التي يسقط فيها المد الطبيعي:

هناك مواضع في القرآن الكريم اتفق القراء على هدر المد الطبيعي - أي اسقاطه -، واختلفوا في مواضع أخرى، ولسقوط المدّ الطبيعي المواضع الآتية^(٢):

الموضع الأول: إذا جاء بعد حرف المدّ حرف ساكن في كلمتين:

اتفق القراء في هذا الموضع بسقوط المدّ الطبيعي وصلاً إذا جاء بعد حرف المدّ حرف ساكن ولا يكون ذلك إلاّ في كلمتين - أي يأتي حرف المدّ في كلمة والحرف الساكن في كلمة أخرى - نحو ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١١)، ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ (البقرة: ٢٤)، ﴿مَنْ نَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (البقرة: ٢٥) وفي القرآن الكريم كثير مما يشابهها، وسبب سقوط المدّ الطبيعي هو لالتقاء الساكنين.

الموضع الثاني: ألف (أنا) (أينما وقعت) في القرآن:

فهي تحذف وصلاً وتثبت وقفاً إلاّ في مواضع معينة هي:

١. إذا جاء بعدها همز نحو ﴿وَأَنَا أَوَّلُ﴾ في (الأنعام: ١٦٣) و(الأعراف: ١٤٣)، و﴿فَأَنَا أَوَّلُ﴾ في (الزخرف:

٨١)، و﴿أَنَا أُتْبِكُمْ﴾، و﴿أَنَا أَحْوَكُ﴾ في (يوسف: ٤٥ و ٦٩)، و﴿أَنَا أَكْثَرُ﴾، و﴿أَنَا أَقْلُ﴾ في (الكهف: ٣٤

و ٣٩)، و﴿أَنَا أَدْعُوكُمْ﴾ في (غافر: ٤٢). قرأها نافع، وأبو جعفر بإثبات ألف (أنا) وصلاً ووقفاً، ولا يخفى أن

لهما المدّ المنفصل وكل حسب منهجه. وقرأها الباقون بحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً.

٢. إذا جاء بعدها (إلا) نحو ﴿أَنَا إِلَّا﴾ في (الأعراف: ١٨٨)، وفي (الشعراء: ١١٥)، وفي (الأحقاف): قرأها قالون

عن نافع بوجهين:

الأول: بإثبات الألف في (أنا) وصلاً ووقفاً فيكون المدّ منفصلاً وهو على أصله في المدّ المنفصل.

(١) الميسر في علم التجويد ص ١١٤.

(٢) انظر: كتابنا إمعان النظر في مناهج القراء العشر وروايتهم وطرقهم في المد والقصر ص ٤٦.

والثاني: حذفها وصلأ وإثباتها وقفأ. وقرأها الباقون بالحذف وصلأ وإثباتها وقفأ.

والموضع الثالث: ألف ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ في (الكهف: ٣٨):

قرأها ابن عامر، وأبو جعفر، ورويس عن يعقوب بإثبات الألف بعد النون وصلأ. وقرأها الباقون بحذفها وصلأ وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح عن يعقوب، وخلف العاشر. وأجمعوا على إثباتها وقفأ اتباعاً للرسم.

والموضع الرابع: ألف ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ في (الأحزاب: ١٠ و ٦٦ و ٦٧):

قرأها نافع، وابن عامر، وشعبة عن عاصم، وأبو جعفر بإثبات الألف وصلأ ووقفأ. وقرأها حمزة، وأبو عمرو، ويعقوب بحذف الألف وصلأ ووقفأ. وقرأها الباقون بحذفها وصلأ وإثباتها وقفأ وهم ابن كثير، والكسائي، وحفص، وخلف العاشر.

والموضع الخامس: ألف ﴿قَوَارِيرَا • قَوَارِيرَا﴾ في (الإنسان: ١٥):

قرأها نافع، وشعبة، والكسائي، وأبو جعفر بالتنوين وصلأ فيهما (قواريراً قواريراً)، وبإبدالهما ألفاً وقفأ على العوض فتمدُّ بمقدار حركتين. وقرأها ابن كثير، وخلف العاشر بالتنوين في الأولى وبتكره في الثانية وصلأ، ووقفأ على الأولى بالألف على العوض، وعلى الثانية بحذفها مع إسكان الراء. وقرأها أبو عمرو، وابن عامر، وروح، وحفص بترك التنوين فيهما وصلأ، ووقفوا على الأولى بالألف وعلى الثانية بحذفها مع إسكان الراء إلا هشاماً عن ابن عامر وقف على الثانية بالألف أيضاً، ومن وقف فله فيها مدُّ العوض. وقرأها حمزة، ورويس بترك التنوين فيهما وإذا وقفا حذف الألف فيهما مع إسكان الراء.

والموضع السادس: ألف ﴿سَلَا سِلَا﴾ في (الإنسان: ٤): ففيها وجهان للقراء:

الأول: الإثبات.

والثاني: الحذف بإسكان اللام (سلاسل).

فمذاهبهم فيها: فقد قرأها نافع، وهشام، وشعبة، والكسائي، وأبو جعفر بالتنوين فيها وصلأ، وبإبدالها ألفاً وقفأ. وقرأها الباقون بحذف التنوين وصلأ. واختلفوا في قراتتها وقفأ: فأبو عمرو، وروح عليها بالألف. وحمزة وقنبل، ورويس، وخلف العاشر وقفوا عليها من غير ألف مع إسكان اللام. ولحفص، والبزي، وابن ذكوان وجهان:

الأول: كأبي عمرو وروح بالألف.

والثاني: كحمزة ومن معه من غير ألف مع إسكان اللام.

المبحث السادس

المساكن في بعض المختلف من أحكام الراء

وفيه مطلبين هما:

- اختلافهم في الراءات التي تقرأ بوجهين
- قراءة الراء بالتفخيم إذا كانت الكسرة قبلها أصلية منفصلة

المطلب الأول:

اختلافهم في الراءات التي تقرأ بوجهين

اختلف أهل الأداء بقراءة الراء بوجهين التفخيم والترقيق في بعض مفردات القرآن الكريم، وهي ﴿فِرْقٌ﴾، و﴿مَصْرٌ﴾، و﴿فَطْرٌ﴾، و﴿وَنَدْرٌ﴾، و﴿يَسْرٌ﴾، و﴿أَنْ أَسْرٌ﴾، و﴿فَأَسْرٌ﴾، و﴿الْمَرْءُ﴾، و﴿فِرْقَةٌ﴾، وكذلك اختلفوا في الراءات المفتوحة والمضمومة قبلها كسر أو ياء ساكنة من طريق الأزرق عن ورش عن نافع المدني. وتفصيل هذين الخلافين:

الأول: اختلافهم في قراءة راء بعض المفردات بوجهين:

أولاً - اختلافهم في قراءة راء ﴿فِرْقٌ﴾:

اختلف القراء في قراءة راء ﴿فِرْقٌ﴾: من قوله تعالى في سورة الشعراء الآية (٦٣) ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾. قال ابن الجزري في النشر (رحمه الله): (وَاحْتَلَفُوا فِي ﴿فِرْقٍ﴾ مِنْ سُورَةِ الشُّعْرَاءِ مِنْ أَجْلِ كَسْرِ حَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ، وَهُوَ الْقَافُ؛ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُعَارِبَةِ، وَالْمِصْرِيِّينَ إِلَى تَرْقِيقِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ فِي (التَّبَصُّرَةِ)، وَ(الْهَدَايَةِ)، وَ(الْهَادِي)، وَ(الْكَافِي)، وَ(التَّجْرِيدِ)، وَعَیْرِهَا. وَذَهَبَ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى التَّفْخِيمِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ نَصِّ (التَّيْسِيرِ) وَظَاهِرِ (الْعُنُونِ) وَ(التَّلْخِصَيْنِ)، وَعَیْرِهَا. وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ صَاحِبُ (جَامِعِ الْبَيَانِ)، وَ(الشَّاطِئِيَّةِ)، وَ(الإِعْلَانِ)، وَعَیْرِهَا. وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ إِلَّا أَنَّ النُّصُوصَ مُتَوَاتِرَةٌ عَلَى التَّرْقِيقِ، وَحَكَى عَيْرٌ وَاحِدٌ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعَ، وَذَكَرَ الدَّانِي فِي غَيْرِ

(التيسير)، و(الجامع)، أن من الناس من يُفحّم راء ﴿فَزِقٍ﴾ من أجل حَرْفِ الاستِعْلَاءِ قَالَ: وَالْمَأْخُودُ بِهِ التَّرْقِيقُ لِأَنَّ حَرْفَ الاستِعْلَاءِ قَدْ انْكَسَرَتْ صَوْلَتُهُ لِتَحْرِيكِه بِالْكَسْرِ انْتَهَى^(١).

وقال المرصفي: (أما إذا كان حرف الاستعلاء الذي بعد الراء مكسوراً ففي الراء خلاف بين أهل الأداء، فقال الجمهور بالترقيق. وقال بعضهم بالتفخيم وهذا في كلمة فرق في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ (الشعراء: ٦٣) فمن فخم نظر إلى وجود حرف الاستعلاء بعد الراء على القاعدة السابقة ومن رقق نظر إلى كسر حرف الاستعلاء لأنه لما انكسر ضعفت قوته وصارت الراء متوسطة بين كسرين. وإلى هذا الخلاف أشار الحافظ ابن الجزري بقوله في المقدمة الجزرية: والخلف في فرقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ..... وقوله لكسر يوجد، أي في القاف: الوجهان صحيحان مقروء بهما لكل القراء غير أن الترقيق هو المشهور والمقدم في الأداء وحكى غير واحد لإجماع عليه كما في النشر وغيث النفع^(٢). وإلى ترجيح الترقيق في هذه الكلمات يشير صاحب كتاب (لآلئ البيان) بقوله: (..... ورق فرق أعلى)^(٣).

والذي يظهر من نص الإمام ابن الجزري المتقدم أن سبب تفخيم راء ﴿فَزِقٍ﴾ هو الإعتداد بحرف الاستعلاء مهما كانت مرتبته، والذي يقرأه بالترقيق لم يعتد به لإنكساره وهي أضعف مراتب الاستعلاء، والوجهان صحيحان لجميع القراء بأيهما قرأ القارئ فهو صحيح. ولكن الترقيق هو المقدم.

وأما وقفاً فيقرأ بتفخيم الراء فيها، لأن مرتبة حرف الاستعلاء ستكون الرابعة وهي السكون.

ثانياً - اختلافهم في قراءة راء ﴿مِصْرٍ﴾ و﴿الْقَطْرِ﴾:

اختلف القراء في قراءة راء ﴿مِصْرٍ﴾ غير المنون في سورة يوسف من الآيتين (٢١) و (٩٩)، والزخرف الآية (٥١). وراء ﴿الْقَطْرِ﴾ في سورة سبأ الآية (١٢).

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي عن راء ﴿مِصْرٍ﴾: (لا خلاف في تفخيم الراء وصلماً، وأما في الوقف ففيه التفخيم والترقيق والأول أقوى)^(٤).

وقال عن راء ﴿الْقَطْرِ﴾: (اتفق على ترقيق رائه وصلماً واختلف فيه وقفاً كالوقف على (مصر) فأخذ بالتفخيم جماعة نظراً لحرف الاستعلاء وأخذ بالترقيق آخرون في النشر التفخيم في (مصر) والترقيق في (القطر) نظراً للوصل وعملاً بالأصل)^(٥).

والساكن قبل الراء في ﴿مِصْرٍ﴾، و﴿الْقَطْرِ﴾ يطلق عليه بـ (الساكن الحصين)، لأنه حرف استعلاء، وسبب قراءتهما بالتفخيم نظراً للاعتداد بحرف الاستعلاء قبلهما، وسبب قراءتهما بالترقيق لعدم الاعتداد به، وسبب تقديم التفخيم على الترقيق في (مصر) يرجع إلى أصله وصلماً فهو منصوب بالفتحة، وتقديم الترقيق في (القطر) يرجع إلى أصله وصلماً فهو مجرور بالإضافة وعلامته الكسرة.

(١) النشر في القراءات العشر ١٠٣/٢.

(٢) هداية القاري في تجويد كلام الباري ص ١٢٣.

(٣) غاية المرید في علم التجويد ص ١٦٤.

(٤) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٣١٢.

(٥) المصدر نفسه ص ٤٨٩.

ولهذا كله قال الشيخ المرصفي في شأنهما: (التنبية الثاني: إذا تخلل بين الراء الموقوف عليها وبين الكسر الذي قبلها ساكن حصين ونعني به الصاد والطاء من حروف الاستعلاء وذلك من لفظ ﴿مَصْرٌ﴾ (يوسف: ٢١) غير المنون حيث وقع في التنزيل ولفظ ﴿الْقَطْرِ﴾ (سبأ: ١٢) ففي الراء خلاف بين أهل الأداء. فمنهم من فخم لكون الحاجر حرف استعلاء معتداً به ومنهم من رقق ولم يعتد بالحاجر الحصين وجعله كغير الحصين مثل ﴿الشَّعْرِ﴾ (يس: ٦٩) واختار الحافظ ابن الجزري التفخيم في ﴿مَصْرٌ﴾ والترقيق في ﴿الْقَطْرِ﴾ نظراً لحال الوصل وعملاً بالأصل أي أن الراء في ﴿مَصْرٌ﴾ مفتوحة في الوصل مفخمة. وفي ﴿الْقَطْرِ﴾ مكسورة في الوصل مرققة. وهذا هو المعمول عليه والمأخوذ به^(١).

ثالثاً - اختلافهم في راءات ﴿وَنُذِرٌ﴾ و ﴿يَسِرٌ﴾ وما شابههما:

اختلف القراء في قراءة الراءات الساكنة للوقف المتحركة في الوصل بالترقيق والتفخيم والأول هو الأرجح والمقدم. وهي الراءات المكسورة التي بعدها ياء محذوفة للتخفيف المنحصرة بكلمة ﴿وَنُذِرٌ﴾ في ستة مواضع المسبوقة بالواو في القمر (١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩)، وكلمة ﴿يَسِرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرٌ﴾ من سورة الفجر الآية (٤). فمن رقق نظر إلى الأصل وهو الياء المحذوفة للتخفيف وأجرى الوقف مجرى الوصل. ومن فخم لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل واعتد بالعارض وهو الوقف بسكون الراء وحذف الياء وفتح ما قبل الراء في ﴿يَسِرٌ﴾ ولضمه في ﴿وَنُذِرٌ﴾ إذ كل هذا موجب للتفخيم.

ومعلوم أن القارئ يعقوب البصري (رحمه الله) أثبت الياء فيهما وصلاً ووقفاً وبهذا فإنه يقرأ بترقيق الراء فيهما فقط.

ويلحق بهذه الراءات في إجراء الوجهين وفقاً مع ترجيح الترقيق في الراء من كلمتي ﴿أَنْ أَسِرٌ﴾ في (طه: ٧٧)، و(الشعراء: ٥٢)، و﴿فَأَسِرٌ﴾ في (هود: ٨١)، و(الحجر: ٦٥)، و(الدخان: ٢٣) إذ أن بعد الراء فيهما ياء محذوفة للبناء. قال ابن الجزري: (واختلّفوا في: ﴿فَأَسِرٌ بِأَهْلِكَ﴾ هُنَا، وَالْحِجْرِ، وَفِي الدُّخَانِ ﴿فَأَسِرٌ بِعِبَادِي﴾، وَفِي طه وَالشُّعْرَاءِ ﴿أَنْ أَسِرٌ﴾ فَقَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ، وَابْنُ كَثِيرٍ بِوَصْلِ الْأَلْفِ فِي الْخُمْسَةِ وَيَكْسِرُونَ التَّوْنَ مِنْ (أَنْ) لِلْسَّاكِنِينَ وَصَلًا وَيَبْتَدِئُونَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ مَفْتُوحَةً، وَهُمْ فِي السَّكْتِ وَالْوَقْفِ عَلَى أُصُولِهِمْ^(٢). وتفصيل كلام ابن الجزري بما يأتي:

١. ﴿فَأَسِرٌ﴾ في (هود: ٨١)، و(الحجر: ٦٥)، و(الدخان: ٢٣): قرأها نافع وأبو جعفر وابن كثير بهمزة وصل فتسقط في حالة الدرج وحينئذ يصير النطق بسين ساكنة بعد الفاء (فاسِر). وقرأها الباقون بهمزة قطع مفتوحة بعد الفاء ويجوز على كلتا القراءتين تفخيم الراء وقرقيها في الوقف.

٢. ﴿أَنْ أَسِرٌ﴾ في (طه: ٧٧)، و(الشعراء: ٥٢): قرأها نافع وأبو جعفر وابن كثير بوصل الهمزة وكسر النون من (أن) في الوصل للساكين (أن اسِر). فإذا وقفوا على (أن) ابتدؤوا بهمزة مكسورة (اسِر). والباقون بقطع الهمزة مفتوحة في الحالين مع إسكان النون، كذلك ومن قرأ بوصل الهمزة رقق الراء ووقفاً، ومن قرأ بقطعها كان له التفخيم والترقيق^(٣).

(١) هداية القاري إلى تجويد كتاب الباري ١/١٣١.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٢٠٩.

(٣) ينظر: البدور الزاهرة للقاضي ص ٣٨٧، وهداية القاري إلى تجويد كتاب الباري ١/١٣٢.

رابعاً - اختلافهم في راء ﴿الْمَرْءِ﴾:

اختلف القراء في قراءة راء ﴿الْمَرْءِ﴾ من قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْجِهِ﴾ في (البقرة: ١٠٢)، ﴿وَالْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ في (الأنفال: ٢٤)، فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره، وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين، وهو مذهب أبي بكر الأذفوني وأبي القاسم بن الفحام وزكريا بن يحيى ومحمد بن خيرون وأبي علي بن بليمة وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في (جامع البيان) و(التبصرة) و(الكافي)، إلا أنه قال في (التبصرة): (إن المشهور عن ورش الترقيق)، وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن، وقال الحصري: (ولا تُقْرَأُ رَا الْمَرْءِ إِلَّا رَقِيمَةً... لَدَى سُورَةِ الْأَنْفَالِ أَوْ قِصَّةِ السِّحْرِ، وقال الداني: (وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره يروون عن قرائتهم ترقيق الراء في قوله ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ حيث وقع من أجل جرة الهمزة)، وقال: (وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت) (١).

قال ابن الجزري: (وَالْتَفْخِيمُ هُوَ الْأَصْحُّ وَالْقِيَاسُ لُورْشٍ، وَجَمِيعُ الْقُرَّاءِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكَرْ فِي (الشَّاطِئِيَّةِ)، و(التَّيْسِيرِ)، و(الْكَافِي)، و(الْهَادِي)، و(الْهَدَايَةِ)، وَسَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ سِوَاهُ وَأَجْمَعُوا عَلَى تَفْخِيمِ تَرْمِيهِمْ، وَفِي السَّرْدِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ وَنَحْوِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْءِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ) (٢).

وبالتفخيم قرأنا على مشايخنا وهو الأصح والمقدم لورش وغيره من القراء. والله أعلم وأجل.

خامساً - اختلافهم في قراءة راء ﴿فِرْقَةٍ﴾:

اختلف في إجراء الوجهين للكسائي وفقاً إذا أمال هاء التانيث في قراءة راء ﴿فِرْقَةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٢)، فقد قرأت بالتفخيم لجميع القراء لوقوع حرف الاستعلاء بعد الراء إلا لمن أمال هاء التانيث وفقاً وهو الكسائي فيجوز له الوجهين الترقيق والتفخيم.

قال ابن الجزري: (إِجْرَاءُ الْوَجْهَيْنِ فِي فِرْقَةٍ حَالَةَ الْوُفْقِ لِمَنْ أَمَالَ هَاءَ التَّانِيثِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهَا نَصًّا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ) (٣).

وقال الشيخ عبد الفتاح القاضي: (لا خلاف بين العشرة في تفخيم راءه لوقوع حرف الاستعلاء بعده فلو وقف عليه للكسائي فإن فتح ما قبل هاء التانيث فخم الراء حتماً كسائر القراء. وأما إن أمال، فالظاهر جواز التفخيم والترقيق. قال في النشر: القياس إجراء الترقيق والتفخيم في الراء لمن أمال هاء التانيث، ولا أعلم فيه نصاً. انتهى. ويظهر أنه قاسه على فرق بالشعراء) (٤).

الثاني: اختلافهم في الراء المفتوحة والمضمومة المسبوقتان بكسر أو ياء من طريق الأزرق عن ورش:

(١) المصدر نفسه ١٠٢/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه ١٠٤/٢.

(٤) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٢٦٣.

قال ابن الجزري في منظومته باب الرءات (١):

(وَالرَّاءُ عَن سَكُونِ يَاءٍ رَقِيقٍ... أَوْ كَسْرَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ لِلأَزْرَقِ
وَأَمَّ يَرِ السَّاكِنِ فَصَلًا غَيْرَ طَا... وَالصَّادِ وَالْقَافِ عَلَيَّ مَا اشْتَرَطَا
وَرَفَّقَنُ بِشَرِّرٍ لِلأَكْثَرِ... وَالأَعْجَمِيِّ فَجَمَّ مَعَ المُكْرَرِ
وَنَحَوُ سِتْرًا غَيْرَ صَهْرًا فِي الأَتَمِّ... وَخُلْفُ حَيْرَانَ وَذِكْرُكَ إِمَّ
وَزْدُ وَحَدْرُكُمْ مِرَاءً وَافْتِرًا... تَنْتَصِرَانِ سَاحِرَانِ طَهْرًا
عَشِيرَةُ التَّوْبَةِ مَعَ سِرَاعًا... وَمَعَ ذِرَاعِيهِ فُقُلُ ذِرَاعَا
إِجْرَامِ كَيْبَرُهُ لَعِبْرَةٌ وَجَلَّ... تَفْخِيمُ مَا نُونَ عَنْهُ إِنْ وَصَلَن
كَشَاكِرًا حَيْرًا حَيْرًا حَضِرًا... وَحَصِرَتْ كَذَاكَ بَعْضُ ذِكْرًا
كَذَاكَ ذَاتِ الضَّمِّ رَفَقِي فِي الأَصْحِ... وَالخُلْفُ فِي كَيْبَرٍ وَعِشْرُونَ وَضَحْ)
والتفصيل كما يأتي:

أولاً - الرء المفتوحة قبلها كسر أو ياء ساكنة:

قال ابن الجزري في الرء المفتوحة: (وَأَجْمَعُوا عَلَيَّ تَفْخِيمَهَا فِي هَذِهِ الأَقْسَامِ كُلِّهَا إِلَّا أَنْ تَفْعَ بَعْدَ كَسْرَةٍ، أَوْ يَاءٍ سَاكِنَةٍ
وَالرَّاءُ مَعَ ذَلِكَ وَسَطَ كَلِمَةٍ، أَوْ آخِرَهَا فَإِنَّ الأَزْرَقَ لَهُ فِيهَا مَذْهَبٌ خَالَفَ سَائِرَ القُرَّاءِ، وَهُوَ التَّرْقِيقُ مُطْلَقًا وَاسْتِثْنَى مِنْ ذَلِكَ
أَصْلَيْنِ: الأَوَّلُ: أَنْ لَا يَفْعَ بَعْدَ الرَّاءِ حَرْفٌ اسْتِعْلَاءً فَمَتَى وَقَعَ بَعْدَ الرَّاءِ حَرْفٌ اسْتِعْلَاءً فَإِنَّهُ يُفْحِمُهَا كَسَائِرِ القُرَّاءِ وَوَقَعَ ذَلِكَ
بَعْدَ المُتَوَسِّطَةِ فِي أَرْبَعَةِ الأَفْظِ، وَهِيَ ﴿صِرَاطٌ﴾ كَيْفَ جَاءَ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، مُنَوَّنًا وَغَيْرَ مُنَوَّنٍ؛ نَحْوُ هَذَا صِرَاطُ عَلِيٍّ،
أَهْدِنَا الصِّرَاطَ، إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا، وَ (فِرَاقُ) وَهُوَ فِي الكَهْفِ وَالْقِيَامَةِ. الثَّانِي: إِنْ تَكَرَّرَ الرَّاءُ
بَعْدَ وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ ﴿ضِرَارًا﴾، وَ ﴿فِرَارًا﴾، وَ ﴿الْفِرَارُ﴾ (٢).

ويرقق ورش الرء إذا جاءت بين الكسرة وبين الرء ساكن ولكن بشروط أربعة ذكرها ابن الجزري وهي:

الأول: أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء وذلك في أربعة أحرف؛ في الصاد في قوله تعالى: ﴿إِصْرًا﴾ في (البقرة: ٢٨٦)، و ﴿صِرْهُمُ﴾ في (الأعراف: ١٥٧)، و ﴿مِصْرًا﴾ منوناً في (البقرة: ٦١)، وغير منون موضع في (يونس: ٨٧)، وموضعان في (يوسف: ٢١ و ٩٩). وموضع في (الزخرف: ٥١). وفي الطاء موضع ﴿قِطْرًا﴾ في (الكهف: ٩٦)، و ﴿فِطْرَتِ اللَّهِ﴾ في (الروم: ٣٠). وفي القاف موضع ﴿وَفَرًا﴾ في (الذاريات: ٧) فقد فخمها الأزرق بلا خلاف في هذه المواضع الثلاثة. والخاء في ﴿إِخْرَاجٍ﴾ حيث وقع ولم يعتبره حاجزاً وأجراه مجرى الحروف الأخرى فرقق الرء من غير خلاف.

والثاني: أن لا يأتي بعده حرف استعلاء كما في حرفين ﴿إِعْرَاضًا﴾ في (النساء: ١٢٨)، و ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ في (الأنعام: ٣٥)، والخلاف وقع في حرف ﴿الإِشْرَاقِ﴾ في (ص: ١٨) من أجل كسر القاف.

(١) المقدمة الجزرية في تجويد الآيات القرآنية لابن الجزري الأبيات من (٣٣١) إلى (٣٣٩).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٩٢/٢.

والثالث: أن لا يتكرر الراء في الكلمة كما في ﴿مِدْرَارًا﴾ و ﴿إِسْرَارًا﴾ فإن تكرر فإنه يفخمها.
والرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية نحو ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، و ﴿عِمْرَانَ﴾، و ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ فلا خلاف في تفخيم الراء.

اختلاف الرواة عن الأزرق بين التفخيم والترقيق:

اختلف الرواة عن الأزرق بين التفخيم والترقيق في:

المنون: فذهب بعضهم إلى عدم استثنائه مطلقاً مهما كان وزنه، وسواء كان بعد كسرة مجاورة في ثمانية عشر حرفاً وهي: شَاكِرًا، وَسَامِرًا، وَصَابِرًا، وَنَاصِرًا، وَخَاضِرًا، وَطَاهِرًا، وَغَافِرًا، وَطَائِرًا، وَفَاجِرًا، وَمُدْبِرًا، وَمُبْصِرًا، وَمُهَاجِرًا، وَمُعْبِرًا، وَمُبَشِّرًا، وَمُنْتَصِرًا، وَمُقْتَدِرًا، وَخَضِرًا، وَغَافِرًا.

أو مفصولة بساكن صحيح مظهر أو مدغم في ثمانية أحرف وهي ذِكْرًا، وَسِتْرًا، وَوَزْرًا، وَأَمْرًا، وَحِجْرًا، وَصَهْرًا، وَمُسْتَقْرًا، وَسِرًّا.

أو بعد ياء ساكنة سواء أكانت ياء لينية وهي ثلاثة أحرف حَيَّرًا، وَطَيَّرًا، وَسَيَّرًا، أم حرف مد ولين منه ما يكون على وزن (فعليلًا) وجملته اثنان وعشرون حرفاً وهي قَلْبِيرًا، وَخَبِيرًا، وَبَصِيرًا، وَكَبِيرًا، وَكَثِيرًا، وَبَشِيرًا، وَنَدِيرًا، وَصَغِيرًا، وَوَزِيرًا، وَعَسِيرًا، وَحَرِيرًا، وَأَسِيرًا. ومنه ما يكون على غير ذلك وجملته ثلاثة عشر حرفاً وهي: تَقْدِيرًا، وَتَطْهِيرًا، وَتَكْبِيرًا، وَتَبْدِيرًا، وَتَدْمِيرًا، وَتَنْبِيرًا، وَتَفْسِيرًا، وَقَوَارِيرًا، وَقَمَطِيرًا، وَزَمْهَرِيرًا، وَمُنِيرًا، وَمُسْتَطِيرًا؛ فرفقوا ذلك كله وصلاً ووقفاً كغيرها من المرقق وهو مذهب صاحب (العنوان) وشيخه صاحب (المجتبى)، وابن غلبون في (التذكرة)، وأبي معشر صاحب (التلخيص) وآخرين، وهو أحد الوجهين في (الكافي)، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو القياس. وذهب آخرون إلى تفخيم الراء فيها من أجل التنوين ولم يستثنوا من ذلك شيئاً وهو مذهب أبي طاهر ابن هاشم، وأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله، وأبي القاسم الهذلي وغيرهم، وحكاه الداني عن أبي طاهر وعبد المنعم وجماعة.

وذهب الجمهور إلى استثناء ما كان بعد ساكن صحيح مظهر كما في الكلمات الست ذِكْرًا، وَسِتْرًا، وَوَزْرًا، وَأَمْرًا، وَحِجْرًا، وَصَهْرًا، ولم يستثنوا المدغم سِرًّا وَمُسْتَقْرًا.

قال ابن الجزري: (مَنْ حَيْثُ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ فِي الْإِدْعَامِ كَحَرْفٍ وَاحِدٍ، إِذِ اللَّسَانُ يَرْتَفِعُ بِهِمَا اِزْتِفَاعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ، وَلَا فُرْجَةٍ، فَكَأَنَّ الْكُسْرَةَ قَدْ وُلِيَتْ الرَّاءَ فِي ذَلِكَ) ^(١). وهذا هو مذهب الداني وشيخه أبي الفتح والخافاني، وبه قرأ عليهما، وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان وأبي العباس المهدي، ابن شريح، ابن بليمة، ومكي بن أبي طالب، وابن الفحام، والشاطبي وغيرهم. ورقق صَهْرًا ابن شريح، والمهدي، وابن سفيان، وابن الفحام. وقرأه بالتفخيم الداني وابن بليمة والشاطبي. وذكر الوجهين مكي بن أبي طالب. وذهب آخرون إلى ترقيق كل منون ولم يستثنوا (ذكرًا) وبابه ومنهم طاهر بن غلبون وغيره، وبه قرأ الداني عليه.

وأجمعوا على استثناء ترقيق الراء في مِصْرًا، وَإِصْرًا، وَقِطْرًا، وَوَزْرًا، وَوَقْرًا من أجل حرف الاستعلاء.

اختلافهم في ما فصل بالساكن الصحيح:

(١) المصدر نفسه ٩٣/٢.

وأما ما فصل بالساكن الصحيح فقد اختلف أهل الأداء، فذهب بعضهم إلى ترقيق الراء وصلماً ووقفاً سواء كان بعد ياء ساكنة نحو حَيِّرًا، وَبَصِيرًا، وَحَيِّرًا وسائر أوزانه، أو بعد كسرة مجاورة نحو شَاكِرًا، وَحَضِرًا وبابه. وهو مذهب الداني وشيخه أبي الفتح وابن خاقان، وبه قرأ عليهما، وهو أيضاً مذهب أبي علي بن بليمة، وابن الفحام، والشاطبي وغيرهم، وهو أحد الوجهين في (الكافي) و(التبصرة).

وذهب آخرون إلى تفخيمه وصلماً من أجل التنوين، وبالترقيق وقفاً كابن سفيان، والمهدوي، وهو الوجه الثاني في الكافي، وفي (التجريد) في أحد الوجهين في الوقف، وانفرد مكّي في (التبصرة) في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه (فعيلاً) في الوقف وتفخيمه في الوصل.

اختلاف القرء بين الترقيق والتفخيم في ألفاظ مخصوصة:

وأما الألفاظ المخصوصة فهي:

١. الراء في قوله تعالى ﴿إِزْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ في (الفجر: ٧). فقد ذهب إلى ترقيق الراء فيها بسبب الكسرة قبلها ابن غلبون وأبو الطاهر صاحب (العنوان)، وصاحب (المجتبى)، ومكي بن أبي طالب، وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون. وذهب الباقر إلى تفخيمها بسبب العجمة، وهو الذي في (التيشير) و(الكافي) و(الهداية) و(الهادي) و(التجريد) و(التلخيص) و(الشاطبية).

قال ابن الجزري: (وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مِنْ أَجْلِ الْخِلَافِ فِي عُجْمَتِهَا) ^(١). وذكرهما الداني أيضاً في (جامع البيان).

٢. الراء في قوله تعالى ﴿سِرَاعًا﴾ (المعارج: ٤٣)، و﴿ذِرَاعًا﴾ (الحاقة: ٣٢)، و﴿ذِرَاعِيهِ﴾ (الكهف: ١٨): فقد قرأها بالتفخيم من أجل العين صاحب (العنوان)، وشيخه طاهر بن غلبون، وابن شريح، وأبو معشر الطبري، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وقرأها بالترقيق من أجل الكسرة الداني في (التيشير)، ومكي في (التبصرة)، وصاحب (الهداية)، و(الهادي)، و(التجريد)، و(الشاطبية)، وبه قرأ الداني على فارس والخاقاني. وذكر الوجهين ابن بليمة، والداني في جامعه.

٣. الراء في قوله تعالى: ﴿فَتِرَاءً عَلَيْهِ﴾، و﴿فَتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ (الأنعام ١٣٩ و ١٤٠)، و﴿مِرَاءً﴾ (الكهف: ٢٢) فقد قرأها بالتفخيم ابن غلبون صاحب (التذكرة)، وابن بليمة صاحب (تلخيص العبارات)، وأبو معشر صاحب (التلخيص)، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وقرأها الآخرون بالترقيق من أجل الكسرة، وذكر الداني الوجهين في (جامع البيان).

٤. الراء في قوله تعالى ﴿أَسَاجِرَانَ﴾ (طه: ٦٣)، و﴿نَنْتَصِرَانِ﴾ (الرحمن: ٣٥)، و﴿طَهْرًا﴾ (البقرة: ١٢٥): فقد قرأها بالتفخيم من أجل ألف التثنية أبو معشر الطبري، وابن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه. وقرأها بالترقيق الآخرون من أجل الكسرة، والوجهان في (جامع البيان).

(١) المصدر نفسه ٩٦/٢.

٥. الرء في قوله تعالى ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ (التوبة: ٢٤): فقد قرأها بالتفخيم المهدوي، وابن سفيان، وصاحب (التجريد)، وابن خاقان، ونص عليه كذلك إسماعيل النخاس قال الداني: (وَبَدَلِكَ قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ). ورواه أيضاً عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه، قال: (وَأَقْرَأْنِيهِ غَيْرُهُ بِالْإِمَالَةِ قِيَاسًا عَلَى نَظَائِرِهِ). وقرأها بالترقيق صاحب (العنوان)، وصاحب (التذكرة)، وأبو معشر في (التلخيص). وقطع به في التيسير فخرج عن طريقه فيه. والوجهان جميعاً في (جامع البيان)، و(الكافي)، و(الهداية)، و(التبصرة)، و(تلخيص العبارات)، و(الشاطبية).
٦. الرء في قوله تعالى ﴿وَزَكَرَكَ﴾، ﴿ذَكَرَكَ﴾ في (الإشراق ٢ و ٤): فقد قرأها بالتفخيم مكّي، وصاحب (التجريد)، والمدوي، وابن سفيان، وأبو الفتح فارس، وآخرون من أجل تناسب الآيات. وقرأها بالترقيق الآخرون على القياس. والوجهان في (التذكرة) و(التلخيصين)، و(الكافي). وقال: (إن التفخيم فيهما أكثر). وحكى الوجهين الداني في (الجامع). وقال: (إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح). واختار الترقيق.
٧. الرء في قوله تعالى ﴿وَزُرْ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤) و(الإسراء: ١٥) و(فاطر: ١٨) و(الزمر: ٧) و(النجم: ٣٨): فقد قرأها بالتفخيم مكّي بن أبي طالب، وفارس بن أحمد، وصاحب (الهداية)، و(الهادي)، و(التجريد)، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وذكر الوجهين الداني في (الجامع). وقرأها بالترقيق الآخرون على القياس.
٨. الرء في قوله تعالى ﴿إِجْرَامِي﴾ (هود: ٣٥): فقد قرأها بالتفخيم صاحب (التجريد)، وهو أحد الوجهين في (التبصرة)، و(الكافي). وقرأها بالترقيق الآخرون، ومكّي، وابن شريح في الوجه الآخر، وقال: (إن ترقيقها أكثر).
٩. الرء في قوله تعالى ﴿حَدْرُكُمْ﴾ (النساء: ٧١ و ١٠٢): فقد قرأها بالتفخيم مكّي، وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب (التجريد)، وقرأها بالترقيق الآخرون وهو القياس.
١٠. الرء في قوله تعالى ﴿لَعِبْرَةً﴾ (آل عمران: ١٣) و(النحل: ٦٦) و(المؤمنون: ٢١) و(النور: ٤٤) و(النازعات: ٢٦). وقوله ﴿كِبْرَةٌ﴾ (النور: ١١): فقد قرأها بالتفخيم صاحب (التبصرة)، و(التجريد)، و(الهداية)، و(الهادي). وقرأها الآخرون بالترقيق.
١١. الرء في قوله تعالى ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ (ص: ١٨): فقد قرأها بالترقيق صاحب (العنوان)، وشيخه عبد الجبار من أجل كسر حرف الاستعلاء بعده، وهو أحد الوجهين في (التذكرة)، و(تلخيص أبي معشر)، والداني في (جامع البيان)، وبه قرأ على ابن غلبون، وهو القياس. وقرأها بالتفخيم الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً وهو القياس.
١٢. الرء في قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: ٩٠): قرأها بالتفخيم وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب (التجريد)، و(الهداية)، و(الهادي). وقرأها بالترقيق الآخرون وصلاً ووقفاً، والوجهان في (جامع البيان)، قال: (وَلَا خِلَافَ فِي تَرْقِيقِهَا وَقْفًا). وانفرد صاحب (الهداية) بتفخيمها أيضاً وقفاً في أحد الوجهين. والأصح الترقيق في الحالين، ولا اعتبار لحرف الاستعلاء بسبب انفصاله ولإجماع على ترقيق ﴿الذِّكْرُ صَفْحًا﴾ (الزخرف: ٥) و﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ (القصص: ٤٦) و﴿يَأْتِيهَا الْمُدْتِرُّ • قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ (المدثر: ١ و ٢) وعدم تأثير حرف الاستعلاء بسبب الانفصال.

١٣. الراء في قوله تعالى ﴿بَشَّرَ﴾ (المرسلات: ٣٢): خرج الأزرق عن أصله بترقيق الراء المفتوحة في هذا الحرف من أجل الكسرة المتأخرة. وذهب الجمهور بترقيقه وصلاً ووقفاً، وهو الذي قطع به في (التيسير)، و(الشاطبية) باتفاق الرواة، وروى ترقيقه أبو معشر، وصاحب (التجريد)، و(التذكرة)، و(الكافي). ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب (العنوان)، والمهدوي، وابن سفيان، وابن بليمة. وقياس ترقيقه ترقيق راء ﴿الضَّرَّ﴾. قال ابن الجزري: (وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ رَوَى تَرْقِيقَهُ وَإِنْ كَانَ سَيِّوِيَهُ أَجَازَهُ وَحَكَاهُ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ، وَعَلَّلَ أَهْلُ الْأَدَاءِ تَفْخِيمَهُ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ قَبْلَهُ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي التَّيْسِيرِ، وَلَمْ يَرْضِهِ فِي غَيْرِهِ. فَقَالَ: لَيْسَ بِمَانِعٍ مِنَ الْإِمَالَةِ هُنَا لِقُوَّةِ جَزَّةِ الرَّاءِ كَمَا لَمْ يَمْنَعِ مِنْهَا كَذَلِكَ فِي نَحْوِ ﴿الْفَارِ﴾، و﴿فِنطَارًا﴾ انْتَهَى) (١). وضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء بخلاف ما مُثِّلَ به فإن السبب فيه قوي.

١٤. الراءات المفتوحة الممالة منها نحو ﴿ذِكْرِي﴾ و﴿بَشْرِي﴾ و﴿نَصَارِي﴾ و﴿سُكَارِي﴾: فحكم الراء فيها الترقيق كما تقدم. قال ابن الجزري في طيبة النشر - باب الراءات: (وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِنْ تُمَلَّ أَوْ تُكْسَرِ... وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَحِّمْ وَأَنْصُرِ مَا لَمْ تُكُنْ مِنْ بَعْدِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ... أَوْ كَسَرٍ أَوْ تَرْقِيقٍ أَوْ إِمَالَةٍ) ثانياً - الراء المضمومة قبلها كسر أو ياء ساكنة:

رقق الأزرق عن ورش الراء إذا جاء قبلها كسر أو ياء ساكنة أو حال بين الراء والكسر ساكن على اختلاف بين الرواة عنه، فالذين فخموا الراء ولم يجروها مجرى المفتوحة أبو الحسن طاهر بن غلبون صاحب (التذكرة)، وأبو طاهر إسماعيل بن خلف صاحب (العنوان)، وشيخه عبد الجبار صاحب (المجتبى)، وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في (التيسير)، و(الهادي)، و(الكافي)، و(التلخيصين)، و(الهداية)، و(التبصرة)، و(التجريد)، و(الشاطبية) وغيرها. وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني، وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة. قال: (وروى ذلك منصوصاً أصحاب النحاس وابن هلال وابن داود وابن سيف وبكر بن سهل ومواس بن سهل عنهم عن أصحابهم عن ورش) (٢).

قال ابن الجزري: (والتَّرْقِيقُ هُوَ الْأَصْحَحُ نَصًّا وَرَوَايَةً وَقِيَاسًا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ) (٣).

واختلف هؤلاء الذين رَووا ترقيق الراء المضمومة في حرفين وهما ﴿عِشْرُونَ﴾ (الأنفال: ٦٥)، ﴿وَكَبَّرَ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ (غافر: ٥٦) فقرأهما بالتفخيم أبو محمد صاحب (التبصرة)، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب (التجريد). وقرأهما بالترقيق الداني وشيخاه أبو الفتح والهاقاني، وأبو معشر الطبري، والشاطبي، وابن بليمة، وغيرهم.

(١) المصدر نفسه ٩٨/٢.

(٢) المصدر نفسه ٩٨/٢.

(٣) المصدر نفسه ٩٨/٢.

المطلب الثاني:

قراءة الراء بالتفخيم إذا كانت الكسرة قبلها

أصلية منفصلة

ذهب أهل الأداء إلى تفخيم الراء في ﴿الَّذِي ارْتَضَى﴾ (النور: ٥٥)، و﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (المؤمنون: ٩٩)، و﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا﴾ (هود: ٤٢) على قراءة كسر الياء^(١)، و﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٤)، لأن قبلها كسرة أصلية منفصلة عنها، ومعلوم أن من شروط الترقيق أن تكون الكسرة الأصلية والراء الساكنة في كلمة واحدة. بينما هنا انفصلت الراء عن الكسرة الأصلية فامتنع الترقيق وانتقل إلى التفخيم. فالكسرة في الكل أصلية لكنها ليست متصلة بها - يعني منفصلة عنها في الكلمة الأخرى -.

قال الإمام ابن الجزري في البيت (٣٤٣) من طيبة النشر:

(وَبَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ... فَحَمَّ وَإِنْ تَرُمَّ فَمِثْلُ مَا تَصِلُ)

وقال الشيخ المرصفي: (الشرط الثالث: أن يكون قبل الراء كسرة أصلية منفصلة عنها نحو ﴿الَّذِي ارْتَضَى﴾ (النور: ٥٥) وهذا الشرط مقابل للشرط الثالث من شروط الترقيق^(٢). والشرط الثالث من شروط الترقيق: أن تكون الكسرة والراء في كلمة واحدة^(٣)).

وقال شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري: (إذا كانت الكسرة قبلها أصلية منفصلة بأن كانت في كلمة غير كلمتها نحو ﴿الَّذِي ارْتَضَى﴾، ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾، ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا﴾ على قراءة كسر الياء^(٤)).

وقال الشيخ علي رمضان علي السيد: (... أن تكون الراء ساكنة متوسّطة قبلها كسراً، ويكون هذا الكسر أصلياً متصلاً بها، وليس بعد الراء حرف استعلاء؛ فإذا انتفى شرط خرجت الراء من حكم الترقيق، فإذا لم يكن الكسر أصلياً؛ مثل: ﴿ارْجِعِي﴾ (الفجر: ٢٨)، أو لم يكن متصلاً بها مثل: ﴿الَّذِي ارْتَضَى﴾ (النور: ٥٥)، أو أتى بعدها حرف استعلاء؛ مثل: ﴿فِرْطَاسٍ﴾ (الأنعام: ٧)، فالراء في هذه الحالات تفخم).

قال الشاطبي في الحزب البيت (٣٥٢):

(وَمَا بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ... فَحَمَّ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلاً).

(١) هي قراءة نافع وابن كثير المكي وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف عن نفسه ﴿يَا بُنَيَّ﴾ مضافة، وقرأها عاصم بفتح الياء. فمن قرأها بالكسر فعليه تفخيم الراء. وكذلك يفخمها عاصم لأن قبلها فتح.

(٢) انظر: هداية القاري إلى تجويد كتاب الباري ١/١٢٣.

(٣) المصدر نفسه ١/١٢٢.

(٤) انظر: أحكام قراءة القرآن: شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري ص ١٥٧.

قال عبد الفتاح القاضي في (الوافي في شرح الشاطبية): (كذلك أمر بتفخيم الراء لجميع القراء ورش وغيره إذا وقعت بعد كسر منفصل عنها بأن يكون في كلمة غير كلمتها سواء كان هذا الكسر المنفصل لازماً نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (المؤمنون: ٩٩)، ﴿الَّذِي ارْتَضَى﴾ (النور: ٥٥) بالنسبة للجميع^(١).

وقال أبو شامة: (وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ... فَفَحِّمَ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَّبِعًا... أو بعد كسر مفصل، أي يكون الكسر في حرف مفصل من الكلمة التي فيها الراء لفظاً أو تقديراً)^(٢).

إذن نخلص إلى إن الراء الساكنة إذا كان قبلها كسر أصلي مفصول عنها أي الكسرة الأصلية في كلمة والراء الساكنة في كلمة تفخم الراء قولاً واحداً ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم كما في الأمثلة السابقة.

قال في غاية المرید في علم التجويد: (الراء الساكنة سكوناً أصلياً بعد كسر أصلي منفصل عنها مثل: ﴿الَّذِي ارْتَضَى﴾ (النور: ٥٥)، و﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٤))^(٣).

(١) انظر: الوافي في شرح الشاطبية ١/١٦٧.

(٢) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ص ٢٥٧.

(٣) انظر: غاية المرید في علم التجويد ص ١٦٧.

المبحث السابع

اللامات في بعض المختلف من أحكام اللامات

وفيه مطلبين هما:

- اختلافهم في تغيظ حركة اللام في قراءة الأزرق عن ورش
- اختلافهم في اللامات السواكن

المطلب الأول:

تغيظ حركة اللام في قراءة الأزرق عن ورش

إن مما استقرأ من مذهب القراء أنه لم يغلظ اللام إلا الأزرق عن ورش من قراءة نافع، فمذهبه هو تغيظ اللام المفتوحة المخففة والمشددة والساكنة الواقعة بعد صاد أو طاء أو ظاء بشرط أن تكون هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة. والتغيظ يعني: تسمين حركتها، والفرق بين التغيظ والتفخيم، أن التغيظ في اللام والتفخيم في الراء، والترقيق ضدتهما. ومن المعلوم أن الأصل في اللام هو الترقيق وهو الأبين من قول أهل العلم، وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغيظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم يجاورها حرف استعلاء. قال البتاء: (تغيظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها ويرادفه التفخيم، إلا أن المستعمل كما مر التغيظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضدتهما، وقولهم الأصل في اللام الترقيق أبين من قولهم الأصل في الراء التفخيم، وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف استعلاء وليس تغيظها مع وجوده بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاوره لازم كذا في النشر)^(١). وقد اختلف المصريون عن ورش في تغيظ اللام، ولم يشاركونهم في ذلك سواهم، ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغيظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم، واتفق الجمهور منهم على تغيظ اللام إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة وهي:

١. أن تكون اللام مفتوحة مخففة بعد صاد أو طاء أو ظاء مفتوحات:

فمثال الصاد المفتوحة نحو ﴿الصَّلَاةُ﴾، ﴿صَلَوَاتُ﴾، ﴿صَلَاتِهِمْ﴾، ﴿صَلَحَ﴾، ﴿فُصِّلَتْ﴾، ﴿يُوصَلُ﴾، ﴿فُصِّلَ﴾، ﴿مُفَصَّلًا﴾، ﴿مُفَصَّلَاتٍ﴾، ﴿صَلْبُوهُ﴾، ووردت مفصلاً بينها وبين الصاد بألف في موضعين هما: ﴿بِصَالِحَا﴾، و ﴿فِصَالًا﴾. ومثال الطاء المفتوحة نحو ﴿وَيَطَّلُ﴾، ﴿الطَّلَاقُ﴾، ﴿انطَلَقَ﴾، ﴿انطَلَفُوا﴾،

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ١٣٢.

﴿اطَّلَعَ﴾، ﴿فَاطَّاعَ﴾، ﴿بَطَّلَ﴾، ﴿مُعَطَّلَةٌ﴾، ﴿طَلَّبَا﴾، ووردت مفصلاً بينها وبين اللام في حرف واحد وهو ﴿طَالَ﴾. ومثال الطاء المفتوحة نحو ﴿ظَلَّمُوا﴾، ﴿ظَلَّمُوا﴾، ﴿ظَلَّمْنَاهُمْ﴾.

٢. أن تكون اللام مفتوحة مخففة وبعدها صاد أو طاء أو ظاء ساكنات:

فمثال الصاد الساكنة نحو: ﴿يَصَلَّى﴾، ﴿تَصَلَّى﴾، ﴿سَبَّحْتُمْ﴾، ﴿سَبَّحْتُمْ﴾، ﴿يَصَلُّونَ﴾، ﴿يَصَلُّونَهَا﴾، ﴿أَصْلُوهُمْ﴾، ﴿فِيضَلُّبُكُمْ﴾، ﴿أَصْلَابِكُمْ﴾، ﴿أَصْلَحَ﴾، ﴿أَصْلَحُوا﴾، ﴿إِصْلَاحًا﴾، ﴿إِصْلَاحَ﴾، ﴿فَصَلَّ﴾. ومثال الطاء الساكنة في موضع واحد هو ﴿مَطَّلِعَ الْفَجْرِ﴾، ومثال الطاء الساكنة نحو ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾، ﴿أُظْلِمَ﴾، ﴿يُظْلَمُونَ﴾، ﴿فَيُظْلَمُونَ﴾.

٣. أن تكون اللام مفتوحة مشددة وقعت بعد صاد أو طاء أو ظاء مفتوحات:

فمثال الصاد المفتوحة نحو ﴿صَلَّى﴾، ﴿يُصَلِّي﴾، ﴿مُصَلَّى﴾، ﴿يُصَلِّبُوا﴾. ومثال الطاء المفتوحة نحو ﴿طَلَّقْتُمْ﴾، ﴿الْمُطَلِّقَاتُ﴾، ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾، ﴿طَلَّقَهَا﴾. ومثال الطاء المفتوحة نحو ﴿ظَلَّامٌ﴾، ﴿ظَلَّلْنَا﴾، ﴿ظَلَّتْ﴾، ﴿ظَلَّ﴾.

قال الداني في التيسير: (اعلم ان ورشاً كان يغلط اللام اذا تحركت بالفتح ووليها من قبلها صاد أو ظاء أو طاء وتحركت هذه الحروف الثلاثة بالفتح أو سكنت لا غير فالصاد نحو قوله (الصلوة) و(مصلى) و(فيصلب) و(فصلى) وشبهه والطاء نحو (واذا اظلم) و(يظلمون) و(بظلام) وشبهه والطاء نحو (الطلاق) و(معطلة) و(بطل) وشبهه فان وقعت اللام مع الصاد في كلمة هي رأس آية في سورة آواخر آيها على ياء نحو (ولا صلى) و(فصلى) احتملت التعليل والترقيق والترقيق أقيس لتأتى الآى بلفظ واحد وكذلك ان وقعت اللام طرفاً ووليها الثلاثة الحرف فالوقف عليها يحتمل التعليل والترقيق أقيس بناء على الوصل^(١)).

اختلاف أهل الأداء في الوجهين:

اختلف أهل الأداء ما بين تعليل الحروف المتقدمة وترقيقها، فقد غلط الأزرق عن ورش اللام في ذلك كله، وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كما في (العنوان)، و(المجتبى)، و(التذكرة)، و(إرشاد ابن غلبون)، وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون، وبه قرأ المكي بن أبي طالب على أبي الطيب، إلا أن صاحب (التجريد) استثنى من قرائته على عبد الباقي من طريق ابن هلال لفظ ﴿الطَّلَاقُ﴾، و﴿طَلَّقْتُمْ﴾. ومنهم من رققها بعد الطاء كما في (التجريد)، وأحد الوجهين في (الكافي)، وفصل في (الهداية) فرقق إذا كانت الطاء مفتوحة نحو ﴿ظَلَّمُوا﴾، و﴿ظَلَّلْنَا﴾. وفخمها إذا كانت ساكنة نحو ﴿أُظْلِمَ﴾، و﴿يُظْلَمُونَ﴾. وذكر مكي بن أبي طالب ترقيقها بعدها إذا كانت مشددة من قرائته على أبي الطيب، قال: (وَقِيَاسُ نَصِّ كِتَابِهِ يَدُلُّ عَلَى تَعْلِيلِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُشَدَّدَةً)^(٢).

وقال أبو عمرو الداني: (وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ هِلَالٍ كَالْأَذْفَوِيِّ لَا يُفَخِّمُهَا إِلَّا مَعَ الصَّادِ الْمُهِمَلَةِ)^(٣).

(١) التيسير في القراءات السبع ص ٥٨.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ١١٣/٢.

(٣) المصدر نفسه.

اختلافهم في الألف الممالة:

واختلفوا أيضاً في ما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة نحو: ﴿صَلَّى﴾، ﴿سَيَصَلَّى﴾، ﴿مُصَلَّى﴾، ﴿يَصَلَّاهَا﴾. فقرأ بعضهم بالتغليظ من أجل الحروف التي قبلها كما في (التبصرة)، و(الكافي)، و(التذكرة)، و(التجريد)، وغيرهم. وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة كما في (المجتبى)، وهو مقتضى (العنوان)، و(التيسير)، وهو في (تلخيص) أبي معشر أقيس، والوجهان في (الكافي)، و(تلخيص) ابن بليمة، و(الشاطبية)، و(الإعلان)، وغيرها.

وفصّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآيات وغيرها. فالذي رقق في رؤوس الآيات للتناسب، والذي غلظها في غيرها لوجود الموجب قبلها وهو الذي في (التبصرة)، وهو الاختيار في (التجريد)، والأرجح في (الشاطبية)، والأقيس في (التيسير)، وقطع به (الكافي) إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآيات، والذي وقع من ذلك رأس آية في ثلاثة مواضع: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ في (القيامة: ٣١)، و﴿وَدَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ في (الأعلى: ١٥)، و﴿إِذَا صَلَّى﴾ في (العلق: ١٠).^(١)

والذي وقع في غير رأس آية سبعة مواضع: ﴿مُصَلَّى﴾ في (البقرة: ١٢٥) وفقاً، و﴿يَصَلَّى النَّارَ﴾ في (الأعلى: ١٢)، و﴿يَصَلَّاهَا﴾ في (الإسراء: ١٨) و (الليل: ١٥)، و﴿وَيَصَلَّى﴾ في (الانشقاق: ١٢)، و﴿تَصَلَّى﴾ في (الغاشية: ٤)، و﴿سَيَصَلَّى﴾ في (المسد: ٣).

اختلافهم في ما إذا حال بين الحرف وبين اللام ألف مدية:

واختلفوا في ما إذا حال بين الحرف وبين اللام ألف مدية وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما: ﴿فَصَالًا﴾ (البقرة: ٢٣٣)، و﴿يَصَالِحًا﴾ (النساء: ١٢٨) في قراءة من قرأها بفتح الياء والصاد مع تشديدها وألف بعدها وفتح اللام^(٢). وموضع مع الطاء وهو (طال): في (طه: ٨٦) ﴿أَفْطَالَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدُ﴾، وفي (الأنبياء: ٤٤) ﴿حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾، وفي (الحديد: ١٦) ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ﴾، فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما كما في (التيسير)، و(العنوان)، و(التذكرة)، و(تلخيص) ابن بليمة، و(التبصرة)، وأحد الوجهين في (الهداية)، و(الهادي)، و(التجريد) من قرائته على عبد الباقي، وفي (الكافي)، و(تلخيص) أبي معشر.

وروى التغليظ بسبب قوة الحرف المستعلي وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التغليظ، وهو اختيار الداني في غير (التيسير) وقال في (الجامع): (إِنَّهُ الْأَوْجُهُ). وقال صاحب (الكافي): (إِنَّهُ أَشْهَرُ)، وقال أبو معشر الطبري: (إِنَّهُ أَقْيَسُ). والوجهان في (الشاطبية)، و(التجريد)، و(الكافي)، و(التلخيصين)، (جامع البيان) إلا أن صاحب (التجريد) أجرى الوجهين مع الصاد، وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله^(٣).

اختلافهم في اللام المتطرفة إذا وقف عليها:

(١) المصدر نفسه ١١٤/٢.

(٢) قرأها بفتح الياء والصاد مع تشديدهما وألف بعدها أبو عمرو وابن كثير وابن عامر ونافع ويعقوب وأبو جعفر، ولورش عن نافع في اللام التغليظ والترقيق مثل (طال) و(فصالاً).

(٣) النشر في القراءات العشر ١١٤/٢.

وذلك في ستة أحرف وهي: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ في (البقرة: ٢٧) و(الرعد: ٢١ و ٢٥)، و﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ في (البقرة: ٢٤٩)، و﴿وَقَدْ فَصَلَ﴾ في (الأنعام: ١١٩)، و﴿وَبَطَلَ﴾ في (الأعراف: ١١٨)، و﴿ظَلَّ﴾ في (النحل: ٥٨) و(الزخرف: ٥٨)، و﴿فَصَلَ الْخِطَابِ﴾ في (ص: ٢٠). فالذي قرأها بالترقيق وفقاً لصاحب (الكافي)، و(الهداية)، و(الهادي)، و(التجريد)، و(تلخيص العبارات). والذي قرأها بالتغليظ صاحب (العنوان)، و(المجتبى)، و(التذكرة)، وغيرهم. والوجهان في (التيسير)، و(الشاطبية)، و(تلخيص أبي معشر. وقال الداني: (إِنَّ التَّفْخِيمَ أَقْسَى) في (جامع البيان: (أوجه)). قال ابن الجزري: (وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ. وَالْأَرْجَحُ فِيهِمَا التَّغْلِيظُ لِأَنَّ الْحَاجِزَ فِي الْأَوَّلِ أَلْفٌ وَلَيْسَ بِحَصِينٍ، وَلِأَنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ، وَفِي التَّغْلِيظِ دَلَالَةٌ عَلَى حُكْمِ الْوَصْلِ فِي مَذْهَبِ مَنْ غَلَطَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ) (١).

اختلافهم في تغليظ اللام من ﴿صَلَّالٍ﴾:

اختلف أهل الأداء في ﴿صَلَّالٍ﴾ في (الحجر: ٢٦ و ٢٨ و ٣٣) و(الرحمن: ١٤) - وإن كانت ساكنة لوقوعها بين صادين -، فالذين قرأها بتغليظ اللام صاحب (الهداية)، و(تلخيص العبارات)، و(الهادي). وقرأها بالوجهين مكى بن أبي طالب في (التبصرة)، وصاحب (الكافي)، وصاحب (التجريد)، وأبو معشر. وقرأها بالترقيق الداني في (التيسير)، وصاحب (العنوان)، وصاحب (التذكرة)، وصاحب (المجتبى)، وغيرهم. قال ابن الجزري: (وَهُوَ الْأَصْحَحُ رَوَايَةً وَقِيَاسًا حَمَلًا عَلَى سَائِرِ اللَّامَاتِ السُّوَاكِرِ. وَقَدْ شَدَّ بَعْضُ الْمَعَارِبَةِ، وَالْمَصْرِيِّينَ فَرَوْا تَغْلِيظَ اللَّامِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا) (٢).

اختلافهم في بعض اللامات:

- اختلافهم في اللام المضمومة بعد الظاء والضاد الساكتين: نحو ﴿مَظْلُومًا﴾ في (الإسراء: ٣٣) و﴿فَضْلُ اللَّهِ﴾ (أينما وقعت) فقد روى صاحب (الهداية)، و(الكافي)، و(التجريد) تغليظها. والباقون بترقيقها.
- اختلافهم في اللام إذا وقعت بين حرفي استعلاء: نحو ﴿خَلَطُوا﴾ في (التوبة: ١٠٢)، و﴿أَخْلَصُوا﴾ في (النساء: ١٤٦)، و﴿فَاسْتَعْلَطَ﴾ في (الفتح: ٢٥)، و﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ (أينما وقعت)، و﴿الْخُلَطَاءِ﴾ في (ص: ٢٤) فقرأها بالتغليظ صاحب (الهداية)، و(التجريد)، و(تلخيص ابن بليمة، وأحد الوجهين في (الكافي) ورجحه، وزاد أيضاً تغليظها في ﴿فَاخْتَلَطَ﴾ في (الكهف: ٤٥)، و﴿لَيْتَلَطَّفَ﴾ في (الكهف: ١٩)، وزاد في (التلخيص) تغليظها في ﴿تَلَطَّى﴾ في (الليل: ١٤). وقرأها الباكون بالترقيق.

وخلاصة القول، فإن الأزرق عن ورش يغلظ اللامات المفتوحة إذا وقعت بعد الصاد المفتوحة كما في ﴿الصَّلَاةَ﴾ ونحوها، أو الساكنة كما في ﴿يَصَلَّى﴾ ونحوها، أو وقعت بعد الظاء المفتوحة كما في ﴿وَبَطَلَ﴾ ونحوها، أو الساكنة كما في ﴿مَطَّلَعَ﴾ ونحوها، أو وقعت بعد الظاء المفتوحة كما في ﴿ظَلَّمَ﴾ ونحوها، أو الساكنة كما في ﴿يُظَلِّمُونَ﴾ ونحوها، وليس من القراء من يرقق الرءات ويغلظ اللامات غير الأزرق عن ورش. مع اختلاف أهل الأداء عنه فيما تقدم ما بين تغليظ وترقيق.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

والتغليظ والترقيق لغتان من لغات العرب. قال الصفاقسي في (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين): (الرابع اللام المفخم في قراءة ورش نحو (الصَّلَاة) و(مُصَلَّى) و(طَلَّقْتُمْ) و(أَظْلَمُ) إذ بتفخيمه يُتوسع في مخرجه حتى يصل إلى مخرج غيره وجعل مكى رحمه الله تعالى المفخم الألف قال وتقرب بتفخيمها من لفظ الواو وما ذكرناه احسن إذ المنقول عن ورش كما نقله هو وغيره إنما هو تفخيم اللام والألف تابع وأيضاً يقع تفخيم اللام كثيراً من غير مقارنة الألف له نحو و(ظَلَّلْنَا) وقد مثل هو بنحوه وهي لغة فاشية في أهل الحجاز فهذه أربعة أحرف مستعملة في اللغة الفصحى واردة القرآن العظيم^(١).

المطلب الثاني:

اختلافهم في الامات السواكن

قبل التعرض لخلافات أهل الأداء في الامات السواكن، يتطلب منا أن نعرض الامات التي تتصف بالسكون أينما وردت، وهي لام الجلالة، ولام الاسم، ولام الفعل، ولام الحرف، ولام الأمر، وتفصيل ذلك:

أولاً - لام الجلالة:

هي اللام التي تقع قبل لفظ الجلالة، ولها حكمان هما: التفخيم، والترقيق:

قال ابن الجزري في تفخيم وترقيق لام لفظ الجلالة:

(وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ..... عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمِّ كَ (عَبْدُ اللَّهِ)

الحكم الأول: التفخيم:

تفخم لام لفظ الجلالة عند الابتداء بها نحو ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ في (البقرة: ٢٥٥)، وإذا جاء قبلها حرف مفتوح كقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة: ١١٩)، أو حرف مضموم نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ (الجن: ١٩)، أو حرف ساكن قبله مضموم نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ (الأنفال: ٣٢)، أو حرف ساكن قبله مفتوح نحو كلمة ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (الأحزاب: ٢٥).... وهكذا.

الحكم الثاني: الترقيق:

ترقق اللام في لفظ الجلالة إذا كان قبلها كسر صحيح، أو عارض لالتقاء الساكنين، أو ياء ساكنة، فمثال الكسر الصحيح كما في قوله تعالى: ﴿بِاللَّهِ﴾ (أيما وقعت)، ومثال الكسر العارض كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ (أيما وقعت)، ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، ﴿قَوْمًا لِلَّهِ﴾ في (الأعراف: ١٦٤). ومثال الياء الساكنة كما في قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ (الزمر: ٦١).

قال الشيخ المرصفي: (تنبيه: من لامات التعريف الشمسية اللام من لفظ الجلالة (الله) وهي في هذا الاسم من النوع الذي لا يمكن فيه تجريدتها عما بعدها كاللام في نحو ﴿الَّذِي﴾ (يس: ٨٠). ثم إن لفظ الجلالة تصريفاً خاصاً حاصله

(١) تنبيه الغافلين ص ٤٠.

أن الأصل فيه (إله) فأسقطت منه الهمزة وأدخلت عليه لام التعريف فالتقت باللام بعدها ثم أدغمت اللام الأولى في الثانية للتماثل كما أدغمت في نحو (الليل) فصار اللفظ الكريم (الله). وقد أشار بعضهم إلى هذا التصريف بقوله: (والاسم ذو التقديس وهو الله... على الأصح أصله إله..... أسقط منه الهمز ثم أبدل... بال لتعريف لذاك جُعلاً) وفي الاسم الكريم كلام كثير من جهة التصريف) (١).

ثانياً - لام (ال التعريف):

هي لام ساكنة زائدة عن بنية الكلمة مسبوقه بهمزة وصل مفتوحة عند البدء، الداخلة على الأسماء المنكرة لتعرفها، وهي ليست اللام الساكنة الأصلية التي من بنية الكلمة المسبوقه بهمزة قطع مفتوحة وصلاً وبدءاً وليس بعدها اسم مستقل نحو ﴿أَلْهَاكُمْ﴾ (التكاثر: ١) ﴿وَأَلْزَمَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٦) ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ (الشمس: ٨)... وهكذا، وتسمى الأولى لام الاسم والثانية لام الفعل، ولها حالتان: الإظهار، والإدغام. الحالة الأولى: الإظهار:

تظهر (ال التعريف) مع الحروف القمرية البالغ عددها أربعة عشر حرفاً وإظهارها يكون وجوباً وهي مجموعة في قول صاحب التحفة: (إِنِّغِ حَجْكَ وَحَفِّ عَقِيمَةً)، وسميت لأمماً قمرية لأنها تظهر كـ (لام القمر)، ووجهه التباعد أي بُعد مخرج اللام عن مخرج هذه الحروف. وعلامتها سكون اللام نحو: ﴿الْأَنْعَامُ﴾، ﴿الْبُرِّ﴾، ﴿الْغَمَامُ﴾، ﴿الْحَجِّ﴾، ﴿الْجَنَّةِ﴾، ﴿الْكُوْثُرِ﴾، ﴿الْوُلْدَانِ﴾، ﴿الْخَالِقِ﴾، ﴿الْفِتْنَةِ﴾، ﴿الْعَلِيمِ﴾، ﴿الْقَمَرِ﴾، ﴿الْيَوْمِ﴾، ﴿الْمَلِكِ﴾، ﴿الْهَدَى﴾. الحالة الثانية: الإدغام:

تدغم اللام المعرفة مع الحروف الشمسية وجوباً وبالبلغ عددها أربعة عشر حرفاً وهي مجموعة في أوائل كلمات البيت الآتي:

(طِبُّ ثُمَّ صِلِ رَحِمًا تَفْزُ ضَيْفٌ ذَا..... دَعِ سُوءَ ظَنِّ زُرٍّ شَرِيفًا لِلْكَرَمِ نَعْمَ)

وسميت لأمماً شمسية تشبيهاً بـ (لام الشمس)، ولأنها تدغم بلا غنة مع الحرف الشمسي فتصبح من جنسه، وذلك لانقلابها حرفاً مثل الحرف الذي بعدها ثم يدغم الحرف الأول في الثاني، فيصيران حرفاً واحداً مشدداً وعلامتها أن يكون الحرف الذي يلي اللام مشدداً نحو: ﴿الطَّامَّةُ﴾، ﴿الثَّوَابُ﴾، ﴿الصَّلَاةُ﴾، ﴿الرَّحْمَنُ﴾، ﴿التَّائِبُونَ﴾، ﴿الضَّالِّينَ﴾، ﴿الدَّاكِرِينَ﴾، ﴿الدِّينَ﴾، ﴿السَّمَوَاتِ﴾، ﴿الظَّاهِرِ﴾، ﴿الرِّزَاةُ﴾، ﴿الشَّمْسُ﴾، ﴿اللَّيْلِ﴾، ﴿النَّاسِ﴾. وإدغام هذه الحروف إما أن يكون متماثلاً كما في اللام، وإما أن يكون متقارباً كما في الراء أو متجانساً مع بقية الحروف.

قال الشيخ المرصفي: (وسمي إدغاماً لإدغام لام التعريف في هذه الحروف. ووجهه التماثل بالنسبة للام في نحو ﴿اللَّطِيفِ﴾ (الملك: ١٤) والتجانس بالنسبة للنون والراء في نحو ﴿مِنَ النُّورِ﴾ (البقرة: ٢٥٧)، ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (فصلت: ٢) على مذهب الفراء وموافقيه وأما على مذهب الجمهور فالتقارب وكذلك في أكثر الحروف الباقية في غير ما تقدم) (٢).

(١) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٢٠٨/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٠٧/١.

ثالثاً - لامٌ الاسم:

وهي لام ساكنة تقع في الكلمة التي تكون اسماً، وحكمها: الإظهار مطلقاً بالاتفاق نحو: ﴿سُلْطَانَا﴾، ﴿أَلْسِنَتُكُمْ﴾، ﴿سَلْسِيَالًا﴾.

رابعاً - لامٌ الفعل:

وهي لام ساكنة تقع في الكلمة التي تكون فعلاً سواء كانت فعلاً ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً وحكمه الإظهار مطلقاً ولا يجوز حذفه وعدم تلفظه؛ فاللام في الماضي نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ (الأنعام: ٦)، ﴿جَعَلْنَا﴾ (أيما وقعت)، ﴿أَلْهَاتِكُمْ﴾ (التكاثر: ١) ﴿فَالْتَقَى﴾ (القمر: ١٢) ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾ (النبا: ١٤). واللام في المضارع نحو ﴿يَلْتَفِطُهُ﴾ (يوسف: ١٠)، ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ (الطلاق: ٣)، واللام في الأمر نحو ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ (النمل: ١٠)، ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ (الأنعام: ١٥١)، ﴿فاجعل أفيدة﴾ (إبراهيم: ٣٧).

قال الجمزوري في التحفة:

(وَأُظْهِرَنَّ لَامٌ فِعْلٌ مُطْلَقاً..... في نحو قل نعم وُقُلْنَا وَالتَّقَى)

إلاً إذا التقى لام فعل الأمر مع اللام أو الراء فإن حكمه الإدغام وجوباً نحو: ﴿قُلْ لَكُمْ﴾، ﴿قُلْ رَبِّي﴾ والإدغام من قبيل التماثل في الأول، والمتقارب في الثاني على رأي الجمهور، وقيل المتجانس على مذهب الفراء ومن وافقه. قال الشيخ المرصفي: (ووجه الإدغام هنا التماثل بالنسبة للام والتقارب بالنسبة للراء على مذهب الجمهور. والتجانس على مذهب الفراء وموافقيه)^(١).

خامساً - لام الأمر:

وهي اللام الزائدة عن بنية الكلمة ويقع بعدها الفعل المضارع مباشرة وتأتي عقب الفاء أو الواو أو ثم العاطفة وحكمها الإظهار وجوباً بالاتفاق، فمثال (الفاء) قوله تعالى ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانَ﴾ (عبس: ٢٤) (الواو) قوله تعالى ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ﴿وَلْيَعْفُوا﴾ (النور: ٢٢)، ﴿وَلْيَصْفَحُوا﴾ (النور: ٢٢)، ومثال (ثم) العاطفة قوله تعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ (الحج: ١٥)، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ (الحج: ٨٩).

سادساً - لام الحرف:

وهي لام ساكنة تقع في (بل) و(هل) فقط وحكمها: الإظهار مطلقاً إلا إذا وقع بعدها لام أو راء فحكمها الإدغام وجوباً نحو: ﴿بَلْ رَفَعَهُ﴾، ﴿بَلْ لَأَيَّخَافُونَ﴾ (المدثر: ٥٣)، ﴿هَلْ لَكُمْ﴾ (الروم: ٢٨). ولم تقع الراء بعد لام (هل) في القرآن الكريم أبداً.

والإدغام في اللام يكون بسبب التماثل، ومع الراء للتقارب عند الجمهور.

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٢١٠.

قال الشيخ المرصفي في هدايته: (فالإدغام في اللام للتماثل. وفي الراء للتقارب على مذهب الجمهور، وللتجانس على مذهب الفراء ومن نحا نحوه. ويستثنى من ذلك لحفص عن عاصم من الشاطبية إدغام لام بل في الراء من قوله تعالى: ﴿بَلْ زَانَ﴾ (الآية: ١٤) بالمطففين بسبب سكته عليها والسكت يمنع الإدغام)^(١).

اختلافهم في إدغام (هل) و (بل) مع بعض الأحرف:

اختلف أهل الأداء في جواز إدغام (هل) و (بل) إذا أتى بعدهما حرف من ثمانية أحرف وهي: التاء والثاء والزاي والسين والضاد والطاء والظاء والنون^(٢)، منها خمسة تختص بـ (بل) وهي: الزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء. وواحد يختص بـ (هل) وهو التاء، وحرفان يشتركان فيهما معاً وهما التاء والنون وكما يأتي:

- (التاء) و (النون) كما في:

أ. ﴿هَلْ تَعَلَّمْ﴾ (مريم: ٦٥) ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ (الأعلى: ١٦) لمن قرأها بالتاء: أدغمها حمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر بخلف عنه. وقرأ الباقون بالإظهار.

ب. ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ (الكهف: ١٠٣) ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ (الواقعة: ٦٧)، ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ (البقرة: ١٧٠) و (لقمان: ٢١). ﴿بَلْ نَقْذِفُ﴾ (الأنبياء: ١٨). أدغمها الكسائي وأظهرها الباقون.

ت. ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾ (الأنبياء: ٤٠)، ﴿هَلْ تَنْقُمُونَ﴾ (المائدة: ٥٩): أدغمها حمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر. وقرأها الباقون بالإظهار.

ث. ﴿هَلْ تَرَى﴾ (الملك: ٣)، ﴿فَهَلْ تَرَى﴾ (الحاقة: ٨): أدغمها أبو عمرو وهشام بخلف عنه وحمزة

(١) المصدر نفسه ٢١٣/١.

(٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ٦/٢ ما نصه: (فَأَدْغَمَ اللَّامَ مِنْهُمَا فِي الْأَحْرَفِ الثَّمَانِيَةِ الْكِسَائِيَّ. وَوَأَفَقَهُ حَمَزَةٌ فِي التَّاءِ وَالثَّاءِ، وَالسِّينِ. وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ فَرَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنْهُ إِدْغَامَهَا وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ فِي رِوَايَةِ خَلَادٍ، وَكَذَا رَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ عَنْ خَلَادٍ، وَرَوَاهُ نَصًّا عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، وَرَوَاهُ الْجُمْهُورُ عَنْ خَلَادٍ بِالْإِظْهَارِ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَلْبُونٍ وَاخْتَارَ الْإِدْغَامَ، وَقَالَ فِي التَّبْسِيرِ: (وَبِهِ أَخَذُ). وَرَوَى صَاحِبُ الْمُبْهَجِ عَنِ الْمُطَوَّعِيِّ عَنْ خَلْفٍ بِإِدْغَامِهِ. وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي كِتَابِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ خَلْفٍ عَنْ سُلَيْمٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى حَمَزَةٍ ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ مُدْغَمًا فَيُجِيزُهُ. وَقَالَ خَلْفٌ فِي كِتَابِهِ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْ حَمَزَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ بِالْإِظْهَارِ فَيُجِيزُهُ وَبِالْإِدْغَامِ فَلَا يَزِدُهُ. وَكَذَا رَوَى الدُّورِيُّ عَنْ سُلَيْمٍ، وَكَذَا رَوَى الْعَبْسِيُّ وَالْعِجْلِيُّ عَنْ حَمَزَةَ. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي ثُبُوتِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنْ حَمَزَةَ إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنْهُ الْإِظْهَارُ. وَأَظْهَرَهَا هِشَامٌ عِنْدَ الضَّادِ وَالنُّونِ فَقَطْ وَأَدْغَمَهَا عِنْدَ السِّينَةِ الْأَحْرَفِ الْبَاقِيَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَهُوَ الَّذِي تَفْتَضِيهِ أَصُولُهُ، وَخَصَّ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ الْإِدْغَامَ بِالْخُلُونِيِّ فَقَطْ كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ سَوَّارٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً صَاحِبِ التَّجْرِيدِ وَأَبِي الْعِزِّ فِي كِفَايَتِهِ. وَلَكِنْ خَالَفَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فَعَمَّمَ الْإِدْغَامَ لِهِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْخُلُونِيِّ وَالِدَّاجُونِيِّ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُفَيِّدْ طَرِيقَ الدَّاجُونِيِّ إِلَّا مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْعِزِّ. وَكَذَا نَصَّ عَلَى الْإِدْغَامِ لِهِشَامٍ بِكَمَالِهِ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ فِي كَامِلِهِ فَلَمْ يَحْكِبَا عَنْهُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا. وَأَمَّا سَبْطُ الْخَيْطِ فَنَصَّ فِي مُبْهَجِهِ عَلَى الْإِدْغَامِ لِهِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْخُلُونِيِّ وَالِدَّاجُونِيِّ فِي لَامِ هَلْ فَقَطْ. وَنَصَّ عَلَى الْإِدْغَامِ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْخُلُونِيِّ وَالْأَخْفَشِ فِي لَامِ (بَلْ) وَلَعَلَّهُ سَهُوٌ قَلَمٍ مِنَ الدَّاجُونِيِّ إِلَى الْأَخْفَشِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

والكسائي، وقرأها الباقون بالإظهار^(١).

- (الثناء) لا تقع إلا بعد هل كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤْتِبُ الْكُفَّارَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (الآية: ٣٦) بالمطففين ولا ثاني لها في القرآن الكريم. أدغمها حمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر بخلف عنه. وقرأها الباقون بالإظهار.
- (الزاي) و (السين) و (الضاد) و (الطاء) و (الظاء) هذه الحروف الخمسة تقع كلها بعد حرف (بل) وحده وهي:
- أ. ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ (يوسف: ١٨ و ٨٣): أدغمها حمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر. وقرأها الباقون بالإظهار.
- ب. ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ (الفتح: ١٢): أدغمها الكسائي وهشام عن ابن عامر. وقرأها الباقون بالإظهار.
- ت. ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ (الأحقاف: ٢٨): أدغمها الكسائي فقط.
- ث. ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾ (الرعد: ٣٣). ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ (الكهف: ٤٨): أدغمها الكسائي وهشام عن ابن عامر. وقرأها الباقون بالإظهار.
- ج. ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ (النساء: ١٥٥): أدغمها هشام والكسائي وحمزة بخلف عن خلاد.
- واتفق جميع القراء على وجوب إظهارهما وذلك إذا وقع بعدها أي حرف من حروف الهجاء غير حرف اللام والراء التي للوجوب. وغير الحروف الثمانية التي للجواز. وذلك نحو ﴿هَلْ أَنْتُمْ كُنْتُمْ﴾ (المائدة: ٦٠). ﴿هَلْ يَسْتَوِي﴾ (الرعد: ١٦)
- (٢). ﴿بَلْ فَعَلَهُ﴾ (الأنبياء: ٦٣). ﴿بَلْ قَالُوا﴾ (المؤمنون: ٨١). ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ﴾ (الصافات: ٣٧) وما إلى ذلك .

- (١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ٧/٢: (وَأَطَهَرَ الْبَاقُونَ اللَّامَ مِنْهُمَا عِنْدَ الْخُرُوفِ الثَّمَانِيَةِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو فَإِنَّهُ يُدْغِمُ اللَّامَ مِنْ ﴿هَلْ تَرَى﴾ فِي الْمُلْكِ وَالْحَاقَّةِ).
- (٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ٧/٢: (وَأَسْتَنْتَى جُمْهُورَ رُوَاةِ الْإِدْغَامِ عَنْ هِشَامِ اللَّامِ مِنْ هَلْ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ وَالنُّورِ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي (الشَّاطِئِيَّةِ)، وَ(التَّيْسِيرِ)، وَ(الْكَافِي)، وَ(التَّبَصُّرَةِ)، وَ(الْهَادِي)، وَ(الْهَدَايَةِ)، وَ(التَّذَكِرَةِ)، وَ(التَّلْخِصِ)، وَ(الْمُسْتَبِيرِ)، وَ(غَايَةِ) أَبِي الْعَلَاءِ. وَلَمْ يَسْتَشْنِهَا أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي (كِفَايَتِهِ) وَلَمْ يَسْتَشْنِهَا فِي (الْكَامِلِ) لِلدَّاجُونِيِّ وَأَسْتَشْنَاهَا لِلْخُلَوَانِيِّ، وَرَوَى صَاحِبُ (التَّجْرِيدِ) إِدْغَامَهَا مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارِسِيِّ وَإِظْهَارَهَا مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ. وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا عَنِ الْخُلَوَانِيِّ فَقَطُّ صَاحِبُ (الْمُبْهَجِ) فَقَالَ: وَاحْتَلَفَ عَنِ الْخُلَوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ فِيهَا. فَرَوَى الشَّدَائِيُّ إِدْغَامَهَا. وَرَوَى غَيْرُهُ الْإِظْهَارَ قَالَ: (وَبِهِمَا قَرَأْتُ عَلَى شَيْخِنَا الشَّرِيفِ) انْتَهَى. وَمُقْتَضَاهُ الْإِدْغَامُ لِلدَّاجُونِيِّ بِإِخْلَافٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي (جَامِعِهِ) وَحَكَى لِي أَبُو الْفَتْحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْخُلَوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ بِالْإِدْغَامِ كَنْظَائِرِهِ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ قَالَ، وَكَذَلِكَ نَصَّ عَلَيْهِ الْخُلَوَانِيُّ فِي كِتَابِهِ انْتَهَى. وَهُوَ يُفْتَضِي صِحَّةَ الْوَجْهَيْنِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

المبحث الثامن

اللمسات في بعض المختلف من أحكام الإدغام

وفيه المطالب الآتية:

- سبب اختلاف القراء في الإدغامات
- اختلافهم في إدغام الراء في اللام
- اختلافهم في إدغام القاف بالكاف ﴿نَخْلُقُكُمْ﴾
- اختلافهم بقراءة ﴿تَأْمَنَّا﴾ بالاشمام والرّوم

المطلب الأول:

سبب اختلاف القراء في الإدغامات

هناك تفاوت بين القراء في إدغام الحروف؛ فمنهم من يدغم ومنهم لا يدغم، ومنهم من يدغم الساكن والمتحرك المسمى بالصغير، ومنهم من يدغم المتحركين المسمى بالكبير، ومنهم من اختلف في إدغام المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين ومنهم من يدغم المتباعدين.. ومنهم من يدغم إدغاماً ناقصاً ومنهم من يدغم إدغاماً كاملاً^(١).. وهكذا اختلفوا والسبب يعود إلى اختلاف لغات العرب، ومنها معزو إلى الأداء والتلقي.

قال أبو عمرو بن العلاء: (الإِدْغَامُ كَلَامُ الْعَرَبِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهَا، وَلَا يُحْسِنُونَ غَيْرَهُ)^(٢).

وقال الزرقاني في (المناهل): (وأما تخفيف الهمزة ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات فمتواتر قطعاً معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره وكيف يكون غير متواتر أو من قبيل الأداء؟)^(٣).

علة الإدغام:

وعلة الإدغام كما اتفق القدامى وعلماء التجويد والمحدثون على أن سببه هو السهولة في النطق والاقتصاد في الجهد العضلي للمتكلم.

واعلم أن للإدغام فائدة مهمة بالنسبة للقارئ وهي تسهيل النطق إذ النطق بحرف واحد فيه خفة وسهولة عن النطق بحرفين.

(١) يعرف الاندراي الإدغام التام في الإيضاح ص ٤٤٣: (هو أن تصل حرفاً بحرف من المتماثل وتشدّده من غير إبقاء أثر من الأول منهما، إلا إذا كان الأول مطبقاً أو أغن)، بمعنى أن الحرف الذي فيه إطباق نحو: ﴿فَرَطْتُ﴾، فلا يكون تاماً بل ناقصاً، وكذلك إذا كان أغناً نحو: ﴿مَنْ يَهْدِي﴾، وإذا كان مستعلياً نحو: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾.

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٢٧٥.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن ١/٤٤٤.

فضلاً عن النظر إلى الإدغام من حيث هو حركة عضوية لجهاز النطق القصد منها التخفيف.

قال سيبويه: (اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تبعاً عليهم أن يداكروا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك) (١).

شروط الإدغام:

ولابد من شرطين لغرض تحقق الإدغام وهما (٢):

الأول: خاص بالمدغم وهو الحرف الأول:

أما الشرط الخاص بالمدغم فهو التقاؤه بالمدغم فيه خطأً ولفظاً كالنون مع الراء في نحو ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ أو خطأً لا لفظاً فيدخل الهاءان في نحو ﴿وَتَحْسِبُونَهُ هَيِّنًا﴾. ويمتنع كونه لفظاً لا خطأً فيخرج النونان في نحو ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾.

والثاني: خاص بالمدغم فيه وهو الحرف الثاني:

وأما الشرط الخاص بالمدغم فيه فهو أن يكون أكثر من حرف إذا كان الإدغام في كلمة، فيدخل القاف والكاف في نحو ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ بالاتفاق ونحو ﴿خَلَقْكُمْ﴾ و﴿رَزَقْكُمْ﴾ و﴿يَخْلُقْكُمْ﴾ و﴿سَبَقْكُمْ﴾ عند من أدغم ويخرج نحو ﴿خَلَقَكَ﴾ و﴿رَزَقَكَ﴾ فلا إدغام فيه .

كيف يتم الإدغام:

وكيفية الإدغام هو جعل الحرف الأول المدغم من جنس الحرف الثاني المدغم فيه، وإلى هذا يقول الشيخ المرصفي: (فهو جعل المدغم وهو الحرف الأول من جنس المدغم فيه وهو الحرف الثاني فمثلاً إذا أدغمت النون في اللام أو في الراء في نحو ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ (الكهف: ٦٥). ﴿مِن رِّزْقِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٦٠) فتقلب النون لاماً في المثال الأول وراء في المثال الثاني وتدغم اللام في اللام والراء في الراء وحينئذ يصير النطق بلام مفتوحة مشددة بعد الميم في ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ (الكهف: ٦٥) وبراء مكسورة مشددة بعد الميم في ﴿مِن رِّزْقِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٦٠). ومن ثم يتضح أن هذه الكيفية تمت بعملين هما: قلب المدغوم وهو الحرف الأول من جنس المدغم فيه وهو الحرف الثاني. ثم إدغامه في المدغم فيه. وهذان العملان فيما إذا كان الإدغام في غير المثلين. أما إذا كان الإدغام في المثلين فكيفته تتم بعمل واحد وهو إدغام الأول في الثاني كالفاء في نحو ﴿لَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ (الإسراء: ٣٣). وكل من العملين اللذين في إدغام غير المثلين والعمل الواحد الذي في إدغام المثلين فيما إذا سكن الحرف الأول من المثلين أو المتقاربين أو المتجانسين. أما إذا تحرك الحرفان في كل من الثلاثة فتتم كيفية الإدغام بعملين اثنين في المثلين وبتلاثة أعمال في المتقاربين والمتجانسين. أما عملاً إدغام المثلين فهما تسكين المدغم ثم إدغامه في المدغم فيه كالميمين في نحو ﴿الرَّحِيمِ مَلِكٍ﴾ (الفاتحة: ٣ و ٤) وحينئذ يصير النطق بميم واحدة مفتوحة مشددة بعد الياء المدية. وأما الأعمال الثلاثة التي في إدغام المتقاربين والمتجانسين فهي قلب المدغم من جنس المدغم فيه. ثم تسكينه. ثم إدغامه في المدغم فيه مثال إدغام المتقاربين القاف في الكاف من نحو ﴿خَلَقْكُمْ﴾

(١) الكتاب لسبويه ٤/٤١٧.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٢٣٢.

(البقرة: ٢١). ومثال إدغام المتجانسين التاء المثناة فوق في الطاء المهملة في نحو ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ (هود: ١١٤) وهنا يصير النطق في ﴿حَلَقَكُمْ﴾ (البقرة: ٢١) بكاف واحدة مضمومة مشددة بعد اللام. وطاء واحدة مفتوحة مشددة بعد الفاء المد المعانقة للام في ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي﴾ (هود: ١١٤). وهنا يتضح جلياً أن المدغم في الأمثلة الواردة ذكرها في كيفية الإدغام هذه لم يبق له أثر لاستهلاكه في المدغم فيه كما هو واضح في النطق، والله أعلم^(١).

أنواع الإدغام:

ينقسم الإدغام في القرآن الكريم إلى قسمين: الإدغام الصغير وهو المشهور بين القراء، والإدغام الكبير وهو الذي انفرد به أبو عمرو البصري؛ قيل من الراويين وقيل من السوسي فقط، وكذلك في مفردات لدى بعض القراء، والقسمان هما:

الأول: الإدغام الصغير:

هو: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً من جنس الثاني، وسبب الإدغام: لقرب المخرجين.

والإدغام الصغير هو النوع الأكثر انتشاراً وتداولاً بين القراء، وسمي صغيراً لأن الحرف الأول ساكن والثاني متحرك ويشمل المثليين والمتجانسين والمتقاربين، ويكون في بعض الأحرف.

موانع الإدغام الصغير:

يمنع الإدغام الصغير للأسباب الآتية:

الأول: أن لا يكون الحرف الأول حرف مد كما في قوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (أيما وقعت)، ﴿اصْبِرُوا وَصَابِرُوا﴾ (آل عمران: ٢٠٠)، ﴿الَّذِي يُؤَسِّسُ﴾ (الناس: ٥)، ﴿فِي يَوْمٍ﴾ (أيما وقعت) وما شابهها، وذلك حفاظاً على عدم ذهاب المد.

وأما الواو اللينة والياء اللينة فيجوز إدغامهما بما يماثلها بسبب خفتها، ولأن حرف اللين بمنزلة الحرف الصحيح. قال الشيخ المرصفي: (أما إذا سكنت الواو الأولى وانفتح ما قبلها وجب إدغامها في المتحركة بعدها نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّقُوا وَاْمِنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَاَحْسِنُوا﴾ (المائدة: ٩٣) ﴿أَوْأُ وَنَصَرُوا﴾ (الأنفال: ٧٢ و ٧٤) وذلك لأن حرف اللين بمنزلة الصحيح. ولم يقع في القرآن الكريم ياء لينة بعدها ياء متحركة ولو وقعت لوجب الإدغام^(٢).

الثاني: ومن الموانع أن لا يكون الحرف الأول متحركاً والثاني ساكناً سواء كانا في كلمة كالقافين في نحو ﴿شَقَفْنَا﴾ (عبس: ٢٦)، وكذلك المعجمة والتاء المثناة فوق في نحو ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ﴾ (مريم: ١٧)، أو كلمتين كاللامين في نحو ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ (أيما وقعت)، واللام والراء في نحو ﴿قَالَ ارْجِعْ﴾ (يوسف: ٥٠) فكل هذا وما شاكله لا يجوز إدغامه بحال لأن من شرط الإدغام أن يكون المدغم وهو الحرف الأول ساكناً والمدغم فيه وهو الحرف الثاني متحركاً وهو هنا بالعكس ولهذا امتنع الإدغام هنا بالإجماع.

قال ابن الجزري في المقدمة الجزرية:

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/ ٢٣٣.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/ ٢٣٦.

(وَأَوَّيَّ مِثْلٍ وَجُنْسٍ إِنْ سَكَنَ... أَذْغَمَ كَثُفَ رَبِّي وَبَلَ لَا وَأَبْنُ فِي يَوْمٍ مَعَ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ... سَبَّحَهُ لَا تُرْعُ قُلُوبَ فَالْتُمُّمِ)
الثالث: (من رواية حفص عن عاصم) فإن من موانع الإدغام (السكت) كما في قوله تعالى: ﴿بَلَّ زَانَ﴾ (المطففين: ١٤)،
﴿مَنْ زَاقُ﴾ (القيامة: ٢٨) والسكت يمنع الإدغام.

واختلفوا في كون أول المثليين هاء سكت. ولم يقع من ذلك في التنزيل إلا موضع واحد وهو لفظ (مَالِيَّةٌ) من قوله تعالى
﴿مَالِيَّةٌ • هَلَكُ﴾ (الحاقة: ٢٨ و ٢٩). فقد اختلف فيه. فقال البعض بالإدغام على القاعدة العامة، (أي أن أول المثليين
ساكن وليس حرف مد، والثاني متحرك)، وقال البعض الآخر بالإظهار وهو الأرجح والمقدم في الأداء وعليه الجمهور.
ووجهه أن هاء السكت لا حظ لها في الإدغام. وكيفية الإظهار الوقف على هاء (ماليه) وقفة لطيفة من غير تنفس. وهذان
الوجهان أي الإظهار والإدغام جائزان في حال وصل (ماليه) بـ (هلك) لمن أثبت الهاء من القرءاء حينئذ ومنهم حفص عن
عاصم. أما في حالة الوقف فلا خلاف في إثبات الهاء للكلمة.

قال الجمزوري في تحفته:

(لِكُلِّ وَإِلَّا هَاءٌ سَكَّتْ بِمَالِيَّةٍ... ففِيهِ لَهُمْ حُلْفٌ وَالْإِظْهَارُ فَضْلًا بِسَكَّتْ.....)

الثاني: الإدغام الكبير:

وهو: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً سواء أكانا مثليين أم متجانسين أم متقاربين، وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذ
الحركة أكثر من السكون، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة، وقيل لشموله نوعي
المثليين والمتجانسين والمتقاربين^(١).

يقول ابن الباذش في (الإقناع في القراءات السبع): (سموه كبيراً لأنه أكثر من الصغير، ولما فيه من تصيير المتحرك
ساكناً، وليس ذلك في الإدغام الصغير، ولما فيه من الصعوبة. وهو مما انفرد به أبو عمرو، وكان له مذهبان: أحدهما:
الإظهار كسائر القرءاء. والآخر: الإدغام)^(٢).

ويقول ابن الجزري في شأن مذاهب الإدغام الكبير: (تَمَّ إِنَّ لِمَوْلَانِي الْكُتُبِ وَمِنْ أَيْمَةِ الْقُرَاءِ فِي ذِكْرِ طُرُقًا؛ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ
يَذْكُرْهُ أَلْبَتَّةَ كَمَا فَعَلَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِهِ، وَأَبْنُ مُجَاهِدٍ فِي سَبْعَتِهِ، وَمَكِّيٌّ فِي تَبَصُّرَتِهِ وَالطَّلْمَنْكِيُّ فِي رَوْضَتِهِ، وَأَبْنُ سُفْيَانَ
فِي هَادِيهِ، وَأَبْنُ شُرَيْحٍ فِي كَافِيهِ، وَالْمَهْدَوِيُّ فِي هِدَايَتِهِ، وَأَبُو الطَّاهِرِ فِي عُنْوَانِهِ، وَأَبُو الطَّيِّبِ بَنُ عَلْبُونُ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ
فِي إِزْشَادِيهِمَا، وَسَبْطُ الْخَيْطِ فِي مُوجَزِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ كَابِنِ الْكِنْدِيِّ، وَأَبْنُ زُرَيْقٍ، وَالْكَمَالِ، وَالِدِيَوَانِي، وَعَيْرُهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ
ذَكَرَهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِكَمَالِهِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ وَهُمْ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَعَيْرُهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنِ
الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ مَعًا كَأَبِي مَعْشَرِ الطَّبْرِيِّ فِي تَلْخِيصِهِ، وَالصَّفْرَاوِيِّ فِي إِعْلَانِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَصَّ بِهِ السُّوسِيُّ وَخَدَهُ
كَصَاحِبِ (التَّيْسِيرِ)، وَشَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ عَلْبُونِ، وَالشَّاطِبِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ عَنِ السُّوسِيِّ، وَلَا

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٧٤.

(٢) الإقناع في القراءات السبع ١/٧٢.

الدُّورِيَّ، بَلْ ذَكَرَهُ عَنْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ الْيَدَيْدِيِّ وَشَجَاعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَصَاحِبِ (التَّجْرِيدِ) وَالْمَالِكِيِّ صَاحِبِ (الرُّوضَةِ)، وَذَلِكَ كُلُّهُ بِحَسَبِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ مَرْوِيًّا، وَصَحَّ لَدَيْهِمْ مُسْنَدًا^(١).

ويعد أكثر المتخصصين بالإدغام الكبير هو أبو عمرو بن العلاء البصري فقد قال عنه أبو الفتح فارس بن أحمد: (وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يُفَرِّئُ بِهِذِهِ الْقِرَاءَةَ الْمَاهِرَ النَّحْرِيرَ الَّذِي عَرَفَ وُجُوهَ الْقِرَاءَاتِ وَلُغَاتِ الْعَرَبِ)^(٢).

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في (حزب الأماني ووجه التهاني) - باب الإدغام الكبير الأبيات (١١٦ - ١٣١) :

(وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ..... أَبُو عَمْرٍو الْبُصْرِيُّ فِيهِ تَحَقُّلًا
فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا..... سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا
وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا..... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوْلًا
كَيَعْلَمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعَ عَلَى..... فُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوُ وَأَمْرٌ تَمَثَّلَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ..... أَوْ الْمُكْتَسِي تَنَوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلًا
كَكُنْتُ تُرَابًا أَنْتَ تُكْرَهُ وَاسِعٌ..... عَلِيمٌ وَأَيْضًا تَمَّ مِيقَاتُ مُثَلًّا
وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ..... إِذِ النَّوْنُ تُحْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّعَا
وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ..... تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا
كَيَبْتَعِ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا..... وَيَحُلُّ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَا
وَيَا قَوْمِ مَالِي تَمَّ يَا قَوْمِ مَنْ بِلَا..... خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أَرْسِلَا
وَإِظْهَارِ قَوْمِ آلِ لُوطٍ لِكُونِهِ..... قَلِيلِ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا
بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ..... بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لِاعْتِلَا
فَإِنْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلَهَا..... وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَائِ ابْدِلَا
وَوَاوٍ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ..... فَأَدْعِمُ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا
وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْعَمُوهُ وَنَحْوَهُ..... وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا
وَقَبْلَ يَسُنُّ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ عَارِضٌ..... سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا)

ومعلوم أن الإدغام الكبير له شرط وسبب ومانع، فشرطه أن يلتقي الحرفان خطأ لا لفظاً، وسببه التماثل والتجانس والتقارب، وموانعه المتفق عليها ثلاثة: كون الأول تاء ضمير أو مشدداً أو منوناً، فإن وجد الشرط وارتفع المانع جاز الإدغام.

وهناك من الحروف ما هو مختلف فيها من حيث العزم ففي المتماثلين في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتِغِ غَيْرَ﴾، ﴿يَحُلُّ لَكُمْ﴾، ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾، وفي المتجانسين في قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ أُلْحَقَ بِهِ ﴿وَأَتِ دَا الْقُرْبَى﴾ لقوة الكسرة، وفي المتقاربين في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً﴾ فأكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه.

وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً، وهو مذهب ابن شنبوذ وأبي بكر الداجوني، والمشهور الإعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره ما لم يكن مفتوحاً بعد ساكن، ولهذا كان الخلاف في ﴿يُؤْتِ سَعَةً﴾ ضعيفاً، وفي غيره قوياً^(١). ومن أراد تتبع أوجه الخلاف في الإدغام الكبير فليراجع كتب الخلاف فليس محله هنا لتشعبها.

ونخلص بالقول إلى أن الإدغام بنوعيه معزو إلى لغات العرب، وبعضه معزو إلى أهل الأداء والنقل. وأما كفيته: ففي (الإدغام الصغير) هو جعل المدغم وهو الحرف الأول من جنس المدغم فيه وهو الحرف الثاني كما لو أدغمنا النون في اللام أو في الراء في قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنَّا﴾ (الكهف: ٦٥) وما يشابهها فتقلب النون لاماً وتدغم في اللام وحينئذ يصير النطق بلام مفتوحة مشددة بعد الميم، ومن ثم يتضح أن هذه الكيفية تمت بعملين هما: قلب المدغوم وهو الحرف الأول من جنس المدغم فيه وهو الحرف الثاني. ثم إدغامه في المدغم فيه. وهذان العملان فيما إذا كان الإدغام في غير المثلين. أما إذا كان الإدغام في المثلين فكيفته تتم بعمل واحد وهو إدغام الأول في الثاني كالفاء في نحو ﴿لَا يُسْرَفُ فِي الْقَتْلِ﴾ (الإسراء: ٣٣). وكل من العملين اللذين في إدغام غير المثلين والعمل الواحد الذي في إدغام المثلين فيما إذا سكن الحرف الأول من المثلين أو المتقاربين أو المتجانسين.

ويمنع من الإدغام الصغير موانع ثلاثة هي:

١. تحرك الحرف الأول وسكون الثاني.

٢. أن يكون الأول حرف مد والثاني ما يماثله.

٣. السكت مانع من الإدغام كما في رواية حفص عن عاصم نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ﴾ في (المطففين: ١٤)

وأما كيفية الإدغام في (الكبير) - أي إذا تحرك الحرفان في كل من الثلاثة - فيتم الإدغام بعملين اثنين في المثلين، وبثلاثة أعمال في المتقاربين والمتجانسين. أما المثلين فيتم بتسكين المدغم ثم إدغامه في المدغم فيه كالميمين في نحو ﴿الرَّحِيمِ مَلِكٍ﴾ (الفاتحة: ٣-٤) وحينئذ يصير النطق بميم واحدة مفتوحة مشددة بعد الياء المدية.

وأما الأعمال الثلاثة التي في إدغام المتقاربين والمتجانسين فهي قلب المدغم من جنس المدغم فيه. ثم تسكينه. ثم إدغامه في المدغم فيه مثال إدغام المتقاربين القاف في الكاف من نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (البقرة: ٢١). ومثال إدغام المتجانسين التاء المثناة فوق في الطاء المهملة في نحو ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ (هود: ١١٤) وهنا يصير النطق في ﴿خَلَقَكُمْ﴾ بكاف واحدة مضمومة مشددة بعد اللام. وبطاء واحدة مفتوحة مشددة بعد الفاء المد المعانقة للام في ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي﴾ وهنا يتضح جلياً أن المدغم في الأمثلة الواردة ذكرها في كيفية الإدغام هذه لم يبق له أثر لاستهلاكه في المدغم فيه.

(١) المصدر نفسه ٢٧٩/١.

المطلب الثاني:

اختلافهم في إدغام الراء في اللام

اختلف أهل الأداء في إدغام الراء باللام، فمنهم من أدغمها، ومنهم من أظهرها، وكما قلنا في المطلب السابق من أن للإدغام فائدة مهمة بالنسبة للقارئ وهي التخفيف والتسهيل في النطق إذ النطق بحرف واحد فيه خفة وسهولة عن النطق بحرفين. وقبل التعرف على علة ذلك لا بد من معرفة سبب اختلافهم في مخرج اللام والنون والراء.

اختلاف العلماء في مخرج اللام والنون والراء:

اختلف علماء العربية كالفرّاء والخليل وسيبويه، ومن سار على نهجهم من أهل الأداء كابن مجاهد والداني وابن الجزري في مخرج اللام والنون والراء إلى صنفين:

الصنف الأول: وهو مذهب الفرّاء (رحمه الله) ومن وافقه على أن اللام والنون والراء من مخرج واحد لشدة تقاربها، فتجد اللسان يقرع من أماكن متقاربة جداً في غار الحنك الأعلى، مما حدى بالفرّاء إلى أن يقول بإنها من مخرج واحد. فعلى هذا المذهب أن إدغامهما واجب للتجانس.

الصنف الثاني: وهو مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن بعده تلميذه سيبويه ومن بعدهما الإمام ابن الجزري (رحمهم الله) وغيره، فقد ذهبوا إلى أن اللام من مخرج والنون من مخرج والراء من مخرج. لذا عدوا أن إدغام هذه الأحرف الثلاثة واجب وهي من قبيل المتقارب.

إذن إدغام اللام الساكنة في الراء أمر واجب سواء قلنا إنهما حرفان متجانسان على مذهب الفرّاء أو متقاربان على مذهب الخليل وسيبويه وابن الجزري (رحمهم الله تعالى).

أما لو انعكس الأمر بأن جاءت الراء قبل اللام كقوله تعالى: ﴿وَأَعْفِرْ لَنَا﴾ كما في (البقرة: ٥)، و﴿وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ في (مريم: ٦٥)، و﴿يَعْفِرْ لَكُمْ﴾ (أيما وقعت)، و﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ في (الطور: ٤٨)، و﴿يَنْشُرْ لَكُمْ﴾ في (الكهف: ١٦)، و﴿اشْكُرْ لِلَّهِ﴾، و﴿أَنْ اشْكُرْ لِي﴾ في (لقمان: ١٢ و ١٤) وفي القرآن كثير، فإن هذا ليس بموضع إجماع بين أهل الأداء، فبعض القرّاء يقرأونها بالإظهار والبعض الآخر بالإدغام واختلافهم في ذلك كما يلي:

فالذي أدغم الراء في اللام هو السوسي عن أبي عمرو البصري، واختلف عنه من رواية الدوري، فرواه عنه بالإدغام أبو عبد الله بن شريح في (الكافي)، وأبو العز في (الإرشاد) و (الكفاية)، وأبو العلاء في (الغاية)، والداني في (التيسير)، وصاحب (المبهيج) و(الكفاية في القراءات الست).

وأما الذين رووه بالإظهار هم مكّي بن أبي طالب في (التبصرة)، وابن بليمة في (التلخيص)، وأطلق الخلاف عن الدوري صاحب (التيسير)، والشاطبي، والمهدوي، وأبو الحسن بن غلبون، وانفرد بالخلاف عن السوسي^(١). والوجهان صحيحان مقروء بهما.

(١) النشر في القراءات العشر ١٣/٢.

سبب الإظهار:

إن سبب الإظهار يعود إلى اتباع مذهب الخليل الفراهيدي وتلميذه سيبويه ومن سائر على نهجهما من أهل الأداء كابن الجزري.

فمن روى الإظهار اختلف عنه في باب الإدغام الكبير عن الدوري، فالداني قرأ بوجه الإدغام على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر، والذي بدوره قرأ على ابن مجاهد وهي طريق التيسير المسندة، ثم تراجع ابن مجاهد إلى الإظهار اختياراً واستحساناً ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه قبل موته بمدة وجيزة، فالأمر متعلق بالإدغام الكبير، فالذي أظهر الكبير أظهر الصغير، والذي أدغمهما فمن باب أولى إدغام الصغير.

قال ابن الجزري في النشر: (قُلْتُ): وَالْخِلَافُ مُفْرَعٌ عَلَى الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ . فَمَنْ أَدْعَمَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ لِأَبِي عَمْرٍو لَمْ يَخْتَلِفْ فِي إِدْغَامِ هَذَا ، بَلْ أَدْعَمَهُ وَجْهًا وَاحِدًا ، وَمَنْ رَوَى الْإِظْهَارَ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ الدُّورِيِّ . فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى إِدْغَامَهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى إِظْهَارَهُ ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْإِدْغَامِ ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو . وَبِالْإِدْغَامِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ قِرَاءَتِهِ بِذَلِكَ عَلَى أَبِي طَاهِرٍ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ ، وَهِيَ الطَّرِيقُ الْمُسْنَدَةُ فِي التَّيْسِيرِ ؛ قَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ ، وَقَدْ بَلَغَنِي عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْإِدْغَامِ إِلَى الْإِظْهَارِ اخْتِيَارًا وَاسْتِحْسَانًا وَمُتَابَعَةً لِمَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَسَيْبَوِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتِّ سِنِينَ . (قُلْتُ): إِنَّ صَحَّ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فَإِنَّمَا هُوَ فِي وَجْهِ إِظْهَارِ الْكَبِيرِ . أَمَّا فِي وَجْهِ إِدْغَامِهِ فَلَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدْعَمَ الرَّاءَ الْمُتَحَرِّكَةَ فِي اللَّامِ فَإِدْغَامُهَا سَاكِنَةٌ أَوْلَى وَأَخْرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١) .

المطلب الثالث:

اختلافهم في إدغام القاف بالكاف في ﴿نَحْلُقُكُمْ﴾

اختلف القراء في إدغام القاف بالكاف في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ من سورة المرسلات الآية (٢٠) على مذهبين: الأول: بالإدغام الكامل وذلك بذهاب ذات الحرف والصفة وهو مذهب الجمهور. والثاني: بالإدغام الناقص في بقاء صفة الاستعلاء في القاف وذهاب ذات الحرف وهو مذهب بعض أهل الأداء. والوجهان صحيحان، والمقدم هو الإدغام المحض.

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة: (اتفقوا على إدغام القاف في الكاف ثم اختلفوا هل تبقى صفة الاستعلاء في القاف أم لا؟ فذهب البعض إلى إبقاء صفة الاستعلاء وذهب الجمهور إلى الإدغام المحض وعدم إبقاء هذه الصفة. وهذان الوجهان جائزان لجميع القراء إلا السوسي فلا يجوز له إلا الوجه الثاني وهو الإدغام المحض لأن مذهبه إدغام القاف المتحركة في الكاف إدغاماً محضاً فادغام القاف الساكنة في الكاف إدغاماً محضاً أولى) (٢).

(١) النشر في القراءات العشر ١٣/٢.

(٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٦٤١.

وقال ابن الجزري (رحمه الله): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾. فَلَا خِلَافَ فِي إِدْغَامِهَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِبْقَاءِ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ مَعَ ذَلِكَ فَذَهَبَ مَكِّيٌّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا بَاقِيَةٌ مَعَ الْإِدْغَامِ كَهَيِّ فِي: (أَحَطْتُ، وَبَسَطْتُ)، وَذَهَبَ الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى إِدْغَامِهِ مَحْضًا، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَصَحُّ قِيَاسًا عَلَى مَا أَجْمَعُوا فِي بَابِ الْمُحَرِّكِ لِلْمُدْغِمِ مِنْ: (خَلَقْتُكُمْ، وَرَزَقْتُكُمْ، وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أَحَطْتُ) وَبَابِهِ أَنَّ الطَّاءَ زَادَتْ بِالْإِطْبَاقِ (١).

وقال الشيخ المرصفي: (ومنه أيضاً إدغام القاف الساكنة في الكاف من ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ (المرسلات ٢٠) بالمرسلات في أحد الوجهين ويسمى إدغاماً ناقصاً لأنه غير مستكمل التشديد أيضاً من أجل بقاء صفة المدغم وهي هنا صفة الاستعلاء التي في القاف).

ثم قال: (وكيفية أداء هذا الإدغام المحافظة على سكون القاف من غير قلقلة أيضاً. أما الوجه الآخر في هذا الكلمة فهو إدغام القاف في الكاف إدغاماً كاملاً بإسقاطها ذاتاً وصفة وبذلك يصير النطق بلام مضمومة بعدها كاف مضمومة مشددة تشديداً كاملاً. والوجهان صحيحان مقروء بهما لجميع القراء إلا أن الإدغام الكامل هو الأولى والمختار عند الجمهور المقدم في الأداء وقد حكى غير واحد الإجماع عليه. وقد أشار بعضهم إلى كيفية أداء الوجهين في لفظ ﴿نَخْلُقْكُمْ﴾ (المرسلات ٢٠) بقوله: فبعضهم أتى بالقاف غير مقلقل... وبعض أتى بالكاف خالصةً تلا (٢).

وخلاصة القول في هذا النوع من الإدغام هو اتفاق القراء على إدغام القاف الساكنة في الكاف من قوله تعالى: ﴿نَخْلُقْكُمْ﴾، لكنهم اختلفوا في كيفية الإدغام: هل تبقى صفة الاستعلاء في القاف أم لا؟ فذهب البعض إلى إبقاء صفة الاستعلاء كمكي بن أبي طالب كما في (التبصرة) وغيره، وذلك بالمحافظة على سكون القاف من غير قلقلة. وذهب الجمهور إلى الإدغام المحض وعدم إبقاء هذه الصفة، وكلا الوجهان جائزان لجميع القراء إلا السوسي عن أبي عمرو فلا يجوز له إلا الوجه الثاني وهو الإدغام المحض، لأن مذهبه إدغام القاف المتحركة في الكاف إدغاماً محضاً فإدغام القاف الساكنة في الكاف إدغاماً محضاً أولى.

فرأي الجمهور مقدم، لأنهم لم يعتدوا بصفة الاستعلاء فكان الإدغام كاملاً بحيث يصبح الحرف مشدداً، وأما رأي من أدغم إدغاماً ناقصاً كمكي فإنه أبقى صفة الاستعلاء واعتد بها، فعليه فإن القارئ مخير بين الوجهين، والأولى تقديم رأي الجمهور، وهو الإدغام الكامل (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ).

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٢١.

(٢) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٢٥٥.

المطلب الرابع:

اختلافهم في قراءة ﴿تَأْمَنَّا﴾ بالأشمام والرّوم

أجمع أهل الأداء على إدغام النونين في لفظ ﴿تَأْمَنَّا﴾ من سورة يوسف الآية (١١)، ولكنهم اختلفوا في كيفية اللفظ به، فقرأ أبو جعفر المدني بإدغام النونين إدغاماً محضاً من غير إشارة إلى روم أو إشمام بل بلفظ النون المشددة، وافقه على ذلك ابن مهران عن قالون عن نافع، وهي رواية أبي عون عن الحلواني، وأبي سليمان وغيره عن قالون. وقرءة الإدغام المحض من غير إشارة بروم أو إشمام خلاف قراءة الجمهور التي هي الإدغام مع الإشارة إما بروم أو إشمام وكلا الوجهان جائزان صحيحان مقروء بهما.

تعريف الإشمام والرّوم في اصطلاح المجودين:

فالإشمام يعني:

ضم الشفتين من غير إطباق لها بعد إسكان الحرف كمن ينطق بالضممة، فهو يرى ولا يسمع، أو يكور شفتيه كمن يُقْبِل ولا يكون إلا في الضم والرفع.

قال الشاطبي في (حز الأمانى ووجه التهاني) عن الإشمام (١):

(وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاةِ بَعِيدَ مَا... يُسَكَّنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَحْصَلَا
وَفَعَلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ.....)

قال أبو شامة في (إبراز المعاني): (.....) قال في التيسير: الإشمام ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير؛ إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة، وقال الشيخ: هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال في موضع آخر: حقيقته أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضممة، وقال الجوهري: إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة العليا، ولا يعتد بها حركة؛ لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن (٢).

وقال الاندراي في الإيضاح: (الإشمام هو أن تضم شفتيك في المضموم وتكسرهما في المكسور بعد ما نطقت بالحرف، فيرى ذلك الناظر إلى الشفتين، ولا يحس الأعمى، لأنه لا صوت له فيدركه، وهو دون الرّوم، وهو تهينة العضو لإرادة الحركة، وحقيقة الإشمام تحريك الشفة بلا صوت) (٣).

وقال ابن الجزري في التمهيد: (الإشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأعمى

(١) انظر: البينان (٣٦٨ و ٣٦٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني من حزر الأمانى ص ٢٦٨.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ص ٤٧٩، ومعجم الصوتيات ص ٤٢.

دون الأعمى، ويعبر عنه ويراد به خلط حرف بحرف (١).

والرّوم يعني:

إضعاف الصوت، أو الإتيان بالحركة أو ببعضها حتى يذهب معظم صوتها أي بمقدار ثلثي حركتها، ولا يضبطها إلا المشافهة، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه القريب المصغي دون البعيد. وهو عند القراء غير الاختلاس والإخفاء ويكون في الضم والرفع والكسر والجر.

قال ابن الجزري: (الرّوم هو: النطق بالحركة بصوت خفي أو النطق ببعض الحركة في الضمة والكسرة) (٢).

قراءتها بالإشمام:

والذي قرأها بالإشمام سائر الأئمة من أهل الأداء، كأبي عمرو الداني فقد قال: (وإشمام النون المدغمة في مثلها في قوله: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ (يوسف: ١١) يحتمل أن يكون إشارة بالشفيتين إلى الحركة بعد الإدغام، وبعد السكون، فعلى هذا يكون إدغاماً تاماً، ويحتمل أن يكون إشارة إلى النون بالحركة، فعلى هذا يكون إخفاء) (٣)، وحكاة الشاطبي أيضاً، وهو اختيار ابن الجزري قال: (لأنني لم أجد نصاً يقتضي خلافه، ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام وأصرح في اتباع الرسم)، وبه ورد نص الأصبهاني عن ورش (٤).

وقال القرطبي في تفسيره: (وَقَرَأَ سَائِرُ النَّاسِ بِالْإِدْغَامِ وَالْإِشْمَامِ لِيُدُلَّ عَلَى حَالِ الْحَرْفِ قَبْلَ إِدْغَامِهِ) (٥). وقال ابن الجزري في التحبير: (قَرَأَ ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ بِإِدْغَامِ النُّونِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ وَإِشْمَامِهَا الضَّمِّ. وَحَقِيقَةُ الْإِشْمَامِ فِي ذَلِكَ أَنْ يشار بِالْحَرْكَةِ إِلَى النُّونِ (لَا) بِالْعَضْوِ إِلَيْهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ إِخْفَاءً لَا إِدْغَاماً صَحِيحاً لِأَنَّ الْحَرْكَةَ لَا تَسْكُنُ رَأْساً بَلْ يَضْعَفُ الصَّوْتُ بِهَا فَيَفْصَلُ بَيْنَ الْمَدْغَمِ وَالْمَدْغَمِ فِيهِ لِذَلِكَ وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أُمَّتِنَا وَهُوَ الصَّوَابُ لِتَأْكِيدِ دَلَالَتِهِ وَصِحَّتِهِ فِي الْقِيَاسِ وَأَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِدْغَامِ الْمَخْضُ مِنْ غَيْرِ رُومٍ وَلَا إِشْمَامٍ) (٦).

قراءتها بالرّوم:

أما مذهب الرّوم يعني الإخفاء فلا يتم معها الإدغام الصحيح كما هو عليه إدغام أبي عمرو البصري. فالذي قرأه بالرّوم واختاره أبو عمرو الداني، وسار على نهجه الإمام الشاطبي بالوجه الثاني، وقال الداني: (إنه هو الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراء والنحويين... وهو الذي اختاره وأقول به.... وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي

(١) التمهيد في علم التجويد ص ٦٧.

(٢) النشر في القراءات العشر ١٢١/٢.

(٣) انظر: تحديد في الإتقان والتجويد ص ١٥٠.

(٤) النشر في القراءات العشر ١/٢٣٨.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٩/١٣٨.

(٦) تحبير التيسير في القراءات العشر ص ٤١٢.

حاتم النحوي، وأبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشته وغيرهم، وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش^(١).

وقال الداني أيضاً في التيسير عن الروم: ﴿وَكَلِّهْمُ قَرَأَ ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾ بادغام النون الأولى في الثَّانِيَةِ واشمامها الضَّمَّ وَحَقِيقَةُ الاشمام في ذَلِكَ ان يشار بالحركة الى النون لَا بالعضو اليها فَيَكُونُ ذَلِكَ اخفاء لَا ادغاماً صَحِيحاً لَانَ الْحَرَكَةُ لَا تَسْكُنُ رَأْساً بل يضعف الصَّوْتُ بِهَا فيفصل بَيْنَ المدغم والمدغم فِيهِ لِذَلِكَ وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ ائِمَّتِنَا وَهُوَ الصَّوَابُ لِتَأْكِيدِ دَلَالَتِهِ وَصِحَّتِهِ فِي الْقِيَاسِ^(٢).

وقال البناء: (واختلفوا فيها فبعضهم، يجعلها روماً فيكون ذلك إخفاء لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوت الحركة وبعضهم يجعلها إشماماً وهو عبارة عن ضم الشفتين إشارة إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام فيصح معه حينئذ الإدغام، والروم اختيار الداني وبالإشمام قطع أكثر أهل الأداء قال ابن الجزري: وإياه أختار مع صحة الروم عندي^(٣).

وخلاصة القول في هذه المسألة أن القرءاء الذين أشاروا إلى الروم أو الإشمام ليبيّنوا أن أصل كلمة ﴿تَأْمَنَّا﴾ من (تأمن) و (نا) وهي كلمة من الكلمات الخمس الملحقة بالإدغام الكبير، وبما أن هؤلاء القرءاء ليس من مذاهبهم الإدغام الكبير لذا أشاروا إلى الروم لأجل إخفائها وهو ليس من الإدغام، أو إلى الإشمام لتبيان أن حركة النون الضم مع حينئذ الإدغام كما عليه مذهب أبي عمرو البصري في الإدغام الكبير.

(١) النشر في القراءات العشر ١/٤/٣٠.

(٢) التيسير في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٣٧.

المبحث التاسع

اللمسات في بعض المختلف من الحروف المقطعة الواقعة بأوائل السور

وفيه المطالب الآتية:

- اختلافهم في قراءة ﴿الم • اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ أول (آل عمران) حالة الوصل
- اختلافهم في إدغام نون (يس) و (القلم) بما بعدها
- اختلافهم في مقدار مد هجاء (عين) من أول سورتَي مريم والشورى

المطلب الأول:

اختلافهم في قراءة ﴿الم • اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ أول (آل عمران) حالة الوصل

اختلف القراء بقراءة ﴿الم • اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ أول (آل عمران) حالة الوصل بوجهين إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأها بالسكت من غير تنفس على ألف وميم، فحينئذ تكون قراءته بالمد الطويل ست حركات في ميم وعدم جواز القصر فيه، لأن سبب القصر هو تحريك الميم الثانية من هجاء (الميم) الذي زال بالسكت كما يترتب عليه إثبات همزة الوصل حالة الوصل، وأما باقي القراء فكما قلنا لهم فيها وجهان هما:

الأول: تحريك الميم بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين مع المد ست حركات نظراً للأصل قبل التحريك وهو السكون اللازم.

والثاني: تحريك الميم بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين أيضاً لكن مع القصر اعتداداً بالعارض وهو تحريك الميم.

والوجهان صحيحان مقروء بهما للقراء جميعاً إلا أبا جعفر المدني كما أسلفنا، والمد الطويل هو المقدم في الأداء.

قال ابن الجزري عن اختلافهم: (إِذَا قُرِئَ (الم) بِالْوَصْلِ جَازَ لِكُلِّ مَنِ الْقُرْءَ فِي الْيَأِ مِنْ (ميم) الْمَدِّ، وَالْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ اسْتِصْحَابِ حُكْمِ الْمَدِّ وَالْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَدْكُورَةِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِرُؤْشِ وَمَنْ وَافَقَهُ عَنِ النَّقْلِ فِي ﴿الم • أَحْسِبُ﴾ (العنكبوت: ١ و ٢) الْوَجْهَانَ الْمَدْكُورَانَ بِالْقَاعِدَةِ الْمَدْكُورَةِ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى تَرْكِ الْمَدِّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَّاسِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ خَيْرُونَ الْقَيْرَوَانِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِمَا، عَنْ وَرْشٍ. وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَالْوَجْهَانِ

جِيدَانِ، وَمَمَّنْ نَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ أَيْضًا أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ. وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ فِي (التَّذَكِيرَةِ): (وَكَلا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ غَيْرَ أَنِّي بَعِيرٌ مَدِّ قَرَأْتُ فِيهِمَا)، وَبِهِ أَخَذُ. (قُلْتُ): إِنَّمَا رُجِحَ الْقَصْرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ السَّاكِنَ ذَهَبَ بِالْحَرَكَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِي: وَلَوْ أَخَذَ بِالتَّوَسُّطِ فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِجَانِبِي اللَّفْظِ وَالْحُكْمِ لَكَانَ وَجْهًا^(١).

وإلى هذا قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في (البدور الزاهرة): ﴿الم • الله﴾؛ مده لازم، وقرأ جميع القراء بإسقاط همزة الجلالة وصلًا وتحريك الميم بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين، وإنما اختير التحريك بالفتح هنا دون الكسر مع أن الأصل فيما يحرك للتخلص من الساكنين أن يكون تحركه بالكسر مراعاة لتفخيم لفظ الجلالة ولخفة الفتح، ويجوز لكل القراء حالة الوصل وجهان المد نظراً للأصل وعدم الاعتداد بالعارض والقصر اعتداداً بالعارض. وقرأ أبو جعفر بالسكت من غير تنفس على ألف ولام ميم. ويترتب على هذا السكت لزوم المد الطويل في ميم وعدم جواز القصر فيه، لأن سبب القصر، وهو تحرك ميم قد زال بالسكت، كما يترتب عليه إثبات همزة الوصل حالة الوصل. فتنبه^(٢).

وقال الدكتور حمدي بخيت عمران في (المفيد من علم التجويد): (فإن تحرك الساكن في هذا القسم؛ نحو ﴿الم﴾ أول آل عمران، فإنه بفتح الميم وحذف الهمزة عند جميع القراء، فيجوز في هذا الموضوع المدُّ نظراً إلى الساكن الأصلي على الراجح، ويجوز القصر نظراً إلى الحركة العارضة، وإنما كانت فتحةً مع أن الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين الكسر، وذلك مراعاةً لتفخيم لام اسم الله، إذ لو كُسرَت الميم لُرُقِّقت لام الجلالة وانتفتت المحافظة على تفخيمها)^(٣).

وقال أبو محمد الواسطي صاحب (الكنز):

(وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَاقْصُرْ وَطَوِّلا

لِكُلِّ وَذَا فِي آلِ عِمْرَانَ قَدْ أَتَى.....) (٤)

وقال الدكتور الشيخ أحمد عيسى المعصراوي: (قرأ أبو جعفر بالسكت على الألف وعلى اللام وعلى الميم ويلزم من سكنه إظهار المدغم فيها والمخفى وقطع همزة الوصل بعدها، ويقطع الهمزة قبل الجلالة، فيصير النطق: ألف. لام. ميم. (الله) ليبين بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني كألادوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً ليست بمؤتلفة، وقرأ الباقي بغير سكت وبالقصر، ويجوز تحريك الميم بالفتح للساكنين مراعاة لتفخيم الجلالة، إذ لو كسرت الميم لرفقت وعلى هذا يجوز لكل من القراء في (ميم) المد والقصر لتغير سبب المد، فيجوز الاعتداد بالعارض وعدمه)^(٥).

علة قرائتها بالفتح حالة الوصل:

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٨٠.

(٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١١١.

(٣) انظر: المفيد من علم التجويد ص ٧٣.

(٤) نقلاً من كتاب السديد في علم التجويد ص ١١٢.

(٥) الكامل المفصل في القراءات الأربع عشر ص ٥٠.

إن القاعدة العامة في التخلص من التقاء الساكنين هي كسر أولهما، ولكن علة فتح الميم هنا لغرض تفخيم لفظ الجلالة، ومنع التباسها بمذهب أبي عمرو البصري من كسر ميم الجمع.

قال الشيخ محمود بن أمين طنطاوي: (وتحريك الميم هنا بفتحها، والقاعدة النحوية تقول: إن التحريك يكون بكسر الميم؛ للتخلص من التقاء الساكنين، يكون بالكسر، وإنما فتحت الميم هنا مُحافِظة على تفخيم لفظ الجلالة)^(١). وقال الدكتور سعيد بن صالح: (إنما فتحت الميم هنا؛ لئلا تلتبس بمذهب أبي عمرو البصري من كسر ميم الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾، وما أشبه ذلك)^(٢).

وخلاصة القول في هذا هي أن قراءة جميع أهل الأداء بإسقاط همزة الوصل في لفظ الجلالة عند الوصل مع تحريك الميم بالفتح لغرض التخلص من التقاء الساكنين، وإنما اختير التحريك بالفتح هنا دون الكسر مع أن الأصل فيما يحرك للتخلص من الساكنين أن يكون تحركه بالكسر مراعاة لتفخيم لفظ الجلالة ولخفة الفتح.

ويجوز لجميع القراء حالة الوصل وجهان:

الأول: المد نظراً للأصل وعدم الاعتداد بالعارض.

والثاني: القصر اعتداداً بالعارض.

وقرأها أبو جعفر المدني (رحمه الله) بالسكت على ألف ولام ميم وهذه هي قاعدته العامة في الحروف المقطعة من أوائل السور في القرآن الكريم. ويترتب على هذا السكت لزوم المد ست حركات في ميم ولا يجوز القصر فيه، لأن منع تحرك ميم قد زال بالسكت، كما يترتب عليه إثبات همزة الوصل حالة الوصل.

المطلب الثاني:

اختلافهم في إدغام نون (يس) و (القلم) بما بعدها

اختلف القراء في إدغام النون الساكنة أو إظهارها من هجاء ﴿يس﴾ عند وصلها بالواو من قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ من أول سورة (يس: ١ و ٢)، ومن هجاء ﴿ن﴾ عند وصلها بالواو من قوله تعالى: ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ من أول سورة (القلم: ١ و ٢) وتفصيل ذلك:

أولاً - النون في الواو من ﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾:

قرأها بالإدغام الكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر، وهشام عن ابن عامر، واختلف عن نافع، وعاصم، والبري عن ابن كثير، وابن ذكوان عن ابن عامر.

(١) انظر: شبكة الألوكة: أحكام المد للشيخ إسماعيل الشرقاوي

<http://www.alukah.net/sharia/0/46080/#ixzz44K5wmugJ>

(٢) المصدر نفسه.

فأما نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون أبو بكر بن مهران وابن سوار كما في (المستنير)، وكذلك سبط الخياط في (الكفاية) و(المبهج)، وكذلك أبو العلاء في (الغاية)، وكذلك جمهور العراقيين من جميع طرقهم إلا أن أبا العز استثنى عن هبة الله من طريق الحلواني، وبه قرأ صاحب (التجريد) على الفارسي من طريق أبي نشيط والحلواني جميعاً وعلى ابن نفيس من طريق أبي نشيط. وقطع له بالإظهار صاحب (التيسير)، و(الكافي)، و(الهادي)، و(التبصرة)، و(الهداية)، و(التلخيص)، و(التذكرة)، و(الشاطبية)، وجمهور المغاربة. وقطع الداني في (الجامع) بالإدغام من طريق الحلواني. وبالإظهار من طريق أبي نشيط، وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين. وقطع له بالإدغام من رواية ورش من طريق الأزرق صاحب (التيسير)، و(الكافي)، و(التبصرة)، و(التلخيص)، و(الشاطبية)، و(الجمهور)، وقال في (الهداية): (إِنَّهُ الصَّحِيحُ عَنْ وَرْثٍ). وقطع بالإظهار من الطريق المذكورة صاحب (التجريد). وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني أبو العز، وابن سوار، وأبو العلاء، وصاحب (التجريد)، و(المبهج)، وغيرهم كثير. وبالإظهار ابن مهران، والداني، والوجهان صحيحان عن ورش. وأما البري عن ابن كثير؛ فروى عنه الإظهار أبو ربيعة، وروى عنه الإدغام ابن الحباب. والوجهان صحيحان عنه من الطريقين المذكورين، وغيرهما نص عليهما أبو عمرو الداني.

وأما ابن ذكوان عن ابن عامر؛ فروى عنه الإدغام الأخفش، وروى عنه الإظهار الصوري، وذكر صاحب (المبهج) من طريق الصوري الإدغام أيضاً. والجمهور على خلافه. والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان ذكرهما الداني في (جامع البيان) من الطريقين المذكورين.

وأما عاصم؛ فقطع له الجمهور بالإدغام من رواية شعبة من طريق يحيى بن آدم، وبالإظهار من طريق يحيى العليمي إلا أن كثيراً من العراقيين روى الإظهار عنه من طريق يحيى بن آدم كأبي العز وأبي العلاء، وكذلك أبو القاسم بن الفحام في (التجريد) من قرائته على الفارسي، ورواه في (المبهج) عنه من طريق نبطويه. وروى الإدغام عن يحيى العليمي صاحب (الكفاية)، و(المبهج) وكلاهما صحيح عن أبي بكر شعبة من الطريقين. وروى عنه الإدغام من رواية حفص عن عمرو بن الصباح من طريق زرعان، وقطع به في (التجريد) من طريق عمرو بن الصباح. وروى عنه الإظهار من طريق الفيصل. والوجهان صحيحان من طريق عمرو عنه. ولم يختلف عن عبيد الله بن الصباح عنه بالإظهار.

وقرأ الباقر بالإظهار وجهاً واحداً وهم أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقنبل^(١).

ثانياً - النون في الواو ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾:

والخلاف فيه كالخلاف في ﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾ قرأها بالإدغام الكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر، وهشام عن ابن عامر، وقرأها قالون عن نافع بالإظهار بلا خلاف. واختلف عن ورش وعاصم والبري وابن ذكوان.

فأما ورش فقطع له بالإدغام من طريق الأزرق صاحب (التجريد)، و(التلخيص)، و(الكمال)، وغيرهم. وقطع له بالإظهار صاحب (التذكرة)، و(العنوان). وقال في (الهداية): (إِنَّهُ الصَّحِيحُ عَنْ وَرْثٍ)، وقال في (التيسير): (غير أن عامة أهل الأداء

(١) النشر في القراءات العشر ١٧/٢.

من المصريين يأخذون في (ن) مذهب ورش هُنَاكَ بِالْبَيَانِ^(١). وأطلق الوجهين جميعاً عنه ابن شريح، والشاطبي، ومكي بن أبي طالب. وقال في التبصرة: (إِنَّ الْإِدْغَامَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الطَّيِّبِ يَعْنِي ابْنَ غَلْبُونَ)^(٢).
وأما عاصم والبخاري وابن ذكوان فالخلاف عنهم كالخلاف في (يس) من الطرق المذكورة إلا أن سبط الخياط قطع في كفايته لأبي بكر شعبة من طريق يحيى العليمي بالإدغام هنا والإظهار في (يس) ولم يفرق غيره بينهما عنه.
وقراها الباقون بالإظهار وهم أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقالون، وقنبل عن ابن كثير^(٣).

(١) التيسير في القراءات السبع ص ١٨٢.

(٢) النشر في القراءات العشر ١٨/٢.

(٣) المصدر نفسه.

علة الإظهار:

لقد علل العلماء وجه الإظهار بأن حروف الهجاء في فواتح السور وغيرها حقها أن يوقف عليها مبيناً لفظها لأنها ألفاظ مقطعة غير منتظمة ولا مركبة ولذلك بنيت ولم تعرب^(١).

ويقول أبو شامة: (وجه إظهار يس و ن أن حروف الهجاء في فواتح السور وغيرها حقها أن يوقف عليها مبيناً لفظها لأنها ألفاظ مقطعة وغير منتظمة ولا مركبة ولذلك بنيت ولم تعرب)^(٢).

ويقول النويري في شرح الطيبة: (يس ونون الإظهار الأصل وحق حرف التهجي إن يوقف عليه لعدم التركيب فان وصل فبنيه الوقف)^(٣).

وقال بعض العلماء المحدثين: ووجه الإظهار في إظهار النون الساكنة عند الواو من ﴿يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ و﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ لأجل الفرق بين الحرف والاسم^(٤).

والإظهار في هذه الحالة يكون بنطق النون، ببيان حقيقته، ولا يقطع عن حروف الإظهار، ويكون سكونه بلطف، فلا يسكن بثقل ولا ميل إلى غنة شبيهة بالإدغام.

علة الإدغام:

وعللوا وجه الإدغام هو الإتيان به على الأصل دون النظر إلى كونها مقطعة أم مركبة، لأن النون الساكنة عند ملاقات الواو تدغم إدغاماً ناقصاً لبقاء الغنة، ولكونها متقاربة.

قال الشيخ المرصفي: (وسبب الإدغام التقارب)^(٥).

قال ابن خالويه في (الحجة في القراءات السبع) ما نصه: (يس وَالْقُرْآنِ يقرأ بإدغام التَّوْنِ فِي الْوَاوِ وإظهارها فالحجة لمن أدغم أنه أتى به على الأصل وَالْحِجَّةُ لِمَنْ أَظْهَرَ أَنَّ حُرُوفَ التَّهْجِيِّ لَيْسَتْ كَعَبْرَتِهَا لِأَنَّهَا يَنْوِي بِهَا الْوُقُوفَ عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا فَكَأَنَّهُ بِذَلِكَ مُتَّفَرِّدٌ مِمَّا بَعْدَهُ. فَإِنْ قِيلَ فَيَلْزَمُ مِنْ أَدْغَمِ التَّوْنِ هَا هُنَا فِي الْوَاوِ أَنَّ يَدْغَمُ فِي قَوْلِهِ ن وَالْقَلَمِ فَقُلْ هَذَا لَا يَلْزَمُ لِأَنَّ الْيَاءَ أَحْفَ مِنْ الْوَاوِ وَأَسْهَلُ فِي اللَّفْظِ وَقَدْ ذَكَرْتُ الْإِمَالَةَ وَالتَّفْخِيمَ فِيمَا تَقَدَّمَ)^(٦).

إذن نستخلص إلى أن سبب الإظهار يعود إلى أن الحروف المقطعة ليس كغيرها لأنها يراد بها الوقف على كل حرف منها فكأنه بذلك منفرد مما بعده. وسبب الإدغام أنه يسوى بين الحروف المقطعة وغيرها فهي على أصلها ولكونها متقاربة فتدغم مع الواو والياء إدغاماً ناقصاً.

(١) الحجة في القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢٩٧/١.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأمانى ١٩٨/١.

(٣) شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد بن محمد أبو القاسم محب الدين النويري، وانظر: ملتقى أهل الحديث - المكتبة الشاملة.

(٤) تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث ص ١١٥.

(٥) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٢٥٠/١.

(٦) الحجة في القراءات السبع ص ٢٩٧.

المطلب الثالث:

اختلافهم في مقدار مد هجاء (عين) من أول

سورتي مريم والشورى

اختلف القراء في مد الياء اللينة في (عين) من هجاء أول سورتي مريم ﴿كهيعص﴾ والشورى ﴿حم • عسق﴾ إلى ثلاثة أوجه:

الأول: القصر لعدم الاعتداد بالساكن ولخفتها لأنها مفتوحة.

والثاني: التوسط نظراً لفتح ما قبل الياء أيضاً ورعاية للجمع بين الساكنين.

والثالث: الطول رعاية للساكنين واعتداداً باللازم.

والطول هو المقدم اعتداداً باللازم.

واختلف القراء فيها على طريقتين^(١) بعدد الأوجه والطريقان هما:

الطريق الأول: **طريق الشاطبية ومن تبعها:**

للإمام الشاطبي (رحمه الله تعالى) ومن تبعه في (العين) وجهان لجميع القراء:

الأول: التوسط أربع حركات لفتح ما قبل حرف المد.

والثاني: الطول ست حركات، وهو الأشهر، وهو المختار لأجل الساكنين.

قال الإمام الشاطبي في الوجهين: (وفي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولِ فَضِيلاً)^(٢).

وقال الشيخ عبد الفتاح القاضي: (واختلفوا في عين فذهب بعض أهل الأداء إلى الإشباع لالتقاء الساكنين وذهب

البعض إلى التوسط لقصور حرف اللين عن حرف المد واللين وهذان الوجهان جائزان لكل من القراء العشرة)^(٣).

وقال الشيخ المرصفي: (وأما العين: ف وقعت في موضعين وهما قوله سبحانه: ﴿كهيعص﴾ فاتحة سورة مريم و ﴿حم

عسق﴾ فاتحة سورة الشورى وفي مد العين هنا خلاف بالنسبة لمقداره فقال بعضهم تمد مدّاً متوسطاً بقدر أربع حركات

وقال البعض الآخر تمد مدّاً مشبعاً على غرار المد اللازم والوجهان صحيحان مقروء بهما للقراء العشرة لا فرق بين حفص

عاصم وغيره غير أن الإشباع هو الأفضل والمقدم في الأداء إن قرئ بالوجهين معاً وإن قرئ بأحد الوجهين فالإقتصار على

(١) هذان الطريقان هما الأكثر انتشاراً اليوم في العالم الإسلامي لهذا ذكرناهما هنا.

(٢) حرز الأمانى ووجه التهاني ص ٣٤ رقم البيت (١٧٧)، وتقريب النشر في القراءات العشر ص ٥٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٤٣.

(٣) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٣٧١.

الإشباع وقد اختاره غير واحد من أئمتنا كالإمام الشاطبي وابن بري والجمزوري وخلق غيرهم. وإذا قرئ بالإشباع فالمد من قبيل المد اللازم الحرفي المخفف عند الجميع. وإذا قرئ بالتوسط فالمد من قبيل مد اللين^(١).

وقال أبو شامة في (إبراز المعاني من حرز الأمانى): (وفي عين الوجهان يعني في لفظ عين من حروف الفواتح وذلك في: ﴿كهيعص﴾ (مريم: ١)، ﴿عسق﴾ (الشورى: ٢). وإنما أعرب آخرها وكسر ونون وكان الوجه أن ينطق بها على لفظها ساكنة من أجل أن الشعر لا يجمع فيه بين ساكنين. ولما انتفى هذا المانع في ألف طه نطق بهن على لفظهن في البيت الذي يأتي، ولو قال في عينها الوجهان لكان أيضاً جيداً أي في عين الفواتح. وظاهر كلامه أن الخلاف في مد عين لجميع القراء؛ لأن السابق كذلك وهو اختيار مكى، ونص المهدي وابن شريح أن ذلك مختص بورش. ووجه الخلاف انفتاح ما قبل الياء فلم يقو المد فيها قوته في الياء لينكسر ما قبلها. وقوله: الوجهان الألف واللام فيه للعهد أي الوجهان المذكوران في المد لسكون الوقف في البيت قبله هما في عين مطلقاً وصلاً ووقفاً. ثم قال: (والطول فضلاً) يعني المد في عين؛ لأنه لا اجتماع الساكنين مع أن الثاني ليس بعارض بخلاف سكون الوقف، ويحتمل أنه عني أن الطول فضل في عين وفي المد؛ لسكون الوقف؛ لشبه الجميع بباب دابة ولا نظر إلى عروض السكون في الوقف. والأولى أن يكون قوله: الوجهان إشارة إلى إشباع المد وهو المراد بالطول، وإلى عدم إشباع المد مع أنه لا بد من المد فلهذا قال: (والطول فضلاً) يعني الإشباع، ولم يقل: والمد فضلاً؛ لأن المد في الوجهين^(٢).

الطريق الثاني: طريق طيبة النشر ومن تبعها:

قال ابن الجزري في متن طيبة النشر:

(وَأَشْبَعِ الْمَدَّ لِسَاكِينٍ لَزِمٌ... وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ)^(٣)

للإمام ابن الجزري (رحمه الله تعالى) في (العين) ثلاثة أوجه لجميع القراء:

الأول: الطول ست حركات: لالتقاء الساكنين وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوني، واختيار أبي محمد مكى بن أبي طالب، وأبي القاسم الشاطبي، وحكاة أبو عمرو الداني في جامعه، وقال: (هو القياس قول من روى عن ورش المد في (شيء) و (السوء) وشبهها) ذكره في الهداية عن ورش وحده يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان^(٤).

الثاني: التوسط أربع حركات: نظراً لفتح ما قبل الياء ورعاية للجمع بين الساكنين: وهو مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي، وأبي الطاهر صاحب (العنوان)، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي صاحب (الروضة)، وغيرهم وهو القياس من روى عن ورش التوسط في (شيء) وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر، وهو الوجه الثاني في (جامع البيان)، و(حزر الأمانى)، و(التبصرة)، وغيرها، وهو أحد الوجهين في

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: إبراز المعاني من حزر الأمانى ص ١٢٢.

(٣) متن طيبة النشر في القراءات العشر رقم البيت (١٧٢).

(٤) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٧١.

(الكفاية) لأبي العز القلانسي عن الجميع، وفي (الكافي) عن ورش وحده بخلاف، وهذا الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين، والمغاربة، ومن تبعهم وأخذ بطريقهم^(١).

الثالث: القصر حركتان: وهو مذهب أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين قاطبة، وهو الذي في (الهداية)، و(الهادي)، و(الكافي) لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش، وقال: لم يكن أحد مدّها إلّا ورشاً باختلاف عنه.

قال ابن الجزري: (القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح وهو مما ينافي أصوله إلّا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز، لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز والله أعلم)^(٢).

وقال البناء في (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر): (ويجوز في عين المد لأجل الساكن والتوسط لفتح ما قبل الياء، وهو الثاني في الشاطبية والقصر إجراءها مجرى الحرف الصحيح، والثلاثة في الطيبة)^(٣).

إذن نخلص إلى أن سبب الإشباع هو الاعتداد باللازم وهو المقدم في الأداء، وسبب التوسط والقصر لأن هجاء العين مفتوحة على اللين فهي خفيفة لهذا قرأت اعتداداً بخفتها فلا تمد طويلاً لقصورها كما قال أبو شامة (ووجه الخلاف انفتاح ما قبل الياء فلم يقو المد فيها قوته في الياء لينكسر ما قبلها).

وإن عدم إعتداد الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى بمرتبة القصر فيها، وذلك يعود إلى أنه ليس من قاعدته الاعتداد بالقصر فهو لا يميل إلى القصر إلّا من كان مذهبه من القراء القصر، لهذا لم يعتد به في هذه المسألة، فإذا قرئ له بالإشباع فالمد من قبيل المد اللازم الحرفي المخفف عند الجميع. وإذا قرئ بالتوسط فالمد من قبيل مد اللين، والطول هو المفضل عنده.

(١) المصدر نفسه ٢٧٢/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٣٧٥.

المبحث العاشر

اللمسات في بعض المختلف من هاء الضمير

وفيه المطالب الآتية:

- اختلافهم بقراءة هاء الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ من الآية (٦٩) في سورة الفرقان
- اختلافهم في قراءة هاء الضمير في بعض الأحرف بالصلة وعدمها
- اختلافهم في قراءة هاء ضمير الجمع والتثنية إذا جاء قبلها ياء ساكنة

المطلب الأول:

اختلافهم بقراءة هاء الضمير في قوله تعالى:

﴿يَخْلُدُ فِيهِ مِهَانًا﴾

اختلف القراء بقراءة هاء الضمير (الكناية) في قوله تعالى ﴿يَخْلُدُ فِيهِ مِهَانًا﴾ من سورة الفرقان الآية (٦٩)، فقد خالف قاعدته حفص عن عاصم، وقرأها ابن كثير المكي بالصلة على قاعدته في صلة الهاء المتحركة المسبوقة بحرف ساكن، وقرأها الباقون من غير صلة.

وهاء الكناية: هي عبارة عن هاء الضمير التي يعنى بها المفرد المذكر الغائب الزائد، والأصل في هذه الهاء هو أن تُبنى على الضم؛ فنقول: (له)، (منه). فإذا كان الحرف السابق عليها مكسوراً أو كان ياء ساكنة يتم كسرها لدى غير الحجازيين^(١)؛ مثل: (به)، (فيه)، وعلّة هذا وذاك هو اختلاف لغات العرب؛ إذ اختلفت اللهجات العربية في استعمال هاء الكناية أيما اختلاف.

قال الشيخ أنس مهرة: (وهي اسم مبني لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً، وعلى حركة لتوحيده وكانت ضمة تقوية لها، ووصلت بمد لخفائها وانفرادها وكانت المدة وواوً اتباعاً وكسرت الهاء مع الكسرة والياء مجانسة فصارت الصلة ياء لذلك،

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب للسمين الحلبي ص ٨٨.

وفتحت للمؤنث فصارت ألفاً وحذفت الصلة وقفاً تخفيفاً، وبقيت الألف في المؤنث للدلالة على الفرعية وذكرت بعد الإدغام؛ لأنها أول أصل اختلف فيه بعد الإدغام الواقع في الفاتحة، وهو ﴿فِيهِ هُدًى﴾^(١).

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٤٩ (الهامش ١).

وهاء الصلة على قسمين في القرآن الكريم:

الأول: أن تكون متحركة واقعة بين متحركين:

وهي على حالين:

الأول: إذا تقدمها فتح أو ضم؛ فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء نحو ﴿إِنَّهُ وَهُوَ﴾، ﴿إِنَّهُ وَأَنَا﴾، ﴿قَالَ لَهُ وَصَاحِبُهُ وَهُوَ﴾ وما شابهها.

والثاني: إذا تقدمها كسر؛ فالأصل أن توصل بياء لجميع القراء نحو ﴿يُضِلُّ بِهِ ي كَثِيرًا﴾، ﴿فِي رَبِّهِ ي أَنْ آتَاهُ﴾، ﴿وَقَوْمِهِ ي إِنَّي﴾ وما شابهها.

والثاني: أن تكون متحركة وقبلها ساكن وبعدها متحرك:

وهو مذهب ابن كثير المكي (رحمه الله) فإنه يصل الهاء المكسورة بياء في الوصل نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ﴿وَعَلَيْهِ آيَةٌ﴾. ويصل الهاء المضمومة بواو نحو، ﴿وَمِنْهُ آيَاتٌ﴾، ﴿وَاجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى﴾، ﴿حُدُودَهُ فَاغْتَلَوْهُ إِلَى﴾، وقرأها الباقون بكسرها أو ضمها من غير صلة.

وإذا لقي الهاء ساكناً لم يصل على ما سبق تقريره نحو: ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (غافر: ٣)، ﴿فَأَرَاهُ الْآيَةَ﴾ (النازعات: ٢٠)، ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٩٧).

ووافق هشام ابن كثير في حرف واحد وهو ﴿أَرْجِه﴾ في (الأعراف) و(الشعراء)^(١)، ووافق حفص ابن كثير على الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى: ﴿فِيهِ ي مُهَانًا﴾ في (الفرقان: ٦٩).

ونحن بصدد حرف حفص عن عاصم فقد قال الشاطبي في (حزب الأماني) في البيت رقم (١٥٩):

(وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ..... وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَحْو وَلَا)

وقال ابن الجزري في طيبة النشر في البيت (١٥١):

(صِلْ هَا الضَّمِيرَ عَن سَكُونِ قَبْلَ مَا..... حُرِّكَ دِنَ فِيهِ مُهَانًا عَن دُمَا)

والمقصود من كلامهما هو وصل ما قبله ساكن لابن كثير المكي وحده وافقه حفص في حرف سورة الفرقان كما تقدم.

قال ابن الجزري في النشر: (وافقه حَفْصٌ عَلَى الصَّلَةِ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ فِي الْفُرْقَانِ)^(٢).

وقال المرصفي في هدايته: (ووافقه حفص عن عاصم في موضع واحد في التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ ي مُهَانًا﴾ (الفرقان: ٦٩) بالفرقان فوصل الهاء من (فيه) بياء لفظية في الوصل وباقي)^(٣).

وقرأها الباقون بترك الصلة في كل ما قبله ساكن وعلم ذلك من الضد؛ لأن ضد الصلة تركها.

(١) قال أبو شامة في إبراز المعاني من حزب الأماني ص ١١٢: (فقد وافق ابن كثير على مذهبه في الصلة راويان كل واحد منهما في حرف

واحد أحدهما في صلة الضم بواو وهو هشام في هذا الحرف، والآخر في صلة الكسر بياء وهو حفص في: ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾) ويقصد موافقة هشام في ﴿أَرْجِه﴾ في (الأعراف ١١١) و(الشعراء ٣٦) فقد قرأها بهمزة ساكنة بعد الجيم وبضم الهاء مع الصلة (أَرْجِهْهُ وَ).

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٣٠٥.

(٣) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/٣٦٠.

قال الجمنزوري في (تحفة الأطفال):

(إِذَا جَاءَتْهَا بَيْنَ حَرْفَيْنِ حُرْكَاً فَصَلَّهَا وَإِلَّا قَبْلَ مَا سَاكِنٍ فَلَا

وَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الْمُحْرَكِ بَعْدَ مَا تَسَكَّنَ فَالْمَكِّيِّ وَصَلَّ مُفْضِلاً)

والذي نخلص إليه إلى أن سبب قراءة حفص عن عاصم بصلة هاء الكناية بخلاف قاعدته في هذا الحرف وموافقته لابن كثير المكي هو لغرض التنكيل والتشنيع بالكافر.

قال أبو شامة: (قلت: هو جائز من حيث اللفظ، ولكنه ممتنع من جهة أنه يوهم أن حفصاً وحده يصله دون ابن كثير، وإن رجع الضمير في معه إلى ابن كثير زال هذا الوهم، فمن قرأ بالصلة فعلى الأصل، والأكثر على ترك الصلة تخفيفاً، وهشام وحفص جمعا بين اللغتين، وقيل: قصدا بالصلة تطويل اللفظ تشنيعاً على (ملا فرعون)، ما أمروا به وإسماعاً للخلق ما أوعد به العاصي)^(١).

وكذلك لاختلاف اللغات فهما لغتان كما قال الأزهري^(٢).

وقال في تهذيب اللغة: (وَأَخْبَرَنِي الْمُنْذِرِيُّ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّهُ قَالَ يُقَالُ: مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَرْتُ بِهِ وَبِهِ، وَإِنْ شِئْتَ مَرَرْتُ بِهِ وَبِهِ، وَكَذَلِكَ ضَرَبَهُ، فِيهِ هَذِهِ اللَّغَاتُ، وَكَذَلِكَ يَضْرِبُهُ وَيَضْرِبُهُ وَيَضْرِبُهُ)^(٣).

وقال الكسائي: (هِيَ لُغَاتٌ يُقَالُ فِيهِ وَفِيهِ وَفِيهِ، بِتَمَامٍ وَغَيْرِ تَمَامٍ، قَالَ: وَقَالَ لَا يَكُونُ الْجَزْمُ فِي الْهَاءِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا)^(٤).

ويعزو ابن خالويه السبب إلى الأصل في حالة الإشباع، وإلى التخفيف في حالة الاختلاس قال في الحجة في القراءات السبع: (وَأَمَّا إِشْبَاعُ الضَّمَّةِ وَاخْتِلَاسُ حَرَكَتِهَا فَالْحِجَّةُ فِيهِ أَنْ هَاءَ الْكِنَايَةِ إِذَا أُسْكِنَ مَا قَبْلَهَا لَمْ يَجْزِ فِيهَا إِلَّا الضَّمُّ لِأَنَّ مَا بَعْدَ السَّاكِنِ كَالْمَبْتَدَأِ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ مِنْهُ وَعَنْهُ بِالْإِشْبَاعِ وَمِنْهُوَ وَعَنْهُ بِالْإِشْبَاعِ فَمَنْ أَشْبَعُ فَعَلَى الْأَصْلِ وَمَنْ أَخْتَلَسَ أَرَادَ التَّخْفِيفَ فَاجْتَرَأَ بِالضَّمَّةِ مِنَ الْوَاوِ)^(٥).

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ص ١٠٦.

(٢) معاني القرآن للأزهري ٢/٢٢٠.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٦/٢٦٢. وانظر أيضاً لسان العرب لابن منظور ١٥/٤٧٨، وتاج العروس من جواهر القاموس ٤٠/٥٤٤.

(٤) انظر: لسان العرب لابن منظور ١٥/٤٧٨.

(٥) الحجة في القراءات السبع ص ١٦٠.

المطلب الثاني:

اختلافهم في قراءة هاء الضمير في بعض الأحرف بالصلة وعدمها

معروف لدى الجميع أن هاء الكناية أو (الصلة) أو (هاء الضمير) لا تكون عاملة بصلتها بياء أو واو مديتين إلا إذا كانتا متحركتين بكسر أو ضم وواقعة بين متحركين نحو ﴿إِنَّهُ وَهُوَ﴾، ﴿لَهُ وَصَاحِبُهُ﴾، ﴿فِي رَبِّهِ يَ أَنْ﴾، ما عدا ابن كثير المكي وحفص في حرف ﴿يُحَلِّدُ فِيهِ يَ مَهَانًا﴾ في (الفرقان: ٦٩) وهشام في حرف ﴿أَرْجِه﴾ في (الأعراف: ١١١) و(الشعراء: ٣٦) بقراءته بهمزة ساكنة بعد الجيم وهاء مضمومة مع الصلة (أرجئه) فإنهم خالفوا القاعدة العامة المتقدمة في صلتها إذا كانت مسبوقة بحرف ساكن أو بأحد حروف المد الثلاثة نحو: ﴿أَحَاهُ هَارُونَ﴾، ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾، ﴿فِيهِ هُدَى﴾ (البقرة: ٢)، أو واقعة بين ساكنين نحو: ﴿فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، ﴿آتِنَاهُ الْإِنْجِيلَ﴾، أو جاء بعدها ساكن نحو ﴿لَهُ الْمَلِكُ﴾، ﴿عَلَى عِبْدِهِ الْكِتَابُ﴾، فهذه أحوال أربعة لها. ولكن هناك استثناءات للعلماء في القاعدة العامة فهي:

● اختلف القراء في الذي تحقق فيها شرط المتحرك بين متحركين وعددها اثنا عشر حرفاً في عشرين موضعاً وهي: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، و﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ في (آل عمران: ٧٥)، و﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ في (آل عمران: ٤٥) و(الشورى: ٢٠)، و﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ في (النساء: ١١٥)، و﴿مَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ في (طه: ٧٥)، و﴿وَيَنْقِيهِ﴾ في (النور: ٥٢)، و﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ في (النمل: ٢٨)، و﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ في (الزمر: ٧)، و﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ في (البلد: ٧)، و﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ في موضعي (الزلزلة: ٧ و ٨)، و﴿أَرْجِه﴾ في (الأعراف: ١١١) و(الشعراء: ٣٦)، و﴿يَبْدِيهِ﴾ في موضعي (البقرة: ٢٣٧ و ٢٤٩)، و(المؤمنون: ٨٨) و(يس: ٨٣)، و﴿تُرْزِقَانِيهِ﴾ في (يوسف: ٣٧). وتفصيل الخلاف بما يأتي^(١):

أولاً - للقراء في الهاء من كلمة ﴿يَبْدِيهِ﴾ في (البقرة: ٢٣٧ و ٢٤٩)، و(المؤمنون: ٨٨)، و(يس: ٨٣)، و(الملك: ١) كما يلي:

- قرأها رويس عن يعقوب بقصر الهاء من غير صلة - أي باختلاس حركتها.
- وقرأها الباقون بكسر الهاء مع الصلة (بيده ي).

ثانياً - الهاء من الكلمات: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، ﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ في (آل عمران: ٧٥) و﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ في (آل عمران: ١٤٥) و(الشورى: ٢٠) و﴿نُؤَلِّهِ مَا﴾ في (النساء: ١١٥) و﴿نُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ في (النساء: ١١٥).

- قرأها من غير صلة أي اختلاسها أبو عمرو البصري، وحمزة، وشعبة عن عاصم بإسكان الهاء وصلاً (يُؤَدِّهِ) (نُؤْتِيهِ) (نُؤَلِّهِ) (نُصَلِّهِ).

- وقرأها قالون عن نافع، ويعقوب بكسر الهاء من غير صلة أي اختلاسها.

- وقرأها أبو جعفر بوجهين:

(١) يراجع كتابنا (إمعان النظر في مناهج القراء العشر وروايتهم وطرقهم في المد والقصر) - المطلب الثاني، مناهج القراء في هاء الكناية ص

- الأول: إسكان الهاء من غير صلة (يُؤَدِّهِ) (نُؤْتِيهِ) (نُؤَلِّهِ) (نُصَلِّهِ) (١).
- والثاني: كسرهما من غير صلة (يُؤَدِّهِ) (نُؤْتِيهِ) (نُؤَلِّهِ) (نُصَلِّهِ) (٢).
- قرأها ابن ذكوان عن ابن عامر الشامي بوجهين:
- الأول: كسر الهاء من غير صلة (يُؤَدِّهِ) (نُؤْتِيهِ) (نُؤَلِّهِ) (نُصَلِّهِ).
- والثاني: كسرهما مع الصلة (يُؤَدِّهِ ي) (نُؤْتِيهِ ي) (نُؤَلِّهِ ي) (نُصَلِّهِ ي) (٣).
- قرأها هشام عن ابن عامر الشامي بثلاثة أوجه:
- الأول: بالإسكان (يُؤَدِّهِ) (نُؤْتِيهِ) (نُؤَلِّهِ) (نُصَلِّهِ) (٤).
- والثاني: بكسرهما من غير صلة (يُؤَدِّهِ) (نُؤْتِيهِ) (نُؤَلِّهِ) (نُصَلِّهِ) (٥).
- والثالث: بكسرهما مع الصلة (يُؤَدِّهِ ي) (نُؤْتِيهِ ي) (نُؤَلِّهِ ي) (نُصَلِّهِ ي) (٦).
- قرأها الباقون وهم ورش عن نافع، وابن كثير، وحفص عن عاصم، والكسائي، وخلف العاشر بالكسرة الكاملة مع الصلة (يُؤَدِّهِ ي) (نُؤْتِيهِ ي) (نُؤَلِّهِ ي) (نُصَلِّهِ ي).
- ملاحظة: إن كل من يقرأ بالصلة وعدمها فإنه يقف بالسكون، ومن يقرأ وصلًا في (يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) يكون المدُّ عنده كالمنفصل وكل حسب منهجه فيه.

ثالثاً - للقرءاء من هاء ﴿أَرْجِهْ﴾ في (الأعراف: ١١١) و(الشعراء: ٣٦) ما يأتي:

قرأ هذا الحرف بهمز وبدون همز بستة أوجه:

أ. بدون همز ﴿أَرْجِهْ﴾ ففيها للقرءاء ثلاثة أوجه:

- (١) أسكن الهاء عن أبي جعفر أبو الفرج النهرواني، وأبو بكر محمد بن هارون الرازي من جميع طرقهما عن أصحابهما عن ابن وردان. وكذلك روى الهاشمي عن ابن جمار وهو المنصوص عنه. النشر في القراءات العشر ١/٢٤٠.
- (٢) كسر الهاء من غير صلة أبو جعفر من طريق ابن العلاف وابن مهران والخبازي والوراق وهبة الله عن أصحابهم عن الفضل عن ابن وردان. ومن طريق الدوري عن ابن جمار وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشمي عنه. المصدر نفسه.
- (٣) اختلف عن الصوري عن ابن ذكوان، فروى الخمسة عن المطوعي عنه بالاختلاس - أي بالقصر من غير صلة - وكذا روى زيد بن علي من طريق غير أبي العز، وأبو بكر القباب كلاهما عن الرملي عن الصوري، وبذلك قطع له الحافظ أبو العلاء وصاحب الإرشاد فيما رواه عن غير زيد، وهو الذي لم يذكر صاحب المبهج عن ابن ذكوان من طريق الداجوني سواه، وهو رواية الثعلبي عن ابن ذكوان. وروى عنه زيد من طريق أبي العز. وغيره بالإشباع. وكذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان. المصدر نفسه.
- (٤) أسكن الهاء عن هشام الداجوني من جميع طرقه. المصدر نفسه.
- (٥) كسر الهاء من غير صلة - أي بالقصر - الحلواني عن هشام، فروى عنه بالقصر ابن عبدان وابن مجاهد عن أبي عبد الله الجمال، وبذلك قرأ الداني على فارس بن أحمد عن قرائته على عبد الله بن الحسين السامري، ولم يذكر في التيسير سواه. المصدر نفسه.
- (٦) وكسرهما مع الصلة الحلواني عن هشام، فروى النقاش وأحمد الرازي وابن شنبوذ من جميع طرقهم عن الجمال بإشباع الكسرة في الأربعة، وهو الذي لم يذكر المؤلفين من العراقيين والشاميين والمصريين والمغاربة عن الحلواني عن هشام سواه. قال ابن الجزري: (والوجهان صحيحان ذكرهما الشاطبي ومن تبعه) يعني الكسر بالصلة وعدمها. المصدر نفسه.

الأول: قرأ قالون عن نافع، وابن وردان عن أبي جعفر^(١) بدون همز وبكسر الهاء من غير صلة (أَرْجِه).
والثاني: قرأ ورش عن نافع، والكسائي، وابن جماز عن أبي جعفر، وخلف العاشر بدون همز وبكسر الهاء مع الصلة (أَرْجِه ي).

والثالث: قرأ عاصم^(٢)، وحمزة بدون همز وبإسكان الهاء من غير صلة (أَرْجِه).

ب. وبالهمز ﴿أَرْجِه﴾ ففيها للقراء ثلاثة أوجه:

الأول: قرأ ابن كثير، وهشام عن ابن عامر الشامي^(٣) بهمزة ساكنة بعد الجيم وبضم الهاء مع الصلة (أَرْجِه و).
والثاني: قرأ أبو عمرو، ويعقوب، وهشام عن ابن عامر^(٤)، وشعبة عن عاصم^(٥)، وقالون عن نافع^(٦) بهمزة ساكنة بعد الجيم وبضم الهاء من غير صلة (أَرْجِه).

والثالث: قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بهمزة ساكنة بعد الجيم وبكسر الهاء من غير صلة (أَرْجِه).

رابعاً - الهاء من كلمة ﴿تُرْزَقَانِه﴾ في (يوسف: ٣٧):

- قرأها قالون عن نافع^(٧)، وابن وردان عن أبي جعفر^(٨) بوجهين:

الأول: من غير صلة (تُرْزَقَانِه).

والثاني: مع الصلة (تُرْزَقَانِه ي).

- وقرأها الباقون بالصلة (تُرْزَقَانِه ي).

خامساً - الهاء من كلمة ﴿وَمَنْ يَأْتِه مُمْمِنًا﴾ في (طه: ٧٥):

- قرأها السوسي عن أبي عمرو بوجهين^(٩):

(١) من طريقي هبة الله ابن جعفر، وابن هارون الرازي كلاهما عن ابن وردان. المصدر نفسه ٢٤٤/١.

(٢) أسكنها عاصم من غير طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم، وكذلك روى نبطويه عن الصريفي في ما قاله سبط الخياط بالهمز. المصدر نفسه.

(٣) ضمها مع الصلة الحلواني عن هشام. المصدر نفسه.

(٤) ضم الهاء من غير صلة فقط الداجوني عن هشام، والجمهور بضم الهاء مع الصلة. المصدر نفسه.

(٥) اختلف عن شعبة عن عاصم بإسكان الهاء من غير همز، فالجمهور بإسكانها من غير همز، وروى عنه أبو حمدون عن يحيى بن آدم بضم الهاء من غير صلة، وكذلك نبطويه عن الصريفي عن يحيى في ما قاله سبط الخياط بالهمز. المصدر نفسه.

(٦) انفرد الشذائي عن أبي نسيب عن قالون بضم الهاء من غير صلة والباقي بدون همز مع كسر الهاء من غير صلة. المصدر نفسه.

(٧) روى عنه القصر أبو العز القلانسي في كفايته، وأبو العلاء في غايته وغيرهما عن أبي نسيب، ورواه في المستنير عن أبي علي العطار من طريق الغرضي عن أبي نسيب والطبري عن الحلواني، ورواه في المبهم من طريق الشذائي عن أبي نسيب، ورواه في التجريد عن قالون من قرائته على الفارسي يعني من طريق أبي نسيب والحلواني. وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقتين وهو الذي لم تذكر المغاربة سواه. المصدر نفسه ٢٤٥/١.

(٨) روى عنه القصر أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي، ونص عليه الاستاذ أبو العز القلانسي في إرشاديه، وروى عنه سائر الرواة بالإشباع. المصدر نفسه.

- الأول: بإسكان الهاء (يَأْتِيهِ).
- والثاني: بالكسر مع الصلة (يَأْتِيهِ ي).
- قرأها قالون عن نافع (٢)، وابن وردان عن أبي جعفر (٣)، ورويس عن يعقوب (٤) بوجهين:
- الأول: الكسر من غير صلة (يَأْتِيهِ).
- والثاني: الكسر مع الصلة (يَأْتِيهِ ي).
- قرأها الباقون وهم: ورش عن نافع، وابن كثير، والدوري عن أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وابن جمار عن أبي جعفر، وروح عن يعقوب، وخلف العاشر بالكسر مع الصلة (يَأْتِيهِ ي).
- سادساً - الهاء من كلمة ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ في (النور: ٥٢):
- قرأها قالون عن نافع، ويعقوب بكسر القاف والهاء من غير صلة (ويَتَّقِهِ) (٥).
- قرأها هشام عن ابن عامر بثلاثة أوجه (٦):
- الأول: بكسر القاف وإسكان الهاء (ويَتَّقِهِ).
- والثاني: بكسر القاف والهاء من غير صلة (ويَتَّقِهِ).
- والثالث: بكسر القاف والهاء مع الصلة (ويَتَّقِهِ ي).
- قرأها حفص عن عاصم بسكون القاف وكسر الهاء من غير صلة (ويَتَّقِهِ).
- قرأها أبو عمرو البصري، وشعبة عن عاصم بكسر القاف وإسكان الهاء من غير صلة (ويَتَّقِهِ).

- (١) اختلف عن السوسي في إسكان هاء (يَأْتِيهِ) فروى الداني من جميع طرقه عنه إسكانها، وكذلك ابنا غلبون، وكذلك صاحب الكافي، والتلخيص، والتبصرة، والشاطبي، وسائر المغاربة. وروى عنه الصلة ابن سوار، وابن مهران، وسبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وكذلك صاحب الإرشادين، والعنوان، والتجريد، والكمال، وسائر العراقيين. ونص على الوجهين عنه أبو العباس المهدوي في هدايته. المصدر نفسه.
- (٢) اختلف عن قالون، فروى عنه الاختلاس وجهاً واحداً صاحب التجريد، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، والتلخيص، وأبو العلاء في غايته، وسبط الخياط في كفايته وهي طريق صالح بن إدريس عن أبي نشيط، وطريق ابن مهران وابن العلاف والشذائي عن ابن بويان. وكذلك رواه أبو أحمد الفرضي من جميع طرقه، وكذا رواه ابن مهران عن الحلواني من طريق السامري والنقاش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وروى عنه الصلة - أي الإشباع - وجهاً واحداً صاحب الهداية، والكمال من جميع طرقنا، وبه قرأ الداني على أبي الفتح ولم يذكر في جامع البيان عن الحلواني سواه، وهي طريق إبراهيم الطبري، وغلام الهراس عن ابن بويان، وطريق جعفر بن محمد عن الحلواني. وأطلق الخلاف عنه صاحب التيسير والشاطبي ومن تبعهما. المصدر نفسه ٢٤٣/١.
- (٣) روى الاختلاس عنه هبة الله بن جعفر، وكذلك ابن العلاف، والوراق، وابن مهران عن أصحابهم عن الفضل، وبه قرأ الخبازي على زيد في الختمة الأولى. وروى عنه الإشباع النهرواني من جميع طرقه، وابن هارون الرازي. وانفرد أبو الحسين الخبازي في قرائته على زيد في الختمة الثانية بإسكان الهاء. المصدر نفسه.
- (٤) روى الاختلاس عنه العراقيون قاطبة لا نعرف بينهم في ذلك خلافاً. وروى الصلة عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون، والداني من طريقه، وأبو القاسم بن الفحام فيما أحسب وسائر المغاربة. المصدر نفسه.
- (٥) ولقالون وجه ثانٍ انفرد الشذائي عن أبي نشيط عن قالون بالإشباع. ينظر: تقريب النشر في القراءات العشر ص ٤٨.
- (٦) اختلف عن هشام كما تقدم في ﴿يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ وهكذا بقية الخمسة.

- وقرأها ورش عن نافع، وابن كثير، وخلف عن حمزة، والكسائي، وخلف العاشر بكسر القاف والهاء مع الصلة (ويْتَقِه ي).^(١)
- وقرأها خَلَّاد عن حمزة بوجهين:
الأول: بكسر القاف وإسكان الهاء من غير صلة (ويْتَقِه ي)^(١).
الثاني: بكسر القاف والهاء مع الصلة (ويْتَقِه ي)^(٢).
- وقرأها ابن وردان عن أبي جعفر بوجهين:
الأول: بكسر القاف وإسكان الهاء من غير صلة (ويْتَقِه ي)^(٣).
والثاني: بكسر القاف والهاء مع الصلة (ويْتَقِه ي)^(٤).
- وقرأها ابن جماز عن أبي جعفر بوجهين:
الأول: بكسر القاف والهاء مع الصلة (ويْتَقِه ي)^(٥).
والثاني: بكسر القاف والهاء من غير صلة (ويْتَقِه ي)^(٦).
فينبغي الاقتصار له على المد^(٧).
- وقرأها ابن ذكوان عن ابن عامر بوجهين^(٨):
الأول: كسر القاف والهاء من غير صلة (ويْتَقِه ي).
والثاني: كسر القاف والهاء مع الصلة (ويْتَقِه ي).
سابعاً - الهاء من كلمة ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ في (النمل: ٢٨):
- قرأها قالون، ويعقوب بكسر الهاء من غير صلة (فَأَلْقِهْ).

(١) نص له على الإسكان أبو بكر بن مهران، وأبو العز القلانسي في كفايته وأبو طاهر بن سوار والحافظ أبو العلاء وصاحب المبهج، والروضة وسائر العراقيين، وهو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي والمالكي عن الحمامي إلا أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماله وهو سهو، فقد نص شيخه الشريف أبو الفضل على الإسكان لخلَّاد وحده. النشر في القراءات العشر ٢٤١/١.

(٢) نص له على الصلة صاحب التلخيص، وصاحب العنوان، والتبصرة، والهداية، والكافي، والتذكرة، وسائر المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. ونص له على الوجهين جميعاً صاحب التيسير، وتبعه على ذلك الشاطبي. المصدر نفسه.

(٣) نص له بالإسكان النهرواني، وابن هارون الرازي، وهبة الله، وهو الذي نص له الحافظ أبو العلاء. المصدر نفسه.

(٤) روى عنه بالإشباع ابن مهران، وابن العلاف، والوراق. وروى الوجهين جميعاً الخبازي. المصدر نفسه.

(٥) روى عنه بالإشباع الهاشمي من طريق ابن رزين، وهو الذي نص عليه له الاستاذ أبو عبد الله بن القصاع، ولم يذكر ابن سوار عن ابن جماز سواه. المصدر نفسه.

(٦) روى عنه بالقصر الدوري، والهاشمي من طريق الجمال، وهو الذي لم يذكر الهذلي عنه سواه. المصدر نفسه.

(٧) انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي ص ٤٢١.

(٨) اختلف عن هشام كما تقدم في ﴿يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ وهكذا بقية الخمسة.

- قرأها أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، وابن جمار عن أبي جعفر بإسكان الهاء من غير صلة (فَأَلْقَهُ).
- قرأها ابن وردان عن أبي جعفر بوجهين:
- الأول: بإسكان الهاء موافقاً لابن جمار من غير صلة (فَأَلْقَهُ) ^(١).
- والثاني: بكسر الهاء من غير صلة (فَأَلْقِهِ) ^(٢).
- قرأها هشام عن ابن عامر بوجهين:
- الأول: بكسر الهاء من غير صلة (فَأَلْقِهِ).
- والثاني: بكسر الهاء مع الصلة (فَأَلْقِهِ ي).
- قرأها الباقون بكسر الهاء مع الصلة (فَأَلْقِهِ ي).
- ثامناً - الهاء من كلمة ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ في (الزمر: ٧):
- قرأها نافع، وحفص عن عاصم، ويعقوب، وحمزة بضم الهاء من غير صلة (يَرْضَهُ لَكُمْ).
- قرأها ابن كثير، والكسائي، وخلف العاشر بالضم مع الصلة (يَرْضَهُ و لَكُمْ).
- قرأها السوسي عن أبي عمرو بإسكان الهاء من غير صلة (يَرْضَهُ لَكُمْ).
- قرأها هشام عن ابن عامر ^(٣)، وشعبة عن عاصم ^(٤) بوجهين:
- الأول: بالإسكان من غير صلة (يَرْضَهُ لَكُمْ).

(١) أسكنها الحنبلي عن هبة الله في رواية عيسى بن وردان مع من أسكنها، فيكون على إسكانها النهرواني، وابن هارون والحنبلي. كلهم عن ابن وردان. النشر في القراءات العشر ٢٤١/١.

(٢) بالقصر عنه العلاف وابن مهران والحمامي وكذا روى الأهوازي عنه. المصدر نفسه.

(٣) هذان الوجهان ذكرهما الشاطبي في البيت رقم (١٦٤) (وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِحُلْفَيْهِمَا وَالْقَصْرُ فَادْكُرُهُ نَوْفَلًا)، ولكن ابن الجزري ذكر في النشر في القراءات العشر ٢٤٢/١: (وأما هشام فروى عنه الإسكان صاحب التيسير من قرائته على أبي الفتح وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان وتبعه في ذلك الشاطبي. وقد كشفته من جامع البيان فوجدته قد نص على أنه من قرائته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني عن أبي الحسين بن خليع عن مسلم بن عبيد الله بن محمد عن أبيه عن الحلواني، وليس عبيد الله بن محمد في طرق التيسير ولا الشاطبية. وقد قال الداني إن عبيد الله بن محمد لا يدري من هو وقد تتبع رواية الإسكان عن هشام فلم أجدها في غير ما ذكرت سوى ما رواه الهذلي عن زيد وجعفر بن محمد البلخي عن الحلواني وما رواه الأهوازي عن عبيد الله بن محمد عن هشام. وذكره في مفرد ابن عامر أيضاً عن الأخفش وعن هبة الله، والداجوني عن هشام وتبعه على ذلك الطبري في جامعه، وكذا ذكره أبو الكرم في هاء الكناية من المصباح عن الأخفش عنه ولم يذكره له عند ذكره في (الزمر)، وليس ذلك كله من طرقنا، وفي ثبوته عن الداغوني عندي نظر، ولولا شهرته عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره، وروى عنه الاختلاس سائر الرواة، واتفق عليه أئمة الأمصار في سائر مؤلفاتهم والله تعالى أعلم). قال القاضي في البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٥١٨: (وعلى هذا ينبغي الاقتصار له على وجه الضم مع عدم الصلة والله أعلم).

(٤) روى عن شعبة الإسكان يحيى بن آدم من طريق أبي حمدون وهو الذي في التجريد عن يحيى بكماله، وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب. وروى عنه الاختلاس العليمي وابن آدم من طريق شعيب سوى ابن خيرون عنه. وذكر الوجهين صاحب العنوان. النشر في القراءات العشر ٢٤٢/١.

- والثاني: بضم الهاء من غير صلة (يَرْضُهُ لَكُمْ).
- قرأها دوري أبي عمرو^(١)، وابن جماز عن أبي جعفر^(٢) بوجهين:
الأول: بالإسكان من غير صلة (يَرْضُهُ لَكُمْ).
والثاني: الضم مع الصلة (يَرْضُهُ و لَكُمْ).
- قرأها ابن وردان عن أبي جعفر^(٣)، وابن ذكوان عن ابن عامر^(٤) بوجهين:
الأول: بضم الهاء من غير صلة (يَرْضُهُ لَكُمْ).
والثاني: بضم الهاء مع الصلة (يَرْضُهُ و لَكُمْ).
- تاسعاً - الهاء من كلمة ﴿يَرُّهُ أَحَدٌ﴾ في (البلد: ٧):
- قرأها هشام عن ابن عامر بإسكان الهاء من غير صلة (يَرُّهُ)^(٥).
- قرأها يعقوب^(٦)، وابن وردان عن أبي جعفر^(٧) بوجهين:

(١) روى عن الدوري الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدل، وابن فرح من طريق المطوعي عنه، ومن طريق بكر بن شاذان القطان وأبي الحسن الحمامي عن زيد عن ابن فرح عنه، وهو الذي لم يذكر صاحب العنوان سواه، وبه قرأ الداني من طريق ابن فرح، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي، وهي رواية القاسم العلاف، وعمر بن محمد الكاغدي كلاهما عن الدوري. وروى عنه الصلة ابن مجاهد عن أبي الزعراء من جميع طرقه، وزيد بن أبي بلال عن ابن فرح من غير طريق القطان والحمامي، وبه قرأ الداني على من قرأ من طريق أبي الزعراء، وهو الذي لم يذكر في الهداية والتبصرة والكافي والتلخيص وسائر المصريين من المغاربة عن الدوري سواه. وذكر الوجهين جميعاً عنه أبو القاسم الشاطبي وهو ظاهر التيسير، وبه قرأ صاحب التجريد على ابن نفيس وعبد الباقي. المصدر نفسه.

(٢) روى الإسكان عنه الهاشمي من غير طريق الأشناني، وهو نص صاحب الكامل. وروى عنه الصلة الدوري، والأشناني عن الهاشمي. المصدر نفسه.

(٣) روى عنه القصر ابن العلاف وابن مهران والخبازي والوراق عن أصحابهم عنه. وهو من رواية الأهوازي، والرهاوي عن أصحابهما عنه. وروى عنه الصلة ابن هارون الرازي، وهبة الله بن جعفر، والنهرواني عن أصحابهم عنه. المصدر نفسه ٢٤٣/١.

(٤) روى عنه القصر الصوري والنقاش عن الأخفش من جميع طرقه إلا من طريق الداني، وأبي القاسم ابن الفحام، وهو الذي لم يذكره في المبهج عنه سواه، وهو الذي في الإرشادين والمستنير وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق، ونص عليه الحافظ أبو العلاء من طريق ابن الأخرم. وروى عنه الصلة أبو الحسن بن الأخرم عن الأخفش من جميع طرقه سوى المبهج، وكذلك روى الداني، وابن الفحام الصقلي عنه من سائر طرقهما، وهو الذي لم يذكر صاحب التذكرة، وابن مهران، وابن سفيان، وصاحب العنوان، وسائر المصريين والمغاربة عنه سواه. المصدر نفسه.

(٥) أسكن الهاء فيهما الداجوني عن هشام وكذلك روى أبو العز في كفايته عن ابن عبدان عن الحلواني عنه. المصدر نفسه ٢٤٤/١.

(٦) أطلق الخلاف فيه عن رويس عنه أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وروى هبة الله عن المعدل عن روح القصر وهو القياس عن يعقوب. وروى الجمهور عنه الصلة. والوجهان صحيحان عنه. وقرأ بهما ابن الجزري وبهما يأخذ. المصدر نفسه.

(٧) روى عنه القصر هبة الله بن جعفر من طرقه، وابن العلاف عن ابن شبيب، وابن هارون الرازي كلاهما عن الفضل كلهم عن أصحابهم عنه، وبه قرأ أبو الحسين الخبازي على زيد في الختمة الثانية. وروى عنه الصلة النهرواني، والوراق، وابن مهران عن أصحابهم عنه وبه قرأ الخبازي في الأولى. المصدر نفسه.

- الأول: بضم الهاء من غير صلة (يَرُّهُ).
- والثاني: بضم الهاء مع الصلة (يَرُّهُ و).
- وقراها الباقون بالصلة (يَرُّهُ و).
- عاشراً - الهاء من كلمة ﴿حَبِيراً يَرُّهُ﴾ و﴿شَرّاً يَرُّهُ﴾ في (الزلزلة: ٧ و ٨):
- قرأهما هشام عن ابن عامر بوجهين^(١):
- الأول: بإسكان الهاء فيهما من غير صلة (يَرُّهُ).
- والثاني: بضم الهاء مع الصلة (يَرُّهُ و).
- وقراها ابن وردان عن أبي جعفر بثلاثة أوجه^(٢):
- الأول: من طريق النهرواني عن أبي شبيب عن الفضل بإسكان الهاء فيهما من غير صلة (يَرُّهُ).
- والثاني: بالضم من غير صلة من طريق ابن هارون، وابن العلاف عن ابن شبيب (يَرُّهُ).
- والثالث: بالضم مع الصلة من باقي طرقه (يَرُّهُ و).
- وقراها يعقوب بوجهين^(٣):
- الأول: بالضم من غير صلة (يَرُّهُ).
- والثاني: بالضم مع الصلة (يَرُّهُ و).
- وقراها الباقون بضم الهاء مع الصلة وصلاً (يَرُّهُ و).
- والجميع على إسكانها وقفاً.
- وفي شأن ما خرج مما قبله متحرك وبعده ساكن فحرفان في ثلاثة مواضع، وهو ﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ أَنْظُرٌ﴾ في (الأنعام: ٤٦)
- ﴿وَلِأَهْلِهِ امْكُتُوا﴾ في (طه: ١٠) و(القصص: ٢٩) فضم الهاء من (بِه أَنْظُرٌ) الأصبهاني عن ورش، وكسرهما الباقون، وضم الهاء وصلاً من (لِأَهْلِهِ امْكُتُوا) حمزة، وكسرهما الباقون. وتفصيل الخلاف بما يلي:
- أولاً - الهاء في كلمة ﴿لِأَهْلِهِ امْكُتُوا﴾ بموضعي (طه: ١٠) و(القصص: ٢٩):
- قرأها حمزة وصلاً بضم الهاء لمناسبة ضم الكاف (لِأَهْلِهِ امْكُتُوا).
- وقراها الباقون بالكسر (لِأَهْلِهِ امْكُتُوا).

(١) أسكن الهاء في الموضوعين من (إذا زلزلت) هشام من جميع طرقه، إلا ما انفرد به الكارزيني من طريق الحلواني عنه فيما ذكره في المبهج أنه أشبعها. المصدر نفسه.

(٢) اختلف عن ابن وردان، فروى عنه النهرواني الإسكان فيهما، وروى عنه الإشباع ابن مهران والوراق والخبازي فيما قرأه في الختمة الأولى. وروى عنه الاختلاس باقي أصحابه فيكون له ثلاثة أوجه. المصدر نفسه.

(٣) اختلف عن يعقوب، فروى عنه الاختلاس فيهما أبو الحسن طاهر بن غلبون وأبو عمرو الداني وغيرهما، وذلك قياس مذهبه. وروى الصلة عنه سبط الخياط في مبهجه وأبو العلاء في غايته من جميع طرقهما، وأبو بكر بن مهران وغيرهم. وروى الوجهين جميعاً بالخلاف عن رويس فقط أبو القاسم الهذلي في كامله، وخص أبو طاهر بن سوار وأبو العز القلانسي وغيرهما روحاً بالاختلاس ورويساً بالصلة، وكلا الوجهين صحيح عن يعقوب. المصدر نفسه.

ثانياً - الهاء في ﴿بِهَ أَنْظُرُ﴾ بموضع (الأنعام: ٤٦):

- قرأها ورش عن نافع من طريق الأصبهاني بضم الهاء (بِهَ أَنْظُرُ).
- وقرأها الباقون بالكسر (بِهِ أَنْظُرُ).

● وفي شأن ما كان قبله ساكن وبعده متحرك، ففي حرف واحد وهو ﴿عَنْهُ تَلْهَى﴾ في (عبس: ١٠) فرواية البزي بتشديد التاء من (تلهى) فإنه يثبته واو الصلة بعد الهاء قبل التاء وكذلك يمد مدماً مشبوعاً لالتقاء الساكنين، وعند الابتداء بها فإنه يخففها.

● قرأ قالون من طريق أبي نسيط الهاء من ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ﴾ في سورة (البينة: ٨) ^(١) باختلاس ضمة الهاء حالة الوصل بالبسملة (رَبُّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وقرأ الباقون بالصلة (رَبُّهُ وَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

● الهاء من كلمتي ﴿أَنْسَانِيَهُ إِلَّا﴾ في (الكهف: ٦٣)، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ في (الفتح ١٠):

- قرأها حفص عن عاصم بضم الهاء من غير صلة فيهما ويتبعه تفخيم لام الجلالة في الحرف الثاني.
- وقرأها ابن كثير بكسر الهاء مع الصلة في (أَنْسَانِيَهُ يَ إِلَّا)، ومن غير صلة (عَلَيْهِ اللَّهُ) ويتبعه ترقيق لام الجلالة.
- وقرأها الباقون بكسر الهاء من غير صلة (أَنْسَانِيَهُ إِلَّا)، ومن غير صلة في (عَلَيْهِ اللَّهُ).
- والجميع على إسكانهما وقفاً.

فيما تقدم هو خلافهم في قراءة هذه الأحرف وسبب اختلافهم يعود إلى لغات العرب.

قال في تهذيب اللغة: (وَأَخْبَرَنِي الْمَنْدَرِيُّ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّهُ قَالَ يُقَالُ: مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَرْتُ بِهِ وَبِهِ، وَإِنْ شِئْتَ مَرَرْتُ بِهِ وَبِهِ، وَكَذَلِكَ ضَرَبَهُ، فِيهِ هَذِهِ اللَّغَاتُ، وَكَذَلِكَ يَضْرِبُهُ وَيَضْرِبُهُ وَيَضْرِبُهُ) ^(٢).

وجاء في تاج العروس ما نصه: (قَالَ اللَّحْيَانِيُّ: (قَالَ الْكِسَائِيُّ: سَمِعْتُ أَعْرَابَ عُقَيْلٍ وَكَلَابٍ يَتَكَلَّمُونَ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْحَفْضِ وَمَا قَبْلَ الْهَاءِ مُتَحَرِّكٍ، فَيَجْزِمُونَ الْهَاءَ فِي الرَّفْعِ وَيَرْفَعُونَ بِغَيْرِ تَمَامٍ، وَيَجْزِمُونَ فِي الْحَفْضِ وَيُخَفِّضُونَ بِغَيْرِ تَمَامٍ، فَيَقُولُونَ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ بِالْجَزْمِ، وَلِرَبِّهِ لَكَنُودٌ، بِغَيْرِ تَمَامٍ، وَلَهُ مَالٌ وَلَهُ مَالٌ، وَقَالَ: التَّمَامُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَا يَنْظُرُونَ فِي هَذَا إِلَى جَزْمٍ وَلَا غَيْرٍ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يَفْعُ فِيمَا قَبْلَ الْهَاءِ؛ وَقَالَ: كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ قَارِئَ الْمَدِينَةِ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ لَغَيْرِ تَمَامٍ؛ قَالَ: وَأَنْشَدَ أَبُو حَزَامٍ الْعُكْلِيُّ: (لِي وَالِدٌ شَيْخٌ تَحْضُهُ عَيْبَتِي..... وَأَطْرُقُ أَنْ نَفَادَ عُمْرِهِ عَاجِلٌ)، فَخَفَّفَ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَكَانَ حَمْرَةً وَأَبُو عَمْرٍ وَيَجْزِمَانِ الْهَاءَ فِي مَثَلٍ ﴿يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾، و﴿نُؤْتُهُ مِنْهَا﴾ و﴿وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾، وَسَمِعَ شَيْخاً مِنْ هَوَازِنَ

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ٣١٢/١: (وَبَقِيَ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ الَّذِي قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ﴾ وَأَنْفَرَدَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطَّاطُ عَنِ الْقُرْظِيِّ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَسِيطٍ، عَنْ قَالُونَ فِيمَا حَكَاهُ الْهَمْدَانِيُّ عَنْهُ بِاخْتِلَاسِ ضَمَّةِ الْهَاءِ - يَعْنِي حَالَةَ الْوَصْلِ بِالْبِسْمَلَةِ - إِذْ لَا يَتَأْتَى ذَلِكَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ ابْنُ سَوَّارٍ عَنِ الْقُرْظِيِّ، وَسَائِرُ الرُّوَاةِ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ عَلَى الصَّلَةِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٢٦٢/٦. وانظر أيضاً لسان العرب لابن منظور ٤٧٨/١٥، وتاج العروس من جواهر القاموس ٥٤٤/٤٠.

يقول: عَلَيْهِ مَالٌ، وَكَانَ يُقُولُ: عَلَيْهِمْ وَفِيهِمْ وَبِهِمْ، قَالَ: وَقَالَ الْكِسَائِيُّ هِيَ لُغَاتٌ يُقَالُ فِيهِ وَفِيهِ وَفِيَهُو، بتمامٍ وغير تمامٍ، قَالَ: وَقَالَ لَا يَكُونُ الْجُزْمُ فِي الْهَاءِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا^(١).

ولغات العرب في هاء الضمير كما يلي:

١. الضم والصلة بواو مدية مطلقاً.
٢. الضم من غير صلة مطلقاً يعني اختلاسها.
٣. الكسر والصلة بياء مدية إذا وقعت الهاء بعد كسرة أو ياء ساكنة.
٤. الكسر من غير صلة إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة يعني اختلاسها.
٥. الإسكان لغة ثابتة ولا نظر لمن طعن فيه.

والأصل من هذه اللغات الضم والصلة بواو مطلقاً، إذ كل هاء مكسورة يجوز ضمها، فقد قرئ في المتواتر: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ (القصص: ٢٩) و(طه: ١٠) بضم الهاء في قراءة حمزة. وقرئ: ﴿وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرَهُ﴾ (الكهف: ٦٣)، و﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ (الفتح: ١٠) بضم الهاء في رواية حفص. والله أعلم.

(١) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس ٥٤٤/٤٠، ولسان العرب لابن منظور ٤٧٨/١٥.

المطلب الثالث:

اختلافهم في قراءة هاء ضمير الجمع

إذا جاء قبلها ياء ساكنة

اختلف القراء في قراءة هاء ضمير التثنية والجمع إذا جاء قبلها ياء ساكنة، وهم على مذاهبهم الآتية^(١):

- قرأ حمزة بضم هاء ضمير الجمع في الحاليين من (عليهم) (إليهم) (لديهم) فقط.
- قرأ يعقوب بضم كل هاء ضمير جمع مذكر إذا وقعت بعد الياء الساكنة كما في (عليهم) (فيهم) (ولديهم) (أبيهم) (صياصيههم) (بجنتيههم) (ترميههم) (نريهم) وما شابهها. وبضم كل هاء ضمير جمع مؤنث إذا وقعت بعد الياء الساكنة كما في (فيهن) (عليهن) (إليهن) (أيديهن)، وبضم هاء ضمير التثنية إذا وقع قبلها ياء ساكنة كما في (عليهما) (إليهما) (فيهما) وما شابهها.
- وانفرد فارس بن أحمد عن يعقوب بضم الهاء في ﴿بِعَظْمِهِمْ﴾ (الأنعام ١٤٦) و﴿حُلِيِّهِمْ﴾ (الأعراف ١٤٨)، ولم يرو ذلك غيره.

وانفرد ابن مهران عن يعقوب بكسر الهاء من ﴿أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلَهُنَّ﴾ (المنافق ١٢).

- قرأ رويس عن يعقوب بضم هاء ضمير الجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة ولكن حذف لعارض الجزم أو البناء نحو ﴿أَوْلَمْ يَكْفِيهِمْ﴾ ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ﴾ ﴿وَإِنْ يَأْتِيهِمْ﴾ ﴿وَيُخْرِجُهُمْ﴾ ﴿فَاتِيهِمْ﴾ ولكنه يستثنى من ذلك كله ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ (الأنفال ١٦) فإنه يقرأها بالكسر بلا خلاف^(٢).

واختلف عنه في ﴿وَيُلِّهِمُ الْأَمْلُ﴾ (الحجر ٣)، و﴿وَيُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ (النور ٣٢) و﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ ﴿وَقِهِمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ (غافر ٩ و٧) فكسر الهاء في الأربعة القاضي أبو العلاء عن النحاس، وكذلك روى الهذلي عن الحمامي في الثلاثة الأول، وكذا نص الأهوازي. وقال الهذلي هكذا أخذ علينا في التلاوة ولم نجده في الأصل مكتوباً. وعن ابن خيرون عنه كسر الرابعة وهي ﴿وَقِهِمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ وضم الهاء في الأربعة الجمهور عن رويس.

- قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر بكسر الجميع في الحاليين. قال الشاطبي (رحمه الله) عن حمزة في ضم هاء الضمير من (عليهم) و(إليهم) و(لديهم) في البيت رقم (١١٠):
(عَلَيْهِمْ إِيَّاهُمْ حَمَزَةٌ وَلَدَيْهِمْ مَوْ... جَمِيعاً بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفَاً وَمَوْصِلاً)

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢١٤/١.

(٢) قال ابن الجزري في الدرر المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر ص ١٤ في البيت رقم (١٢): (عَنِ الْيَاءِ إِنْ تَشَكُّنْ سِوَى الْفَرْدِ وَاضْمُ إِنْ... تَرُلْ طَابَ إِلَّا مَنْ يُؤَلِّهِمْ قَالًا).

قال أبو شامة تعليقاً على قول الشاطبي: (وأعلم أن الضم في الهاء هو الأصل مطلقاً للمفرد والمثنى والمجموع نحو: (منه) و(عنه) و(منهما) و(عنهما) و(منهم) و(عنهم) و(منهن) و(عنهن)، وفتحت: في (منها) و(عنها) لأجل الألف وكسرت إذا وقع قبلها كسر أو ياء ساكنة نحو (بهم) و(فيهم) فمن قرأ بالضم فهو الأصل، وإن كان الكسر أحسن في اللغة كما قلنا في الصراط وإنما اختص حمزة هذه الألفاظ الثلاثة بالضم؛ لأن الياء فيها بدل عن الألف ولو نطق بالألف لم يكن إلا الضم في الهاء فلحظ الأصل في ذلك وإنما اختص جمع المذكر دون المؤنث والمفرد والمثنى فلم يضم (عليهن) ولا (عليه) ولا (عليهما)؛ لأن الميم في (عليهم) يضم عند ساكن في قراءته ومطلقاً في قراءة من يصلها بواو فكان الضم في الهاء إبتاعاً وتقديراً وليس في (عليه) و(عليهما) و(عليهن) ذلك ولم يلحظ يعقوب الحضرمي هذا الفرق فضم هاء التثنية وجمع المؤنث ونحو (فيهم) و(سيؤتيهم...) (١).

قال ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع: (يقرأ بكسر الهاء وضمها.... فالحجة لمن كسر الهاء أنها لما جاورت الياء كره الخروج من كسر إلى ضم لأن ذلك مما تستثقله العرب وتتجافاه في أسمائها والحجة لمن ضم الهاء أنه أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها...) (٢).

وقال الدمياطي: (فحمزة: وكذا يعقوب من (عليهم، وإيهم، ولديهم) الثلاثة فقط، حيث أتت بضم الهاء على الأصل؛ لأن الهاء لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات، ولذا تضم مبتدأة وبعد الفتح والألف والضممة والواو والسكون في غير الياء نحو: هو ولهو ودعاه ودعوه ودعه، وهي لغة قريش والحجازيين،.....، وزاد يعقوب فقرأ جميع ما ذكر وما شابهه مما قبل الهاء ياء ساكنة بضم الهاء أيضاً،.....، وهذا كله إذا كانت الياء موجودة فإن زالت لعللة جزم نحو: ﴿وَأَنْ يَأْتِيَهُمْ﴾ ﴿وَيُخْرِجَهُمْ﴾ ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ ﴿فَأْتِيَهُمْ﴾ أو بناء نحو: ﴿فَأَسْتَفْتِيَهُمْ﴾ فويس وحده بضم الهاء في ذلك كله إلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ بالأنفال فإنه كسرهما من غير خلف واختلف عنه في ﴿وَيُؤَلِّهِمُ الْأَمْلُ﴾ بالحجر (٣) و﴿وَيُعْزِمُهُمُ اللَّهُ﴾ (النور ٣٢) و﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ ﴿وَقِهِمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ موضعي (غافر ٩ و٧) والباقون: بكسر الهاء في ذلك كله في جميع القرآن لمجانسة الكسر لفظ الياء أو الكسر وهي لغة قيس وتميم وبني سعد) (٣).

والذي نخلص إليه إلى أن ضم هاء الضمير وكسره هي لغات للعرب كما ذكره الدمياطي البناء رحمه الله، فالضم لغة قريش والحجازيين وهي الأصل، والكسر الهاء لمجانسة لفظ الياء أو الكسر وهي لغة قيس وتميم وبني سعد.

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى ص ٧٣.

(٢) الحجة في القراءات السبع ص ٦٣.

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١٢٣.

المبحث الحادي عشر

اللمسات في بعض المختلف من الياءات أواخر الكلم القرآني

وفيه مطلبين هما:

- اختلافهم في ياءات الإضافة
- اختلافهم في ياءات الزوائد

مقدمة:

الياءات في أواخر الكلم القرآني على قسمين:

الأول: الياء الثابتة في الرسم القرآني:

- إذا جاء بعدها حرف ساكن بعد همزة وصل، فإن حكم هذه الياءات الحذف وصالاً للتخلص من الساكنين (١) وإثباتها وقفاً ورسمياً، كما في قوله تعالى: ﴿مُهْلِكِي الْقُرَى﴾ (القصص: ٥٩)، ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ (غافر: ١٥)، وقس على ذلك.
- وأما الياء التي لم يأت بعدها حرف ساكن، فحكمها الإثبات وقفاً ووصلاً نحو قوله تعالى: ﴿الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ (ص: ٤٥) وقس على ذلك.
- وأما الياء الثابتة رسماً إذا جاء بعدها همزة قطع، أو حرف متحرك فحكمها أنها تثبت وقفاً ووصلاً نحو قوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ (يوسف: ٩٦)، ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ (الحج: ٢٦) وقس على ذلك.

الثاني: الياء التي جاءت محذوفة في الرسم:

- إن حكم الياء فيها الحذف وقفاً ووصلاً نحو: ﴿ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص: ١٧) (٢)، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ (النساء: ١٤٦) (٣)، ﴿وَاحْشُرُونَ الْيَوْمَ﴾ (المائدة: ٣)، ﴿تُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ١٠٣)، ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ (طه: ١٢) و(النازعات: ١٦)، ﴿وَإِذِ النَّملِ﴾ (النمل: ١٨)، ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ (القصص: ٣٠)، ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ (الرحمن: ١٢).

(١) أي إذا التقت بهمزة وصل، أما إذا لم يأت بعدها همزة وصل فالياء تثبت وقفاً ووصلاً.

(٢) وقع بعدها حرف متحرك.

(٣) وقع بعدها حرف ساكن.

(٢٤)، ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ (التكوير: ١٦)، ﴿لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الحج: ٥٤)، ﴿بِهَادِ الْعُمِّي﴾ (الروم: ٥٣) ، ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ (الصفات: ١٦٣)، ﴿تُغْنِ النَّذْرُ﴾ (القمر: ٥)، ﴿يُرِدِّنِ الرَّحْمَنُ﴾ (يس: ٢٣)، ﴿يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الزمر: ١٠)، ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ (ق: ٤١)، ﴿فَمَا آتَانِ اللَّهُ﴾ (النمل: ٣٦) (١).

وهناك ياءات حذفت رسماً للتخفيف فحكمها الحذف وصلاً ووقفاً كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ﴾ (المؤمنون: ٩٧)، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦)، وهكذا.

والذي نقصده من هذا المبحث، هو؛ ياءات الإضافة، وياءات الزوائد، وقبل البحث في كل واحد منهما، لابد من معرفة كيفية التفريق بينهما.

التفريق بين ياءات الإضافة وياءات الزوائد:

لمعرفة الفرق بين ياءات الإضافة وياءات الزوائد ما يلي (٢):

١. أن ياءات الإضافة تكون ثابتة في المصاحف لا يمكن حذفها، وياءات الزوائد تكون محذوفة.
٢. ياءات الإضافة تكون زائدة على الكلمة أي ليست من الأصول فلا تجيء لاماً من الفعل أبداً فهي كهاء الضمير وكافه فتقول في: (نفسى): نفسه ونفسك، وفي (فطرنى): فطره وفطرك، وفي (يحزننى): يحزنه ويحزنك، وفي (إنى): إنه وإنك، وفي (لى): له ولك.
- وأمّا ياءات الزوائد فتكون أصلية وزائدة، فتجيء لاماً من الفعل نحو (إذا يسرى)، و(يوم يأت)، و(الداع)، و(المناد)، و(دعان)، و(يهدين)، و(يؤتين).
٣. ياءات الإضافة الخلاف فيها جار بين الفتح والإسكان. وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت بين الحذف والإثبات.

(١) هذا الحرف قرأه نافع وأبو جعفر وأبو عمرو البصري وحفص ورويس بإثبات ياء مفتوحة بعد النون في الوصل، وأما وقفاً فلقالون وأبي عمرو البصري وحفص جذفها وإثباتها ساكنة. وقرأها ورش وأبو جعفر بالحذف، ولرويس إثباتها. وقرأ روح بحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً. وقرأها الباوقن بالحذف وصلاً ووقفاً.

(٢) النشر في القراءات العشر ١٢١/٢.

المطلب الأول:

اختلافهم في باءات الإضافة

تعريف باء الإضافة:

هي: عبارة عن ياء المتكلم، وهي ضمير متصل بالاسم والفعل والحرف فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف نحو (نفسى)، و(ذكرى)، و(فطرنى)، و(ليحزنى)، و(إني)، و(ولّى)، وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوزاً مع مجيئها منصوب المحل غير مضاف إليها نحو (إني) و(آتاني)^(١). وباءات الإضافة في القرآن الكريم على ثلاثة أنواع هي:

الأول: ما أجمعوا على إسكانها؛ وهو الأكثر لمجيئها على الأصل نحو ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ (البقرة ٣٠)، ﴿وَأَشْكُرُوا لِي﴾ (البقرة ١٥٢)، ﴿وَأَنْتَ فَضَّلْتَكُمُ﴾ (البقرة ٤٧)، ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾ (إبراهيم ٣٦)، ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾ ﴿يُطْعِمُنِي﴾ ﴿يُمِيتُنِي﴾ (الشعراء ٧٨ و ٧٩ و ٨١)، ﴿لِي عَمَلِي﴾ (يونس ٤١)، ﴿يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي﴾ (النور ٨٥)، وجملته خمسمائة وست وستون ياءً^(٢).

والثاني: ما أجمعوا على فتحها، وذلك لموجب:

أ. إما أن يكون بعدها ساكن، سواء أكانت كلام تعريف، أم شبهه، وجملته إحدى عشرة كلمة في ثمانية عشر موضعاً: ﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾ (البقرة ٤٠) في المواضع الثلاثة، و﴿بَلِغْنِي الْكِبَرِ﴾ (آل عمران ٤٠)، و﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ (التوبة ١٢٩) في الموضعين، و﴿بِي الْأَعْدَاءِ﴾ (الأعراف ١٥٠)، و﴿مَسْنِي السُّوءِ﴾ (الأعراف ١٩٦)، و﴿مَسْنِي الْكِبَرِ﴾ (الحجر ٥٤)، و﴿وَلِيِّ اللَّهِ﴾ (الأعراف ١٩٦)، و﴿شِرْكَائِي الَّذِينَ﴾ (النحل ٢٧) في المواضع الأربعة، و﴿أُرُونِي الَّذِينَ﴾ (سبأ ٢٧)، و﴿رَبِّي اللَّهِ﴾ (غافر ٢٨)، و﴿جَاءَنِي الْبِنَاتُ﴾ (غافر ٦٦)، و﴿نَبَأَنِي الْعَلِيمِ﴾ (التحریم ٣)، وسبب تحريكها بالفتح حملاً على النظير فراراً من الحذف.

ب. أو قبلها ساكن ألف، أو ياء:

- (١) فالذي بعدها ألف ست كلمات في ثمانية مواضع (هداي) في الموضعين، و(إياي) (فإياي)، (رؤياي) في الموضعين، و(مثواي) و(عصاي)، و(بشراي) و(حسرتا).
- (٢) والذي بعد الياء تسع كلمات وقعت في اثنتين وسبعين موضعاً، وهي: (إلي) و(علي) و(يدي) و(لدي) و(بني) و(يابني) و(ابنتي) و(والدي) و(مصرخي)؛ وحركت الياء في ذلك فراراً من التقاء الساكنين، وكانت فتحة حملاً على النظير وأدغمت الياء في نحو (إلّي) و(علّي) للتماثل. وجاز في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ (إبراهيم: ٢٢): الكسر لغة، وكذلك في (يَا بَنِي) مع الإسكان وجملة ذلك من الضربين المجمع عليهما ستمائة وأربع وستون ياء.

(١) النشر في القراءات العشر ١٢١/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١٤٥.

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١٤٥.

الثالث: ما اختلفوا في إسكانه وفتحها؛ ووقع في مائتين واثنين عشرة ياء. وعددها الداني وغيره بأربع عشرة ومائتين فزادوا اثنتين، وهما ﴿آتَانِي اللَّهُ﴾ في (النمل: ٣٦)، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ • الَّذِينَ﴾ في (الزمر: ١٧ و ١٨)، وزاد آخرون اثنين آخرين، وهما ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ﴾ في (طه: ٩٣)، ﴿إِنْ يُرِذِنِ الرَّحْمَنُ﴾ في (يس: ٢٣) فجعلوها مائتين وست عشرة. وقال ابن الجزري: (وذكر هذه الأربع في باب الزوائد، أولى لحذفها في الرسم وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحها، وإسكانها أيضاً ولذلك ذكرناهم)^(١).

وأما ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في (الزخرف: ٦٨) فذكرها ابن الجزري في هذا الباب تبعاً للشاطبي، وغيره من حيث أن المصاحف لم تجتمع على حذفها^(٢).

اختلاف القراء في ياءات الإضافة:

قال أبو عمرو الداني وغيره: (جملة ما اختلفوا في فتحه وإسكانه مائتا ياء، وأربع عشرة ياء)^(٣) وهي لا تخلو أن تلاقي همزة مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، أو تلاقي ألف اللام، أو ألف الوصل، أو سائر حروف المعجم. وينحصر الكلام على الياءات المختلف فيها في ياءات الإضافة إلى ستة أقسام:

القسم الأول: أن تلاقي الياء همزة مفتوحة:

وعدها في القرآن الكريم تسع وتسعون ياء، كذا قال الداني. وقال ابن الجزري عن عددها (وَجُمْلَةُ الْوَاقِعِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ يَاءً)، وفيما يأتي تفصيلها^(٤).

- ففي (البقرة) ثلاثة مواضع هي: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا﴾ (٣٠)، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ﴾ (٣٣)، ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ (١٥٢).
- وفي (آل عمران) موضعان هما: ﴿جَعَلْ لِي آيَةً﴾ (٤١)، ﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ﴾ (٤٩).
- وفي (المائدة) موضعان هما: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٢٨)، ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾ (١١٦).
- وفي (الأنعام) موضعان هما: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٥)، ﴿إِنِّي أَرَاكَ﴾ (٧٤).
- وفي (الأعراف) موضعان هما: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٥٩)، ﴿مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾ (١٥٠).
- وفي (الأنفال) موضعان هما: ﴿إِنِّي أَرَى﴾ (٤٨)، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٤٨).
- وفي (التوبة) موضع هو: ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ (٨٣).
- وفي (يونس) موضعان هما: ﴿لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ﴾ (١٥)، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٥).
- وفي (هود) أحد عشر موضعاً هي: ﴿فَإِنِّي أَخَافُ﴾ (٣)، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٢٦) و (٨٤)، وموضعان ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ﴾ (٢٩)، ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾ (٤٦)، ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ (٤٧)، ﴿فَطَرَنِي أَفْلا﴾ (١٣)، ﴿ضَيْفِي أَلَيْسَ﴾ (٧٨)، ﴿إِنِّي أَرَاكُمْ﴾ (٨٤)، ﴿شِفَاقِي أَنْ﴾ (٨٩)، ﴿أَرْهَطِي أَعْرُ﴾ (٩٢).

(١) النشر في القراءات العشر ٢/١٢٢.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/١٢٢.

(٣) الإقناع في القراءات السبع ١/٢٦٦.

(٤) النشر في القراءات العشر ٢/١٢٢.

- وفي (يوسف) ثلاثة عشر مواضع هي: ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ (١٣)، ﴿رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ (٢٣)، ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ﴾ (٣٦)، ﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ﴾ (٣٦)، ﴿إِنِّي أَرَى سِنْعَ بَقَرَاتٍ﴾ (٤٣)، ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾ (٤٦)، ﴿إِنِّي أَنَا أَخْوَكُ﴾ (٦٩)، ﴿يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ﴾ (٨٠)، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ (٩٦)، ﴿سَبِيلِي أَدْعُو﴾ (١٠٨).
- وفي (إبراهيم) موضع هو: ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ (٣٧).
- وفي (الحجر) ثلاثة مواضع هي: ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي﴾ (٤٩)، ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا﴾ (٨٩).
- وفي (الكهف) خمسة مواضع هي: ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ (٢٢)، ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ مؤضعان (٣٨) و (٤٢)، ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ﴾ (٤٠)، ﴿مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءُ﴾ (١٠٢).
- وفي (مريم) ثلاثة مواضع هي: ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ (١٠)، ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾ (١٨)، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٤٥).
- وفي (طه) ستة مواضع هي: ﴿إِنِّي آنَسْتُ﴾ (١٠)، ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ (١٠)، ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ (١٢)، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (١٤)، ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ (٢٦)، ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ (١٢٥).
- وفي (المؤمنون) موضع هو: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ (١٠٠).
- وفي (الشعراء) ثلاثة مواضع هي: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ مؤضعان (١٢) و (١٣٥)، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ (١٨٨).
- وفي (النمل) ثلاثة مواضع هي: ﴿إِنِّي آنَسْتُ﴾ (٧)، ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾ (١٩)، ﴿لِيَبْلُغُنِي أَشْكَرُ﴾ (٤٠).
- وفي (القصص) تسعة مواضع هي: ﴿رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ (٢٢)، ﴿إِنِّي آنَسْتُ﴾ (٢٩)، ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾ (٢٩)، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (٣٠)، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٣٤)، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٣٧)، ﴿لَعَلِّي أَطَّلِعُ﴾ (٣٨)، ﴿عِنْدِي أَوْ لَمْ﴾ (٧٨)، ﴿رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ﴾ (٨٥).
- وفي (يس) موضع هو: ﴿إِنِّي آمَنْتُ﴾ (٢٥).
- وفي (الصفات) موضعان هما: ﴿إِنِّي أَرَى﴾ (١٠٢)، ﴿أَنْتِي أَدْبَحُكَ﴾ (١٠٢).
- وفي (ص) موضع هو: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ (٣٢).
- وفي (الزمر) موضعان هما: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٣)، ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (١٦٤).
- وفي (غافر) سبعة مواضع هي: ﴿دَرُونِي أَقْتُلْ﴾ (٢٦)، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ثلاثة مواضع (٢٦) و (٣٠) و (٣٢)، ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ (٣٦)، ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ (٤١)، ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (٦٠).
- وفي (الزخرف) موضع هو: ﴿مِنْ تَحْتِي أَفْلَا﴾ (٥١).
- وفي (الدخان) موضع هو: ﴿إِنِّي آتِيكُمْ﴾ (١٩).
- وفي (الأحقاف) أربعة مواضع هي: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾ (١٥)، ﴿تَعِدَانِي أَنْ﴾ (١٧)، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (٢١)، ﴿وَلِكِنِّي أَرَائِكُمْ﴾ (٢٣).
- وفي (الحشر) موضع هو: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ (١٦).
- وفي (الملك) موضع هو: ﴿مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ (٢٨).
- وفي (نوح) موضع هو: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ (٩).

- وفي (الجن) موضع هو: ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ (٢٥).
- وفي (الفجر) موضعان هما: ﴿رَبِّي أَكْرَمَن﴾ (١٥)، ﴿رَبِّي أَهَانَن﴾ (١٦).
- اختلاف القراء في فتح الياء وإسكانها من هذا القسم^(١):**
- اختلف القراء في فتح الياء وإسكانها من هذا القسم، ففتح الياء منها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وأبو جعفر المدني. وأسكنها الباقون إلا أنهم اختلفوا في خمس وثلاثين موضعاً على غير هذا الاختلاف.
- فاختص ابن كثير بفتح يائين منها وهما: ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكَرُمْ﴾ في (البقرة: ١٥٢) و﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ في (غافر: ٦٠).
- واختص ابن كثير، والأصبهاني بفتح ياء واحدة وهي: ﴿ذُرُونِي أَفْتُلْ﴾ في (غافر: ٢٦).
- واتفق ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر على فتح ياء أربعة مواضع وهي ﴿حَشْرَتِي أَعْمَى﴾ في (طه: ١٢٥)، و﴿لِيَحْزُنِّي أَنْ﴾ في (يوسف: ١٣)، و﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ﴾ في (الزمر: ١٦٤)، و﴿أَتَعِدَانِي أَنْ﴾ في (الأحقاف: ١٧).
- واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر على فتح ثمان ياءات وهي: ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ في (آل عمران: ٤١)، و﴿مَرِيَمُ: ١٠﴾. و﴿ضَيْفِي أَلَيْسَ﴾ في (هود: ٧٨). و﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمَلُ﴾، و﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ كلاهما في (يوسف: ٣٦ و ٤٣)، و﴿يَأْدَنْ لِي أَبِي﴾ في (يوسف: ٨٠). و﴿مَنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ في (الكهف: ١٠٢). و﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ في (طه: ٢٦). واتفق معهم البزي عن ابن كثير على فتح أربع ياءات وهي ﴿وَلَكِنِّي أَرَأَيْتُمْ﴾ في (هود: ٢٩)، و﴿الأحقاف: ٢٣﴾، و﴿إِنِّي أَرَأَيْتُمْ﴾ في (هود: ٨٤)، و﴿مَنْ تَحْتِي أَفْلَا﴾ في (الزخرف: ٥١). (٢)
- اتفق نافع، وأبو جعفر على فتح يائين هما: ﴿سَبِيلِي أَدْعُو﴾ في (يوسف: ١٠٨)، و﴿لِيَبْلُغُنِي أَشْكُرْ﴾ في (النمل: ٤٠)، واتفق معهما البزي على فتح ياء ﴿فَطَرَنِي أَفْلَا﴾ في (هود: ١٣)^(٣).
- اتفق نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو، وابن كثير بخلف عنه^(٤) على فتح ياء ﴿عِنْدِي أَوْ لَمْ﴾ في (القصص: ٧٨).

(١) النشر في القراءات العشر ١٢٣/٢ وما بعدها.

(٢) انفراد الكارزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح ياء ﴿تَحْتِي أَفْلَا﴾ في (الزخرف: ٥١) فخالف سائر الرواة عنه. انظر: النشر في القراءات العشر ١٢٤/٢.

(٣) انفراد عبد الوهاب عن القاضي أبي الفرج عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح هذا الحرف، فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ وغيره. انظر: النشر في القراءات العشر ١٢٤/٢.

(٤) واختلف فيها عن ابن كثير، فروى جمهور المغاربة، والمصريين عنه الفتح من روايته، وهو الذي في (التَّبَصُّرَةِ)، و(التَّذْكِرَةِ)، و(الْهَدَايَةِ)، و(الْهَادِي)، و(التَّلْخِصِيْنِ)، و(الْكَافِي)، و(الْعُنْوَانِ)، وغيرها من كتب أهل الأداء. وهو ظاهر (التَّيْسِيرِ)، وهو الذي قرأ به الداني من روايتي البزي وقنبل إلا من طريق أبي ربيعة عنهما فبالإسكان. وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان ولقنبل بالفتح، وهو في (المُسْتَنَبِرِ)، و(الْإِرْشَادِ)، و(الْكَفَايَةِ الْكُبْرَى)، و(التَّجْرِيدِ)، و(عَايَةِ الْإِحْتِصَارِ)، وغيرها. والإسكان عن قنبل من هذا الطريق عزيز. وقد قطع به سبط الخياط في (كفايته) من طريق ابن شنبوذ، وفي (مبهجه) من طريق ابن مجاهد. وكذلك قطع به أبو القاسم الهذلي له من هذين الطريقين

- اتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر على فتح ياء ﴿لَعَلِّي﴾ حيث وقعت وذلك في ستة مواضع في (يوسف) و(طه) و(المؤمنون) وموضعي (القصص) و(غافر) (١).
 - اتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، وحفص عن عاصم على فتح ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ في (التوبة: ٨٣)، و﴿مَعِيَ أَوْ رَحْمَنَا﴾ (٢٨) (الملك: ٢٨).
 - اتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر بخلف عن ابن ذكوان (٢) على فتح ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ في (غافر: ٤١).
 - اتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وكذا هشام بخلف عنه (٣) على فتح ياء ﴿أَرْهَطِي أَعْرُ﴾ في (هود: ٩٢).
 - اتفق البزي عن ابن كثير، والأزرق عن ورش بفتح ياء ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾ في (النمل: ١٩) و(الأحقاف: ١٥) (٤).
- وبالباقي من الياءات وهو أربع وستون ياءً فهم فيها على أصولهم.

اتفاقهم في الباقي على إسكان وفتح بعض الياءات:

- اتفق القراء جميعاً على إسكان أربع ياءات من هذا القسم وهي: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ في (الأعراف: ١٤٣)، و﴿لَا تَفْتِنِّي أَلَا﴾ في (التوبة: ٤٩)، و﴿وَتَرَحَّمْنِي لَأَكُنَّ﴾ في (هود: ٤٧)، و﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ في (مريم: ٤٣) فلم يأت عنهم فيها خلاف فليل للتناسب من حيث إنها وقعت بعد مسكن إجماعاً، وقيل غير ذلك (٥).

وغيرهما، وهو رواية أبي ربيعة عنه. وكذا روى عنه محمد بن الصباح وأبو الحسن بن بكرة وغيرهم. وأطلق الخلاف عن ابن كثير الشاطبي والصفراوي وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق الشاطبية والتيسير وكذلك الإسكان عن قبل والله تعالى أعلم. النشر في القراءات العشر ١٢٤/٢.

(١) وانفرد بذلك الهذلي عن الشذائي عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بإسكان موضعي القصص، وانفرد أيضاً عن زيد عنه بإسكان موضع (طه). النشر في القراءات العشر ١٢٤/٢.

(٢) اختلف عن ابن ذكوان عن ابن عامر فرواها الصوري بالفتح وهو الذي في (الإِنْشَادِ) و(الْكَفَايَةِ) و(عَابَةِ الْإِحْتِصَارِ) و(الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ) و(الْمُسْتَنَبِرِ) وغيرها. وهو رواية التغلبي وابن المعلى وابن الجنيد وابن أنس عن ابن ذكوان. ورواها الأخفش بالإسكان، وهو الذي قطع به في (الْعُنُونِ)، و(التَّجْرِيدِ)، و(التَّيْسِيرِ)، و(التَّذْكَرَةِ)، و(التَّبْصِرَةِ)، و(الْكَافِي)، وسائر المغاربة، وبه قطع في (المُبْهَجِ) من جميع طرقه، وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان. النشر في القراءات العشر ١٢٤/٢.

(٣) اختلف عن هشام، فقطع له الجمهور بالفتح كذلك. وهو الذي في (المُبْهَجِ) و(جَامِعِ الْخَيَّاطِ) و(الْمُسْتَنَبِرِ) و(الْكَامِلِ) و(الْكَفَايَةِ الْكُبْرَى)، وسائر كتب العراقيين. وبه قرأ صاحب (التَّجْرِيدِ) على غير عبد الباقي، وهو طريق الداجوني فيه، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق (التَّيْسِيرِ). وقطع بالإسكان له صاحب (الْعُنُونِ) و(التَّذْكَرَةِ) و(التَّبْصِرَةِ) و(التَّلْخِيصَيْنِ) و(الْكَافِي) و(التَّيْسِيرِ) و(الشَّاطِئِيَّةِ)، وسائر المغاربة والمصريين، وهو اختيار الداني وقال: (إِنَّهُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ)، وذلك مع كونه قرأ بالفتح على أبي الفتح، وبه قرأ صاحب (التَّجْرِيدِ) على عبد الباقي يعني من طريق الحلواني. والوجهان صحيحان والفتح أكثر وأشهر والله أعلم. النشر في القراءات العشر ١٢٤/٢.

(٤) وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نسيط فخالف سائر أهل الأداء. النشر في القراءات العشر ١٢٤/٢.

(٥) النشر في القراءات العشر ١٢٥/٢.

- اتفق القرّاء جميعاً على فتح ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّأً﴾ في (طه: ١٨)، و﴿وَأَيَّاهِ أَتَهْلِكُنَا﴾ في (الأعراف: ١٥٥)، و﴿بِيَدِيَّ أَسْتَكْبِرْتُ﴾ في (ص: ٧٥) لضرورة الجمع بين الساكنين^(١).
- قرأ ابن عامر وابن وردان بخلف عنه بقطع همزة (اشدد) من ﴿أَخِي • اشُدُّد﴾ في (طه: ٣٠ و ٣١) وفتحها فتقرأ (أَخِي أَشُدُّد). فهي عنده تلحق بهذا القسم
- القسم الثاني: أن تلاقي الياء همزة مكسورة:
- وعدد المختلف فيه من ذلك اثنتان وخمسون ياءً وتفصيلها كما يأتي:
- في (البقرة) موضع هو: ﴿مِنِّي إِلَّا﴾ (٢٤٩).
- وفي (آل عمران) موضعان هما: ﴿مِنِّي إِنَّكَ﴾، و﴿وَأَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٥٢).
- وفي (المائدة) موضعان هما: ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ (٢٨)، و﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ (١١٦).
- وفي (الأنعام) موضع هو: ﴿رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ﴾ (١٦١).
- وفي (يونس) ثلاثة مواضع هي: ﴿نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ﴾ (١٥)، ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾ (٥٣)، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ (٧٢).
- وفي (هود) ستة مواضع هي: ﴿عَنِّي إِنَّهُ﴾ (١٠)، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ في موضعين (٢٩)، ﴿إِنِّي إِذَا﴾ (٣١)، ﴿نُصْحِي إِنْ﴾ (٣٤)، ﴿تَوْفِيقِي إِلَّا﴾ (٨٨).
- وفي (يوسف) ثمانية مواضع هي: ﴿رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ﴾ (٣٧)، ﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ (٣٨)، ﴿نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ﴾ (٥٣)، ﴿رَحْمَ رَبِّي إِنْ﴾ (٥٣)، ﴿وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٨٦)، ﴿رَبِّي إِنَّهُ هُوَ﴾ (٩٨)، ﴿بِي إِذْ أَخْرَجَنِي﴾ (١٠٠)، ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ﴾ (١٠٠).
- وفي (الحجر) موضع هو: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ﴾ (٧١).
- وفي (الإسراء) موضع هو: ﴿رَحْمَةَ رَبِّي إِذَا﴾ (١٠٠).
- وفي (الكهف) موضع هو: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ (٦٩).
- وفي (مريم) موضع هو: ﴿رَبِّي إِنَّهُ كَانَ﴾ (٤٧).
- وفي (طه) ثلاثة مواضع هي: ﴿لِلذِّكْرِ • إِنْ﴾ (١٤ و ١٥)، ﴿وَعَلَى عَيْنِي إِذْ﴾ (٣٩)، ﴿وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي حَشِيئَةٌ﴾ (٩٤).
- وفي (الأنبياء) موضع هو: ﴿إِنِّي إِلَهٌ﴾ (٢٩).
- وفي (الشعراء) ثمانية مواضع هي: ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ (٥٢)، ﴿عَدُوٌّ لِي إِلَّا﴾ (٧٧)، ﴿وَلَأَبِي إِنَّهُ﴾ (٨٦)، ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ في خمسة مواضع.
- وفي (القصص) موضع هو: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ (٢٧).
- وفي (العنكبوت) موضع هو: ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّهُ﴾ (٢٦).
- وفي (سبا) موضعان هما: ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ (٤٧)، ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾ (٥٠).

(١) النشر في القراءات العشر ٢/١٢٥.

- وفي (يس) موضع هو: ﴿إِنِّي إِذًا﴾ (٢٤).
- وفي (الصفات) موضع هو: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ (١٠٢).
- وفي (ص) موضعان هما: ﴿بَعْدِي إِنَّكَ﴾ (٣٥)، ﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ (٧٨).
- وفي (غافر) موضع هو: ﴿أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٤٤).
- وفي (فصلت) موضع هو: ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ﴾ (٥٠).
- وفي (المجادلة) موضع هو: ﴿رُسُلِي إِنَّ اللَّهَ﴾ (٢١).
- وفي (الصف) موضع هو: ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (١٤).
- وفي (نوح) موضع هو: ﴿دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾ (٦).

اختلاف القرآء في فتح الباء وإسكانها من هذا القسم:

- اختلف القرآء في فتح الباء وإسكانها من هذه المواضع في أربع وعشرين ياءً على غير هذا الاختلاف وهي كما يأتي:
- اتفق نافع، وأبو جعفر على فتح ثمان ياءات وهي: ﴿أَنْصَارِي إِلَى﴾ في (آل عمران: ٥٢) و (الصف: ١٤).
 - و﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ في (الشعراء: ٥٢). و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ في (الكهف: ٦٩) و (القصص: ٢٧) و (الصفات: ١٠٢). و﴿بَنَاتِي إِنْ﴾ في (الحجر: ٧١). و﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ في (ص: ٧٨). والباقون على إسكانها.
 - اتفق نافع، وأبو جعفر، وابن عامر على فتح ياء ﴿رُسُلِي إِنْ﴾ في (المجادلة: ٢١). والباقون على إسكانها.
 - اتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص عن عاصم على فتح إحدى عشرة ياءً وهي: ﴿أَجْرِي﴾ في المواضع التسعة من (يونس)، وموضعي (هود)، وخمسة مواضع في (الشعراء)، وموضع (سبأ). و﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ في (المائدة: ٢٨)، و﴿أُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ في (المائدة: ١١٦) ووافقهم ابن عامر في ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾، ﴿أَجْرِي﴾. والباقون على إسكانها.
 - اتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر على فتح ياء ﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ في (يوسف: ٣٨)، و﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ في (نوح: ٦). والباقون على إسكانها.
 - اتفق نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر على فتح ياء ﴿تَوْفِيقِي إِلَّا﴾ في (هود: ٨٨)، و﴿وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ في (يوسف: ٨٦). والباقون على إسكانها.
 - اختص أبو جعفر، والأزرع عن ورش بفتح ياء ﴿إِخْوَتِي إِنْ﴾ في (يوسف: ١٠٠) ^(١). والباقون على إسكانها.

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٢٦/٢ (وَأَنْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ سَوَّارٍ عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَعَنِ الْخُلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ بِفَتْحِهَا أَيْضًا فَحَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ مِنَ الطَّرِيقِيِّينَ. وَالْعَجَبُ مِنَ الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ كَيْفَ ذَكَرَ فَتْحَهَا مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَهُوَ لَمْ يَفْرَأْ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ إِلَّا عَلَى أَبِي الْعِزِّ الْفَلَانِسِيِّ؟ وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَتْحَ أَبُو الْعِزِّ فِي كُتُبِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

- اختلف عن قالون عن نافع في فتح ياء ﴿وَأَمَّا إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ﴾ في (فصلت: ٥٠) وإسكانها^(١). قال ابن الجزري: (وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ الْقَالُونَ قَرَأْتُ بِهِمَا، وَبِهِمَا آخِذٌ غَيْرٌ أَنَّ الْفَتْحَ أَشْهَرُ وَأَكْثَرُ وَقِيَسَ بِمَذْهَبِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ)^(٢). والباقون على إسكانها.

اتفاقهم في الباقي على إسكان وفتح بعض الياءات:

والباقي من الياءات التي جاء بعدها همز مكسور سبع وعشرون ياءً، فالقراء لهم فيها:

- اتفقوا على إسكان تسع ياءات جاء بعدها همز مكسور وهي ﴿أَنْظُرَنِي إِلَى﴾ في (الأعراف: ١٤)، و﴿فَأَنْظُرَنِي إِلَى﴾ في (الحجر: ٣٦)، و(ص: ٧٩). وفي (يوسف: ٣٣) ﴿يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾، وفي (القصص: ٣٤) ﴿يُصَدِّقُنِي إِنِّي﴾، وفي (المؤمنون: ٤١ و ٤٣) موضعان ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى﴾، و﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾، وفي (الأحقاف: ١٥) ﴿ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾، وفي (المنافقون: ١٠) ﴿أَخْرَجَنِي إِلَى﴾. فقليل لثقل كثرة الحروف، وقيل غير ذلك.

- واتفقوا على فتح ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ﴾ في (يوسف: ٢٣)، و﴿رُؤْيَايَ إِنَّ﴾ في (يوسف: ٤٣)، و﴿فَعَلَيْي إِجْرَامِي﴾ في (هود: ٣٥). من أجل ضرورة الجمع بين الساكنين^(٣).

القسم الثالث: أن تلاقي الياء همزة مضمومة:

وعدد المختلف من الياءات التي تلاقي الهمزة المضمومة في القرآن الكريم عشر مواضع وهي:

- في (آل عمران) موضع هو: ﴿وَأِنِّي أُعِيدُهَا﴾ (٣٦).
- وفي (المائدة) موضعان هما: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ (٢٩)، ﴿فَأِنِّي أَعْدَبُهُ﴾ (١١٥).
- وفي (الأنعام) موضع هو: ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ (١٤).
- وفي (الأعراف) موضع هو: ﴿عَدَابِي أُصِيبُ﴾ (١٥٦).
- وفي (هود) موضع هو: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ﴾ (٥٤).
- وفي (يوسف) موضع هو: ﴿أَنِّي أُوْفِي﴾ (٥٩).
- وفي (النمل) موضع هو: ﴿إِنِّي أَلْقِي﴾ (٢٩).

(١) روى الجمهور عن ابن ذكوان فتحها على أصله، وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة عنه سواه، وهو الذي في (الكامل) أيضاً، و(الكافي)، و(الهداية)، و(التهذيب)، و(التجريد)، وغير ذلك من كتب المغاربة. وروى عنه الآخرون إسكانها، وهو الذي في (تلخيص العبارت)، و(العنوان)، وأطلق الخلاف في (التيسير)، و(الشاطبية)، و(التذكرة)، وغيرهم، وقال في (التبصرة): (رُويَ عَنِ الْقَالُونَ الْإِسْكَانَ وَالَّذِي قَرَأْتُ لَهُ بِالْفَتْحِ). وقال ابن غلبون في (التذكرة): (وَإِخْتُلِفَ فِيهَا عَنِ الْقَالُونَ، فَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ عَنِ الْقَالُونَ بِالْفَتْحِ، وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي عَنِ الْقَالُونَ بِالْإِسْكَانِ قَالَ: وَقَدْ قَرَأْتُ لَهُ بِالْوَجْهَيْنِ، وَبِهِمَا آخِذٌ). وقال الداني في (المفردات): (وَأَفْرَأَنِي أَبُو الْفَتْحِ وَأَبُو الْحَسَنِ عَنِ قِرَاءَتِهِمَا (إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ) بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ جَمِيعًا. وَنَصَّ عَلَى الْفَتْحِ عَنِ الْقَالُونَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَأَحْمَدُ بْنُ يَزِيدٍ، وَنَصَّ عَلَى الْإِسْكَانِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكِسَائِيُّ). وقال في (جامع البيان): (وَقَرَأْتُهَا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةٍ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْخُلَوَانِيِّ وَالشَّحَامِ وَأَبِي نَشِيطٍ بِالْوَجْهَيْنِ). انظر: النشر في القراءات العشر ١٢٧/٢.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ١٢٧/٢.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر ١٢٧/٢.

- وفي (القصص) موضع هو: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ (٢٧).

- وفي (الزمر) موضع هو: ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ (١١).

اختلاف القرءاء في فتح الياءات وإسكانها من هذا القسم:

اختلف القرءاء في فتح الياءات وإسكانها من هذه المواضع، فقد فتح جميع الياءات فيها نافع، وأبو جعفر. واختلف عن أبي جعفر في موضع ﴿أَنِّي أُوفِي﴾ (يوسف: ٥٩) فروي عنه الفتح والإسكان. والوجهان صحيحان عن أبي جعفر^(١). اتفاقهم في إسكان ياءين:

اتفق القرءاء على إسكان ياءين من الياءات التي تلاقي همزة مضمومة وهما في (البقرة) ﴿بِعَهْدِي أُوفٍ﴾ (٤٠). وفي (الكهف) ﴿آتُونِي أُفْرِغُ﴾ (٩٦) قيل لكثرة حروفها^(٢).

القسم الرابع: أن تلاقي الياء همزة وصل بعدها لام ساكنة:

وعدد الياءات المختلف فيها بعد لام التعريف أربع عشرة ياءً وهي كما يأتي:

- في (البقرة) موضعان هما: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (١٢٤)، ﴿وَرَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (٢٥٨).

- وفي (الأعراف) موضعان هما: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ (٣٣)، و﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ﴾ (١٤٦).

- وفي (إبراهيم) موضع هو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٣١).

- وفي (مريم) موضع هو: ﴿آتَانِي الْكِتَابَ﴾ (٣٠).

- وفي (الأنبياء) موضعان هما: ﴿عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾ (١٠٥)، و﴿مَسْنِي الصُّرُ﴾ (٨٣).

- وفي (العنكبوت) موضع هو: ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٥٦).

- وفي (سبأ) موضع هو: ﴿عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ (١٣).

- وفي (ص) موضع هو: ﴿مَسْنِي الشَّيْطَانُ﴾ (٤١).

- وفي (الزمر) موضعان هما: ﴿إِن أَرَادَنِي اللَّهُ﴾ (٣٨)، و﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ (٥٣).

- وفي (الملك) موضع هو: ﴿إِن أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ (٢٨).

اختلافهم في إسكان بعض الياءات في هذا القسم:

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٢٧/٢ (فَرَوَى عَنْهُ فَتَحَهَا ابْنُ الْعَلَّافِ ابْنُ هَارُونَ وَهَبَةُ عَبْدُ اللَّهِ وَالْحَمَامِيُّ كُلُّهُمَ عَنِ الْخُلَوَانِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَغَازِلِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَوْهَرِيُّ كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ رُزَيْنٍ عَنِ الْهَاشِمِيِّ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَهْرَامَ عَنِ ابْنِ بَدْرِ النَّفَّاحِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نَهْشَلٍ الْأَنْصَارِيُّ كِلَاهُمَا عَنِ الدُّورِيِّ كِلَاهُمَا أَعْنِي الْهَاشِمِيِّ وَالدُّورِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ وَأَبُو الْعِرِّ وَابْنُ سَوَّارٍ، مِنَ الطَّرِيقِ الْمَدْكُورَةِ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِسْكَانُ أَبُو الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيُّ مِنْ جَمِيعِ طَرَفَيْهِ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مَهْرَانَ كِلَاهُمَا عَنِ الْخُلَوَانِيِّ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَكَذَا رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْأَشْنَانِيُّ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُطَّوِّعِيُّ كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ رَزِينَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ الشُّمُونِيُّ كِلَاهُمَا عَنِ الْهَاشِمِيِّ، وَرَوَاهُ الْمُطَّوِّعِيُّ أَيْضًا عَنِ ابْنِ النَّفَّاحِ عَنِ الدُّورِيِّ كِلَاهُمَا عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ جَمَازٍ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَأَبُو الْعِرِّ بْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو الْحَسَنِ وَعَبِيْرُهُمْ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَدْكُورَةِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَرَأَتْ بِهِمَا لَهُ، وَبِهِمَا أَخَذَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ).

(٢) النشر في القراءات العشر ١٢٨/٢.

- اختص حمزة بإسكان ياءاتها كلها، ووافق حفص عن عاصم في ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ١٢٤). وابن عامر في ﴿آيَاتِي الَّذِينَ﴾ في (الأعراف: ١٤٦). وابن عامر، والكسائي، وروح في إبراهيم ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ﴾ (٣١). وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر في ﴿يَاعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في (العنكبوت: ٥٦) و (الزمر: ٥٣).

- وانفرد الهذلي عن النخاس عن رويس في ﴿عِبَادِي الشُّكُورُ﴾ في (سبأ: ١٣) فخالف سائر الرواة.

اتفاقهم في فتح باقي الياءات:

على فتح ما بقي من الياءات التي تلاقي لام التعريف وهي ثماني عشرة ياءً كما تقدمت في أول الباب.

القسم الخامس: أن تلاقي الياء همزة وصل مجردة عن اللام:

وعدد المختلف في ياءاتها سبع ياءات وهي:

- في (الأعراف) موضع هو ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ (١٤٤).
- وفي (طه) ثلاثة مواضع هي ﴿أَخِي﴾ • ﴿اشْدُدْ﴾ (٣٠ و ٣١)، ﴿لِنَفْسِي﴾ • ﴿أَذْهَبْ﴾ (٤١ و ٤٢)، ﴿ذِكْرِي﴾ • ﴿أَذْهَبَا﴾ (٤٢ و ٤٣).
- وفي (الفرقان) موضعان هما ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ (٢٧)، ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ (٣٠).
- وفي (الصف) موضع هو ﴿مَنْ بَعْدِي اسْمُهُ﴾ (٦).

اختلافهم في فتح بعض الياءات من هذا القسم:

- فتح ابن كثير، وأبو عمرو ياء ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ (الأعراف: ١٤٤)، ﴿أَخِي﴾ • ﴿اشْدُدْ﴾ (طه: ٣٠ و ٣١) (١). وأسكنها الباقون.
- وفتح أبو عمرو ياء ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ (الفرقان: ٢٧). وأسكنها الباقون.
- وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ياء ﴿لِنَفْسِي﴾ • ﴿أَذْهَبْ﴾ (طه: ٤١ و ٤٢)، ﴿فِي ذِكْرِي﴾ • ﴿أَذْهَبَا﴾ (طه: ٤٢ و ٤٣). وأسكنهما الباقون.
- وفتح نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو، والبيزي عن ابن كثير، وروح ياء ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ (الفرقان: ٣٠). وأسكنها الباقون.
- وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبو بكر شعبة عن عاصم ياء ﴿بَعْدِي اسْمُهُ﴾ (الصف: ٦) (٢). وأسكنها الباقون.

القسم السادس: أن تلاقي حرفاً من حروف المعجم غير همزة القطع ولا وصل:

ومجمل المختلف فيه من هذا القسم ثلاثون ياءً وهي:

- (١) قرأ ابن عامر ومن وافقه بقطعه همزة (اشدد) وفتحها فهي عنده تلحق بالقسم الأول وهي مذكورة في سورة (طه: ٣٠). المصدر نفسه ١٢٩/٢.
- (٢) وانفرد أبو الفتح فارس عن روح فيما ذكره الداني وابن الفحاح. انظر: المصدر نفسه ١٢٩/٢.

- في (البقرة) موضعان هما ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ (١٢٥)، و﴿بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (١٨٦).
 - وفي (آل عمران) موضع ﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ (٢٠).
 - وفي (الأنعام) أربعة مواضع وهي ﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ (٧٩)، و﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (١٥٣)، و﴿مَحْيَايَ﴾ (١٦٢)، و﴿مَمَاتِي لِلَّهِ﴾ (١٦٢).
 - وفي (الأعراف) موضع ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (١٠٥).
 - وفي (التوبة) موضع ﴿مَعِيَ عِدْوًا﴾ (٨٣).
 - وفي (إبراهيم) موضع ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ (٢٢).
 - وفي (الكهف) ثلاثة مواضع هي ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ (٦٧) و(٧٢) و(٧٥).
 - وفي (مريم) موضع ﴿وَرَأَيْتِ وَكَانَتْ﴾ (٥).
 - وفي (طه) موضع ﴿وَلِي فِيهَا مَارِبٌ أُخْرَى﴾ (١٨).
 - وفي (الأنبياء) موضع ﴿ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ﴾ (٢٤).
 - وفي (الحج) موضع ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ (٢٦).
 - وفي (الشعراء) موضعان هما ﴿مَعِيَ رَبِّي﴾ (٦٢)، و﴿وَمَنْ مَّعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١١٨).
 - وفي (النمل) موضع ﴿مَا لِي لَا أَرَى﴾ (٢٠).
 - وفي (القصص) موضع ﴿مَعِيَ رِدْءًا﴾ (٣٤).
 - وفي (العنكبوت) موضع ﴿أَرْضِي وَاسِعَةً﴾ (٥٦).
 - وفي (يس) موضع ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ (٢٢).
 - وفي (ص) موضعان هما ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ (٢٣)، و﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ (٦٩).
 - وفي (فصلت) موضع ﴿شُرَكَائِي قَالُوا﴾ (٤٧).
 - وفي (الزخرف) موضع ﴿يَاعِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ (٦٨).
 - وفي (الدخان) موضع ﴿وَإِنْ لَّمْ تُوْمِنُوا لِي فَاعْتَرِلُونِ﴾ (٢١).
 - وفي (نوح) موضع ﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ (٢٨).
 - وفي (الكافرون) موضع ﴿وَلِي دِينٍ﴾ (٦).
- اختلافهم في فتح بعض الياءات من هذا القسم:**
- وقرأ هشام، وحفص بفتح ياء ﴿بَيْتِي﴾ في المواضع الثلاثة وهي (البقرة: ١٢٥) و(الحج: ٢٦) و(نوح: ٢٨) ووافقهما نافع، وأبو جعفر في (البقرة)، و(الحج). وفتح ورش ﴿بِي لَعَلَّهُمْ﴾ في (البقرة)، و﴿وَلِي فَاعْتَرِلُونِ﴾ في (الدخان: ٢١).
 - وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، وحفص بفتح ياء ﴿وَجْهِيَ﴾ في (آل عمران: ٢٠) و(الأنعام: ٧٩).

- قرأ ابن عامر بفتح ياء ﴿صِرَاطِي﴾ في (الأنعام: ١٥٣)، و﴿أَرْضِي﴾ في (العنكبوت: ٥٦)، وقرأ أبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش بإسكان ياء ﴿وَمَحْبَيَّ﴾ في (الأنعام: ١٦٢)، وهي مما قبل الياء فيه ألف فلذلك لم يختلف في سواها. واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه بوجهين في ﴿وَمَحْبَيَّ﴾ وكذلك اختلف فيها عن قالون، وابن وردان، والصحيح إجراء الخلاف للأزرق فقط وبالإسكان لقالون وابن وردان^(١).
- قرأ نافع، وأبو جعفر بفتح ياء ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ في (الأنعام: ١٦٢)، وقرأ حفص عن عاصم أربع عشرة ياءً بفتحها وهي ﴿مَعِي﴾ في المواضع التسعة في (الأعراف) و(التوبة) وثلاثة في (الكهف)، وفي (الأنبياء)، وموضعي (الشعراء) وفي (القصص). وفتح ﴿وَلِي﴾ في خمسة مواضع؛ في (إبراهيم) و(طه) وموضعي (ص) وفي (الكافرون) وافقه ورش في ﴿وَمَنْ مَعِي﴾ في (الشعراء). ووافقه في ﴿وَلِي فِيهَا مَارِبٌ﴾ في (طه: ١٨) الأزرق عن ورش. ووافقه في ﴿وَلِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ في (ص: ٢٣) هشام عن ابن عامر باختلاف عنه^(٢) والوجهان صحيحان عنه؛

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٠/٢: (فقطع بالخلاف فيها صاحب (التيسير)، و(التبصرة)، و(الكافي)، و(ابن بليمة)، و(الشاطبي)، وغيرهم، وقطع له بالإسكان صاحب (العنوان)، وشيخه عبد الجبار، وأبو الحسن بن غلبون، وأبو علي الأهوازي، والمهدوي بن سفيان وغيرهم، وبه قرأ صاحب (التجريد) على عبد الباقي عن والده، وبذلك قرأ أيضاً أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم الخاقاني وطاهر بن غلبون. قال الداني: (وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش أداءً وسماعاً) قال: (وَالْفَتْحُ اخْتِيَارٌ مِنْهُ اخْتَارَهُ لِقَوْلِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ)، قَالَ: (وَبِهِ قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ الْأَزْرَقِ عَنْهُ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْمَصْرِيِّينَ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو غَانِمِ الْمَظْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ صَاحِبِ هِلَالٍ وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُ فِيمَا بَلَّغَنِي). (قُلْتُ): (وَبِالْفَتْحِ أَيْضًا قَرَأَ صَاحِبُ (التَّجْرِيدِ) عَلَى ابْنِ نَفَيْسٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْأَزْرَقِ، وَعَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي حَفْصِ عُمَرَ بْنِ عِرَاكِ عَنِ ابْنِ هِلَالٍ. وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ إِلَّا أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ نَافِعٍ بِالإِسْكَانِ وَاخْتِيَارَهُ لِنَفْسِهِ الْفَتْحُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ). وقيل؛ بل لأنه روى عن نافع أنه أولاً كان يقرأ (ومحياي) ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها، وروى ذلك الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش. وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر (التجريد)، وذلك غير معروف عنه، بل الصواب عنه الإسكان. وانفرد أبو العز القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي عن النهرواني عن أبي وردان بفتح الياء كقراءة الباقيين فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني كأبي الحسن بن فارس وأبي علي الشرمقاني وأبي علي العطار وعبد الملك بن شاور وأبي علي المالكي وغيرهم، بل الذين رووا ذلك عن أبي العز نفسه خالفوه في ذلك كالحافظ أبي العلاء الهمداني وغيره. فالصحيح روايته عن أبي جعفر هو الإسكان كما قطع به ابن سوار والهذلي وابن مهران وابن فارس وأبو العلاء وأبو علي البغدادي والشهرزوري وابن شيطا وغيرهم والله أعلم).

(٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣١/٢: (قطع له بالإسكان صاحب (العنوان)، و(الكافي)، و(التبصرة)، و(تلخيص ابن بليمة)، و(التيسير)، و(الشاطبي)، و(الهداية)، و(الهادي)، و(التجريد)، و(التذكرة)، وسائر المغاربة والمصريين، وقطع به للداجوني عنه أبو العلاء الحافظ، وابن فارس، وأبو العز، وكذلك ابن سوار من غير طريق ابن العلاف عن الحلواني. وقطع له بالفتح صاحب (المبتهج) و(المفيد)، وأبو معشر الطبري وغيرهم، وكذلك قطع به له من طريق الحلواني غير واحد كالحافظ أبي العز، وابن فارس، وأبي بكر الشذائي وغيرهم. ورواه ابن سوار عن ابن العلاف من طريق الحلواني والوجهان صحيحان عن هشام والله أعلم).

- ووافقه في ﴿وَلِي دِينَ﴾ في (الكافرون: ٦) نافع، وهشام. واختلف عن البزي عن ابن كثير بالفتح والإسكان (١). قال ابن الجزري: (الوجهان صحيحان عنه والإسكان أكثر وأشهر) (٢).
- وقرأ ابن كثير بفتح ياءين هما: ﴿مَنْ وَرَائِي﴾ في (مريم: ٥)، و﴿شُرَكَائِي قَالُوا﴾ في (فصلت: ٤٧).
- وقرأ ابن كثير، وعاصم، والكسائي بفتح ياء ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْيَ﴾ في (النمل: ٢٠). واختلف عن هشام، وابن وردان بين الفتح والإسكان (٣). قال ابن الجزري: (الوجهان صحيحان غير أن الإسكان أشهر وأكثر والله أعلم) (٤).
- وقرأ حمزة، ويعقوب، وخلف العاشر بإسكان الياء من ﴿لِي لَا أَعْبُدُ﴾ في (يس: ٢٢). واختلف عن هشام بين الفتح والإسكان (٥).

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣١/٢: (فروى عنه بالفتح جماعة، وبه قطع صاحب (العُنُون) و(المُجْتَبَى) و(الكامل) من طريق أبي ربيعة، وابن الحباب، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قرائته عن السامري عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عنه، وهي رواية اللهبين ومضر بن محمد عن البزي. وروى الجمهور بالإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وهو رواية ابن مخلد وغيره عن البزي، وهو الذي نص عليه أبو ربيعة في كتابه عن البزي وقنبل جميعاً، وبه قرأ الداني على الفارسي عن قرائته بذلك عن النقاش عن أبي ربيعة عنه وهذه طريق (التيسير). وقال فيه: (وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِهِ وَأَخُذُ). وقطع به أيضاً ابن بليمة وغيره. وقطع بالوجهين صاحب (الهِدَايَةِ) و(التَّذَكِرَةِ)، و(التَّبَصُّرَةِ)، و(الكَافِي)، و(التَّجْرِيدِ)، و(تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ)، و(الشَّاطِئَةِ)، وغيره. وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون. والوجهان صحيحان عنه والإسكان أكثر وأشهر والله أعلم).

(٢) وانفرد أبو الفتح فارس عن روح فيما ذكره الداني وابن الفحاحم. انظر: النشر في القراءات العشر ١٣١/٢.

(٣) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣١/٢: (أما هشام ؛ فروى الجمهور عنه الفتح عند المغاربة قاطبة، وهو رواية الحلواني عنه، وبه قطع في (المُبْهَج) و(التَّلْخِيصَيْنِ)، وغيرها. وبه قرأ في (التَّجْرِيدِ) على عبد الباقي يعني من طريق الحلواني، وروى الآخرون عنه الإسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، وهو الذي قطع به ابن مهران، ونص على الوجهين جميعاً من الطريقتين المذكورين صاحب (الْجَامِع) و(المُسْتَبِيرِ)، و(الْكَفَايَةِ)، والحافظ أبو العلاء، وصاحب (التَّجْرِيدِ)، وغيرهم، وبه قرأ في (التَّجْرِيدِ) علي الفارسي من طريقي الحلواني والداجوني، وشذ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخرين عنه والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه. وأما ابن وردان ؛ فروى الجمهور عنه الإسكان، وروى النهرواني عن أصحابه عنه الفتح، وعلى ذلك أصحابه قاطبة كأبي علي البغدادي، وأبي علي الواسطي، وأبي علي المالكي، وأبي الحسن بن فارس، وعبد الملك بن شابور، والعتار، والشرمقاني وغيرهم، ونص عليه من الطريق المذكورة أبو العز القلانسي، وابن سوار، وصاحب (الْجَامِع)، و(الْكَامِلِ)، والحافظ أبو العلاء وغيرهم).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ١٣١/٢.

(٥) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٢/٢: (وَاحْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ، فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنْهُ الْفَتْحَ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَعْرِفُ الْمَعَارِبُ عَيْرَهُ. وَرَوَى جَمَاعَةٌ عَنْهُ الْإِسْكَانَ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ جُمْهُورُ الْعَرَابِيِّينَ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ كَأَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ وَأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْبُعْدَادِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ فَارِسٍ وَأَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ نَصْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَيْهِ صَاحِبُ (التَّجْرِيدِ) وَأَنْعَكَسَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْهَدَلِيِّ فَذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقِ الْخُلَوَانِيِّ عَنْهُ وَصَوَّأَهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّاجُونِيِّ وَأَنَّ الْفَتْحَ مِنْ طَرِيقِ الْخُلَوَانِيِّ كَمَا ذَكَرَهُ الْجَمَاعَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

- اختلف القراء في إثبات وحذف الياء من قوله تعالى ﴿يَاعِبَادِ لَا حُوفٌ﴾ في (الزخرف: ٦٨) وكذلك في فتحها وإسكانها، وذلك تبعاً لرسمها في المصاحف، فهي ثابتة في مصاحف أهل المدينة والشام، ومحذوفة في المصاحف العراقية والمكية. فقرأها بإثبات الياء ساكنة وصلماً ووقفاً (يَاعِبَادِي)؛ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب. وقرأها بإثبات الياء مفتوحة وصلماً شعبة، وأبو الطيب عن رويس (يَاعِبَادِي)، ووفقاً عليها بالياء الساكنة (يَاعِبَادِي). وقرأها ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وحفص، وروح بالحذف وصلماً ووقفاً^(١).

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٢/٢: (وَأَنْفَرَدَ ابْنُ مَهْرَانَ عَنْ رَوْحٍ بِإِثْبَاتِهَا وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْهَدَلِيُّ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَاءِ قَاطِبَةً. وَشَدَّ الْهَدَلِيُّ بِحَذْفِهَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَفَقَّأ، وَهُوَ وَهَمٌّ فَإِنَّهُ ظَنَّ أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الرُّوَائِدِ فَأَجْرَاهَا مُجْرَى الرُّوَائِدِ فِي مَذْهَبِهِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ مِنَ الرُّوَائِدِ، بَلْ هِيَ عِنْدَهُ مِنْ يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ رَأَاهَا ثَابِتَةً فِي مَصَاحِفِ الْمَدِينَةِ وَالْحِجَازِ كَمَا سَنَدُّهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَإِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ ثَابِتَةً وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مِنْ يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ، وَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ وَجَبَ إِثْبَاتُهَا فِي الْحَالِينِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

اتفاقهم في هذا القسم:

أما بقية الياءات وهي خمسمائة وست وستون فاتفق أهل الأداء على إسكانها. قال ابن الجزري: (وَأَتَّفَقُوا عَلَى إِسْكَانِ مَا بَقِيَ مِنْ هَذَا الْفُضْلِ، وَهُوَ خَمْسُمِائَةٍ وَسِتُّ وَسِتُّونَ يَاءً كَمَا تَقَدَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) (١).
تنبيهان مهمان:

أشار الإمام ابن الجزري إلى تنبيهين نذكرها لأهميتهما في هذا القسم (٢):

الأول: إن الخلاف المذكور في هذا القسم مخصوص بحالة الوصل، وإذا سكنت الياء أجريت مع همزة القطع مجرى المد المنفصل نحو (أجري إلى). وإذا سكنت مع همزة الوصل حذفت وصلاً لالتقاء الساكنين.
الثاني: الذي سكن الياء من القراء من (مَحْيَايَ) وصلاً مد الألف ست حركات لالتقاء الساكنين، وكذلك إذا وقف. والذي قرأها بالفتح فإنه إذا وقف جاز له أوجه العارض للسكون الثلاثة، لأن الأصل في ياء الإضافة الإسكان فإن حركة هذه الياء صارت أصلاً آخر من أجل سكون ما قبلها، وهذه الحركة من (مَحْيَايَ) غير الحركة من نحو (دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا) فإن الحركة هنا عرضت لالتقاء الياء بالهمزة، فإذا وقف عليها زال الموجب فعادت إلى سكونها الأصلي. فلذلك جاء عن ورش من طريق الأزرق في (دُعَائِي) وقفاً ثلاثة دون الوصل.

المطلب الثاني:

اختلافهم في الياءات الزوائد

قلنا إن الخلاف في الياءات الزوائد ثابت بين الحذف والإثبات. وهي الزوائد على الرسم وتأتي في أواخر الكلمات وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما حذف من آخر اسم المنادى نحو ﴿يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ (الأعراف: ٧٩ و ٩٣)، ﴿يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ في (يونس: ٨٤)، ﴿يَا عِبَادِ﴾ أينما وقعت، ﴿يَا أَبْتِ﴾ أينما وقعت، ﴿يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ﴾ (الزخرف: ٨٨)، ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ﴾ (آل عمران: ٣٥)، هذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه وصلاً ووقفاً.
والياء من هذا القسم ياء إضافة استغني بالكسرة عنها، ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف هما ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في (العنكبوت: ٥٦)، و﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ في (الزمر: ٥٣)، وموضع فيه خلاف وهو ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ في (الزخرف: ٦٨)، وقد أجمع القراء على حذف سائر ذلك إلا في موضع اختص به رويس وهو ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونَ﴾ في (الزمر: ١٦).

(١) النشر في القراءات العشر ٢/ ١٣٢.

(٢) المصدر نفسه.

القسم الثاني: الياءات التي تقع في الاسماء والأفعال نحو ﴿الدَّاعِ﴾، و﴿الجَّوَارِ﴾، و﴿المُنَادِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾، و﴿يوم﴾، و﴿يَاتِ﴾، و﴿بَسْرِي﴾، و﴿يَتَّقِي﴾، و﴿يَنْبَغِ﴾ فهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجر والنصب نحو ﴿دُعَائِي﴾، و﴿أَحْرَتِي﴾.

وهذا القسم هو المخصوص في هذا الباب. وضابطه أن تكون الياء محذوفة رسماً، مختلفاً في إثباتها وحذفها وصلاً، أو وصلاً ووقفاً. فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلا متحرك وهي على قسمين:

القسم الأول: ما يكون في حشو الآيات:

فهو في خمس وثلاثين موضعاً، منها ما تكون الياء فيها أصلية وهي ثلاث عشرة ياءً:

- ﴿الدَّاعِ﴾ موضع في (البقرة: ١٨٦)، وموضعان في (القمر: ٦ و ٧).

- و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ في (هود: ١٠٥).

- و﴿المُهْتَدِ﴾ في (الإسراء: ٩٧) و(الكهف: ١٧).

- و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ في (الكهف: ٦٤).

- و﴿وَالْبَادِ﴾ في (الحج: ٢٥).

- و﴿كَالْجَوَابِ﴾ في (سبأ: ١٣).

- و﴿الجَّوَارِ﴾ في (الشورى: ٣٢).

- و﴿المُنَادِ﴾ في (ق: ٤١).

- و﴿يَرْبَعِ﴾ في (يوسف: ١٣).

- و﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ في (يوسف: ٩٠).

والباقى وهي اثنان وعشرون ياءً وقعت الياء ياء المتكلم زائدة: وهي:

- في (البقرة) موضعان هما ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ (١٨٦)، و﴿وَاتَّقُونَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (١٩٧).

- وفي (آل عمران) موضعان هما ﴿وَمَنْ اتَّبَعِنِ وَقُلْ﴾ (٢٠)، و﴿وَحَافُونَ إِنَّ﴾ (١٧٥).

- وفي (المائدة) ﴿وَاحْشَوْنَ وَلَا﴾ (٣).

- وفي (الأنعام) ﴿وَقَدْ هَدَانِ وَلَا﴾ (٨٠).

- وفي (الأعراف) ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا﴾ (١٩٥).

- وفي (هود) موضعان هما ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا﴾ عند من كسر النون (٤٦)، و﴿وَلَا تُحْزُونِ﴾ (٧٨).

- وفي (يوسف) ﴿حَتَّى تُؤْتُونِ﴾ (٦٦).

- وفي (إبراهيم) ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ﴾ (٢٢).

- وفي (الإسراء) ﴿لَيْنِ أَحْرَتِي﴾ (٦٢).

- وفي (الكهف) أربعة مواضع وهي ﴿أَنْ يَهْدِينِ﴾ (٢٤)، و﴿إِنْ تَرَنِ﴾ (٣٩)، و﴿أَنْ يُؤْتِينَ﴾ (٤٠)، و﴿أَنْ

تُعَلِّمَنِ﴾ (٦٦).

- وفي (طه) ﴿أَلَا تَتَّبِعِينَ﴾ (٩٣).
 - وفي (النمل) موضعان هما ﴿أَتْمِدُونُنَّ﴾ (٣٦)، و﴿فَمَا آتَانِ اللَّهُ﴾ (٣٦).
 - وفي (الزمر) موضعان هما ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (١٦)، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (١٧).
 - وفي (غافر) ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ (٣٨).
 - وفي (الزخرف) ﴿اتَّبِعُونِ هَذَا﴾ (٦١).
- والقسم الثاني: يكون في رؤوس الآيات:
- وعدها ست وثمانون منها خمس أصلية وهي:
- ﴿الْمُتَعَالِ﴾ في (الرعد: ٩).
 - ﴿وَالتَّلَاقِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾ في (غافر: ١٥ و ٣٦).
 - ﴿يَسْرٍ﴾، و﴿بِالْوَادِ﴾ في (الفجر: ٤ و ٩).
- والباقي وهو إحدى وثمانون الياء فيها للمتكلم وهي:
- ﴿فَارْهَبُونِ﴾، ﴿فَاتَّقُونِ﴾، و﴿لَا تَكْفُرُونَ﴾ في (البقرة: ٤٠ و ٤١ و ١٥٢).
 - ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ في (آل عمران: ٥٠).
 - ﴿فَلَا تَنْظُرُونَ﴾ في (الأعراف: ١٩٥) و (يونس: ١٩٥).
 - ﴿ثُمَّ لَا تَنْظُرُونَ﴾ في (هود: ٥٥).
 - ﴿فَأَرْسَلُونِ﴾، و﴿لَا تَقْرُبُونِ﴾، و﴿لَوْلَا أَنْ تُفْنِدُونِ﴾ في (يوسف: ٤٥ و ٦٠ و ٩٤).
 - ﴿مَتَابٍ﴾، و﴿مَتَابٍ﴾، و﴿عِقَابٍ﴾ في (الرعد: ٣٠ و ٢٩ و ٣٢).
 - ﴿وَعِيدٍ﴾، و﴿تَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ في (إبراهيم: ١٤ و ٤٠).
 - ﴿فَلَا تَفْضَحُونَ﴾، و﴿لَا تُخْزُونَ﴾ في (الحجر: ٦٨ و ٦٩).
 - ﴿فَاتَّقُونِ﴾، ﴿فَارْهَبُونِ﴾ في (النحل: ٥١).
 - ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ موضعان، ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾ في (الأنبياء: ٢٥ و ٣٧).
 - ﴿نَكِيرٍ﴾ في (الحج: ٤٤).
 - ﴿بِمَا كَذَّبْتُمْ﴾ موضعان ﴿فَاتَّقُونِ﴾، ﴿أَنْ يَحْضُرُونَ﴾، ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾، و﴿لَا تُكَلِّمُونَ﴾ في (المؤمنون: ٢٦ و ٥٢ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٨).
- ستة عشر موضعاً في (الشعراء) ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ (١٢)، و﴿أَنْ يَفْتُلُونَ﴾ (١٤)، و﴿سَيِّهَدِينَ﴾ (٦٢)، و﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (٧٨)، و﴿يَسْقِينِ﴾ (٧٩)، و﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (٨٠)، و﴿ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ (٨١)، و﴿وَأَطِيعُونَ﴾ ثمانية مواضع (اثنان في قصة نوح، ومثلها في قصة هود، وقصة صالح، وقصة لوط، وقصة شعيب)، و﴿وَإِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾.
- ﴿حَتَّى تَشْهَدُونَ﴾ في (النمل: ٣٢).
 - ﴿أَنْ يَفْتُلُونَ﴾، ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ في (القصص: ٣٣ و ٣٤).

- ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ في (العنكبوت: ٥٥).
- ﴿نَكِيرِ﴾ في (سبأ: ٤٥).
- ﴿نَكِيرِ﴾ في (فاطر: ٤٥).
- ﴿لَا يُنْقِدُونَ﴾، ﴿فَاسْمِعُونَ﴾ في (يس: ٢٣ و ٢٥).
- ﴿لَتُرْدِينَ﴾، ﴿سَيَهْدِينَ﴾ في (الصفات: ٥٦ و ٩٩).
- ﴿عِقَابِ﴾، و﴿عَذَابٍ﴾ في (ص: ١٤ و ٤١).
- ﴿فَاتَّقُونَ﴾ في (الزمر: ١٦).
- ﴿عِقَابِ﴾ في (غافر: ٥).
- ﴿سَيَهْدِينَ﴾، و﴿أَطِيعُونَ﴾ في (الزخرف: ٢٧ و ٦٣).
- ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾، و﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ في (الدخان: ٢٠ و ٢١).
- ﴿وَعِيدِ﴾ موضعان في (ق: ١٤).
- ﴿لِيُعْبُدُونَ﴾، و﴿أَنْ يُطِيعُونَ﴾، و﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾ في (الذاريات: ٥٦ و ٥٧ و ٥٩).
- ﴿نَذْرٍ﴾ ستة مواضع في (القمر ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩).
- ﴿نَذِيرِ﴾، و﴿نَكِيرِ﴾ في (الملك: ١٧ و ١٨).
- ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ في (نوح: ٣).
- ﴿فَكِيدُونَ﴾ في (المرسلات: ٣٩).
- ﴿أَكْرَمِينَ﴾، و﴿أَهَانِينَ﴾ في (الفجر: ١٥ و ١٦).
- ﴿وَلِيِّ دِينٍ﴾ في (الكافرون: ٦).

اختلافهم في الياءات بين الإثبات والحذف:

مجموع ما اختلف فيه القراء مائة وإحدى وعشرون ياءً بين الإثبات والحذف وإذا أضفنا إليها ﴿تَسْأَلُنِي﴾ في (الكهف: ٧٠) فيصبح العدد مائة واثنان وعشرون، وقواعد القراء في الحذف والإثبات على ثلاثة:

الأولى: القراء نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر قاعدتهم إثبات ما يثبتون به منها وصلاً لا وقفاً.

الثانية: القارئان ابن كثير المكي، ويعقوب قاعدتهما الإثبات وصلاً ووقفاً.

الثالثة: القراء ابن عامر الشامي، وعاصم، وخلف العاشر قاعدتهم الحذف وصلاً ووقفاً.

وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد وهو موضع اختلافهم وكما يأتي:

أولاً - الياءات التي وقعت في وسط الآيات (١):

(١) أما الياءات غير المحذوفة الذي ذكرت في المصاحف والتي تقع وسط الآيات كما قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٥/٢ (تبيهاً): (أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسة عشر موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً مختلفاً فيه مذكور في الباب وهي: ﴿وَاحْشُونِي وَلَا تَمِّمْ﴾ في (البقرة: ١٥٠) ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ فيها (٢٥٨) أيضاً و﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ في (آل عمران: ٣١)،

- اتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب على إثبات الياء في أحد عشر موضعاً وهي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ في (هود: ١٠٥)، و﴿أَحْرَتَيْنِ﴾ في (الإسراء: ٦٢). و﴿يَهْدِينِ﴾ و﴿يُؤْتِينَ﴾ و﴿تَنْبِغِ﴾ و﴿تُعَلِّمَنِ﴾ في (الكهف: ٢٤ و ٤٠ و ٦٤ و ٦٦). و﴿الْجَوَارِ﴾ في (الشورى: ٣٢). و﴿الْمُنَادِ﴾ في (ق: ٤١). و﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ في (القمر: ٨). و﴿يَسِّرِ﴾ في (الفجر: ٤) وهي من رؤوس الآيات. و﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ في (طه: ٩٣). وهم في هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدمة إلا أن أبا جعفر فتح الياء وصللاً من ﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ وأثبتها وفقاً. ووافقهم الكسائي في ﴿يَأْتِ﴾ و﴿تَنْبِغِ﴾ على قاعدة الوصل. وجميع هذه المواضع وقعت في وسط الآيات إلا موضع ﴿يَسِّرِ﴾ في (الفجر: ٤) وهي من رؤوس الآيات.
- واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب ووافقهم حمزة على إثبات الياء في ﴿أَتُمِدُّونَ بِمَالِ﴾ في (النمل: ٣٦) على قاعدتهم المذكورة إلا أن حمزة خالف أصله فأثبتها وصللاً ووفقاً كابن كثير ويعقوب. وحمزة ويعقوب اتفقا على إدغام النون منها.
- واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب ما عدا الأزرق عن ورش على إثبات الياء في حرفين وهما ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ في (الكهف: ٣٩)، و﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ في (غافر: ٣٨) على قاعدتهم المذكورة.
- واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب ما عدا قالون على إثبات الياء في ﴿وَالْبَادِ﴾ في (الحج: ٢٥) على أصولهم.
- واتفق ورش، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب ما عدا أبو جعفر على إثبات الياء في ﴿كَالْجَوَابِ﴾ في (سبأ: ٣٧) على أصولهم^(١).
- واتفق ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب على الإثبات في ﴿تَأْتُونِي﴾ في (يوسف: ٦٠) على ما تقدم من أصولهم^(٢).
- واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، والبزري على إثبات الياء ﴿يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى﴾ في (القمر: ٦)^(١).

و﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ في (الأعراف: ١٧٨)، و﴿نَكِيدُونِي﴾ في (هود: ٥٥)، و﴿مَا تَبِعِي﴾ في (يوسف: ٦٥)، و﴿وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ فيها (١٠٧)، و﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ في (الكهف: ٧٠)، و﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا﴾ في (طه: ٩٠)، و﴿أَنْ يَهْدِينِي﴾ في (القصص: ٢٢)، و﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في (العنكبوت: ٥٦)، و﴿وَأَنْ اعْبُدُونِي﴾ في (يس: ٦١)، و﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ آخر (الزمر: ٥٣)، و﴿أَحْرَتَيْنِي إِلَى﴾ في المنافقين (١٠)، و﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ في (نوح: ٦). لم تختلف المصاحف في هذه الخمس عشرة ياءً أنها ثابتة. وكذلك لم يختلف القراء في إثباتها أيضاً. ولم يجيء عن أحد منهم خلاف إلا في ﴿تَسْأَلْنِي﴾ في (الكهف: ٧٠) اختلف فيها عن ابن ذكوان كما سنذكره في موضعه - إن شاء الله تعالى -، ويلحق بهذه الياءات ﴿بِهَادِي الْعُمِّي﴾ في (النمل: ٨١) لثبوتها في جميع المصاحف لاشتباهاها بالتي في سورة الروم إذ هي محذوفة من جميع المصاحف كما ذكرنا في باب الوقف).

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٨/٢: (وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها، وقد تابعه الأهوازي على ذلك فخالف سائر الرواة في ذلك والله أعلم).

(٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٨/٢: (إلا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قبل حذفها في الوقف، وهو وهم).

- وافق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش على إثبات الياء في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ في (البقرة: ١٨٦) (٢).
- وافق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب على إثبات الياء في ﴿المُهْتَدِ﴾ في (الإسراء: ٩٧) و(الكهف: ١٧) على أصولهم (٣).
- وافق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش على إثبات الياء في ﴿فَلَا تَسْتَلْنِ﴾ في (هود: ٤٦) وهم على أصولهم (٤).
- وافق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب على إثبات ياء ثماني مواضع وهي ﴿وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ في (البقرة: ٩٧)، و﴿خَافُونَ إِنْ﴾ في (آل عمران: ١٧٥)، و﴿أَخْشُونَ وَلَا﴾ في (المائدة: ٤٤)، و﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ في (الأنعام: ٨٠)، و﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ في (الأعراف: ١٩٥)، و﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ في (هود: ٧٨)، و﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ﴾ في (إبراهيم: ٢٢)، و﴿وَاتَّبِعُونَ هَذَا﴾ في (الزخرف: ٦١) وهم فيها على أصولهم ووافقهم هشام عن ابن عامر في ﴿كِيدُونَ﴾ على اختلاف عنه (٥). واختلف بعض الأئمة بإثبات الياء فيها لدى الوصل عن ابن ذكوان عن ابن عامر (١). واختلف بعضهم أيضاً في إثبات الياء في المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن قنبل (٢).

- (١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٨/٢: (وذكر الهذلي الإثبات أيضاً عن قنبل، وهو وهم).
- (٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٩/٢: (واختلف الذي في (التيسير)، و(الكافي)، و(الهداية)، و(الهادي)، و(التبصرة)، و(الشاطبية)، و(التلخيصين)، و(الإرشاد)، و(الكفاية الكبرى)، و(العائية)، وغيرها. وقطع بالإثبات فيهما من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء وغيرهما، وفي (غايته)، وأبو محمد في (مبهمه)، وهي رواية العثماني عن قالون، وقطع بعضهم له بالإثبات في ﴿الدَّاعِ﴾ والحذف في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في (الكفاية في الست)، و(الجامع) لابن فارس، و(المستنير)، و(التجريد)، من طريق أبي نشيط، وفي (المبهم) من طريق ابن بويان عن أبي نشيط. وعكس آخرون فقطعوا له بالحذف في ﴿الدَّاعِ﴾ والإثبات في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في (التجريد) من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب (العنوان). (قلت): والوجهان صحيحان عن قالون إلا أن الحذف أكثر وأشهر - والله أعلم. وذكر في (المبهم) الإثبات في ﴿الدَّاعِ﴾ من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ عن قنبل، وفيه نظر. وذكر ابن شنبوذ عن ورش من طريق الأزرق الحذف في ﴿دَعَانِ﴾. قال الداني: (وهو غلط منه). (قلت): قاله في الكامل، ولا يؤخذ به).
- (٣) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٩/٢: (وذكر في (المستنير)، و(الجامع) لابن شنبوذ عن قنبل إثباتها فيهما وصلاً وعدوهما).
- (٤) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٩/٢: (وانفرد في (المبهم) بإثباتها عن أبي نشيط فخالف سائر الرواة عنه).
- (٥) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٩/٢: (فقطع له الجمهور بالياء في الحالين وهو الذي في (الكافي)، و(التبصرة)، و(الهداية)، و(العنوان)، و(الهادي)، و(التلخيصين)، و(المفيد)، و(الكامل)، و(المبهم)، و(العائيتين)، و(التذكيرة)، وغيرها، وكذا في (التجريد) من قراءته على الفارسي يعني من طريقي الحلواني والداجوني جميعاً عنه، وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه كما نص عليه في جامعه، وهو الذي في طرق (التيسير)، ولا ينبغي أن يقرأ من (التيسير) بسواه وإن كان قد حكي فيها خلافاً عنه فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية. ومما يؤيد ذلك أنه قال في المفردات ما نصه: (قرأ يعني هشاماً (ثم كيدون فلا) بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه وبالأول أخذ انتهى). وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ، وكذا نص عليه صاحب (المستنير)، و(الكفاية) من طريق الحلواني، وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في (الجامع) سواه، وهو الذي قطع به في (المستنير) و(الكفاية) عن الداجوني عنه، وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في (المفردات)

- واختص رويس عن يعقوب بخلف عنه بإثبات الياء في الحالين من (يا عباد) في قوله تعالى ﴿بَاعِبَادٍ فَاتَّقُونِ﴾ في (الزمر: ١٦) (٣).

حيث قال: (بِإِثْبَاتِ ثَابِتَةٍ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ) ثم قال: (وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُ إِذْ جَعَلْنَا ضَمِيرَ، وَفِيهِ عَائِدٌ عَلَى الْوَقْفِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ)، وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في (التَّيْسِيرِ) إن أخذ به وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في (الشَّاطِئِيَّةِ) هو هذا على أن إثبات الخلاف من طريق (الشَّاطِئِيَّةِ) غاية البعد وكأنه تبع فيه ظاهر (التَّيْسِيرِ) فقط - والله أعلم. وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين، ولا أعلمه نصاً من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر (التَّجْرِيدِ) من قرائته على عبد الباقي يعني من طريق الحلواني. نعم: هي رواية ابن عبد الرزاق عن هشام نصاً، ورواية إسحاق بن أبي حسان، وأحمد بن أنس أيضاً وغيرهم عنه (قلت): وكلا الوجهين صحيحان عنه نصاً وأداءً حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا أخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا - والله أعلم).

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٣٩/٢: (وروى بعض أئمتنا إثبات الياء فيها وصلاً عن ابن ذكوان، وهو الذي في (تَلْخِصِ) ابن بليمة وجهاً واحداً فقال فيه: وَأَبْنُ ذَكْوَانَ كَأَبِي عَمْرٍو، وقال في (الْهَدَايَةِ): (وَعَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ الْحَذْفُ فِي الْحَالَيْنِ وَالْإِثْبَاتُ فِي الْوَصْلِ)، وكذا في (الْهَادِي)، وقال في (التَّبَصُّرَةِ): (وَالْأَشْهُرُ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ الْحَذْفُ وَبِهِ قَرَأْتُ لَهُ، وروى عنه إثباتها). (قلت): وإثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف وروينا عنه أنه قال: (أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيَّ أُيُوبَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْكُتَابِ وَالْقِرَاءَةِ). وبعض أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بكار الدمشقي صاحب أيوب بن تميم شيخ ابن ذكوان، وقوله في الكتاب ؛ يعني في المصحف فإن الياء في هذا الحرف ثابتة في المصحف الحمصي. نص على ذلك أبو عمرو الداني، والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل، وبه أخذ والله تعالى الموفق).

(٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٠/٢: (وروى بعضهم أيضاً إثبات الياء في هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن قبل واضطربوا عنه في ذلك فنص سبط الخياط في (كِفَايَتِهِ) على الإثبات عنه وصلاً في ﴿وَاتَّقُونِ﴾، ونص في (المُبْهَجِ) على إثباتها له في الحالين، وكذلك قطع في (كِفَايَتِهِ) على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمْ مُونَ﴾ في الوصل، واختلف عنه في (المُبْهَجِ)، وكذلك قطع في (المُبْهَجِ) عنه بإثبات ﴿كَيْدُونَ﴾ في الحالين، ولم يذكرها في (كِفَايَتِهِ)، وقطع له بإثبات ﴿وَتُحْزُونَ﴾ في الحالين في (الْكِفَايَةِ)، ولم يذكرها في (المُبْهَجِ)، واتفق نص (المُبْهَجِ) و(الْكِفَايَةِ) على الإثبات عنه في الحالين في ﴿خَافُونَ﴾ و﴿أَحْشُونَ﴾، وعلى حذف ﴿وَاتَّبَعُونَ﴾ واتفق ابن سوار وابن فارس على إثبات ﴿خَافُونَ﴾، و﴿أَحْشُونَ﴾، و﴿هَدَانِ﴾، و﴿كَيْدُونَ﴾، و﴿تُحْزُونَ﴾ في الحالين، و﴿اتَّبَعُونَ﴾ على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمْ مُونَ﴾ وصلاً لا وقفاً. واختلفا في ﴿فَاتَّقُونِ﴾ فأثبتها في الحالين ابن فارس وحذفها ابن سوار، وكذلك اختلفوا عنه في حرف ﴿الْمُهْتَدِي﴾، وفي ﴿الْمُتَعَالِ﴾، و﴿عَدَابِ﴾، و﴿عِقَابِ﴾، و﴿فَاعْتَرَلُونَ﴾، و﴿تَرْجُمُونَ﴾ فبعضهم ذكرها له وبعضهم لم يذكرها، وأثبتها بعضهم وصلاً وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا على شيء من ذلك، ولا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلال والاضطراب، وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني على أن ذلك في هذه الياءات غلط قطع بذلك وجزم به، وكذلك ذكر غيره. وقال الهذلي: (كله فيه خلل). (قلت): والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل، وصح عن قبل، ونص عليه الأئمة الموثوق بهم والله تعالى هو الهادي للصواب. وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في ﴿وَاتَّبَعُونَ﴾ فخالف سائر الناس عنه، وعن أبي نشيط، وإنما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان وأبي سليمان والله تعالى أعلم).

(٣) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٠/٢: (وهي رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في (الْإِشَادِ) و(الْكِفَايَةِ) و(غَايَةِ) أبي العلاء و(المُسْتَبِيرِ)، و(الْجَامِعِ)، و(المُبْهَجِ)، وغيرها. ووجه إثباتها خصوصاً مناسبة ﴿فَاتَّقُونِ﴾. وروى الآخرون عنه الحذف، وأجروه مجرى سائر (المنادي) وهو الذي مشى عليه ابن مهران في (غايته)، وابن غلبون في (تدكرته)، وأبو معشر في (تلخيصه)، وصاحب (المفيد)، والحافظ أبو عمرو الداني، وغيرهم. وهو القياس، وبالوجهين جميعاً أخذ لثبوتها رواية وأداءً وقياساً والله أعلم).

- واختص قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء في ﴿يَزْتَع وَيَلْعَب﴾، و﴿يَتَّقِي وَيَصْبِر﴾ في (يوسف: ١٢ و ٩٠) وهما من الأفعال المجزومة. وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما^(١)، ولكن اختلف أهل الأداء عن قنبل في إثبات الياء وحذفها في الموضعين^(٢)، والوجهان صحيحان عن قنبل.
- واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، ورويس في إثبات الياء مفتوحة وصلًا في ﴿آتَانِ يَ اللّٰهُ﴾ في (النمل: ٣٦)^(٣) وحذفها الباقون. وأما وقفًا فقد اختلفوا في إثبات الياء، فأثبتها يعقوب، وابن شنبوذ عن قنبل، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وحفص بين الإثبات والحذف^(٤). ووقف الباقون بغير ياء وهم ورش، والبيزي، وابن مجاهد عن قنبل، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر.

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١/٢: (وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب من كون حذف الياء منهما لازماً للجازم وإنما أدخلناهما في هذا الباب لأجل كونهما محذوفي الياء رسماً ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً فلحقا في هذا الباب من أجل ذلك). ثم قال (وجه إثبات الياء في هذين الحرفين مع كونهما مجزومين إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح، وذلك لغة لبعض العرب وأنشدوا عليه: (أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأُنْبَاءُ تَنْمِي) وقيل: إن الكسرة أشبعت فتولد منها الياء، وقيل غير ذلك. والله أعلم).

(٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١/٢: (فأما (نَزَعِي) فأثبت الياء فيها عنه ابن شنبوذ من جميع طرقه، وهي رواية أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن بكرة، والزيني، ونظيف، وغيرهم عنه. وروى عنه الحذف أبو بكر بن مجاهد، وهي رواية العباس بن الفضل، وعبد الله بن أحمد البلخي، وأحمد بن محمد اليقطيني، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وابن ثوبان، وغيرهم. والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل، وهما في (التَّيْسِيرِ)، و(الشَّاطِئَةِ)، وإن كان الإثبات ليس من طريقتيهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها (التَّيْسِيرِ) عن طريقه. والله أعلم). وقال في (يَتَّقِي): (فروي إثبات الياء فيها عن قنبل ابن مجاهد من جميع طرقه إلا ما شذ منها، ولذلك لم يذكر في (التَّيْسِيرِ)، و(الْكَافِي)، و(التَّذَكِرَةِ)، و(التَّبَصُّرَةِ)، و(التَّجْرِيدِ)، و(الْهَدَايَةِ)، وغيرها سواه، وهي رواية أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن ثوبان، وغيرهم كلهم عن قنبل، وروى حذفها ابن شنبوذ، وهي رواية الزيني، وابن عبد الرزاق، واليقطيني، وغيرهم عنه. والوجهان صحيحان عنه إلا أن ذكر الحذف في (الشَّاطِئَةِ) خروج عن طريقه. والله أعلم).

(٣) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١/٢: (وانفرد صاحب (المُبْهَج) من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلًا كرويس، ولم يذكر لابن شنبوذ في (كفائته) إثباتاً في الوقف فخالف سائر الرواة).

(٤) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١/٢: (فقطع لهم في الوقف بالياء أبو محمد مكي، وأبو علي بن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون، وغيرهم، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الفتح فارس لمن فتح الياء، وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في (الإرشادين)، و(المُسْتَبِيرِ)، و(الْجَامِعِ)، و(الْعُنْوَانِ)، وغيرها. وأطلق لهم الخلاف في (التَّيْسِيرِ)، و(الشَّاطِئَةِ)، و(التَّجْرِيدِ)، وغيرها. وقد قيد الداني بعض إطلاق (التَّيْسِيرِ) في (المفردات)، وغيرها. فقال في المفردات في قراءة أبي عمرو (وَأُتْبِتَهَا سَاكِنَةً فِي الْوَقْفِ عَلَى خِلَافِ عُنْهُ فِي ذَلِكَ، وَبِالْإِثْبَاتِ قَرَأْتُ، وَبِهِ أَخُذُ)، وقال في رواية حفص: (وَإِخْتِلافَ عَلَيْنَا عَنْهُ فِي إِثْبَاتِهَا فِي الْوَقْفِ، فَرَوَى لِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ إِثْبَاتَهَا فِيهِ، وَكَذَا رَوَى أَبُو الْحَسَنِ عَنْ قِرَاءَتِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَى لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عَسَّانٍ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى يَعْنِي ابْنَ مُجَاهِدٍ. وَرَوَى لِي فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ أَيْضًا حَذْفَهَا فِيهِ)، وقال في رواية قالون: (يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ ثَابِتَةً)، ولم يزد على ذلك. قال ابن شريح في (الْكَافِي): (رَوَى الْأَشْنَائِيُّ عَنْ حَفْصِ إِثْبَاتِهَا فِي الْوَقْفِ)، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ. وقال في (التَّجْرِيدِ): (وَالْوَقْفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِغَيْرِ يَاءٍ يَعْنِي الْجَمَاعَةَ الْفَاتِحِينَ لِلْيَاءِ وَصَلًا). قَالَ: (إِلَّا مَا رَوَاهُ الْفَارِسِيُّ أَنَّ أَبَا طَاهِرٍ رَوَى عَنْ حَفْصِ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهَا بِيَاءٍ). قَالَ: (ذَكَرَ عَبْدُ الْبَاقِي أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ فِي حِينَ قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ فَتَحَ الْيَاءَ وَقَفَ عَلَيْهَا بِيَاءٍ. أَنْتَهَى). ولم يذكر سبط الخياط في (كفائته) الإثبات في الوقف لغير حفص).

- وأثبت الباء مفتوحة وصلاً أبو جعفر في (يُرْدُن) من قوله تعالى ﴿إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ﴾ في (يس: ٢٣)، وأثبت الباء ساكنة وفقاً أبو جعفر، ويعقوب، وحذفها الباقون في الحاليين.
 - واختص السوسي عن أبي عمرو البصري بخلف عنه في قوله تعالى ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ في (الزمر: ١٧) بثلاثة أوجه:
الأول: إثبات الباء في الحاليين مفتوحة وصلاً وساكنة وفقاً.
والثاني: حذفها في الحاليين.
والثالث: إثباتها مفتوحة وصلاً وحذفها وفقاً^(١).
- ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله. وقرأ الباقون بالحذف في الحاليين.

ثانياً - الياءات المحذوفة من رؤوس الآيات:

وعدد الياءات المحذوفة في رؤوس الآيات بما فيه أصلي وإضافي ست وثمانون ياءً^(٢) وهي:

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٢/٢: (فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب (التيسير) ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشي لا من طريق ابن جرير كما نص عليه في المفردات، فهو في ذلك خارج عن طريق (التيسير). وقطع له بذلك أيضاً الحافظ أبو العلاء وأبو معشر الطبري وأبو عبد الله الحضري وأبو بكر بن مهران، وقطع له بذلك جمهور العراقيين من طريق ابن حبش، وهو الذي في (كفاية) أبي العز، و(مستنير) ابن سوار، و(جامع) ابن فارس، و(تجريد) ابن الفحام، وغيرها، ورواه صاحب (المهجع) عنه من طريق المطوعي، وهذه طريق أبي حمدون وابن واصل وابن سعدون وإبراهيم بن اليزيدي ورواية شجاع والعباس عن أبي عمرو. واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلاً، فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضاً في الوقف كالحافظ أبي العلاء وأبي الحسن بن فارس وسبط الخياط وأبي العز القلانسي وغيرهم. وروى الآخرون حذفها، وبه قطع صاحب (التجريد)، وغيره، وهو ظاهر (المستنير)، وقطع به الداني أيضاً في (التيسير)، وقال: (هُوَ عِنْدِي قِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْسُومِ). وقال في (المفردات) بعد ذكره الفتح والإثبات في الوصل، فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء، ويجوز حذفها والإثبات أقيس، فقد يقال: إن هذا مخالف لما في (التيسير)، وليس كذلك.....، وقال ابن مهران: وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدي أنه يقف بغير ياء لأنه مكتوب بغير ياء، وذهب الباقون عن السوسي إلى حذف الياء وصلاً ووقفاً، وهو الذي قطع به في (العنوان) و(التذكرة) و(الكافي)، و(تلخيص العبارات)، وهو المأخوذ به من (التبصرة) و(الهداية)، و(الهادي)، وأبو علي الأهوازي، وهو طريق أبي عمران وابن جمهور كلاهما عن السوسي، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون في رواية السوسي، وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في (التيسير) كما قدمنا، وكل من الفتح وصلاً والحذف وفقاً ووصلاً صحيح عن السوسي ثابت عنه رواية وتلاوة ونصاً وقياساً).

(٢) قال ابن الجزري في النشر ١٤٥/٢: (بَنَى جَمَاعَةٌ مِنْ أُمَّتِنَا الْحَذْفَ وَالْإِثْبَاتَ فِي ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ عَنِ السُّوسِيِّ، وَعَبَّرَهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو عَلَى كَوْنِهَا رَأْسَ آيَةٍ فَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ عَقِيلٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: إِنْ كَانَتْ رَأْسَ آيَةٍ وَقَفْتَ عَلَى (عِبَادِ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ وَقَفْتَ قُلْتَ (فَبَشِّرْ عِبَادِ) وَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ (عِبَادِ الَّذِينَ) قَالَ: وَقَرَأْتُهُ بِالْقَطْعِ، وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ فِي كِتَابِ أَبِي عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ عَبَّاسِ الْيَزِيدِيِّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَذْهَبُ فِي الْعَدَدِ مَذْهَبَ الْمَدَنِيِّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ كَانَ عَدَدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَالْأَيْمَةَ قَدِيمًا فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَدِ الْكُوفِيِّ وَالْمَدَنِيِّ الْأَخِيرِ وَالْبَصْرِيِّينَ، حَذَفَ الْيَاءَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو، وَمَنْ عَدَّ عَدَدَ الْمَدَنِيِّ الْأَوَّلِ فَتَحَّهَا وَاتَّبَعَ أَبَا عَمْرٍو فِي الْقِرَاءَةِ وَالْعَدَدِ. وَقَالَ ابْنُ الْيَزِيدِيِّ فِي كِتَابِهِ فِي الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ: لَمَّا ذَكَرَ لِأَبِي عَمْرٍو الْقَنْحَ وَصَلًا وَإِثْبَاتَ الْيَاءِ وَقَفًا: هَذَا مِنْهُ تَرَكُ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ يَتَّبِعُ الْحَطَّ فِي الْوَقْفِ قَالَ: وَكَأَنَّ أَبَا عَمْرٍو أَعْفَلَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَرْفُ رَأْسَ آيَةٍ. وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا قَدَّمْنَا: قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو لِعُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ عَلَى أَنَّهُ رَأْسَ آيَةٍ فِي بَعْضِ الْعَدَدِ إِذْ حَبَّرَهُ فَقَالَ: إِنْ عَدَدْتَهَا فَاسْقِطِ الْيَاءَ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي الْفَوَاصِلِ وَإِنْ لَمْ تَعُدَّهَا فَأَثْبِتِ الْيَاءَ وَأَنْصِبْهَا

- وقرأ ﴿يَسْرٍ﴾ في (الفجر: ٤) ابن كثير، ويعقوب بإثبات الياء في الحاليين، وقرأها نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر بإثباتها وصلاً فقط، وقرأها الباقر بالحذف في الحاليين.
- وأثبت الياء في الخمس والثمانين الباقية يعقوب في الحاليين على أصله، ووافقه غيره في ست عشرة كلمة وهي:
- ﴿دُعَاءٍ﴾ في (إبراهيم: ٤٠) قرأها ورش، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر بإثبات الياء وصلاً. وقرأها البزي، ويعقوب بإثباتها في الحاليين، واختلف عن قبل بين الحذف والإثبات وصلاً ووقفاً^(١)، وقرأ الباقر بالحذف وصلاً ووقفاً.
 - ﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾ في (غافر: ١٥ و ٣٦) قرأهما ابن كثير، ويعقوب بإثبات الياء في الحاليين، وقرأهما ورش، وابن وردان، وقالون بخلف عنه^(٢) بإثبات الياء وصلاً فقط، وقرأهما الباقر بحذف الياء في الحاليين.
 - ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ و﴿أَرْبِي هَانَنِ﴾ في (الفجر: ١٥ و ١٦) قرأهما نافع، وأبو عمرو بخلف عنه^(٣)، وأبو جعفر بإثبات الياء وصلاً، وأثبتهما في الحاليين البزي، ويعقوب، وفي (الجامع) لابن فارس إثباتهما في الحاليين لابن شنبوذ عن قبل^(١). وقرأهما الباقر بالحذف في الحاليين.

عَلَى مَذْهَبِهِ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ، وَعِنْدَ اسْتِثْبَالِ الْيَاءِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. (قُلْتُ): وَالَّذِي لَمْ يَغْدَهَا آيَةٌ هُوَ الْمَكِّيُّ وَالْمَدَنِيُّ الْأَوَّلُ فَقَطُّ وَعَدَّهَا غَيْرُهُمَا آيَةً فَعَلَى مَا فَرَرُوا يَكُونُ أَبُو عَمْرٍو وَاتَّبَعَ فِي تَرْكِ عَدِّهَا الْمَكِّيُّ وَالْمَدَنِيُّ الْأَوَّلُ إِذْ كَانَ مِنْ أَصْلِ مَذْهَبِهِ اتِّبَاعُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَعَنْهُمْ أَخَذَ الْقِرَاءَةُ أَوَّلًا وَاتَّبَعَ فِي عَدِّهَا أَهْلُ بَلَدَةِ الْبَصْرَةِ، وَغَيْرَهَا. وَعَنْهُمْ أَخَذَ الْقِرَاءَةُ ثَانِيًا فَهُوَ فِي الْحَالَتَيْنِ مُتَّبِعُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَدِّ وَلِذَلِكَ حَجَّرَ فِي الْمَذْهَبَيْنِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ).

(١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٣/٢: (واختلف عن قبل، فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحاليين، وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل والحذف هذا الذي هو من طرق كتابنا. وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ، وعن ابن شنبوذ الإثبات في الوقف أيضاً ذكره الهذلي وقال: (هو تخليط). (قلت): وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قبل وصلاً ووقفاً، وبه أخذ والله تعالى أعلم).

(٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٣/٢: (وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قرائته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قرائته عليه وأثبتته في (التبسيط) كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن أبي نشيط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً وسائر الرواة عن قالون على خلافه كإبراهيم وأحمد ابني قالون، وإبراهيم بن دازيل، وأحمد بن صالح، وإسماعيل القاضي، والحسن بن علي الشحام، والحسين بن عبد الله المعلم، وعبد الله بن عيسى المدني، وعبيد الله بن محمد العمري، ومحمد بن عبد الحكم، ومحمد بن هارون المروزي، ومصعب بن إبراهيم، والزبير بن محمد الزبيري، وعبد الله بن فليح، وغيرهم).

(٣) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٤/٢: (واختلف عن أبي عمرو؛ فذهب الجمهور عنه إلى التبسيط، وهو قطع به في (الهداية)، و(الهادي)، و(التلخيص) للطبري، و(الكامل)، وقال فيه: وبه قال الجماعة. وعول الداني على حذفهما، وكذلك الشاطبي، وقال في (التبسيط): وخير فيهما أبو عمرو وقياس قوله في رؤوس الآي يوجب حذفهما، وبذلك قرأت وبه أخذ. وقال في (التبصرة): روي عن أبي عمرو أنه خير في إثباتهما في الوصل، والمشهور عنه الحذف. وقطع في (الكافي) له بالحذف، وكذلك في (التذكيرة) و(العنوان)، وكذلك جمهور العراقيين لغير ابن فرح عن الدوري وقطعوا بالإثبات لابن فرح، وكذلك سبط الخياط في (كفايته) لابن مجاهد عن أبي الزعراء من طريق الحمامي، ولم يذكر في (الإرشاد) عن أبي عمرو سوى الإثبات، وكذلك في (المبتهج) من طريق ابن فرح، وزاد فقال: وفي هاتين البيئتين

- ﴿بِالْوَادِ﴾ في (الفجر: ٩) قرأها ورش بإثبات الياء وصلاً فقط، وأثبتها البزي، ويعقوب في الحاليين، واختلف عن قنبل في الوقف بالإثبات والحذف^(٢)، وفي الوصل أثبتها، وقرأها الباقون بالحذف في الحاليين.
 - ﴿الْمُتَعَالِ﴾ في (الرعد: ٩) قرأ ابن كثير، ويعقوب بإثبات الياء في الحاليين. واختلف عن قنبل بالحذف في الحاليين، وله أيضاً الحذف وفقاً^(٣). وقرأ الباقون بالحذف في الحاليين.
 - ﴿وَعِيدِ﴾ في (إبراهيم ١٤)، وموضعي (ق). و﴿نَذِيرِ﴾ ستة مواضع في (القمر: ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩). و﴿نَكِيرِ﴾ في (الحج: ٤٤) و (سبأ: ٤٥)، و(فاطر ٢٦)، و(الملك: ١٨). و﴿أَنْ يَكْذِبُونَ﴾ في (القصص: ٣٤). و﴿وَلَا يُنْقِدُونَ﴾ في (يس: ٢٣). و﴿لَتُرْدِينَ﴾ في (الصفات: ٥٦). و﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ و﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ في (الدخان: ٢٠ و ٢١). و﴿نَذِيرِ﴾ في (الملك:). قرأها ورش بإثبات الياء وصلاً، وأثبتها يعقوب في الحاليين، وقرأها الباقون بالحذف في الحاليين.
 - اختص يعقوب بما بقي من الياءات في رؤوس الآيات وهي ستون ياءً وهي مبسوطة في كتب القراءات وقد تقدمت مفصلة من قبل في إثباتها في الحاليين، وحذفها الباقون.
- إذن نخلص إلى أن سبب الحذف والإثبات هو أن الإثبات على الأصل والحذف أنه اتبع خط المصحف.
- قال ابن خالويه: (فالحجة لمن أثبت أنه أتى به على الأصل وَالْحِجَّةُ لِمَنْ حَذَفَ أَنَّهُ اتَّبَعَ الْخَطَّ)^(٤).

عن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه، وكذلك أطلق الخلاف عن أبي عمرو أبو علي بن بليمة في (تَلْخِيصِهِ)، والوجهان مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر والحذف أشهر والله أعلم).

- (١) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٤/٢.
- (٢) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٤/٢: (فروى الجمهور عنه حذفها فيه، وهو الذي قطع به صاحب (الْعُنْوَانِ)، و(الْكَافِي)، و(الْهَدَايَةِ)، و(التَّبَصُّرَةِ)، و(الْهَادِي)، و(التَّذَكُّرَةِ). وهو اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه كان يأخذ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو ظاهر (التَّيْسِيرِ) حيث قطع به أولاً ولكن طريق (التَّيْسِيرِ) هو الإثبات فإنه قرأ به على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل في (التَّيْسِيرِ). وبالإثبات أيضاً قطع صاحب (المُسْتَبِيرِ) من غير طريق أبي طاهر. وكذلك ابن فارس في (جَامِعِهِ)، وكذلك سبط الخياط في (كِفَايَتِهِ) و(مُبْهَجِهِ) من غير طريق ابن مجاهد مع أنه قطع بالإثبات له في الحاليين في (سَبْعَتِهِ)، وذكر في كتاب الياءات وكتاب المكيين الجامع عن قنبل الياء في الوصل، وإذا وقف بغير ياء قال الداني: وهو الصحيح عن قنبل. (قلت): وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصاً وأداءً الوقف بهما قرأت، وبهما أخذ والله أعلم).
- (٣) قال ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٤٤/٢: (وقد ورد عن ابن شنبوذ عن قنبل من طريق ابن الطبر حذفتها في الحاليين، ومن طريق الهذلي حذفتها وفقاً والذي نأخذ به هو الأول والله أعلم).
- (٤) انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١٣٠.

الخاتمة:

وبعد هذه الجولة البحثية فيما اختلف فيه أهل الاختصاص في بعض المختلف من علم التجويد، فقد التمسست هذه المباحث مما فتح الله عز وجل عليّ من أبواب هذا العلم المبارك. وكان تركيزي بالدرجة الأولى على المراجع الرئيسية لكبار المتخصصين ممن ضحوا بأعمارهم في هذا المجال الذي يخص أفضل كتاب في هذا الوجود وهو كتاب رب العالمين وهو القرآن الكريم لقوله صلى الله عليه وسلم ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه))، ثم اعتمدت أيضاً على مباحث بعض الأخوة على مواقع الانترنت وبعض مؤلفات العلماء المحدثين.

وقد تعلقت بمباحثي الإحدى عشر حول أسباب اختلاف أهل الأداء وعللهم في ذلك.

وبحمد الله وتوفيقه توصلت إلى علل أغلب ما بحثت وقد استخدمت عبارة (خلاصة) أو (نخلص) في أغلبها، وأما التي لم أذكرها فالعلة تكون ضمناً ولا حاجة لذكرها.

وإني لأطلب وألتمس من سادتي كبار العلماء تصويب الخطأ الذي وقعت فيه، والكلُّ يخطأ ويصيب ولا حول ولا قوة إلا بالله إلا المبعوث رحمة للعالمين. ولعله يكون مؤلفاً مقبولاً عند من يبحث في علل علم التجويد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصادر الكتاب

١. **أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد:** الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١، سنة الطبع ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٢. **أبحاث في علم التجويد:** د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١ سنة الطبع ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣. **الإبدال:** عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي أبو الطيب، تحقيق: عز الدين التنوخي، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، سنة النشر: ١٣٨٠ - ١٩٦١.
٤. **إبراز المعاني من حرز الأماني:** أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.
٥. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر:** الشيخ أحمد بن محمد الديمياطي المعروف بالبناء (ت ١١١٧هـ)، مكتبة المشهد الحسيني، مصر ١٣٥٩ هـ.
٦. **الإتقان في تجويد القرآن:** الشيخ المقرئ عبد الله بن صالح العبيد.
٧. **الآثار التربوية لدراسة اللغة العربية:** خالد بن حامد الحازمي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد (١٢١)، السنة (٣٥) ١٤٢٤ هـ.
٨. **أحكام قراءة القرآن:** شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري، ضبط نصه وعلق عليه: محمد طلحة بلال منيار، المكتبة الملكية - مكة المكرمة - السعودية، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٩. **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٠. **أساس البلاغة:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١١. **أسرار العربية:** عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٢. **أصوات اللغة العربية:** الدكتور عبد الغفار حامد هلال، سنة الطبع ١٩٩٦ م.
١٣. **الأصوات اللغوية:** الدكتور إبراهيم أنيس، ملتزم النشر: مكتبة نهضة مصر ومطبعاتها بمصر.
١٤. **أصول التلاوة:** الشيخ حسني الشيخ عثمان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد.
١٥. **الأصول في النحو:** أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

١٦. **الإضاءة في أصول القراءة:** الشيخ علي بن محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد أحمد الحنفي، القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
١٧. **إعراب القرآن:** أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.
١٨. **الإقناع في القراءات السبع:** أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري بن الباذش أبو جعفر (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مطابع جامعة أم القرى ١٤٢٢ هـ.
- الإلقاء الصوتي التجويدي في (الرَّؤْم، والإشمام، والاختلاس، والإخفاء الحقيقي، والإخفاء الشفوي، والإخفات):** حامد شاكر الشقاقي العاني، الكتاب معروض على شبكة الألوكة.
١٩. **الأمالي وويله الذليل والنوادر وكتاب التنبيه:** أبو علي بن إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي - أبو عبيد البكري، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٧٥ م.
٢٠. **إمعان النظر في مناهج القراء العشر وروايتهم وطرقهم في المد والقصر:** حامد شاكر الشقاقي العاني، الكتاب معروض على شبكة الألوكة.
٢١. **الإيضاح في القراءات:** أَحْمَدُ بن أَبِي عُمَرَ الأَنْدَرَابِيِّ (ت بعد ٥٠٠ هـ)، دراسة وتحقيق: منى عدنان غني، إشراف الأستاذ الدكتور: غانم قُدُوري حمد، ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ تموز ٢٠٠٢.
٢٢. **الإيضاح في شرح المفصل:** أبو عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م.
٢٣. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للنشار:** شرح وتحقيق: أ. د. أحمد عيسى المعصراوي ٢ / ٢٦٠.
٢٤. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة:** الشيخ عبد الفتاح القاضي، مكتبة دار الفجر - سوريا - دمشق، ط ١، سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٥. **البرهان في تجويد القرآن:** محمد الصادق قمحاوي، المكتبة الثقافية، لبنان - بيروت.
٢٦. **البيان والتبيين:** عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.
٢٧. **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الرّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٢٨. **التبصرة في القراءات السبع:** لأبي محمد مكي القيسي القيرواني القرطبي (ت ٤٣٧هـ)، الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا - مصر.
٢٩. **تجبير التيسير في قراءات الأئمة العشر:** للإمام ابن الجزري، ت: عبد الفتاح القاضي، محمد الصادق قمحاوي، دار الوعي - حلب، ط ١، عام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٣٠. **التحديد في الإتقان والتجويد:** لأبي عمرو الداني، (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار الأنبار ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
٣١. **تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن:** سليمان بن محمد الجمزوري (ت: بعد ١٩٨هـ)، علق عليها: الشيخ علي محمد الضباع (بشرح وجيز يحل المشكل من معانيها).
٣٢. **التذكرة في القراءات الثمان:** طاهر بن عبد المنعم بن غلبون أبو الحسن، تحقيق: أيمن رشدي سويد، سنة النشر: ١٤١٢ - ١٩٩١
٣٣. **التطور النحوي:** براجستراسر، أخرجه: رمضان عبد التواب ١٤٠٢هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٤. **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير):** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
٣٥. **تقريب النشر في القراءات العشر:** ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، البايع الحلبي بمصر ١٩٦١.
٣٦. **التمهيد في علم التجويد:** لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٣٧. **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين:** علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الناشر: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.
٣٨. **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:** صنفه: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن محمود هندواوي، ط ١، ٢٠٠٩م، وزارة الأوقاف - الكويت.
٣٩. **تهذيب اللغة:** محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
٤٠. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراذي:** المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤١. **تيسير الرحمن في تجويد القرآن:** د. سعاد عبد الحميد، دار التقوى للنشر والتوزيع.
٤٢. **التيسير في القراءات السبع:** لأبي عمر الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أوتو برتزل، استنبول، مطبعة الدولة عام ١٩٣٠م.
٤٣. **جامع البيان في تأويل القرآن:** محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- ٤٤ . **الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي:** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٤٥ . **جمال القرآن وكمال الإقراء:** لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٤٦ . **جمهرة اللغة:** أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٤٧ . **جهد المقل:** محمد بن أبي بكر المرعشي، الملقب الساجقلي زاده، (ت ١١٥٠هـ)، تحقيق: د غانم قدروي الحمد، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٤٨ . **الحجة في القراءات السبع وعللها:** لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، بيروت ١٩٧١.
- ٤٩ . **حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع:** للإمام القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، دار الكتاب النفيس، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٥٠ . **حلية القرآن في فن التجويد والأداء:** سعيد أحمد علي العنبتاوي، مكتبة الشباب ومطبعتها، عمان.
- ٥١ . **الحواشي المفهومة في شرح المقدمة الجزرية:** أحمد بن محمد الجزري، تحقيق: سامي الماضي، وموسى الجعفر الحركاني، علاوي سادر الدراجي، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، سنة النشر ٢٠١٢.
- ٥٢ . **در المصون في علوم الكتاب المكنون:** السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم.
- ٥٣ . **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:** الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ٢، سنة الطبع ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٥٤ . **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني:** حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات ٢٣٤، دار الرشيد للنشر.
- ٥٥ . **دراسات في فقه اللغة:** د. صبحي إبراهيم الصالح (ت ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، ط ١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ٥٦ . **دروس في علم أصوات العربية:** جان كانتينو، نقله إلى العربية وذيله بمعجم صوتي فرنسي - عربي: صالح القرمادي، ط: نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، سنة: ١٩٦٦م.
- ٥٧ . **دقائق التصريف:** محمد بن سعيد المؤدب أبو القاسم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، سنة النشر: ١٤٢٥ - ٢٠٠٤.
- ٥٨ . **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** أحمد بن عبد النور المالقى، تحقيق: أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية في دمشق.

٥٩. **الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة:** مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار الكتب العربية، دمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٦٠. **روح المرید في شرح العقد الفريد:** الشيخ محمد بن محمود بن محمد بن أحمد السمرقندي الأصل الهمذاني المولد البغدادي الدار (ت ٧٨٠هـ). مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (الرقم ٢٢ / ٢ مخطوطات مدرسة الحجيات).
٦١. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:** شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
٦٢. **زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء:** أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الأمانة - مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٣٩١ - ١٩٧١.
٦٣. **سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٦٤. **السعود في قراءة عاصم بن أبي النجود براوييه شعبة وحفص:** حامد شاكر العاني، مركز الدراسات والبحوث - ديوان الوقف السني / العراق سنة الطبع ٢٠٠٩.
٦٥. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة:** أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٦٦. **شرح المفصل للزمخشري:** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٦٧. **شرح المقدمة الجزرية:** الدكتور غانم قدوري الحمد، الناشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط ١، سنة الطبع: ١٤٢٩هـ.
٦٨. **شرح المقدمة الجزرية:** الشيخ طاش كبرى زادة (ت ٩٦٨هـ)، نشر مجمع المدينة لطباعة المصحف.
٦٩. **شرح شافية ابن الحاجب:** رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٧٠. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر:** محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم محب الدين النويري، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢٤ - ٢٠٠٣.
٧١. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري:** (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧٢. **شعب الإيمان:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
٧٣. **ضعيف الجامع الصغير وزيادته:** أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي.
٧٤. **طيبة النشر في القراءات العشر:** من نظم الإمام محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، مطبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط ١، عام ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
٧٥. **عقود الجمان في تجويد القرآن:** الشيخ إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)، حققته: مكتبة قرطبة للبحث العلمي، ط ١، سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٧٦. **العقود المجوهرة والآلي المبتكرة في شرح القواعد المقررة والفوائد المحررة الشهيرة بالبقية في أصول القراء السبعة:** للشيخ محمد بن القاسم البقري، طبعة دائرة الوقف السني، المدارس الإسلامية، العراق.
٧٧. **علم الأصوات اللغوية:** كمال بشر، دار غريب، القاهرة - مصر، سنة الطبع ٢٠٠٠ م.
٧٨. **علم التجويد، أحكام نظرية، وملاحظات تطبيقية:** د. يحيى عبد الرزاق الغوثاني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية - دمشق، سوريا، ط ٤، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٧٩. **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي:** محمود السعران، دار الفكر العربي، ط ٢ - القاهرة ١٩٩٧.
٨٠. **العميد في علم التجويد:** الشيخ محمود علي بسة، مطبعة الراجعي وشركائه، القاهرة، سنة الطبع ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
٨١. **العين:** الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الرشيد ١٩٨٤ م.
٨٢. **غاية المرید في علم التجويد:** عطية قابل نصر، الناشر: مصر - القاهرة، الطبعة السابعة مزيدة ومنقحة، سنة الطبع ٢٠٠٠ م.
٨٣. **الفارق بين رواية ورش وحفص:** أعمر بن محم بوياء الجكني.
٨٤. **فضائل القرآن:** أبو العبَّاس جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْتَعْفِرِ بْنِ الْقَنْحِ بْنِ إِدْرِيسِ الْمُسْتَعْفِرِيِّ، النَّسْفِيُّ (ت ٤٣٢هـ)، المحقق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٨٥. **فن الترتيل وعلومه:** الشيخ أحمد الطويل، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع ١٩٩٩ م.
٨٦. **الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية:** الشيخ عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، سنة الطبع ٢٠٠٥.

٨٧. **الفوائد المفهومة في شرح الجزرية:** للشريف بن يالوشة، المطبعة العصرية - تونس، الناشر: الهادي بن عبد الغني، صاحب مكتبة النجاح، سنة الطبع ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
٨٨. **القاموس المحيط:** محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨٩. **قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود:** عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة.
٩٠. **قواعد التجويد والإلقاء الصوتي:** جلال الحنفي (ت ١٤٢٩ هـ)، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧م.
٩١. **الكامل المفصل في القراءات الأربع عشرة:** الدكتور أحمد عيسى المعصراوي. دار الإمام الشاطبي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط ١، سنة الطبع ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٩٢. **كتاب الإدغام الكبير:** أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عبد الرحمن حسن العارف، دار النشر: عالم الكتب، ط ١، سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٩٣. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (مصنف بن أبي شيبة):** أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
٩٤. **الكتاب لسبويه:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل للطباعة، مصر، ط ٢، ١٩٨٢م.
٩٥. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:** محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط ٣، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٩٦. **كنز المعاني في شرح حرز الأمان:** محمد بن أحمد بن محمد شعلة شمس الدين أبو عبد الله، تحقيق: محمد إبراهيم المشهداني، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤٣٣ - ٢٠١٢.
٩٧. **كيف يتلى القرآن:** عامر بن السيد عثمان، دار ابن زيدون - بيروت، سنة النشر ١٩٨٦.
٩٨. **الآلئ الفريدة في شرح القصيدة (شرح الفاسي على الشاطبية):** أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي (ت ٦٥٦هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد ناشرون، ط ١، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، المملكة العربية السعودية، الرياض.
٩٩. **لسان العرب:** ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، مطبعة بولاق، بيروت.
١٠٠. **المحكم والمحيط الأعظم:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٠١. **مختار الصحاح:** للرازي، دار القلم، بيروت، لبنان.
١٠٢. **المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور:** د. علاء جبر محمد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، سنة النشر: ٢٠٠٦.

- ١٠٣ . المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١ سنة الطبع ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٠٤ . المزهري في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
- ١٠٥ . المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٠٦ . مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٠٧ . المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: د. عبد العزيز الصبيغ، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، سنة الطبع ٢٠٠٧ م.
- ١٠٨ . معالم اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل للإمام الشاطبي: عبد الفتاح القاضي، والشيخ حمود إبراهيم دعبس، مطبعة الأزهر ١٩٤٩ م.
- ١٠٩ . معجم الصوتيات: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مركز البحوث والدراسات، ديوان الوقف السني - العراق، ط ١ سنة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ١١٠ . معنى القول المأثور لغة الضاد: إبراهيم أنيس، مجلة العرب: مجلة شهرية جامعة - س ١، ع ١١ (جمادى الاولى ١٣٨٧، آب ١٩٦٧).
- ١١١ . المفيد أحكام وقواعد في علم التجويد: الشيخ المقرئ محمد بن عبد الحكيم العبد الله، ط ٢، المكتبة العربية.
- ١١٢ . المفيد في علم التجويد: د. حمدي بخيت عمران، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط ١، سنة الطبع ٢٠٠٨ م.
- ١١٣ . المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
- ١١٤ . المقدمة الجزرية في تجويد الآيات القرآنية: من نظم الحافظ محمد بن محمد بن محمد الجزري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- ١١٥ . الملخص المفيد في علم التجويد: للأستاذ محمد أحمد معبد، اللجنة المركزية لرعاية شؤون المساجد، ط ٨، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١١٦ . مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية.

١١٧. **مناهل العرفان في علوم القرآن:** محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ٣.
١١٨. **المنجّد في اللغة:** علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ (كراع النمل) (ت بعد ٣٠٩ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور ضاحي عبد الباقي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨ م.
١١٩. **المنح الفكرية على متن الجزرية:** للعلامة ملا علي القاري، تحقيق: أسامة عطايا، مراجعة: الدكتور أحمد شكري، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، سورية - دمشق، ط ٢، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
١٢٠. **منظومة المفيد في التجويد:** الإمام شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي (المتوفى سنة ٩٧٩ هـ)، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد.
١٢١. **الموضح في التجويد:** عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١ هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٩٩٠ م.
١٢٢. **الميسر في علم التجويد:** أ. د. غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط ١، سنة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٢٣. **النشر في القراءات العشر:** لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، قدم له: الشيخ علي محمد الضباع، خرج آياته: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٢٤. **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد:** الشيخ محمد مكي نصر الجريسي (ت ١٣٢٢ هـ)، صححه وضبطه وخرج آياته عبد محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة الطبع ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٢٥. **هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ:** الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، الاستاذ المساعد بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة، مكتبة طيبة - المدينة المنورة، ط ٢.
١٢٦. **هداية المستفيد في أحكام التجويد:** الشيخ محمد محمود أبو ريمة.
١٢٧. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
١٢٨. **الوافي في شرح الشاطبية:** الشيخ عبد الفتاح القاضي الناشر مكتبة السوادى للتوزيع ط ١، ١٩٩٩ م.
١٢٩. **الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز:** د. محمد بن سيدي محمد محمد الأمين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٣٠. **الوجيز في علم التجويد:** الشيخ محمود سيبويه، محاضرات ألقى على طلبة كلية الإمام الأعظم - بغداد.
١٣١. **وفيات الأعيان وأبناء الزمان:** شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

الفهرس

٤المُقَدِّمَةُ
٧اللمسات في بعض المختلف من مخارج الحروف
٧اختلاف العلماء في مخرج الضاد أهو من الحروف الشجرية أم هو حرف مستقل بذاته؟
١١اللحن الجلي باختلاط مخرج الضاد ببقية الحروف
٢٥التمييز بين مخارج الحروف (الأسليَّة)
٣١التفريق بين مصطلحي (الدُّلِّيَّة) و (المُدَّلِّقَة)
٣٨المبحث الثاني لللمسات في بعض المختلف من صفات الحروف
٣٨الاستطالة صفة الضاد
٤٥الإنحراف صفة اللام والراء
٤٩اختلافهم في تَكْرِيرِ الرَّاءِ
٥٢اختلافهم في بعض مباحث الغنة
٦٧المبحث الثالث لللمسات في بعض المختلف من أحكام النون الساكنة والتنوين
٦٨اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين
٧١اختلافهم في إخفاء النون الساكنة والتنوين
٧٤اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع الياء والواو بغنة وغير غنة
٨٠اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين
٨٥المبحث الرابع لللمسات في بعض المختلف من أحكام الميم الساكنة
٨٥اختلافهم في حكم الميم الساكنة مع الباء
٨٩اختلافهم في طبيعة قراءة الإخفاء الشفوي
١٠٢اختلافهم في مفهوم الإخفاء والإخفات
١٠٧المبحث الخامس لللمسات في بعض المختلف من أحكام المدود

- ١٠٧..... الفرق بين المد اللازم الكلمي والعارض للسكون من حيث حكم المد ومقداره وسببه
- ١١٣..... اختلافهم في مراتب المد المنفصل وأنواعه
- ١١٧..... هل يلحق قصر المنفصل عند من قرأه بالقصر
- ١١٧..... بالمد الطبيعي؟
- ١١٩..... اختلافهم في حكم حرفي اللين إذا جاء بعدهما همز
- ١١٩..... في كلمة أو كلمتين
- ١٢٢..... اختلافهم في مقدار مد اللين في حالة القصر وقفاً
- ١٢٩..... اختلافهم في مقدار مد البدل، وتصنيفه، وأقسامه
- ١٣٥..... اختلافهم في الحالات التي يسقط فيها المد الطبيعي
- ١٣٧..... المبحث السادس اللمسات في بعض المختلف من أحكام الراء
- ١٣٧..... اختلافهم في الراءات التي تقرأ بوجهين
- ١٤٧..... قراءة الراء بالتفخيم إذا كانت الكسرة قبلها
- ١٤٧..... أصلية منفصلة
- ١٤٩..... المبحث السابع اللمسات في بعض المختلف من أحكام اللامات
- ١٤٩..... تغليب حركة اللام في قراءة الأزرق عن ورش
- ١٥٤..... اختلافهم في اللامات السواكن
- ١٦٠..... المبحث الثامن اللمسات في بعض المختلف من أحكام الإدغام
- ١٦٠..... سبب اختلاف القراء في الإدغامات
- ١٦٧..... اختلافهم في إدغام الراء في اللام
- ١٦٩..... اختلافهم في إدغام القاف بالكاف في ﴿نَخْلُقُكُمْ﴾
- ١٧١..... اختلافهم في قراءة ﴿تَأْمَنَّا﴾ بالاشمام والروم
- ١٧٤..... المبحث التاسع اللمسات في بعض المختلف من الحروف المقطعة الواقعة بأوائل السور

- ١٧٤..... اختلافهم في قراءة ﴿الم • اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ أول (آل عمران) حالة الوصل
- ١٧٦..... اختلافهم في إدغام نون (يس) و (القلم) بما بعدها
- ١٨٠..... اختلافهم في مقدار مد هجاء (عين) من أول
- ١٨٠..... سورتى مريم والشورى
- ١٨٣..... المبحث العاشر اللمسات في بعض المختلف من هاء الضمير
- ١٨٣..... اختلافهم بقراءة هاء الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْلُدُ فِيهِ رُءُوسُهُمْ﴾
- ١٨٧..... اختلافهم في قراءة هاء الضمير في بعض الأحرف بالصلة وعدمها
- ١٩٨..... اختلافهم في قراءة هاء ضمير الجمع
- ١٩٨..... إذا جاء قبلها ياء ساكنة
- ٢٠٠..... المبحث الحادي عشر اللمسات في بعض المختلف من الياءات أواخر الكلم القرآني
- ٢٠٣..... اختلافهم في ياءات الإضافة
- ٢١٧..... اختلافهم في الياءات الزوائد
- ٢٢٨..... الخاتمة:
- ٢٢٩..... مصادر الكتاب

السيرة الذاتية للمؤلف

حامد شاكر محمود خالد الشقاقي العاني.

- ولد في محافظة الأنبار - قضاء الرمادي بجمهورية العراق سنة ١٩٥٧ م.
- حفظ القرآن الكريم وَجَوَّدَهُ. وحصل على عدة إجازات بالقراءات المتواترة والشاذة ورسم المصحف من عدة مشايخ كبار أمثال الدكتور أحمد عيسى المعصراوي شيخ المقارئ المصرية في اسطنبول - تركيا، والشيخ عبد اللطيف العبدلي النائب الأول للرابطة العالمية للقراء والمجودين في الأردن، والشيخ الدكتور نجم عبد الله مطر المقرئ بالقراءات الأربع عشر ورسم المصحف والوقف والابتداء في ديوان الوقف السني - العراق، والشيخ محمود الكرخي.
- حاصل على شهادة الماجستير بالقانون والفقہ المقارن، موضوع الرسالة (إدارة واستثمار أراضي المقابر الوقفية المندرسه).
- عمل مدرساً لمادة التجويد في مركز تحفيظ القرآن في جامع الشيخ عبد الجليل (رحمه الله) في مدينة الرمادي وفي جامع الحق، وجامع مالك بن أنس في الرمادي.
- عمل محكماً للمسابقات القرآنية القطرية والمحلية عدة سنوات وله شهادة علمية في مجال التحكيم للمسابقات الدولية من مركز الشيخ الدكتور (أحمد عيسى المعصراوي) شيخ المقارئ المصرية التي أقيمت في اسطنبول.
- قرأ عليه العديد من حفظة القرآن الكريم والقراء بقراءة عاصم وأبي عمرو.
- يعمل حالياً موظفاً في مديرية الوقف السني في محافظة الأنبار.
- عضو المجلس العلمي الفرعي في مديرية الوقف السني - محافظة الأنبار - الرمادي.
- إمام وخطيب مكلف في مساجد مدينة الرمادي.
- درس العقيدة والفقہ والحديث والأصول وعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة.
- درس القانون الوضعي بمختلف اختصاصاته في كلية المعارف الجامعة - قسم القانون.
- عضو نقابة المحامين العراقيين - بغداد.
- عضو جمعية القراء والمجودين في محافظة الأنبار.
- عضو الرابطة العالمية للقراء والمجودين في الأردن.
- عضو هيئة التحرير في مجلة (الأمة الوسط) التي تصدر في ديوان الوقف السني العراق.
- عضو هيئة التحرير في جدارية (الدين والحياة) التي تصدر في ديوان الوقف السني العراق.
- له عدة مقالات في مجلة الرسالة الإسلامية التي تصدر في ديوان الوقف السني العراق.
- له عدة مؤلفات مطبوعة:

١. (الدروس التربوية المستفادة من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ((ليس منا))، مطبوع في شركة الديوان للطباعة والتصميم عام ٢٠٠١ وطبعة ثانية في مطبعة أنوار دجلة - بغداد عام ٢٠١٠.
٢. (حياة عالم الأنبار الشيخ العلامة عبد الجليل إبراهيم الهيتي)، مطبوع في مطبعة القبس - العراق عام ٢٠٠٢.
٣. (من أقوم أساليب التربية والتعليم في دورات القرآن الكريم)، مطبوع في مطبعة الخنساء - العراق عام ١٩٩٨ وله طبعة ثانية في ديوان الوقف السني - بغداد عام ٢٠١٠.
٤. (رسالة الأذان)، شركة الخنساء - العراق ١٩٩٨. ومعروض أيضاً في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
٥. (دعوة صادقة إلى صلاة الفجر)، شركة الخنساء - العراق ١٩٩٩ وله طبعة ثانية في أنوار دجلة - بغداد عام ٢٠١٠ م.
٦. (دليل هداية الأسرة المسلمة)، شركة الديوان عام ٢٠٠١ وله طبعة ثانية في مطبعة أنوار دجلة - بغداد عام ٢٠١٠ م.
٧. (الذب بالقول الفصل عن الثقة من أهل العلم والنقل)، مطبوع في مطبعة أنوار دجلة - بغداد عام ٢٠١٠.
٨. (آفة الاختلاف المذموم وهل من مصلحتنا أن نختلف)، مطبوع في مطبعة أنوار دجلة - بغداد عام ٢٠١٠.
٩. (السُّعُود في قراءة عاصم بن أبي النجود براوييه شعبة وحفص وأوجه الخلاف بينهما من طريق طيبة النشر) مطبوع في مركز الدراسات والبحوث في ديوان الوقف السني - العراق عام ٢٠٠٩.
١٠. (الميزان في تبرئة كاتب الرسول صلى الله عليه وسلم معاوية بن أبي سفيان من المزاعم والبهتان)، معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
١١. (ليظهره على الدين كله): معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
١٢. (اللقاء الصوتي في التسهيل والرّوم والإشمام والإخفاء والإخفات) معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية. وكذلك على موقع مكتبة مشكاة الإسلامية.
١٣. (تحفة المقرئ بقراءة أبي عمرو البصري براوييه الدوري والسوسي وأوجه الخلاف بينهما) معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
١٤. (الدر الوفير في قراءة المكي ابن كثير براوييه البزي وقبيل وأوجه الخلاف بينهما) معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
١٥. (سر الله في النمل): شارك في مسابقة الإعجاز العلمي في ديوان الوقف السني العراق، معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
١٦. (العولمة الاقتصادية): بحث شارك في مسابقة علمية أقامتها كلية الإمام الأعظم عام ٢٠١٠ م طبع على شكل حلقات في إحدى الصحف المحلية - الأنبار.

١٧. بحث بعنوان (الشيخ الدكتور عبد العليم السعدي رئيساً للمجلس العلمي): شارك به في مسابقة حياة العلامة عبد العليم السعدي التي أقيمت في كلية الإمام الأعظم – الأنبار عام ٢٠١١ م.
١٨. (بغية المقتني بقراءة نافع المدني براوييه قالون وورش وأوجه الخلاف بينهما) معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
١٩. (القطوف الدواني بقراءة ابن عامر الشامي براوييه هشام وابن ذكوان وأوجه الخلاف بينهما) معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
٢٠. (إمعان النظر في مناهج القراء العشر ورواتهم وطرقهم في المد والقصر) معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
٢١. (لمن أكل حراماً) معروض في موقع الألوكة في المملكة العربية السعودية.
٢٢. (عطاء المعبود بقراءة عاصم بن أبي النجود براوييه شعبة وحفص وأوجه الخلاف بينهما من طريق الشاطبية).
- له عدة بحوث ومقالات عديدة.

فهرس المواضيع

المقدمة

خطة البحث

المبحث الأول: اللمسات في بعض المختلف من مخارج الحروف

المطلب الأول: اختلاف العلماء في مخرج الضاد أهو من الحروف الشجرية أم هو حرف مستقل بذاته؟

سبب تسميتها بالأحرف الشجرية

اختلاف العلماء في شأن مخرج الضاد

سبب اختلافهم

الفريق الأول

الفريق الثاني

المطلب الثاني: اللحن الجلي باختلاط مخرج الضاد ببقية الحروف

(فالذي يجعله ظاءً)

(والذي يجعله طاءً)

(والذي يجعله تاءً)

(والذي يجعله دالاً)

(والذي يجعله لاماً مطبقة)

مخرج الضاد

المقارنة بين القدامى والمحدثين حول كيفية النطق بحرف الضاد

اختلاف العلماء في أن الضاد القديمة تختلف عن الضاد الحديثة

المطلب الثالث: التمييز بين مخارج الحروف (الأسلية) الصاد، والزاي، والسين

سبب تسميتها بالأسلية

التمييز بين حروف الأسلية

مراتب الحروف الأسلية

الكلمات التي تقرأ بوجهين

المطلب الرابع: التفريق بين مصطلحي (الدلقية) و (المُدلقة)

اختلاف العلماء في مخارج حروف الدلاقة

مخرج اللام

مخرج النون

مخرج الراء

لقب هذه الأصوات

صفة المذلقة

اختلافهم في هل أن الأحرف المصمتة والمذلقة من المخارج أم من الصفات؟

المبحث الثاني: اللمسات في بعض المختلف من صفات الحروف

المطلب الأول: الاستطالة صفة الضاد

تعريف الاستطالة

التفريق بين الضاد والظاء

أولاً - من حيثُ المخرج

ثانياً - من حيثُ الصِّفَةُ

التحذير من مشابهة الضاد بالظاء

التفريق بين الضاد والشين

المطلب الثاني: الإنحراف صفة الراء واللام

تعريف الإنحراف لغة

تعريف الإنحراف اصطلاحاً

كيفية الإنحراف

فائدة الانحراف

اختلافهم في حرفي الانحراف

المطلب الثالث: اختلافهم في تكرير الراء

تعريف التكرير لغة

تعريف التكرير اصطلاحاً

اختلافهم في كيفية التكرير

المطلب الرابع: اختلافهم في بعض مباحث الغنة

تعريف الغنة لغة واصطلاحاً

مخرج الغنة

الأصل في الغنة

الأول - اختلافهم في هل أن الغنة صفة أم مخرج؟

مميزات الغنة

الثاني - اختلافهم في هل الغنة من الحروف الفرعية أم غير ذلك؟

الفرق بين النون المخففة والغنة

شرط ظهور الغنة

موانع ظهور الغنة

الثالث - اختلافهم في مقدار الغنة مع حروف الإخفاء

انعدام أصل الغنة في الساكن المدغم

انتقال حروف الغنة إلى مخرج غيرها

كيفية أداء الغنة وما يراعى في ذلك

الرابع - اختلافهم في مراتب الغنة

المذاهب في مراتب الغنة:

المذهب الأول

المذهب الثاني

المذهب الثالث

المذهب الرابع

المذهب الخامس

المبحث الثالث: اللمسات في بعض المختلف من أحكام النون الساكنة والتنوين

المطلب الأول: اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع الواو والياء

المطلب الثاني: اختلافهم في إخفاء النون الساكنة والتنوين مع حرف الغين والخاء مع الغنة

المطلب الثالث: اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع الياء والواو بغنة وغير غنة

سبب إدغام النون الساكنة والتنوين مع الياء والواو

اختلاف العلماء في إبقاء الغنة وتركها

الاتجاه الأول: الخلاف في الغنة، هل هي في الحرف الأول (المدغم)، أم في الثاني (المدغم فيه)؟

الاتجاه الثاني: الخلاف في وصفه

المطلب الرابع: اختلافهم في إدغام النون الساكنة والتنوين مع اللام والراء بغنة وبغير غنة

علة إدغام النون الساكنة والتنوين مع اللام والراء بغنة وغير غنة

القرءة بغير غنة

القرءة بغنة

المبحث الرابع: اللمسات في بعض المختلف من أحكام الميم الساكنة

المطلب الأول: اختلافهم في حكم الميم الساكنة مع الباء

القول الأول: إظهارها ونفي الإخفاء

القول الثاني: إخفاؤها بإطباق الشفتين

القول الثالث: التخيير بين الإظهار والإخفاء

المطلب الثاني: اختلافهم في طبيعة قراءة الإخفاء الشفوي

القائلون بإطباق الشفتين على الميم الساكنة المخفأة:

مناقشة قول والد ابن الباذش في كيفية الإطباق

كيف يقرأ الإخفاء بالإطباق

كيف انتشر القول بالفرجة في الميم الساكنة المخفأة

أقوال العلماء في كيفية النطق بالميم الساكنة المخفأة

القائلون المعاصرون بالفرجة عند ملاقة الميم للباء

المطلب الثالث: اختلافهم في الإخفاء والإخفات

تعريف الإخفاء والإخفات لغةً

أولاً - الإخفاء

ثانياً - الإخفات

تعريف الإخفاء والإخفات اصطلاحاً

أولاً - الإخفاء

القسم الأول: الإخفاء الحقيقي

القسم الثاني: الإخفاء الشفوي

الفرق بين الإخفاء الحقيقي والإخفاء الشفوي

ثانياً - الإخفات

شروط عمل الإخفات

علة الإخفاء والإخفات

أولاً - الإخفاء

علة الإخفاء الحقيقي

علة الإخفاء الشفوي

ثانياً - الإخفات

اختلافهم في الإخفاء والإخفات

المبحث الخامس: اللمسات في بعض المختلف من أحكام المدود

المطلب الأول: الفرق بين المد اللازم الكلمي والعارض للسكون من حيث حكم المد ومقداره

أولاً - تعريف المد اللازم الكلمي من حيث الاصطلاح

اختلاف القراء في مقدار مدّ اللازم

الرأي المعول عليه

ثانياً - تعريف المد العارض للسكون من حيث الاصطلاح

اختلاف أهل الأداء في مقدار مده

الفرق بين النوعين

المطلب الثاني: اختلافهم في مراتب المد المنفصل وأنواعه

تعريف المد المنفصل اصطلاحاً

حكم المد المنفصل

مراتب المد المنفصل

رأي المحققين في عدد مراتبه

أقسام المد المنفصل

الأول: المنفصل الحقيقي

الثاني: المنفصل الحكمي

خلاصة القول

المطلب الثالث: هل يلحق قصر المنفصل عند من قرأه بالقصر بالمد الطبيعي؟

المطلب الرابع: اختلافهم في حكم حرفي اللين إذا جاء بعدهما همز في كلمة أو كلمتين

تعريف اللين

حكمه إذا كان منفصلاً في كلمتين

حكمه إذا كان متصلاً في كلمة

المطلب الخامس: اختلافهم في مقدار مد اللين في حالة القصر وفقاً

مناقشة الأوجه الثلاثة

القول في مد (عين) من فاتحتي مريم والشورى

المطلب السادس: اختلافهم في مقدار مد البدل، وتصنيفه، وأقسامه

تعريف مد البدل اصطلاحاً

حكمه ومقداره

اختلافهم في مقدار الزيادة في المرتبة الثالثة

سبب زيادة المد على القصر عند الأزرق

أقسام البدل باعتبار أصل شرطه (عند جميع القراء)

أقسام البدل باعتبار ما يطرأ على سببه (عند رواية ورش)

المستثنيات لورش من طريق الأزرق التي تقرأ بالقصر فقط

اختلافهم في تصنيف مد البدل

اجتماع البدل مع مد آخر أقوى منه

المطلب السابع: اختلافهم في الحالات التي يسقط فيها المد الطبيعي

تعريف المدّ الطبيعي

المواضع التي يسقط فيها المد الطبيعي

الموضع الأول: إذا جاء بعد حرف المدّ حرف ساكن في كلمتين

الموضع الثاني: ألف (أنا) (أينما وقعت) في القرآن

الموضع الثالث: ألف ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ في (الكهف: ٣٨)

الموضع الرابع: ألف ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ في (الأحزاب: ١٠ و ٦٦ و ٦٧)

الموضع الخامس: ألف ﴿قَوَارِيرَا • قَوَارِير﴾ في (الإنسان: ١٥)

الموضع السادس: ألف ﴿سَلَابِلَا﴾ في (الإنسان: ٤)

المبحث السادس: اللمسات في بعض المختلف من أحكام الراء

المطلب الأول: اختلافهم في الراءات التي تقرأ بوجهين

الأول: اختلافهم في قراءة راء بعض المفردات بوجهين

الثاني: اختلافهم في الراء المفتوحة والمضمومة المسبوقتان بكسر أو ياء من طريق الأزرق عن ورش

أولاً - الراء المفتوحة قبلها كسر أو ياء ساكنة

اختلاف الرواة عن الأزرق بين التفخيم والترقيق

اختلافهم في ما فصل بالساكن الصحيح

اختلاف القرءاء بين الترقيق والتفخيم في ألفاظ مخصوصة

ثانياً - الراء المضمومة قبلها كسر أو ياء ساكنة

المطلب الثاني: قراءة الراء بالتفخيم إذا كانت الكسرة قبلها أصلية منفصلة

المبحث السابع: اللمسات في بعض المختلف من أحكام اللامات

المطلب الأول: اختلافهم في تغليظ حركة اللام في قراءة الأزرق عن ورش

تعريف التغليظ

اختلاف أهل الأداء في الوجهين

اختلافهم في الألف الممالة

اختلافهم في ما إذا حال بين الحرف وبين اللام ألف مدية

اختلافهم في اللام المتطرفة إذا وقف عليها

اختلافهم في تغليظ اللام من ﴿صَلِّصَالٍ﴾

اختلافهم في بعض اللامات

اختلافهم في اللام المضمومة بعد الظاء والضاد الساكتين

اختلافهم في اللام إذا وقعت بين حرفي استعلاء

المطلب الثاني: اختلافهم في اللامات السواكن

أولاً - لام الجلالة

الحكم الأول: التفخيم

الحكم الثاني: الترقيق

ثانياً - لام (ال التعريف)

الحالة الأولى: الإظهار

الحالة الثانية: الإدغام

ثالثاً - لام الاسم

رابعاً - لام الفعل

خامساً - لام الأمر

سادساً - لام الحرف

اختلافهم في إدغام (هل) و (بل) مع بعض الأحرف

المبحث الثامن: اللمسات في بعض المختلف من أحكام الإدغام

المطلب الأول: سبب اختلاف القراء في الإدغامات

علة الإدغام

شروط الإدغام

الأول: خاص بالمدغم وهو الحرف الأول

والثاني: خاص بالمدغم فيه وهو الحرف الثاني

كيف يتم الإدغام

أنواع الإدغام

الأول: الإدغام الصغير

موانع الإدغام الصغير

الثاني: الإدغام الكبير

المطلب الثاني: اختلافهم في إدغام الراء في اللام

اختلاف العلماء في مخرج اللام والنون والراء

سبب الإظهار

المطلب الثالث: اختلافهم في إدغام القاف بالكاف ﴿تَخْلُقُكُمْ﴾

المطلب الرابع: اختلافهم بقراءة ﴿تَأْمَنَّا﴾ بالاشمام والرّوم

تعريف الإشمام والرّوم في اصطلاح المجودين

تعريف الإشمام

تعريف الرّوم

قراءتها بالإشمام

قراءتها بالرّوم

المبحث التاسع: اللمسات في بعض المختلف من الحروف المقطعة الواقعة بأوائل السور

المطلب الأول: اختلافهم في قراءة ﴿الم • اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ أول (آل عمران) حالة الوصل

علة قرائتها بالفتح حالة الوصل

المطلب الثاني: اختلافهم في إدغام نون (يس) و (القلم) بما بعدها

أولاً - النون في الواو من ﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾

ثانياً - النون في الواو ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾

علة الإظهار

علة الإدغام

المطلب الثالث: اختلافهم في مقدار مد هجاء (عين) من أول سورتي مريم والشورى

الطريق الأول: طريق الشاطبية ومن تبعها

الطريق الثاني: طريق طيبة النشر ومن تبعها

المبحث العاشر: اللمسات في بعض المختلف من هاء الضمير

المطلب الأول: اختلافهم بقراءة هاء الضمير في قوله تعالى: ﴿يَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ من الآية (٦٩) في سورة الفرقان

أقسام هاء الصلة في القرآن الكريم

الأول: أن تكون متحركة واقعة بين متحركين

والثاني: أن تكون متحركة وقبلها ساكن وبعدها متحرك

المطلب الثاني: اختلافهم في قراءة هاء الضمير في بعض الأحرف بالصلة وعدمها

المطلب الثالث: اختلافهم في قراءة هاء ضمير الجمع والتثنية إذا جاء قبلها ياء ساكنة

المبحث الحادي عشر: اللمسات في بعض المختلف من الياءات أواخر الكلم القرآني

مقدمة:

الأول: الياء الثابتة في الرسم القرآني

الثاني: الياء التي جاءت محذوفة في الرسم

التفريق بين ياءات الإضافة وياءات الزوائد

المطلب الأول: اختلافهم في ياءات الإضافة

تعريف ياء الإضافة

اختلاف القرءاء في ياءات الإضافة

أقسام ياءات الإضافة

القسم الأول: أن تلاقي الياء همزة مفتوحة

اختلاف القرءاء في فتح الياء وإسكانها من هذا القسم

اتفاقهم في الباقي على إسكان وفتح بعض الياءات

القسم الثاني: أن تلاقي الياء همزة مكسورة

اختلاف القرءاء في فتح الياء وإسكانها من هذا القسم

اتفاقهم في الباقي على إسكان وفتح بعض الياءات

القسم الثالث: أن تلاقي الياء همزة مضمومة

اختلاف القرءاء في فتح الياءات وإسكانها من هذا القسم

اتفاقهم في إسكان ياءين

القسم الرابع: أن تلاقي الياء همزة وصل بعدها لام ساكنة

اختلافهم في إسكان بعض الياءات في هذا القسم

اتفاقهم في فتح باقي الياءات

القسم الخامس: أن تلاقي الياء همزة وصل مجردة عن اللام

اختلافهم في فتح بعض الياءات من هذا القسم

القسم السادس: أن تلاقي حرفاً من حروف المعجم غير همزة القطع ولا وصل

اختلافهم في فتح بعض الياءات من هذا القسم

اتفاقهم في هذا القسم

تنبيهان مهمان

المطلب الثاني: اختلافهم في ياءات الزوائد

أقسام الياءات الزوائد

القسم الأول: ما حذف من آخر اسم المنادى

القسم الثاني: الياءات التي تقع في الاسماء والأفعال

القسم الأول: ما يكون في حشو الآيات

والقسم الثاني: يكون في رؤوس الآيات

اختلافهم في الياءات بين الإثبات والحذف
أولاً - الياءات التي وقعت في وسط الآيات
ثانياً - الياءات المحذوفة من رؤوس الآيات
الخاتمة

فهرس المصادر

السيرة الذاتية للمؤلف

فهرس المواضيع